

المسئولية في المنافسات الرياضية

المحلية
والدولية

مكتبة

حسن أحمد الشافعي



الناشر
جلال حزي وشركاه
بالاسكندرية

الناشر

منشأة المعارف بالإسكندرية

جلال حذى وشركاه

١١ ش سعد زغلول الاسكندرية تليفون/ فاكس : ٤٨٢٢٢٠٢

المسؤولية فى المنافسات الرياضية

(المحلية والدولية)

دكتور

حسن احمد الشافعى

أستاذ الإدارة فى التربية الرياضية

جامعة الاسكندرية

ليسانس فى الحقوق

الناشر

منشأة المعارف بالإسكندرية

جلال حزي وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

"لولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض"

صدق الله العظيم







ففيه

هذا المرجع هو المرجع الأول للأستاذ الدكتور / حسن أحمد عطية الشافعي أستاذ في التربية الرياضية بكلية التربية الرياضية جامعة الاسكندرية، الذي يتناول هذا الموضوع الهام في المجال الرياضي وهو "المسئولية في المنافسات الرياضية - المحلية والدولية" وقد تعرض الكتاب إلى عدة مضامين ضرورية لتدعيم الوعي الرياضي في مجال التشريعات الرياضية .

فقد تناول المؤلف فلسفة التربية الرياضية بصفة عامة في مصر وفي المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية ، وقد عرض موضوع الخطأ في المسئولية الرياضية في القانون المدني والجناي والولي عرضاً وافياً ، كما اهتم بالاطفاء الشائعة في المنافسات الرياضية - السلوك الرياضي - ظاهرة الشغب في الملاعب وأسباب حدوثها والأخطاء الناتجة عن استخدام الأدوات والأجهزة الرياضية وكيفية التغلب عليها .

وعرض الكتاب لنماذج تطبيقية في المسئولية المدنية مثل الالتزام العقدي في التربية البدنية والرياضية ، والتأمين ضد الاصابات في المنافسات الرياضية وبعض الاقتراحات لتعديل بعض القوانين المنظمة لعمل الهيئات الرياضية ويعد ذلك جسراً يربط بين المنافسات والتشريعات القانونية .

كما تناول المؤلف بعض المسئوليات منها الجنائية والقصد الجنائي وصور ومعايير الخطأ في المنافسات الرياضية ، والمسئولية الدولية، من ناحية مقومات المسئولية في القانون الدولي وأركانها وأسسها ونماذج تطبيقية في العلاقات الدولية، مثل السياسة والرياضة، العلاقات الرياضية في النظام الدبلوماسي ، وتضمن أيضاً تحليلاً لنشاط الاتحاد العربي للألعاب الرياضية بدوره في تدعيم العلاقات بين الشباب العربي ، والتنظيم الاعلامي الدولي للعلاقات الرياضية .

ولا يسعنى إلا أن أقدم الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور " حسن أحمد عطية الشافعى " ، على هذا الجهد الموفور على اسهاماته العلمية فى مجال الادارة الرياضية ، التى تفتقر المكتبة العربية الرياضية إلى مثل هذا النوع من المراجع.

وأعتقد أن هذا المرجع سوف يسهم بدرجة كبيرة فى الارتقاء بالرياضة والتربية البدنية بصفة عامة لما يحوى من معارف ومعلومات.

مع تحياتي والله ولى التوفيق

د. عبد المنعم حمادة

رئيس الجهاز التنفيذى

للمجلس الاعلى للشباب والرياضة

الباب الأول

الفصل الأول

مقدمة

- تقديم .
- مقدمة .
- علاقة التربية البدنية بالتربية .
- التربية البدنية (التربية الرياضية) .
- التفسيرات الاجتماعية للتربية البدنية (التربية الرياضية) .
- نظريات اللعب .
- تصور معاصر للرياضة والناحية الاجتماعية .
- نظريات علم الاجتماع الرياضي المعاصر :
- نظرية التوافق .
- نظرية التكاثف .
- نظرية التسيّد .

تقديم

الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذى رفع منار العلم ، وجعله فرضا على كل مسلم ومسلمة وأمر بالسعى لطلبه مهما بعدت المسافة ، وعلى آله وأصحابه ، الذين كرموا العلم والعلماء فأنعمهم الله وكونوا مجتمعا سعيدا معتمدا على العلم والإيمان .

أما بعد - فأهدى هذا الكتاب إلى كل محب للعلم والقانون . مقدما لهم فلسفة التربية الرياضية فى المجتمع المعاصر - والتفسيرات الاجتماعية لممارسة الألعاب الرياضية وموضحا الضرورة الملحة لمعالجة الأخطاء فى التربية البدنية والرياضة محددا تلك الأخطاء الخاصة بالسلوك الرياضى والإدارة الرياضية والأنوات الرياضية ومخصصا للخطأ الناتج من فقدان الوعى الرياضى وهو الشغب فى الملاعب جانبا لتفسيره وكيفية القضاء عليه علميا .. مع توضيح كيفية علاج الأخطاء الأخرى فى المنافسات الرياضية من خلال التعرف على جوانب المسئولية الرياضية - المدنية - والجنائية - والنوعية - مدعمة بنتائج دراسات علمية فى تلك المجالات الثلاثة للمسئولية طبقت فى المنافسات الرياضية .

ولقد بذلت جهدا فى مناقشة وإستعراض جانبا من جوانب التشريعات الرياضية المنتظمة للألعاب الرياضية سواءا على المستوى المحلى أم الدولى ولا أعتقد أن القارئ سوف يصل معنى بعد دراستى هذه إلى حقيقتين هامتين :

- الحقيقة الأولى : هى أن شطرا من هذه التشريعات كثيرا ما يغفل المسئولون أو يفسرونه تفسيراً غير سليم فى الحالات التى كان يمكن معالجتها معالجة صحيحة لو أننا لجأنا إلى النص المعنى أو أحسن فهمه أو تطبيقه الأمر الذى يتطلب إلى توجيه العناية من المختصين حسن شرح وتفسير النصوص القائمة المتعلقة بالنشاط الرياضى .

- الحقيقة الثانية : أن هناك نواحى لها أهميتها البالغة فى النشاط الرياضى

ومع ذلك فقد قصرت التشريعات عند معالجتها الأمر الذي يضع المسئول في حرج عندما يتعرض لتسوية مشكلة من هذه المشاكل وهذا يتطلب بلا جدال نظرة من المشرع ومن المختصين لاستكمال الناقص من التشريعات وإصدار القوانين الجديدة التي تغطي ماتمسه عملا من قصور في الدور الذي يمكن أن يؤديه القانون بالنسبة لتسوية مختلف المشاكل الرياضية .

ولا جدال أن التربية الرياضية أصبحت علما له قواعده وأصوله التي تقوم على أسس من البحث والتجربة ولعل أهم ما يتصل بهذا العلم هو المدرس والإداري واللاعب والحكم . ثم إن الرياضة فن يتطلب التطبيق العملي الرشيد للقواعد الرياضية .

إن الأهمية الواضحة التي توليها مصر الآن للنشاط الرياضي والتي تتمثل مما بين ماتتمثل في إنشاء مجلس أعلى للشباب والرياضة تدعونا إلى تأكيد هذه الضرورة التشريعية وكفنا أمل في أن هذا المجلس والقائمين عليه من المتخصصين المشهود لهم بالكفاءة سوف يولون هذه الدعوة ما هي أهل له من اهتمام وتحقيق .

وسعني أن أقدم الشكر والتقدير إلي أساتذتي الأفاضل وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور كمال الدين عثمان شلبي - الأستاذ بقسم المواد التربوية لما قدمه لي من آراء وأفكار وما زال يقدم الكثير لي - والعاملين بمجال البحث العلمي في التربية البدنية والرياضة . والأستاذ الدكتور / محمد طلعت الغنيمي - أستاذ القانون الدولي بكلية الحقوق - جامعة الاسكندرية الذي قدم الكثير إلي أساتذة القانون الدولي والذي أضاف وما زال يضيف للقانون الكثير والذي كان له الفضل وما زال في تحويل إتجاهي إلي فرع الرياضة والقانون

فلهم جميعا أكرر شكري وتقديري سائلا الله عز وجل أن يجزيهم عني وعن العلم خير الجزاء وأفضله .

المؤلف

المقدمة

إنها بديهية من بديهيات فلسفة القانون وأن القانون يستجيب لحاجات المجتمع ، فإذا كانت هناك حاجة لم تنظم ومن مصلحة المجتمع أن يوجد تنظيم لها ، من المفروض أن يستجيب القانون لها بإصدار قواعد مكتوبة تسمى تشريعا أو بتكوين قواعد غير مكتوبة تسمى عرفا .

ومن الأمور التي لا بد أن تكون محل عناية القانون تنظيم المهن المختلفة ، لاسيما عندما تصبح هذه المهن ذات إتصال وثيق بالجمهور . والألعاب الرياضية ، على اختلاف أنواعها ، قد أصبحت في عصرنا وسيلة من وسائل التربية الاجتماعية كما أنها وسيلة من وسائل المتعة الشخصية وإذا فإنها لا بد أن تكون محل عناية القانون ، يضع لها القواعد وينظم اللوائح حتى يضمن أن تمارس على أسلم وجه يحقق مصلحة الفرد والجماعة معا .

ولاجدال أن التربية الرياضية أصبحت علما له قواعده وأصوله التي تقوم على أسس من البحث والتجربة ، ولعل أهم من يتصل بهذا العلم هو المدرس والإدراى واللاعب والحكم .

وتمارس التربية الرياضية عن طريق مظاهرها المختلفة سواء أكانت فردية أم جماعية وتحكم العلاقة بين اللاعبين بعضهم البعض الآخر والنوادي والاتحادات المحلية والدولية قوانين ولوائح وقواعد تنظم هذه العلاقات . ولكن هذا لاينفى أن الممارسة قد تنسم بالخطأ وقد يحصل أن تنسم الممارسة بالرعونة أو عدم الاحتياط والتحرز أو الإهمال أو التفريط ، أو عدم الاحتياط والتوقى أو عدم مراعاة اللوائح فى التطبيق ، وعندئذ لا بد بداهة أن نشور مسئولية رياضية وأن هذا الخطأ قد يحدث نتيجة الأدوات والسلوك والإدارة الرياضية قبل وفى أثناء الممارسة الرياضية أو نتيجة التفاعل الاجتماعى وقد تترتب عليه إصابات تنتج فى أثناء التدريب أو المباريات وتكون غير متعمدة وإصابات تنتج عن نقص فى الأدوات والأعمال فى إعدادها ، هذا فضلا على

الإصابات الرياضية الناتجة عن إهمال الآخرين لقواعد اللعب (الرياضيين) والإصابات الرياضية التي تنجم عن سوء تصرف المدرب والتي تنجم عنها الوفاة في الحالات الخطرة أو المضاعفات . وإذا كان واجبا أن يتحلى الرياضى بروح رياضية ووعى كامل وأن يحرص كذلك على الخلق الرياضى الذى نفتقر كثيرا إلى العناية به فى الآونة الحاضرة .

والعملية الرياضية كما قدمت عملية مشتركة بين أطراف أربعة هم اللاعب والإدارى والجمهور والحكم بمعنى أن سلوك اللاعب مثلا يتعكس بالإيجابية أو السلبية على الجمهور كما ينعكس سلوك الإدارى سلبيا أو إيجابيا على اللاعب وكذلك الأمر بالنسبة للجمهور فسلوك الجمهور فى أثناء المباراة ينعكس بالسلبية أو الإيجابية على اللاعب . ولكن المسئولية تقع أساسا على أطراف ثلاثة هم بالترتيب : اللاعب والإدارى والحكم - فالثلاثة يعملون لتحقيق متعة الطرف الرابع وهو الجمهور .

وحتى نعصم الرياضة فى مصر من المزالق التى قد تتعرض لها لأنها فى اعتقادنا وسيلة عالية للتربية يمكن أن نعالج بها أسباب القصور فى السلوك العام . ومن خلال اللقاءات يكشف الخطأ فى تطبيق ومخالفة اللوائح والقوانين والقصور فيها ... فاللاعب أو الإدارى الذى يخطئ يجب أن يحاسب على خطئه بغض النظر عن مكانته وحيثيته وأن يوقع العقاب مناسباً مع الخطأ دون محاباة أو تحيز .

والاشتغال بالرياضة البدنية أمر مستقر عرفا ولم يعد فى حاجة إلى نص وإذا فإنها تعتبر مشروعة دون حاجة إلى تشريع يبرز ذلك وتمشيا مع هذه الإجازة مسار الفقه والقضاء على الإعفاء من العقاب على الإصابات التى تنجم عن الرياضة البدنية فى حدود القواعد المعترف بها . وإذا حدث الخطأ الذى عدناه سالفا وماينتج عنه فى المجال الرياضى خارج حدود قواعد اللعب المعترف بها لقوانين الألعاب المختلفة يكون المخطئ مسئولا طبقا لقواعد المسئولية الرياضية .

- إن إغفال المشرع لتنظيم وأحكام المسئولية الرياضية رغم الأهمية البالغة التى

تمثلها في واقع الحياة الاجتماعية هو من الأمور التي دفعتني إلى تناول هذه الدراسة بالتفصيل حتى نضع أمام المشرع نظرية تعرف الخطأ الذي يسبب المسؤولية وتحدد المسؤولية عنه فتجئ التشريعات - ويجئ تطبيقها - أقرب إلى العدالة وصالح مهنة التربية الرياضية .

== علاقة التربية البدنية بالتربية :

اكتسب تعبير التربية البدنية معنى جديدا بعد إضافة كلمة التربية إليه فكلمة بدنية تشير إلى البدن كثيرا ما تستخدم للإشارة إلى صفات بدنية مختلفة كالقوة البدنية والنمو البدني وصحة البدن - وعندما تضاف كلمة بدنية نحصل على التعبير تربية بدنية . والمقصود بها تلك العملية التربوية التي تتم عند ممارسة أوجه النشاط التي تنمي وتصون جسم الإنسان فعندما يمارس الفرد أوجه الأنشطة الرياضية المختلفة " فإن عملية التربية تتم في نفس الوقت " قد تكون بناءة أو هامة .

== التربية البدنية (التربية الرياضية) :

هي جزء بالغ الأهمية من عملية التربية العامة وهي ليست حاشية أو زينة تضاف إلى البرنامج المدرسي كوسيلة لشغل الأطفال ولكنها على العكس من ذلك . جزء حيوي من التربية فعن طريق برنامج التربية البدنية موجه توجيهها صحيحا يكتسب الأطفال المهارات اللازمة لقضاء وقت فراغهم بطريقة مفيدة وينمون اجتماعيا كما أنهم يشتركون في نشاط من النوع الذي يسبغ على حياتهم الصحة بإكسابهم الصحة الجسمية والعقلية .

إن التربية البدنية (التربية الرياضية) هي جزء من التربية العامة التي تهدف إلى تكوين الفرد تكوينا بدنيا واجتماعيا وذلك من خلال ممارسته لمظاهر التربية البدنية المختلفة (الألعاب الفردية أم الجماعية) وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بتوافر القيادة التربوية التي تقوم بعملية التوجيه والإرشاد .

وتعتبر التربية الرياضية فى رأى مجال تطبيقيا لجميع العلوم الإنسانية .

== الفرق بين التربية البدنية والرياضة :

- **التربية البدنية** : هو التعريف السابق أى التربية عن طريق البدن أو الأداء الحركى.

- **الرياضة** : هى ممارسة مظاهر التربية الرياضية (فردية - جماعية) مع عدم توافر القيادة التربوية التى تقوم بالتوجيه والإرشاد .

وإن الدراسات التى نكرتها وتناولت أهداف وأغراض التربية الرياضية - يمكن القول أنها تدور فى رأى حول أن أهداف التربية البدنية - تنقسم إلى قسمين رئيسيين هما :

- **القسم الأول : الناحية البدنية : (بدنيا - طبييا)**

وتتناول مكونات وعناصر اللياقة البدنية ، وكيفية تمتعتها وقياسها - والعلمان اللذان يقومان بهذه المهمة هما علم التدريب الرياضى - والاختبارات والمقاييس فى التربية البدنية والرياضية .

- **القسم الثانى : الناحية الاجتماعية :**

وتتناول علاقة التربية البدنية والرياضية وأثرها إجتماعيا بجوانبه المختلفة - وعلاقتها بالعلوم الأخرى المختلفة .

— التفسيرات الاجتماعية للتربية البدنية (التربية الرياضية) :

— علم الاجتماع :

هو العلم الذى يهتم بدراسة الناس وجماعاتهم ونشاطهم ، وهو يهتم بصفة خاصة بأصل المجتمع ونشأته وما به من نظم مثل الدين والأسرة والحكومة والتعليم والترفيه ، كذلك يهتم علم الاجتماع بتنمية حياة إجتماعية أفضل تتميز بالخير والسعادة والتسامح والمساواة العنصرية .

— التربية البدنية (التربية الرياضية) :

— تساعد الفرد على التكيف مع الجماعة ، فما اللعب إلا أحد مظاهر التألف الاجتماعى وعن طريق اللعب يمكن أن تزداد الأخوة والصداقة بين الناس .
— التربية البدنية تعلم العلاقات الإنسانية السليمة المتفقة مع النسق الموضوع فاللاعب يبذل قصارى جهده لهزيمة خصمه . ولكن بطريقة اجتماعية مقبولة .

— طبيعة الإنسان :

الإنسان يصبح فردا مختلفا عن طبيعته الأصلية عندما يكتسب الصفات العامة للطبيعة البشرية فالسمات التى تسبب السلوك الاجتماعى وينجم عنها الخوف والكراهية والقلق فى هذا العالم إنما هى سمات مكتسبة . والإنسان لا يولد كمخلوق لا إجتماعى . كذلك لا يولد معه بذور السمات التى تقضى إلى الطمع وعدم التسامح والسعى وراء القوة ، وإنما يكتسب هذه السمات عن طريق بيئته . ومن الممكن بناء حياة إجتماعية أفضل لكل البشر إذا ما توصلنا إلى تفهم أوضح لطبيعة البشر وعن طريق الخبرات التعليمية ذات المغزى والمعنى . وفهم هذه الأمور أمر ضرورى بالنسبة للمربي البدنى ، حتى تمكنه الاستفادة من عمله فى تنمية الحياة الإجتماعية وتحسينها .

ـ طبيعة الإنسان الأصلية :

لا يبدأ الإنسان حياته ككائن بشرى وإنما يبدأ حياته أصلا من خلايا . وهذه الخلايا ليست بشرية فكلما بشرى . لا يمكن إستخدامها إلا بعد أن يتم إكتساب السمات البشرية التى تشمل النواحي العاطفية للإنسان فالغيرة والفهم والوقاحة من بين السمات البشرية وهذه لا توجد فى الخلايا عند الولادة ، وليس محددا للطبيعة البشرية أن تأخذ شكلا أو إتجاها معينا . وعلى النقيض من ذلك فإنها قابلة للتشكيل فى أنماط عديدة تسمح للكائنات البشرية أن تعيش معا فى سلام وسعادة وتقوم التربية البدنية بدور هام وكبير فى عملية تشكيل الطبيعة الأصلية على هذا النحو .

ـ طبيعة البشر :

تتميز طبيعة البشر بقدرتها على إكتساب الصفات البشرية التى هى جزء من البيئة التى يعيش فيها الفرد يضاف إلى هذا تميزها بالذكاء والتفكير فيملك الإنسان نظاما للتفكير يمكنه من إتخاذ القرارات وضبط سلوكه والتكيف فى المواقف المختلفة .

ـ التربية البدنية (التربية الرياضية) :

بما لها من أوجه نشاط متعددة - نستطيع تنمية السمات الاجتماعية التى تحقق المصالح الشخصية وفى نفس الوقت تؤكد الخصائص الضرورية لحياة الجماعة .

ـ إحتياجات البشر :

هناك مفهوم آخر لابد من أن يلتفت إليه مدرسو التربية البدنية وهى مايسمى بنظرية الإحتياجات فكل تصرف يقوم به الفرد يستهدف تحقيق حاجة معينة ، ولهذا فعلىنا أن نتعرف إحتياجات التلاميذ والبشر بصفة عامة ومحاولة إشباع هذه الإحتياجات بطريقة بناءة من أوضح إحتياجات الإنسان حب البقاء للاحتفاظ بصحة جيدة ، ولا يغب عنا أنهذا يتضمن الحالة النفسية والسيولوجية والاجتماعية .

- النواحي الفسيولوجية :

تشمل حاجة الإنسان إلى الأكسجين والهروب من المواقف التي تسبب الآلام وإطفاء الظما وإشباع الرغبة وهي إحتياجات لا بد من إشباعها وهو ما يدرسه كل أنسان .

- الإحتياجات النفسية :

وهي أقل وضوحا لأنها بالعقل والعواطف وهي تشمل الحب والتعاطف والانتماء والتفوق والتقدير والأمن والطمأنينة ، فالفرد يحتاج إلى الشعور بالانتماء وبأن له مكانة بين أقرانه .

- الإحتياجات الاجتماعية :

فهى تلك التى تتعلق بالطرق التى يتكيف بها الفرد مع مجتمعه وهذه الإحتياجات تشمل التعاون والاقتسام والحب والالفة والاهتمام بآراء الآخرين والرغبة فى التأثير بالغير وشهوة الرنسان بالطمأنينة داخل إطار المجتمع الذى يعيش فيه ويمكن تحقيق إحتياجات الإنسان عن طريق العمل واللعب والترويح وإذا لم يتمكن الفرد من إشباع هذه الإحتياجات بالطرق السليمة فقد يترتب ذلك السلوك اللااجتماعى وسوء التكيف ولذلك يجب أن يدرك المربى هذه الإحتياجات البشرية ويضع الخطط الكفيلة بإشباعها .

- العوامل التى تساعد على المعيشة الجماعية :

لقد تمثلت هذه العوامل فى صورة البيئة المعادية للإنسان وتأثيرات الوراثة والدوافع المكتسبة ولقد سعى الإنسان دائما . ومنذ بداية تاريخه إلى الحياة الجماعية بسبب البيئة المعادية .

- الوراثة : فهى فى حد ذاتها تجعل الأفراد ينتمون لجماعات معينة . فالفرد يولد من أب وأم . ومن ثم فهو منذ ساعة ميلاده عضو فى جماعة .

- الخوف : من العوامل التى كانت تحت الإنسان على المعيشة الجماعية . وهناك

بعض العوامل المكتسبة تشجع الإنسان على المعيشة الجماعية والخوف يأخذ صورا عديدة من الله ومن القانون والخوف من الأعداء وكلها عوامل تجعل الإنسان يحرص على معيشة الجماعة .فاعامل الوراثة يجعل الإنسان ألوقا بطبيعته .

يحتاج الفرد إلى الشعور بالإنتماء أى الشعور بأنه عضو مقبول فى الجماعة وهو أيضا محتاج إلى الإستقلال الذى يتمثل فى حق إتخاذ الفرد للقرارات بنفسه . وأخيرا يحتاج الفرد إلى الموافقة الجماعية وإلى إحترام الذات فإذا ماتوافرت هذه الإحتياجات للفرد فإنه يصبح عضوا مسؤولا فى الجماعة وإذا فإن على المربى البنئى وضع البرنامج بحيث يحقق الوصول إلى المستويات الاجتماعية المرغوبة عن طريق أشكال وصور اللعب المختلفة .

- تطور الوحدة الاجتماعية :

إذا كان للحضارة أن تستمر فلا بد من تحقيق الوحدة الاجتماعية ، والتعاون هو مفتاح هذه الوحدة الاجتماعية ، والتعاون يعنى إنتماج نشاط فريدين أو أكثر حتى يتمنى لها الوصول إلى الهدف المرغوب الذى لا يمكن الوصول إليه إلا بجهود محترمة .

- ماهي أسس هذا التعاون الذى هو عنصر أساسى للمعيشة الاجتماعية :

لا بد من توافر المشاركة بحيث لا يصد الناس بعضهم بعض ، لا يتحقق إلا بالتعاطف والتصادق بين الناس لا بد أن يكون هناك تفكير جماعى أن يكون هناك تنسيق للجهود بحيث يمكن تنفيذ خطط المجتمع على أحسن صورة ممكنة ، التعاون إذن هو أقيم أنماط العلاقات الاجتماعية البشرية . وعن طريقه يمكن تحقيق التقدم والوصول إلى الأهداف المنشودة . الألعاب مليئة بغرض التعاون وكقاعدة عامة يمكن القول بأن الأفراد لا يهتمون باللعب الانفرادى ويتطلب اللعب الجماعى قواعد معينة لا بد من مراعاتها ، وما هذا إلا صورة من صور التعاون .

== نظريات اللعب :

لقد وضع علماء الاجتماع نظريات كثيرة تفسر لنا لماذا يلعب الناس وهنا نعرض بعضاً من أبرز هذه النظريات .

١ - نظرية الطاقة الفائضة (أو نظرية سينسر - شيلر) .

٢ - نظرية الترويح .

٣ - الاستجمام .

٤ - الميراث .

٥ - نظرية الغريزة (جروس) .

٦ - الاتصال الجماعي .

٧ - التعبير الذاتي .

وهناك عوامل تحدد اللعب وهذه العوامل منها :

- البيئة الطبيعية .

- البيئة النفسية .

- الكائن البشرى ذاته .

== نظريات الطاقة الفائضة نظرية سينسر شيلر :

عبر الشاعر الفيلسوف الألماني فريدريك شيلر في القرن الثامن عشر والتاسع عشر (١٩٥٧ - ١٨٠٥) عن فكرته عن اللعب بقوله " البذل غير الهادف للطاقة الزائدة " .

هذه النظرية تشير إلى أن الكائنات البشرية قد وصلت إلى قدرات عديدة ولكنها لا تستخدم كلها في وقت واحد . وكتيجة ، وأثناء فترة التعطيل هذه تتراكم الطاقة في مراكز الأعصاب السليمة النشطة ويزداد تراكمها وبالتالي حفظها ، حتى يصل إلى درجة يحتم فيها وجود منافذ للطاقة واللعب وسيلة ممتازة للاستفادة من هذه الطاقة الزائدة المتراكمة .

– نظرية الترويح :

يؤكد " جوتس موتس " رائد التربية البدنية الأول في ألمانيا القيمة الترويحية للعب في كتابه ألعاب التدريب والترويح للجسم والعقل وتقتضى هذه النظرية أن الجسم البشرى يحتاج الى اللعب كوسيلة لاستعادة حيويته فاللعب وسيلة لتنشيط الجسم بعد ساعات العمل الطويلة . وهو أيضا يساعد على استعادة الطاقة المستنفذة في العمل . وهو مصل مضاد لتوتر الأعصاب والاجهاد العقلى والقلق النفسى .

– نظرية الاستجمام :

– تشبه نظرية الترويح – اللعب يحث الشخص على الخروج إلى الخلاء وممارسته أوجه نشاط قديمة مثل الصيد والسباحة والمعسكرات . يعمل هذا النشاط يكسب الانسان راحة وإستجماما يساعده على الإستمرار فى عمله بروح طيبة .

– نظرية الميراث :

وقد وضعها ج – ستانى هول وهى تفيد أن الماضى هو مفتاح اللعب فلقد انتقل من جيل إلى جيل فاللعب والألعاب جزء لايتجزأ من ميراث كل فرد . فالاجتمع إنما يكرر الأشكال السياسية للعب التى إستخدمها القنماء .

– نظرية الغريزة ، أو نظرية جروس ، :

تفيد هذه النظرية بأن لدى البشر إتجاها غريزيا نحو النشاط فى فترات عديدة من الحياة ، فالطفل يتنفس ويضطك ويصرخ ويهزجف ، وينصب قامته ، ويقف ، ويمشى ويرمى فى فترات متعددة من عمره هذه أمور غريزية وتظهر طبيعته خلال مراحل نموه ، ولهذا فإن اللعب ظاهرة طبيعية للنمو والتطور بلا تخطيط وبلا هدف معين كاستغلال وقت الفراغ أو الوقت الحر مثلا بل ويعتبر جزءا من التكوين العام للإنسان .

- نظرية الإتصال الجماعي :

يولد الإنسان من أبوين ، هذان الأبوان عضوان في جماعة معينة ذات ثقافة معينة وطابع معين وعلى هذان الكائن البشرى يلتقط أنماط النشاط التي يجدها سائدة في مجتمعه وبيئته ومن الطبيعي أن يمارس الفرد نفسه الألعاب التي يمارسها سائر أفراد الجماعة - الولايات المتحدة الأمريكية اللعبة السائدة البيسبول - إنجلترا الكريكت - إسبانيا مصارعة الثيران - النرويج الانزلاق على الجليد .

- نظرية التعبير الذاتي :

وأحدى نظريات اللعب يعرضها " برناردس " ماسون في يشير إلى أن الإنسان مخلوق نشط ومع تكوينه الفسيولوجية التشريحي يفرض بعض القيود على نشاطه . يضاف إلى هذا أن درجة لياقته البدنية تؤثر كثيرا في أنواع النشاط التي يستطيع ممارستها ، وأن ميوله النفسية التي هي نتيجة إحتياجاته الفسيولوجية وعاداته وإستجاباته وإتجاهاته تدفعه إلى أنماط معينة من اللعب .

- تلاقى علم الاجتماع بالتربية البدنية :

سبق أو وضحنا أن علم الاجتماع يهتم بدراسة النشاط ومؤسساتهم وكيفية إقامة نظام إجتماعي أفضل ويعتمد على التربية في محاولة نشر العادة والمحبة والتسامح في المجتمع . والتربية تقوم بدور في حل المشاكل الاجتماعية والتربية البدنية كجزء من التربية بصفة عامة تسهم بقدر لا بأس به في مهمة التربية فالتربية البدنية ليست إلا خبرة إجتماعية ، وعن طريق النشاط الرياضي يمكن أن يخطو الأفراد خطوات واسعة سريعة نحو التقدم الاجتماعي وتكوين إتجاهات سليمة في الحياة أساسها رضا الأفراد عن معيشتهم . فانصرافات القش والاضطهاد العنصري وعدم التسامح والتمييز بين البشر كل هذه يمكن أن تختفى أو على الأقل تتضاءل في مجتمعاتنا الديمقراطية وأن نصل بالأفراد إلى حياة أرقى وأفضل وأن تنمي نوعا من حياة الجماعة أساسه التعاون والتماسك التامان . وبل تستطيع التربية البدنية أن تجعل العالم كله أكثر سعادة وأكثر

أما وعلمانية ذلك ببث روح اللعب النظيف فى وقت مبكر فى نفس كل طفل ومساعدة كل الأفراد فى الوصول إلى حالة من اللياقة الصحية والبديهة - وتبصير الناس حسن وسائل الاستغلال للوقت الحر وتدعيم مبادئ المساواة الاجتماعية وإتباع الأساليب والطرق الديمقراطية فى مختلف ميادين الحياة وتقوية الإيمان بكرامة الإنسان وحث الناس على الإهتمام بالروحانيات والقناعة بتقليل الإهتمام بالماديات وتملك الثروات المادية .

== تصور معاصر للرياضة - والناحية الاجتماعية :

ليس اللعب إلا تعبيراً عن قيم ثقافية ، ولما كانت أقل بكثير فى تركيبها وبنائها من الألعاب الرياضية ، فإنها إنعكاس حقيقى للتنشئة الاجتماعية وقد يغدو سجلاً للتطور الثقافى .

واللعب والألعاب تلقى الضوء على العديد من العلاقات ، كالأعراف الثقافية ومافيهما من تنوع والطبقة الاجتماعية والاقتصادية والخطط المقررة ، والبناء الأسرى وتربية الأطفال وتكامل الوظائف ، فالألعاب تعين على التكيف مع محيط قاس ، وتزود الطفل بالحركة الماهرة التى يحتاجها فى مستقبل حياته ، وتمده بالعناصر الاجتماعية لقيم أصيلة ثابتة ، كما يفعل أصفال المجتمع البدائى حين يسخر الخاسرون اللعب من أنفسهم .

والألعاب الرياضية دائماً ما تنعكس معايير الضبط الاجتماعى . ففى الألياذة والأوليمبية للشاعر " هوميروس " نرى الملوك الأمراء وحدهم هم الذين يمارسون الألعاب الرياضية وهو عرف يقصرها على صفوة المجتمع ، وأن الأحرار الإغريق هم وحدهم الذين يشاركون فى الألعاب الأوليمبية ، أما إنجلترا فى عصر النهضة فقد أصبحت الألعاب الرياضية وأوقات اللهو ملكاً للنبلاء والفقراء على السواء . يمارسها الجميع وبقيت مشاعاً بينهم حتى ظهر الاحتراف الرياضى وإن كان ظاهرة جديدة .

أخذت الألعاب الرياضية طابعها القومى بيزوغ المجتمع الصناعى ووضعت لها

الاتحادات الأهلية للرياضيين القواعد والقوانين التي تسيروها وتحكمها وبعث تلك القواعد البلاد على إمتدادها . وكان هذا الترشيح الرفيع للألعاب الرياضية الذي تلمسه في عالمنا المعاصر ثمرة ماكان في النصف الأول من القرن التاسع عشر من محاولات . ففي ذلك الوقت لم يكن هناك من يمارس الألعاب الرياضية غير الخاصة التي تملك وقتا للفراغ (الوقت الحر) ولم يكن هناك صراع إجتماعى وبالتالي لم يكن هناك حافز إجتماعى لوضع قواعد ، حتى إذ بدأت الطبقات الاجتماعية المتباينة لقاءاتها في حلبة التنافس . وبدأت فكرة الاحتراف تسفر عن نفسها لتكون حاجزا بين الخاصة التي تستمتع بالألعاب الرياضية ، والطبقة العامة الجديدة التي إتخذت من الألعاب الرياضية وسيلة لكسب العيش ومع العرف السائد كان الاستمتاع بالألعاب الرياضية لما تنتجه من فرص التواصل الاجتماعي يغلب على الرغبة في معرفة من هو الفائز .

والعوامل، التي أدت إلى تغير الصورة الاجتماعية للألعاب الرياضية تتلخص في :

– نمو التجارة .

– تقدم المواصلات والتكنولوجيا .

– الهجرة الجماعية في السنوات التالية لعام ١٨٢٠ ، وقد أدت الثورة الصناعية في

منتصف القرن التاسع عشر إلى قيام المجتمع الحضري .

وبالرغم من النمو الحضري وتقدم المواصلات وما نجم عنهما من تمتع الطبقة العاملة بوقت الفراغ أطول مما كانت تتمتع به في حياتها التقليدية الأولى ، فقد بقيت القواعد التي تحكم الألعاب الرياضية دون تغيير ، إذ خضعت عضوية الأندية للاعتبارات الاجتماعية وفقا لحاجز الجنس والدين والمهنة . فإذا كان ثمة إتجاه للديمقراطية في ميدان الألعاب الرياضية فإن هذه الديمقراطية بقيت مقصورة على الملاعب دون الإدارة التي ظلت مقصورة على أفراد لهم مكانتهم في عالم الإدارة والتجارة . ومع تلك الصور المحدودة من الديمقراطية في الفرق الرياضية ، فقد بقيت التفرقة المهنية والدينية ، والسكن والمستوى الأخلاقي تسودها .

— نظريات علم الاجتماع الرياضى المعاصر :

هناك ثلاث طرق فى علم الاجتماع الرياضى للتعرف على العلاقات الاجتماعية التى تمسك بتلابيب الألعاب الرياضية هى : نظريات التوافق ، التكاثر ، التسيّد .

أولا - نظرية التوافق : ترى أن الألعاب الرياضية انعكاس الرأسمالية تبصر معها من قبيل النشاط التحويلي مادامت الطبقة الحاكمة هى تحكم بناها والقيم التى تتوخاها .

ثانيا : نظرية التكاثر : فترى أن الثقافة والألعاب الرياضية تقوم على النمط الرأسمالى للإنتاج والعلاقات الاجتماعية الغالبة من حيث تقدها الذاتى ، مادامت العلاقات الاجتماعية الرأسمالية هى الغالبة فى الميدان الرياضى .

ويرى هارجرىفز أن أعظم ما يشوب نظرية التوافق والتكاثر من ضعف . هى فى نظرتها للألعاب الرياضية على أنها ظاهرة أيديولوجية سلبية تعمل لصالح الطبقة الحاكمة ، كما يفترض أن تلك النظريات المذلة بحيث لاتشير بلى صورة إلى الصراع الذى يلم بالألعاب الرياضية ، ولا إلى الطبيعة المتباينة للألعاب الرياضية ، ولا إلى ماهية الرياضة كظاهرة ثقافية تعكس التوتر الطبقى فى المجتمع ، ويفترض أن نظرية التسيّد أو المنطق الجدلى لتغيرات السلطة قد تقسر تلك العملية تفسيراً أجدى .

ثالثا - نظرية التسيّد : إن نظرية التسيّد لاتعنى ما إذا كان ترشيدهم الألعاب الرياضية يضاعف من التعاون وعدم المساواة لكنها تضع فى مضمونها هذا السؤال : ماهى طبيعة النظام الاجتماعى التى تقف الألعاب الرياضية سنداً له ؟

وتساعدنا هذه النظرية على تبين الاختلاف فى المضمون الاجتماعى والسياسى للألعاب الرياضية ودراسة صور العوائق والتوازن داخل أى نظام .

والوظيفة التى تضطلع بها المذهبية (الأيديولوجية) هى غرس الوفاق العام والمذهبية نمط من أنماط الاحتكار ، وهى تعمل من خلال الوسيلة ، والإجماع الشعبى ،

والحفلات والمراسم التي تعبر عن اتجاه عام مشترك وتصبح المذهبية ضرورية عندما يصل المجتمع إلى درجة من النوي يتسنى معها للجماهير أن تظفر بالوقت والطاقة لتتقدم بمطالبها في أى قرار والمطالب الطبيعية والموارد القليلة هي وحدها التي تقرر طبيعة الاداء الوظيفي للألعاب الرياضية في العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات البسيطة .

والألعاب الرياضية قادرة على تجسيد الصراع ، فإذا حفلت بالاثارة أصبحت سلاحا قويا على أننا يجب أن نفرق بين التصور الداخلى والتصور الخارجى في توجيه الصراع ، فحينما ينشب الصراع الطبقي في مجتمع ، فإن الإرغام الذي تمارسه الدولة يصبح أكثر وضوحا مما لو كانت وحدات المجتمع هي التي تواجه الإرغام ، ومن قبيل ذلك ماقامت به " كوبا " حيث أخذت عن طريق الترشيد الرياضى في تنمية الإحساس بالقدرة على الانجاز وغدت الألعاب الرياضية الرمز الذي يمسك بعنان الإنتاج ، والوقت والتنافس في ميدان العمل ، وكل فوز في ميدان الرياضة هو فوز للثورة ، على الأقل لدى أمريكا اللاتينية ، عندما ترى ماحقه أهل " كوبا " من منجزات ، ولهذا غدت الألعاب الرياضية رمزا لأهداف الثورة .

ولذلك فإن مذهبية الألعاب الرياضية كعامل للسيطرة السياسية فقد تبدو واضحة في العلاقات الدولية ، وقد أخذت الدول في إتخاذها ، أداة لتحسين سياستها ، ومازالنا قريبى العهد بقبول جمهورية ألمانيا الديمقراطية في الدورة الأولمبية كحق من حقوقها ، فالألعاب الرياضية على الساحة الدولية كان أعظم مانتشده جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى ما قبل عام ١٩٦٨ لم تكن لها علاقات ببلوماسية خارج الكتلة - البلاد الشيوعية - فزومتها الألعاب الرياضية بنوع من الإعتراف الدولى ، والمكانة ومنحتها الادارة القوية للمساومة ، كما كانت أداة المقاومة الأبارتهيد (التفرقة العنصرية) استقلتها حركة مقاومة العزل العنصرى في كثير من الحالات . والمزيد من الأمثلة للعلاقة بين النظام السياسى والرياضى - تجده في جزء السياسة والرياضة .

الباب الأول

الفصل الثانى

المدرجات الإجتماعية المختلفة للمذهبية (الايديولوجية) فى تصوير الحركة الاولمبية *

- مفهوم التربية البدنية (التربية الرياضية) فى مصر .
- المفهوم الأفريقى للتربية البدنية (التربية الرياضية) .
- المفهوم الأمريكى للتربية البدنية (التربية الرياضية) .
- المفهوم الألمانى للتربية البدنية (التربية الرياضية) .
- المفهوم الاسترالى للتربية البدنية (التربية الرياضية) .
- المفهوم الروسى للتربية البدنية (التربية الرياضية) .

* حسن أحمد الشافعى ، التنظيم الدولى للعلاقات الرياضية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ م .

* حسن أحمد الشافعى ، الرياضة والقانون ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٩ م .

المدرجات الاجتماعية المختلفة للمذهبية (الأيديولوجية) في تصوير الحركة الأولمبية

لكل مجتمع ثقافته ومذركه المذهبي أو مفهومه أو تصوره أو فلسفته ولك مجتمع نظامه الذي يحدد العلاقات بين أفراده من ناحية وبين أفراد ومؤسسات المجتمع من ناحية أخرى وتبدو هذه الثقافة والمذهبية واضحة من خلال القوانين والنظم السائدة فيه والتي جمعها أفرادها ليشكلوا حياتهم وفق تصوراتهم التي يرونها أكثر مناسبة لهم وأقدر من غيرها على تلبية حاجاتهم .

والمفهوم أو الفلسفة تنعكس على العلاقات الرياضية فتوجه النظام الرياضي في إتجاه الفلسفة السائدة في المجتمع . فتذكر بعض المفاهيم الرياضية الناتجة من فلسفة المجتمع متعملة في بلاد مختلفة .

وهناك عدة تعاريف للتربية الرياضية فيعرف (ناش) التربية البدنية بأنها جزء من التربية العامة تستغل دوافع النشاط الطبيعية الموجودة في كل شخص لتنميته من الناحية العضوية والتوافقية والانفعالية .. ويرى (نيكسون) أن التربية البدنية جزء من التربية العامة الذي يختص بالأنشطة القومية التي تضمن عمل الجهاز العضلي من خلال ممارسة الأنشطة .

ويرى (فولتمار) أن التربية البدنية جزء من التربية الذي يتم عن طريق النشاط البدني .. ويتضح من التعاريف السائدة البدنية جزء متكامل من التربية العامة وميدان تجريبى مدغم تكوين المواطن اللائق من الناحية البدنية والعقلية والانفعالية والاجتماعية وذلك عن طريق ممارسة ألوان من النشاط البدني اختيرت بغرض تحقيق هذه الأغراض وهذا التعريف يصاغ في جمهورية مصر العربية في صورة أهداف تحقيقها الأجهزة المختلفة ... ألا وهي جهاز المجلس الأعلى للشباب والرياضة ومؤسساته بالإضافة إلى اللجنة الأولمبية الأهلية وإتحادات اللعاب الرياضية والاتحادات الدولية للالعاب المختلفة .

- مفهوم التربية البدنية (التربية الرياضية) في جمهورية مصر العربية
يمكن إيجازه في النقاط التالية :

- التربية البدنية جز من التربية العامة .

- التربية البدنية تعمل على تكوين المواطن بدينا واجتماعيا .

- بممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة يمكن تحقيق الإعداد البدني والاجتماعي
للغرد .

- ضرورة توافر القيادة التربوية ، المدرس ، والمدرّب المؤهل .

- والتربية البدنية والرياضية مجالا تطبق ل جميع العلوم المختلفة .

- المفهوم الإفريقي للتربية البدنية أو الفلسفة أو المدرك تتمثل أهداف
التربية الرياضية في إفريقيا في النقاط الآتية :

- محاربة التفرقة العنصرية .

- إستقلال الرياضة في محاربة العنوان .

- إعداد المواطن الصالح بدينا واجتماعيا .

من خلال ذلك يتضح أن الرياضة في إفريقيا إستخدمت للتحرر من العنوان
والتفرقة العنصرية وإعداد المواطن الصالح القوي بدينا وصحيا واجتماعيا .

- المفهوم الأمريكي أو الفلسفة الأمريكية في العلاقات الرياضية يطبق
المجتمع الأمريكي النظام الرأسمالي في مجال الرياضة وتعمل الرأسمالية
الأمريكية ضد إنتشار الشيوعية ومهاجمة النظام الاشتراكي :

وأهدافها يمكن تلخيصها في :

- إستقلال الرياضة في الأغراض السياسية .

- الإهتمام برياضة الهواة فى المنافسات الدولية من أجل الإهتمام بالنشاط السياسى الخارجى .

- تطبيق النظام الرأسمالى وإستغلال الرياضة من أجل المادة والسيطرة وذلك من خلال نظام الاحتراف .

- إعداد المواطن بدنيا واجتماعيا وتوسيع القاعدة العريضة للممارسة الرياضية بالنسبة للهواة ثم استغلال هذا من أجل الاحتراف والمكسب المادى .

- المفهوم الألمانى أو الفلسفة الألمانية :

عندما كانت ألمانيا مقسمة إلى ألمانيا الشرقية والغربية كان يطبق النظام الاشتراكى ، أما الآن بعد إتحاد ألمانيا أصبحت تطبق النظام الرأسمالى الذى يؤمن بمبدأ الاحتراف فى الرياضة ، فالهدف الأول هو المكسب المادى وتتمثل أهداف الرياضة فى ألمانيا فى النقاط التالية :

- استغلال الرياضة من أجل الهواة فى المنافسات الدولية .

- تعمل الرأسمالية الألمانية ضد انتشار الشيوعية .

- تطبيق فلسفة الإحتراف من أجل المادة .

- إعداد المواطن بدنيا وإجتماعيا وخاصة الشباب .

- المفهوم الاسترالى فى العلاقات الرياضية :

تطبيق استراليا النظام الرأسمالى الذى يهدف إلى :

- الإهتمام بالرياضة من أجل الاحتراف والمكسب المادى .

- إتجاه الرياضة نحو فلسفة الترويح والمتعة .

- الإعداد البدنى للشباب .

- المفهوم الروسي (الاتحاد السوفيتي سابقا) في العلاقات الرياضية :

تطبق روسيا النظام الاشتراكي وتتضح المذهبية السوفيتية في العلاقات الرياضية الدواية من خلال النقاط التالية :

- نشر القيم الشيوعية أو الفكر الشيوعي وثقافته من خلال الرياضة .

- الاهتمام بالهواية الرياضية وتوسيع قاعدة الهواة للمنافسات الأوليية .

- إستغلال الرياضة في إعداد المواطن السوفيتي بدنيا واجتماعيا بواسطة القيادة التربوية .

- عدم الاعتماد على نظام الاحتراف وانتشار نظام الهواية من هذه المدركات المختلفة جاءت الألعاب الأوليية كحقل تظهر فيه هذه الاختلافات المذهبية وبالتالي يتحتم على الحركة الأوليية إعادة النظر مرة أخرى في أهدافها وأسسها لتتمشى مع المدركات الاجتماعية المختلفة للمذهبية في العلاقات الرياضية الدولية .

- مفهوم فلسفة التربية البدنية في المجتمع المعاصر.
- تعريف بالمجتمع الاشتراكي أو النظام الاشتراكي .
- سمات أو صفات المجتمع الاشتراكي .
- النظام الاشتراكي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية .
- عوامل تقدم الرياضة في المجتمع الاشتراكي ممثلا في المجتمع الألماني .
- ملامح أو مراحل الرياضة في الاتحاد السوفيتي .

أولاً - مفهوم فلسفة التربية البدنية والرياضة في المجتمع المعاصر :

- التربية البدنية والرياضة جزء متكامل من التربية العامة .
- وهي تستخدم النشاط الرياضي أو البدني في إعداد الفرد .
- وتقوم بإعداد الفرد تربيوا أي بدنيا واجتماعيا .
- وتتوفر فيها القيادة التربوية والمعلم والمدرّب المؤهل .

وهذا المفهوم للتربية البدنية والرياضة يتحقق في إطار مفهوم الفلسفة المجتمع

السائد .

ثانياً - تعريف بالمجتمع الاشتراكي أو النظام الاشتراكي :

لقد استخدم المجتمع الاشتراكي تعاليمه الأساسية من ماركس ولينين حيث يتبع نظام الدولة الاشتراكية الديمقراطية .

واقدر كان لينين يشير إلى ضرورة الانسجام بين التربية العقلية والتربية الجسمية وكان يريد أن الدولة الاشتراكية لابد أن تقوم على شباب قوى وعلى مستوى من اللياقة والتحمل.

ثالثاً - سمات أو صفات المجتمع الاشتراكي :

تتلخص سمات المجتمع الاشتراكي في النقاط الآتية :

- هدف التربية في المجتمع الاشتراكي :

تهدف التربية في المجتمع الاشتراكي إلى تحقيق مستويات عالية من الثقافة والتعليم لكافة أفراد الشعب وبناء شخصيات إشتراكية متطورة من جميع الجوانب بطريقة متجانسة لتقوم بتشكيل الحياة الاجتماعية وتغيير الطبيعة من أجل تحقيق حياة إنسانية سعيدة تليق بكرامة الإنسان .

ـ ينظم إشباع الرغبات الإنسانية :

إن التنظيم الاشتراكي ينظم إشباع الرغبات الانسانية ويتم ذلك فى ظروف أساسها تقديم الخدمة الانسانية للمواطنين بصرف النظر عما يقدمه هؤلاء المواطنون من جهد أو نشاط فى سبيل الحصول على الخدمة .

ـ المساواة بين المواطنين فى الحقوق :

إن التنظيم الاشتراكي يساوى بين المواطنين فى الحقوق وبالتالى فى مطالبهم مع عناية خاصة للمطالب الانسانية للمجموع الكلى للمواطنين وتقتى بعد ذلك المطالب الأخرى الخاصة التى تختلف أهميتها بالنسبة لفئة معينة وفئة أخرى على أن يكون الهدف الاسمى من وراء هذا التنظيم هو رفع مستوى معيشة السكان وتحقيق الرفاهية .

والمقصود بالمطالب الخاصة هنا هى مطالب بعض فئات المجتمع كمطالب الأمومة الاجتماعية ومطالب الطفولة وكبار السن ونوى العاهات وغير ذلك من فئات المجتمع والى يجب أن تمنح عناية خاصة من جانب المجتمع الاشتراكي .

ـ الجانب الاقتصادي فى المجتمع الاشتراكي :

إن النظام الاشتراكي فى مرحلة التحول من الصعب أن يتمكن من إجابة جميع المطالب التى يطلبها المجتمع أو بعض فئاته .

ولكن الانتاج فى المجتمع الاشتراكي المثالى إنتاج هادف ويتم بناء على خطة موضوعة ومن هنا فإن الاستهلاك محدد سلفا ومرسوم فى الخطة الموضوعة بحيث ينال كل فرد نصيبه المقرر من السلع والخدمات فى مقابل أن تطالب الأفراد بالقيام ببعض الخدمات المخلفة لها ردا لما قامت به الحكومة من خدمات لهؤلاء المواطنين .

ـ العامل فى النظام الاشتراكي :

العامل فى النظام الاشتراكي هو المنتج للمسلع والخدمات وهو بهذا الوضع ينبغى

أن يكون له مكانة إجتماعية مرموقة . ومن ثم يجب على الدولة أن توفر له الاستقلال والأمن والضمان ويقتضى ذلك تحقيق العناية الكاملة كهدف أساسى تلتزم به الخطة كما تقتضى كذلك توفير دخل معين للعامل أثناء المرض وعدم القدرة على العمل .

– استقلال الرياضة في تدعيم أنظمتها السياسية :

نقد نجحت الدولة الاشتراكية في أن تربط بين الألعاب الرياضية والنظام الاجتماعى برباط وثيق كما أن هذه الدول تعلق أهمية كبيرة على ما يحققه أبطالها من تفوق في المجال الدولى لتأكيد أهمية أنظمتها السياسية فتقوم بتدريب الفرق لمدد طويلة لكي يفوزوا بميداليات أولمبية في حفل الهواه .

كما إهتمت هذه الدول أيضا بالألعاب الرياضية وعلى رأسها حركة الألعاب الرياضية للجميع والتي أكدت دورها العام كنشاط له مزاياه الاجتماعية الهامة في تحقيق مكاسب صحية وثقافية وذلك من خلال إنشاء أعداد كبيرة من مراكز التدريب والتربية البدنية في المدارس .

رابعا – النظام الاشتراكي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية :

إن النظام الاشتراكي في ألمانيا يهتم بصورة خاصة بالتربية الرياضية حيث إن الرياضة في ألمانيا الديمقراطية جزء لا يتجزأ من نظام التربية والتعليم العقلى والجسمى للجيل الجديد وتهدف التربية البدنية في المجتمع الألمانى إلى :

- سعادة الفرد .
- صحة الشعب .
- كفاءة الإنتاج .
- الكفاءة البدنية للدفاع عن الوطن .
- الإعداد البدنى للإنتاج .
- تنمية إحتياجات الشعب .

وتمثل الحركة الرياضية الألمانية صورة واضحة لفلسفة التربية الرياضية في المجتمع الاشتراكي وتعكس هذه الصورة :

أولاً - اهتمامات الدولة وحكوماتها ومؤسساتها الدستورية وأحزابها وجماعيها بالرياضة من أجل تحقيق أمانى المجتمع وبناء الدولة العصرية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية .

ثانياً - كان للحركة الرياضية أثر ملموس في تحقيق المكاسب السياسية وحققته الرياضة ما لم تحققه السياسية من جهة الاعتراف العالمى بألمانيا وعزف نشيدها القومى ورفع علمها وإعتراف الأمم بها .

ثالثاً - إن الرياضة هي الوسيلة التي نحقق للدولة أهدافها وذلك من خلال إهتمام الدولة بتوفير كافة الإمكانيات لنشر التربية البدنية والرياضة والارتفاع بها للوصول إل رياضة المستويات العالية .

خامساً - عوامل تقدم الرياضة في المجتمع الاشتراكي ممثلاً في المجتمع الألماني :

إن من أهم العوامل التي تمثل تقدم الرياضة في المجتمع الاشتراكي ممثلاً في جمهورية ألمانيا الديمقراطية هي كما يلي :

- الدستور .

- التنظيم الرياضى .

.. الاسبرتكياذ (أعياد الشباب) .

.. العناية بالمواهب .

.. الدولة والحزب والحكومة .

.. المنشآت والميزانيات .

– أهداف محددة – تخطيط – تنفيذ .

– رياضة الأطفال والشباب .

– وقت الفراغ (الحر) والرياضة الترويحية .

– الدستور :

من الدلائل البارزة لعناية الدولة والحكومة بالرياضة وإقتناع المجتمع الاشتراكي بمميزاتها النص على الرياضة بشكل مباشر في أكثر من مادة من مواد دستور البلاد ويهتم الدستور هنا بتأكيد أهمية دور التربية البدنية والرياضة والسباحة كحق لكل مواطن ويظهر ذلك واضحا من خلال مواد الدستور الألماني والتي منها :

مادة (١٨) والتي تنص على الآتى :

” تسهم التربية البدنية والرياضة والسباحة كمظهر من مظاهر الثقافة الاشتراكية فى تنمية المواطن بنينا وذهنيا ”.

– الاسبرتكيااد (أعياد الشباب) :

يمثل الإسبرتكيااد الألماني المشهور قمة الرياضة المقدمة لأطفال وشباب ألمانيا والاسبارتكيااد ” أعياد الشباب ” هو مهرجان رياضى للنشئ والشباب يقام كل عامين وقد أقيم أول مرة فى عام ١٩٦٢ وأصبح تقليدا رياضيا راسخا .

– التنظيم الرياضى :

إن التنظيم الرياضى فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية يتضمن فى طياته كافة عناصر تحقيق الهدف المرموق فهناك جهاز مركزى للتخطيط يحدد الأهداف العاجلة والأجلة التى ينبغى تحقيقها بجانب ذلك تنظيمات لأجهزة التنفيذ المباشر والأجهزة المساعدة بمختلف مستوياتها المركزية والمحلية والإقليمية والنوعية حكومية كانت أو شعبية مهمتها الرئيسية تنفيذ الخطة بدقة .

ـ العناية بالموهبة :

يمكن أن تلمس بوضوح العناية الفائقة بالموهبة الرياضية وصقلها وتبدأ رعاية المواهب من الصغر وتستمر بما يضمن لها النمو والصعوب والتلق ويتم باختيار مقصود وفقا أسس علمية ومن قاعدة ضخمة تشمل الملايين تقدمها مباريات المدارس ومباريات الاسبارتكياد على مستوى الأحياء والمقاطعات والتصفيات النهائية على المستوى القومى فى الألعاب الصيفية والشتوية الأندية الخاصة بالموهوبين وهناك مدارس الرياضة ببرامجها الخاصة ومراكز تدريب الموهوبين المنتشرة فى مختلف المحافظات والتي تهتم بالموهوبين فى اللعبات المختلفة.

ـ الدولة والحزب والحكومة :

تقوم سياسة جمهورية ألمانيا الديمقراطية بقيادة الحزب الاشتراكى الموحد على بناء وتدعيم الاشتراكية التى تهدف إلى تحقيق مصالح الشعب وتحقيق مطالب الإنسان الثقافية والرياضية ورفع الوعى الرياضى الجماهيرى وتعميق المفاهيم الصحية .

ولما كان الإطار الفكرى للدولة يعتبر أن الرياضة مادة حيوية وأحد الحقوق الأساسية للإنسان فى المجتمع الاشتراكى لذا فقد اعتبرت الدولة مادة التربية البدنية مادة إجبارية بالمدارس من سن ٦-١٦ سنة بواقع ٢-٣ ساعة أسبوعيا ويتوقف عليها نجاح أو رسوب الطالب كما أن التربية البدنية بالجامعات والمدارس العليا فيها جزء جبارى ولها اختبارات ويجب على الطالب أن يحضر ساعة أسبوعيا ويسجل له ذلك .

ـ المنشآت والمرافقات :

أعدت خطة واسعة للمنشآت الرياضية وقد دعت هذه المنشآت إلى أقصى حد حتى تتمكن من مواجهة الاقبال المتزايد على ممارسة الرياضة فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ومن ناحية أخرى إرتبطت خطة المنشآت بخطة إعداد القيادات اللازمة لادارتها بكفاءة عالية وبخطة جيدة للتمويل مع سياسة رشيدة للاتفاق والتمويل حيث

تعتبر الدولة الرياضة إستثماراً طلياً له عائد صحى وإنتاجى وسياسى .

- أهداف محددة - تخطيط - تنفيذ :

لقد ترجمت الأفكار التى ينبى عليها الدستور بالنسبة للرياضة فى ألمانيا الديمقراطية الى أهداف تسعى إلى :

- أن تصبح الرياضة ركناً رئيسياً لاهمل فى الحياة اليومية للشعب .
- أن تصل الرياضة للقاعدة العريضة من الجماهير تحت شعار " الرياضة للجميع " .
- أن الرياضة وسيلة هامة لرفع المستوى الصحى وتطوير قدرة الإنسان الفكرية والبدنية بشكل منسجم لمزيد من الإنتاج والرخاء .

وهذه الأهداف يسعى إلى تحقيقها دائماً المخططون والمنفذون والمربون والمدربون والإداريون وقد تضاعفت جهود علماء الرياضة وخبرائها وقيادتها لوضع خطة طويلة أمدت وفقاً للدور الذى تطلبه الدولة فى المجال الرياضى .

ثم كان هناك - وهو المهم - التنفيذ - تنفيذ ما جاء مرتباً ومقنناً ومنتظماً وبذلك قام قطاع الرياضة بدوره فى إعداد المواطنين وفقاً لمتطلبات المجتمع الاشتراكى وتطلعاته المستقبلية .

- رياضة الأطفال والشباب :

تبدأ الرياضة فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية من مدرسة الحضانة ثم رياض الأطفال وطبقاً لمستور الدولة فإن العلاقة راسخة والارتباط وثيق بين حق الرياضة وحق التعليم فلا توجد أى تفرقة على الإطلاق فى خطة التعليم بين التربية الرياضية والتربية الذهنية وبالإضافة إلى ساعات الرياضة الإجبارية والنشاط الرياضى داخل المدرسة لباقي التلاميذ توجد أندية مدرسية لممارسة الرياضة خارج المدرسة أيضاً لضمان الاستثمار البناء لأوقات فراغ الطلاب .

كما يظهر الاهتمام بالرياضة في المدارس الصناعية وفي عناية الشركات والمصانع بلتدبيرها الرياضية - بالإضافة إل ذلك تقوم كثير من المنظمات الاجتماعية بدور نشط ومنظم ومنسق ومتكامل على سبيل المثال : إتحاد ألعاب القوى - الاتحاد الألماني للرياضة والجهاز.

- وقت الفراغ والرياضة الترويحية :

تعاون الاتحاد الألماني للرياضة والجهاز وأندية الرياضة مع قيادات العمال ومنظمة شباب ألمانيا الحرة ومنظمة صفار الرواد في المدارس والمعاهد التعليمية الأخرى وجمعية الرياضة الفنية ورابطة السيدات الديمقراطية وأجهزة الدولة المحلية في حق إستغلال وقت الفراغ والرياضة الترويحية في المدن والقرى .

بالإضافة إلى إعداد وتدريب القادة في إتحاد الرياضة والجهاز لإعداد الشخصية الاشتراكية الكاملة التي تصون المجتمع الاشتراكي بوعي كامل من أجل رفاهية الإنسان.

- تعليق :

كانت ألمانيا في الماضي منقسمة إلى ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية وكان يطبق فيها النظام الاشتراكي - أما الآن وبعد إتحاد ألمانيا أصبحت تطبق النظام الرأسمالي الذي يؤمن بمبدأ الاحتراف .

سادسا - ملامح أو مراحل الرياضة في الاتحاد السوفيتي :

- المرحلة الأولى من بداية الحرب العالمية الثانية :

من خلال التحليل التاريخ لتطور الرياضة في الاتحاد السوفيتي يتضح أن الاحتكاك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية هو الذي جعل الرياضة ميدانا للمنافسة الدولية ووصلت الرياضة إلى درجة أصبحت معها سلاحا هاما في المنافس بين نظامين عالميين متضادين إلى حد مثير أي الرأسمالية والاشتراكية السوفيتية .

- المرحلة الثانية مابعد الحرب العالمية الثانية :

ففي السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة بدأت الجمعيات الرياضية السوفيتية تنضم إلى الاتحادات الرياضية الدولية ذات الصلة بها .

وبدأ اللاعبون الرياضيون السوفيت في المنافسة على المستوى الدولي .

وقد انضم إلى الاتحاد السوفيتي فيما بين عامي ١٩٤٩ ، عام ١٩٥٨ إلى ثلاثين إتحادا دوليا ، وبحلول عام ١٩٧٣ صار عضوا في إثني وأربعين إتحادا رياضيا عالميا رئيسيا . ففي فترة متقدمة بعد سنوات الحرب لم يكن يسمح للرياضيين السوفيت بدخول المسابقات الرياضية الدولية إذا لم يكن تحقيق الفوز فيها أمرا متوقعا .

وبعد غياب طويل عن المسابقات الدولية ظهر الاتحاد السوفيتي للمرة الأولى في الدورة الأولمبية الخامسة عشرة التي أقيمت في هلسنكي سنة ١٩٥٢ وتعدد نجاح السوفيت في سجل النورات الأولمبية .

ولقد أحرز السوفيت والدول الشرقية نجاحا كبيرا في أولمبياد عام ١٩٧٢ . إن الاتحاد السوفيتي يهدف من وراء المشاركة في المسابقات الرياضية على المستوى الدولي إلى إظهار تفوق نظامه السياسي والاقتصادي .

وإن من وجهة النظر السوفيتي أنه يمكن أن تستخدم الرياضة في تكامل المجتمعات الاشتراكية وفي ربطها بالمؤسسات التعليمية السوفيتية وبالسياسات حتى تحافظ وتعزز الموقع الرائد للإتحاد السوفيتي في نطاق الكتلة السوفيتية .

– مفهوم فلسفة التربية البدنية والرياضة في المجتمع

الرأسمالي :

- صفات المجتمع الرأسمالي .
- عيوب النظام الرأسمالي .
- علاقة الرياضة بالسياسة في المجتمع الرأسمالي .
- فلسفة التربية والرياضة في المجتمع الرأسمالي .
- تطبيق مبدأ الهواية وتربية النشء " الرياضة للجميع " .
- تطبيق نظام الاحتراف " فلسفة الاحتراف " .
- التربية البدنية والرياضة في المجتمع الإنجليزى .
- مفهوم فلسفة التربية البدنية والرياضة في الدولة النامية (أفريقيا – آسيا – أمريكا اللاتينية) .

-
- بطرس بطرس غالى : دراسات فى المذاهب السياسية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٦ .
 - راشد البرلوى ، النظام الاشتراكي بين الناحيتين النظرية والمعلية ، الطبعة الثانية ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٦ م .
 - حسن أحمد الشافعى ، التنظيم الدولى لعلاقات الرياضية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٤ م .
 - حسن أحمد الشافعى ، الرياضة والقانون ، منشأة المعارف ، ١٩٨٩ م .
 - نبيل محمد أحمد ابراهيم : تقوم دور بعض الأجهزة المعنية بالتربية البدنية والرياضة فى تحقيق أهدافها فى مصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، ١٩٨٧ م .

— مفهوم فلسفة التربية البدنية والرياضة في المجتمع الرأسمالي :

— صفات المجتمع الرأسمالي :

— لم يكن قيام الرأسمالية حادثاً عارضاً أو وليد الصدفة ولكن ثمرة التطور التاريخي وضرورة اقتضاها سير المجتمع الإنساني نحو النمو والتقدم ، فالرأسمالية خطوة تحريرية تقدمية دفعت بالمجتمع خطوات واسعة نحو الأمام ، وساعدته على ازدياد السيطرة على الطبيعة وقواها .

— والرأسمالية نظام له جوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفلسفته ، وجميعها متداخلة ومتشابكة ، وقد يكون بعضها أكثر بروزاً من البعض الآخر .

— فمن الناحية الاقتصادية نلاحظ أن الإنتاج في ظل الاقتصاد الرأسمالي إنتاج سلمي ، فبواسطة العمليات الإنتاجية الكثيرة نحصل على آلاف السلع المختلفة لإشباع آلاف الحاجات الإنسانية . وترتب على هذا الإنتاج أن أصبحت النقود تلعب دوراً بالغ الأهمية والخطورة في حياتنا .

— إن العلاقات والنظم التي يتسم بها الاقتصاد الرأسمالي تؤدي إلى تقسيم أفراد المجتمع إلى طبقتين أحدهما أصحاب أدوات الإنتاج والأخرى يمثلها العاملون ، وليس هناك فاصل بين الإثنين إذ أن الانتقال من الواحدة إلى الأخرى مستطاع .

— الرأسمالية تمتاز بالابتكار والتجديد لأن التقدم الاقتصادي لا يكون إلا حيث يكون الابتكار والتجديد .

— أما الناحية السياسية فالشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطات .

ويعمارس هذه السيادة من خلال الهيئات التمثيلية من مركزية ومحلية .

— الرأسمالية قوة عملت على تنمية سلطان الدولة ومركزها ، ففي المجتمع الرأسمالي ولاء الفرد يكون للدولة وحدها ، والدولة إذ تدفع العدوان الخارجي وتحافظ

على السلام الداخلى وتتسلم بروح المذهب الحر .

– والرأسمالية الديمقراطية تفتح المجال أمام المواطنين لإبداء آرائهم ولا تحاول أن تصرغهم فى قالب واحد ومن هنا نراها تسمح بقيام الأحزاب والجمعيات السياسية .

– الأساس الحقيقى لقوة الدولة هو الفرد لذلك يجب إتاحة الفرصة لكى يصبح مواطننا متكاملًا حرا يعمل من أجل الديمقراطية وليس من أجل سياسة معينة أو مصلحة معينة .

– ومن الناحية الاجتماعية عمل النظام الرأسمالى منذ نشأته على خلق الدول القومية مما ترتب عليه انتشار الأمن والنظام والهدوء .

– ترتب على انتصار الرأسمالية الصناعية قيام النظم البرلمانية والديمقراطية وصار للجميع حق الانتخاب واستطاعت الطبقة العاملة أن يكون لها ممثلوها فى البرلمان يدافعون عن مصالحها وحقوقها .

– المجتمع الرأسمالى يعطى للفرد حريته ولكنها ليست مطلقة فالفرد منضبط ومسئول اجتماعيا عن تصرفاته .

– من صفات المجتمع الرأسمالى المساواة بين الأفراد ومنحهم فرصا متساوية من الحرية فالإنسان ولد حرا وعلى السلطة توفير تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

– حتى نظام الأسرة لم يخل من الأثر المباشر لهذا النظام ، فالإنتاج الرأسمالى قد اجتذب الأفراد من الجنسين فجعل المرأة تحظى باستقلالها من الناحية الاقتصادية .
فارتفع مركزها وأصبحت ترى المساواة بالرجل حقا لها .

– كذلك تعدلت أساليب التعليم فلم يعد حقا لفريق دون الآخر بل صار حقا للجميع .

– أما فلسفة الرأسمالية فإن هذا النظام يقوم على مبدأ الفردية ، فللفرد حريته وكرامته ومجال نشاطه ، كما نجد أن النشاط الاقتصادى فيه نفعه ومصلحه أى أن عمله

فى النهاية يؤدى إلى الخير للجميع .

– هناك أيضا " الحقوق الطبيعية " للفرد كحقوق الحياة وحرية التعاقد والمالك والتمتع بشمار الجهد وحرية العمل على إدراك السعادة والرفاهية .

– عيوب النظام الرأسمالى :

– أنه يقوم على مبدأ المنافسة الحرة وإذا بهذه المنافسة يتضائل شأنها تدريجيا ويصبح طابعها الاحتكار وهو نقيض المنافسة .

– كما أن المجتمع الرأسمالى قد عجز عن علاج ظاهرة خطيرة وهى البطالة التى تصيب ملايين من الأفراد .

– العالم الرأسمالى يتعرض بصورة تكاد تكون منتظمة لحالات من الرواج تعقبها فترات من الكساد .

– تضخمت الديون الأهلية وزادت أعبائها بصورة أصبحت عنصرا أساسيا من عناصر المجتمع الحديث .

– من الناحية الدولية نجد أن الصراع بين الدول الرأسمالية أدى إلى التنافس الشديد على مصادر المواد الأولية وأسواق السلع ورؤوس الأموال هذا التنافس ينتهى بالصراع والحروب والحركات الاستعمارية .

– علاقة الرياضة بالسياسة فى المجتمع الرأسمالى :

– هناك علاقة واضحة بين السياسة والرياضة وأن كلا منهما متداخل مع الآخر ويزداد تداخلهما ولا توجد شواهد تنبئ بانكماش التداخل بينهم فى المستقبل .

– فلأمريكا استغلت الرياضة فى الأغراض السياسية لنشر سياستها الرأسمالية وبدأت الهجوم على الشيوعية والعمل ضد انتشار الشيوعية فى بلاد العالم المختلفة ومن هنا نشأت الحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفيتى .

- فالإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية اتخذوا الألعاب الأولمبية ساحة قتال للمذهبية الشيوعية والرأسمالية وهذا من خلال المنافسات الرياضية والدورات الأولمبية .

- فالرأسمالية التي تنعكس على أصاليب الحياة مثل تنمية الشخصية - المسؤولية - حرية العمل - الإبداع - القيادة - التبعية - التعبير عن النفس - حرية تقرير المصير - فنجد أن التربية الرياضية وألعابها المختلفة تعطى فرصة عظيمة لممارسة هذه القيم الأساسية .

- فلسفة التربية والرياضة في المجتمع الرأسمالي :

- إن النظام التربوي في أمريكا تثر تأثيرا كبيرا بالنظام الرأسمالي الذي يقوم أساسا على حرية الفرد واحترامه .

- تطبيق مبدأ الهواة وتربية النشء (الرياضة للجميع) :

- إن التربية الرياضية في الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت جزءا من ثقافتها فالرياضة تمارس في كل المجالات الممكنة في المدارس - الكليات - القوات المسلحة - المستشفيات - مؤسسات البنين والبنات - مؤسسات الإصلاح والمدن الصناعية والتجارية - فيهتم الجميع بالتربية البدنية ، ويرى رجال الدين أنها وسيلة للتربية المتكاملة وعن طريقها يمكن قضاء ساعات وقت الفراغ بطريقة مفيدة تنمى روح الإخاء والمساواة والنهوض بالمستوى الاجتماعي والبدني للفرد والمجتمع .

- الدولة تعمل على توفير الإمكانات في كل مكان فنرى أنها تزود الصدايق العامة بالألوان الرياضية وحمامات السباحة والملاعب كما زودت الشواطئ بالألوان اللازمة لجذب الأطفال والشباب لممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة كما زودت هذه الأماكن بالإخصائيين الذين يضعون برامج وينظمون العمل ويشرفون عليه .

- التربية الرياضية في المدرسة والجامعة مادة أساسية وهي حلقة هامة في إعداد

الرياضيين نوى المستوى العالى وتضمن استمرارية وجود احتياطلى ضخـم لإعداد المنتخبـات القومية الأمريكية .

— كما أن الألعاب الرياضية فى الولايات المتحدة الأمريكية تعكس سلوكيات الأفراد حيث أن كل أمريكى يتطلع أن يكون هوالفائز وهذه الرغبة تعكس سلوك الحياة فى أمريكا والنظام بأكمله الذى يقوم على المنافسة ، فالمنافسة هى السبيل إلى اللياقة البدنية.

— تقوم شهرة المدارس والجامعات على تفوق فرقها الرياضية وطلابها الرياضيين.

— الاهتمام بالطلاب الرياضيين وغير الرياضيين والعمل على توسيع القاعدة الطلابية الممارسة للنشاط الرياضى .

— نتيجة التقدم العلمى والتكنولوجى وسيطرة الآلة على العصر أصبح هناك رتبة ومكان فى الحياة مما أدى إلى انتشار بعض الألعاب مثل الجرى والقفز وسباق الدراجات والإقبال الشديد على مسابقات المارثون الذى تشترك فيه جميع فئات الشعب الأمريكى.

— إن ثبات مستوى الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيدين الدولى والأولمبى لعدة سنوات طويلة حيث تحتل المراكز الأولى وتعد من الدول المتقدمة ويرجع ذلك إلى أن التربية الرياضية مادة أساسية فى جميع مراحل التعليم ولها نفس الأهمية التى للمواد الأخرى . وهذا النظام يمكن عن طريق اختيار أى فريق من المستويات العالية لتحثيل أمريكا على أى مستوى نوى الأمر الذى يضمن استمرار المستوى الرياضى عاليا .

— كما يلاحظ إخضاع التقدم العلمى للرياضة والعمل على تحسين إمكانات الأفراد وزيادة اللياقة البدنية عن طريق استخدام الأجهزة والألوات الرياضية الحديثة والعمل على تجديد الألوات والأجهزة لتواكب التقدم العلمى والتكنولوجى .

— تطبيق نظام الاحتراف ، فلسفة الاحتراف ، :

تستخدم أمريكا الرياضة كداعية للمشروعات التجارية وتحقيق الأرباح عن طريقها

أى استغلال الرياضة من أجل المكسب المادى .

– فتنطبق نظام الاحتراف جعل من الرياضة ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية لاترتبط بالثقافة فقط ولكن بالاهتمامات الاجتماعية والاقتصادية أيضا .

– ظاهرة الاحتراف تعتبر مظهرا طبيعيا للأسلوب الأمريكى المادى فاللاعب يستطيع أن يحقق مستوى معيشة لائق عن طريق استثمار مواهب الرياضية .

– وبالرغم من اهتمام أمريكا بالاحتراف إلا أنها تهتم بالهواية أيضا للعمل على توسيع القاعدة الممارسة للنشاط الرياضى واختيار العناصر الممتازة والزج بها للاحتراف وحتى تكون على قدم المساواة مع الدول الاشتراكية والنامية لتحقيق سياستها الرأسمالية من خلال الهواية .

– فالرياضة فى أمريكا أصبحت واقعا حقيقيا لكل فرد . ونحن نرى أن ذلك لايدل إلا على الاهتمام بالقاعدة العريضة التى تتمثل فى النشء وهى أساس لى تطور وتقدم الرياضة وبخاصة على مستوى البطولة الدولية والعالمية .

– التربية البدنية والرياضة فى المجتمع الإنجليزى :

– تأثرت إنجلترا بالثورة الصناعية لاستغلالها ثروات وخيرات مستعمراتها فارتفع مستوى معيشتها ، مما أدى إلى الاهتمام بالتربية البدنية .

– ساهمت المدارس مثل اليون والجامعات مثل أوكسفورد وكمبريدج فى نشر الألعاب المختلفة مثل التنس والجولف والبوار .

– تأثرت إنجلترا بالتمرينات السويدية حيث أن الرياضة أصبحت مادة أساسية فى المدارس الإنجليزية وبسبب قلة الخريجين من معهد التمرينات البدنية استعانت إنجلترا بخريجي المعاهد السويدية والدنماركية ليدرسوا فى مدارسها « إعداد المواطن » .

– تشرف الدولة فى بريطانيا على الصحة المدرسية والكشف الطبى الإجبارى

الدورى على التلاميذ وتعطى وجبة غذائية فى المدارس من ١٩٤٤ .

– تهتم انجلترا بالناحية التربوية والصحية ، لذلك تجد التربية الرياضية مادة أساسية فى المدارس والكليات والاهتمام بوضع المناهج المناسبة لكل مرحلة لارتباط التربية البدنية بالناحية التربوية والصحية .

– اهتمت انجلترا بتطبيق مبدأ الاحتراف وذلك عن طريق اختيار أفضل العناصر فاللاعب يريد أن يحقق المكسب السريع مما يؤدى إلى الاهتمام والتفوق فى النشاط الرياضى الذى يمارسه عن طريق استقلال مواهبه الرياضية .

– مفهوم فلسفة التربية البدنية والرياضة فى الدول النامية ، أفريقيا ، آسيا ، أمريكا اللاتينية ، :

فلسفة التربية البدنية والرياضية فى المجتمعات النامية تبنى على أساس الهواية وتربية الفرد والرياضة للجميع وذلك عن طريق إشباع الاحتياجات الآتية :

– الحاجة إلى نشاط بنى للتغلب على الحياة التقليدية فى عصر الآلة .

– تزايد الوعي للحاجة إلى النشاط الرياضى للدعاية الصحية واللياقة البدنية .

– الحاجة إلى علاقات اجتماعية فى عالم يشغرفيه الفرد بالوحدة .

– الاهتمام بالمظهر الشخصى للرجال والنساء .

– حب اللعبة وبذل الجهد والمنافسة .

– الرغبة فى تحقيق الفوز وتسجيل أرقاماً وإثبات الذات .

– تعليق :

– ولكن المجتمعات النامية تفضل مبدأ الاحتراف فاللاعب يريد الكسب السريع لتحقيق مستوى معيشة أفضل وبذلك فهو تجعل اللاعب محبطاً وتجعله لا يبرز مواهبه وقدراته بالقصى حد .

– نظراً إلى قلة الإمكانيات المادية وانخفاض مستوى المعيشة لهذه البلاد نرى أن

الأعداد الممارسة للنشاط الرياضى فى هذه البلاد محدودة ويمارس الرياضة الموهوبون فقط والمتقنون الذين يؤمنون بأهمية الرياضة .

– الرياضيون يمثلون بلادهم بهدف رفع شأنها عن طريق الفوز

– التربية البدنية والرياضة فى المجتمعات الأفريقية :

تتلخص فى الهواية وتربية الفرد والرياضة للجميع ومحاربة التفرقة العنصرية وحسد

العنوان

– السياسة والرياضة فى أفريقيا غير منفصلين ولكنهما متلازمان ومتفاعلتان كما

ترتبط الرياضة بالاقتصاد الداخلى للبلاد . وتتدخل الحكومات فى العلاقات الرياضية

بين البلاد فالناقصات الدولية تتم عبر الحكومات والسياسات الدولية .

ويمكن تلخيص اتجاه أفريقيا فى العلاقات الرياضية الدولية فى عنصرين :

١ – التفرقة العنصرية ٢ – حسد العنوان

١ – التفرقة العنصرية :

مثل جنوب أفريقيا ، فبالرغم من محاربة التفرقة العنصرية على المستوى العالمى

إلا أنها كانت تمارس التفرقة العنصرية فى ذلك الوقت نجد أن دول العالم قامت بقطع

علاقتها مع جنوب أفريقيا سياسيا واقتصاديا وكذلك رياضيا وذلك عن طريق حرمانها

من الاشتراك فى الدورات العالمية والأولىبية . ويعد أن غيرت جنوب أفريقيا سياستها

العنصرية نجد أن دول العالم سمحت لها بالاشتراك فى الدورات الأولىبية .

٢ – حسد العنوان :

– الرياضة فى أفريقيا مرتبطة بالاقتصاد والنظام الاجتماعى ، والتاريخ الأفريقى

يدل على أن الاستعمار اتخذ قارة أفريقيا كمركز عمالى للأسمالية وذلك أدى إلى تفاوت

اجتماعى بين دول القارة

– استطاعت بعض الدول التخلص من الاستعمار مثل مصر ونيجيريا وكينيا وبول
المغرب العربي وبدأت هذه البلاد تتطور وتتقدم من خلال النظام العالمى واستخدمت
التربية الرياضية للاهتمام ببنائنها جسمانيا وعقليا ووجدانيا لرد العدوان عن بلادها
والدفاع عن الوطن .

– وأهداف التربية الرياضية فى أفريقيا حاليا محاربة التفرقة العنصرية حيث أنها
لاتفرق بين أبيض وأسود أو بين جنس وآخر ، كما أنها استغلت الرياضة فى محاربة
العدوان .

– الرياضة فى أمريكا اللاتينية :

– تطبيق مبدأ الهواية – تربية الفرد – الرياضة للجميع :

– يوجد تفاوت كبير بين القول والفعل فمعظم القرارات التى تصدرها وزارة التربية
والتعليم عن الألعاب الرياضية تتضمن مفاهيم وتفسيرات دقيقة وواضحة ، وأجريت
دراسات للمناهج المقترحة ولكن التربية الرياضية فى أمريكا اللاتينية لاتتعدى مرحلة
التخطيط حيث أن أدوات التنفيذ غير متوفرة سواء فى الوسائل التعليمية أو من حيث
المدرسين والمعلمين .

– كما أن فصول المدارس مكسوة وتقتصر الألعاب الرياضية على المشاهدة لأن
مستوى المعيشة منخفض والظروف الصحية والطبية سيئة للغاية

– انخفاض مستوى المعيشة أدى إلى ارتباط الرياضة بالاحتراف لتحسين مستوى
المعيشة فكثير من الأطفال والمراهقين متميزون بالمواهب والقدرات الرياضية يعيشون هم
وأبائهم على أمل احتراف الألعاب الرياضية حتى يتحولوا من الفقر إلى الغنى ويكون
الاحتراف خارج بلادهم حيث تلقفهم الدول الغنية وتزج بهم بين صفوف فرقها

– نتائج المباريات تحتل المكانة الأولى فى اهتمامات الشعب فالمضاربات نشد
المشاهدين وتثيرهم من أجل مشاهدة هذه المباريات

وبالرغم من هذه الصورة المشوهة للرياضة من الناحية التربوية إلا أن هناك جهودا مكثقة لرفع مستوى الرياضة والنهوض بها في المدارس والمجتمع حتى تسير الركب العالمى ولما للرياضة من أهمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ترفيهية . « فالتربية الرياضية هي ذلك الجانب المتكامل من التربية الذى يعمل على تنمية الفرد وتكيفه جسمانيا وعقليا ووجدانيا عن طريق الأنشطة البدنية المختارة والتي تمارس تحت إشراف قيادة هالحة لتحقيق أسمى القيم الإنسانية » .

- مظاهر التربية الرياضية المدعمة للفلسفات الرياضية السابقة :

نحن لانستطيع أن نطلق على لعب الطفل المطلق تربية بدنية أولعب الحيوانات تربية بدنية .

التربية الرياضية بمفهومها - تبدو فى مظاهر مختلفة وأشكال عديدة ، فالسباحة مظهر من مظاهر التربية الرياضية وكرة السلة وبالمثل التنس والرمية . ويمكن تقسيم نواحي النشاط فى التربية البدنية إلى قسمين أو نوعين :

- مظاهر فردية :

وتعنى بها الأنواع التى تمارس من الشخص بمفرده دون الاستفادة بآخرين ، فالملكمة وكذلك الجرى - المصارعة - الوثب - المصارعة - رمى القرص - التنس والتمرينات ... إلخ كلها مظاهر للنوع الفردى .

- المظاهر الجماعية :

- هي الأنواع التى تمارس فى جماعات أو فرق كرة القدم وكرة السلة وكرة الشبكة والهوكى والكرة الطائرة ومسابقات التتابع فى ألعاب المضمار .

- فهي كل رياضة يشترك فيها أكثر من لاعبين اثنين .

- لكل نوع من هذين النوعين مميزاته فالأنواع الفردية لها مميزاتها وتؤثر على

الأفراد بصورة خاصة (نكسبه) صفات معينة - هذا من الناحية العامة .

- ومع ذلك فهناك تقسيم خاص لمظاهر التربية البدنية نجمله في الآتى :

- ١ - الألعاب : يدخل فيها الألعاب الفردية - الزوجية الجماعية .
- ٢ - ألعاب القوى : يدخل فيها مسابقات الميدان والمضمار .
- ٣ - المنافسات الفردية : الملاكمة - المصارعة - السلاح - الكاراتيه - الجودو .
- ٤ - الرياضات المائية : السباحة - الغطس - كرة الماء - التجديف - الشراع .
- ٥ - التمرينات والجمباز : ويدخل فيها التمرينات الصناعية وبالنسبة للبنات الحركات الشعبية والإيقاعية وأنواع مسابقات الجمباز المختلفة (الأجهزة - الأرض) .
- ٦ - نشاطات الخلاء : ويدخل فيه التجوال والمخيمات والرمية .

أولا - الألعاب

هى أمتع أنواع التربية البدنية للأسباب الآتية :

- قريبا لطبيعة الفرد وميوله ورغباته .
- المتعة التى يكتسبها الإنسان من مزاولته لها من الناحية الاجتماعية والنفسية .

- أهمية الألعاب :

اكتساب الفرد منها صفات خلقية واجتماعية وهو المظهر الفعال من مظاهر التربية البدنية التى يحقق لنا أهم أهداف التربية الرياضية البدنية والاجتماعية والخلقية .

- تقسيم الألعاب من الناحية الفنية إلى الأنواع الآتية :

- ألعاب منظمة .

- ألعاب أكثر تنظيما .

- ألعاب صغيرة أو إعدادية .

- ألعاب كبيرة .

- الألعاب المنظمة :

ألعاب بسيطة سهلة الأداء لاتحتاج إلى مهارة حركية كبيرة وتعد خطوة أولية لتعليم الأطفال الصغار المبادئ الأولية الأساسية للحركة كالسرعة والتلبية السريعة والنظام والطاعة .

وتتصف هذه الألعاب بالآتي :

- البساطة .

- قلة القوانين ، وبرز عنصر الترويح .

- الهدف، منها :

بث روح المرح والسرور والنشاط في نفوس الأطفال من أمثلتها :

- الثعلب فات .

- الثعلب والأوز .

- حريق فوق الجبل .

- مطاردة الأرانب .

- الصياد والسمكة .

- تناسب تلاميذ المرحلة الابتدائية لملامتها لقدراتهم وميولهم وطبيعتهم - تمليهم

حبهم للتقليد .

- ترضى ميلهم للخيال .

- قدرة تلك الألعاب :

ترفية الحواس - حدة السمع - حاسة الإبصار

ـ الألعاب الأكثر تنظيما :

هناك بعض الألعاب المنظمة ولكنها أقل بساطة منها ولذا تسمى الألعاب الأكثر تنظيما وهي حلقة بين الألعاب العادية والألعاب الصغيرة وتهدف لتكوين مهارة معينة للعبة كبيرة .

فمثلا لعبة « الكرة الطوافة » : لعبة منظمة ولكنها تختلف عن لعبة حريق فوق الجبل وهذا الاختلاف ناتج عن أنها أكثر تنظيما ـ تحتوى على قواعد وقيود أكثر من الألعاب المنظمة ـ ذلك للأسباب الآتية :

هدفها : تعليم أو إعطاء فكرة تمهيدية عن لعبة من الألعاب الكبيرة هي لعبة " الكرة الناعمة "

ـ هكذا ترتقى الألعاب المنظمة شيئا فشيئا وتتدرج فى الصعوبة فهي تأخذ شكلا آخر نسميه الألعاب الصغيرة .

ـ تناسب تلك الألعاب : الصفوف العليا للمرحلة الابتدائية . لكى ننقل الطفل فى تلك المرحلة من عالم الخيال التى تتصف به الألعاب المنظمة إلى عالم الحقيقة وهو ما تتصف به الألعاب الأكثر تنظيما .

ـ ليس هذا هو الهدف فقط بل أننا نريد أن تكون عند التلاميذ .

ـ المهارات الحركية : الأولية اللازمة للألعاب المختلفة :

أمثلة هذه الألعاب : ألعاب تدخل فيها المحاوره ـ ضرب الكرة بالرأس لإصابة هدف ـ قطع الكرة المتحركة .

من الألعاب الأكثر تنظيما : خصوصا ـ ألعاب العدد ـ المطاردة .

ولاشك أن هذه الألعاب يمكن أن تتدرج فى صعوبتها كلما تقدم التلاميذ فى السن والخبرة .

– الألعاب الصغيرة أو الإعدادية :

– هذه الألعاب هي المرحلة المتقدمة للألعاب الأكثر تنظيماً التي يبدأ فيها تطبيق المهارات الحركية المكتسبة وهي أيضاً مرحلة إعدادية للألعاب الكبيرة مثل الهوكي وكرة القدم – الكرة الطائرة غيرها من الألعاب سواء كانت فردية أو جماعية ويتميز الألعاب الصغيرة الإعدادية بما يلي :

- أكثر تعقيداً من الألعاب المنظمة – والأكثر تنظيماً .
- القوانين والقواعد التي تشبه كثيراً الألعاب الكبيرة التي تعقد لها .
- بما تحتاجه إلى قدرة جسمانية وعقلية عند ممارستها .
- بروح المنافسة القوية .
- عنصر التعاون – إذا كانت جماعية .
- مجال إخطار استعدادات التلاميذ نحو لعبة معينة كبيرة .
- خطوة متقدمة للتفاعل – والاندماج الاجتماعي للتلاميذ .
- إمكان ممارستها في مساحات محدودة .
- لا تتطلب أدوات باهظة .

– تعطى فرصة لجميع التلاميذ للاشتراك في نشاط الألعاب وبمعنى أوضح أن الألعاب الصغيرة مجال لأن يشجع كل تلميذ ميلاً للألعاب الكبيرة – من لا يتمكن في تمارين كرة السلة يمكنه ممارسة كرة السلة البشرية وبالمثل من لا يمكنه أن يمارس التنس يمكن أن يلعب كرة المغرب الحبشي وهكذا .

– تؤهل التلاميذ للألعاب الكبيرة .

– تتيح الفرصة المناسبة للتلاميذ للتدريب على القيادة ورئاسة الأقسام ومن أمثلة هذه الألعاب كرة السلة البشرية .

– من هذا يتضح أن فترة الألعاب المنظمة تعد الأطفال إعداداً جسمانياً عاماً

وتدرب المهارات الحركية الأساسية بصفة مبسطة

– وبعد ذلك تأتي مرحلة الألعاب الأكثر تنظيماً التي تتكون فيها بعض المهارات المعينة للألعاب ولظواهر التربية الرياضية .

– الألعاب الصغيرة : ففيها يعد الأطفال إعداداً مباشراً للألعاب الكبيرة حيث تتاح الفرص للمدرس لاكتشاف استعدادات التلاميذ للألعاب المختلفة وبذلك يمكن توجيههم إليها

– وتتاح للتلاميذ أنفسهم معرفة قدراتهم – لناحية معينة من نواحي التربية الرياضية .

– الألعاب الكبيرة : الألعاب المعروفة الشائعة – في المدارس والأوساط الشعبية.

كرة القدم – السلة – الطائرة – الهوكي – التنس – اليد ... إلخ .

– تتميز هذه الألعاب بالآتي :

– تنعياً روح المنافسة الروحية القوية .

– السمو بالمهارات الحركية للفرد

– تدرب النواحي العقلية والسرعة والتصرف

– والحكم السليم .

– مجال للتعاون السليم .

– أسس اختيار الألعاب :

في أي مرحلة من المراحل المختلفة :

– الألعاب التي لا ترهق النمو البدني

– الألعاب التي تلائم النمو الوجداني

– الألعاب التي تضم جميع الأفراد

- الألعاب التي تعتمد على سابق الخبرة .
- الألعاب التي تبعث المرح والترجيع والمنافسة .
- الألعاب التي تتناسب مع الملاعب الموجودة وكذلك الجو والوقت .

ثانياً - ألعاب القوى

- مظهر من مظاهر التربية الرياضية لا يقل مكانة أو قيمة عن الألعاب وتعتبر نوعاً من التخصص الرياضي ولا يمكن ممارستها إلا بعد صفات ومهارات حركية معينة .

- تنقسم ألعاب القوى بالنسبة لأنواعها الرئيسية إلى ثلاثة أقسام :

- ١ - مسابقات الجرى .
- ٢ - مسابقات الرمي .
- ٣ - مسابقات القفز والوثب .

- والتقسيم الأميز هو التقسيم الفني لألعاب القوى حيث تختلف مميزات كل نوع عن الآخر سواء في الشكل أو الأداء أو الصفات .

وتنقسم ألعاب القوى إلى :

أولاً - مسابقات المضمار : العدو - الجرى - وتخطى الحواجز والتتابع بأنواعه المختلفة .

ثانياً - مسابقات الميدان : دفع الجلة - رمي القرص - رمي الرمح - إطاحة المطرقة .

ثالثاً - مسابقات الوثب والقفز : الوثب الطويل - الوثب الثلاثي - العالي - القفز بالزانة .

١ - مسابقات العدو والجري :

١٠٠ متر - ٢٠٠ متر - ٤٠٠ متر - ٨٠٠ متر - ١٥٠٠ متر ... إلخ ، اختراق الضاحية سباق المتابع لمسافات مختلفة .

٢ - مسابقات الرمي :

وتشمل : دفع الجلة - رمي القرص - رمي الرمح - رمي المطرقة .

٣ - مسابقات القفز والوثب :

القفز بالزانة - الوثب الطويل - الوثب العالي - الوثبة الثلاثية .

- هذه الأنواع صورة مختصرة من ألعاب القوى والحقيقة أن جميع ألعاب القوى لها مكانة ممتازة في التربية الرياضية نظرا لتأثيرها الكبير على تكوين الفرد كما أنها تعد من أنواع الرياضة الأساسية .

وأهمية ألعاب القوى تتلخص في :

- تكسب الفرد صفات ومهارات حركية ممتازة .

- تنمية روح الصبر والجلد والمثابرة .

- تعلم الفرد حسن التصرف وسرعة التنفس .

- تكسب روح التنافس الحقيقي .

- تنمي صفات الجرأة ، والشجاعة ، روح المغامرة مثل : لعب القفز والزانة .

- قدرة وكفاءة الأجهزة الداخلية الحيوية على أداء عملها مثل القلب والربتين .

- اكتساب الفرد الثقة بنفسه .

ثالثا - الممارزلات الفردية

- يقصد بالممارزلات الفردية أنواع الرياضة التي ينافل فيها فردا فردا آخر دون

الاستعانة بمساعدة خارجية - مثل الملاكمة - المصارعة - السلاح - حمل الأثقال -

الكاراتيه - الجودو رياضات دول شرق آسيا .

والمنازلات الفردية آثار كبيرة على تكوين الفرد الجسماني والخلقي والثقافي

وأهمها

- تكسب صفات الجرأة والتحمل والصبر
- التدريب على كيفية الخروج من المازق الحرجة
- تكسب الجسم قوة وقدرة
- إكساب الفرق الروح الرياضية الحقيقية
- وينبغي بعد ذلك من مظاهر التربية الرياضية مظهران
- السباحة
- التمرينات والجمباز

رابعاً - السباحة والرياضات المائية

- من المظاهر الهامة التي يجب أن يتضمنها أى برنامج للتربية الرياضية السباحة
فهي رياضة محبوبة - ولها أثر ممتع ويعمل على تنمية الجسم بشكل متناسب منسجم -
تدفع جميع المجموعات العضلية الكبيرة للعمل

- تزيد من العمل الوظيفي للقلب والرفقتين والجهاز الهضمي وغيرها من الأجهزة

الحوية

- تختلف أنواع السباحة من صدر - ظهر - فراشة - حرة

- تحدد المسافة حسب السن والخبرة

- وتعد المسابقات تبعاً لذلك

والرياضات المائية الألعاب التي يتم في الوسط المائي مثل كرة الماء - التجديف -

الغطس السباحة الإبقاء الشراع الترحلق على الماء إلخ

خامسا - التمرينات البدنية والجمباز

أ - التمرينات وهى عبارة عن حركات جسمانية لجميع أعضاء الجسم وعضلاته

وتهدف إلى :

- تقوية العضلات والعمل على زيادة تحملها .
- تقوية المفاصل والعمل على مرونتها .
- تنسيق النمو بين المجموعات العضلية المختلفة .
- تنشيط الأجهزة الحيوية كالقلب والرئتين .
- التمرينات لها غرض جمالى :
- إصلاح الجسم (علاجى) .
- التمرينات لها غرض فسيولوجى :
- تزيد من قدرة وكفاية الأعضاء الداخلية للجسم .
- والتمرينات تنقسم إلى :
- تمرينات باستخدام الأدوات .
- تمرينات تعبيرية حبيثة .
- والتمرينات تنقسم إلى :
- تمرينات سويدية .
- تمرينات باستخدام الأدوات .
- تمرينات العروض والمهرجانات الرياضية .
- التمرينات الحديثة
- التمرينات العلاجية .

ب - الجمباز ينقسم إلى قسمين

١ - جمباز الحركات الأرضية - يتعلق بجميع الحركات الأرضية

٢ - جمباز الأجهزة مثل - الحلق - المتوازي - العقلة - حصان القفر - حصان

الحلق ... إلخ

سادسا - نشاط الخلاء

- يقصد بهذا نشاط المعسكرات : كشفية - رياضية - تجوال وكل المهارات المتصلة بهذه النواحي من تربية المعيشة في الخلاء .
- ولقد أصبحت هذه النواحي جزءا لا يتجزأ من البرنامج المدرسى الشامل ولقد نلت الخبرة أن هذا اللون من النشاط يناسب تماما الأطفال .
- الخبرات الخارجية البعيدة عن حدود الفصل تتركز حول تعلم كيفية المعيشة في الخلاء وخاصة المعسكرات .
- يدرك التلاميذ بأنفسهم مدلولات التعاون المشاركة والخدمة .

الباب الثانى

الفصل الأول

الخطأ كعنصر فى المسئولية الرياضية الدولية

- المنافسات الرياضية الدولية .
- المسئولية - المسئولية المدنية .
- تعريف الخطأ :
- أ - خطأ عملى . ب - خطأ تقصيرى .
- الخطأ فى التربية الرياضية .
- التجرد من الظروف الداخلية لا من الظروف الخارجية .
- الركن الأول : (مادي) ركن التعدى :
- عبء الإثبات فى ركن التعدى .
- حالات تجعل التعدى عملاً مشروعاً :
- (أ) حالة الدفاع الشرعى .
- (ب) حالة تنفيذ لأمر صادر من الرئيس .
- (ج) حالة الضرورة .
- الركن الثانى : (معنوي) الإدراك :
- مناهات المسئولية التمييز .
- نطاق انعدام المسئولية لانعدام التمييز .
- مسئولية عدم التمييز فى حالات استثنائية :
- الشخص الطبيعى . - الشخص المعنوى .

٣ - المنافسة الرياضية الدولية (١)

يباشر النشاط الرياضى كل من اللجنة الأولمبية الأهلية وإتحادات اللعبات الرياضية والأندية والهيئات الرياضية الأعضاء فى الإتحادات . ويرخص لها بحمل وإستعمال الشارات الأولمبية المعترف بها طبقا للقواعد المتصوص عليها فى القانون الأولمبي الدولي.

وتقوم اللجنة الأولمبية الأهلية بتنظيم الدورات واللقاءات الأولمبية والعالمية والقارية والإقليمية إذا ما تقرر إقامتها فى أى مكان وذلك طبقا للقواعد والنظم الأولمبية والدولية .
والاشتراك مع الإتحادات الرياضية الأولمبية فى وضع برامجها الخاصة بالمقابلات مع الفرق الأجنبية والاتحاد الرياضى للألعاب المختلفة هو المسئول قنيا عن شئون هذه اللعبة فى كافة أنحاء البلاد ورفع مستواها فى حدود القواعد التى يقررها الإتحاد الدولي لهذه اللعبة.

واللجنة الأولمبية الدولية - التى عهد إليها مؤتمر باريس المنعقد فى ٢٣ يونيو ١٨٩٤ بالإشراف على الألعاب الأولمبية الحديثة وتنسيقها بالمسئوليات التالية :

أ - إقامة الألعاب بصفة منتظمة .

ب - أن تجعل الألعاب جديرة بتاريخها المجيد ويمثلها العليا التى أوحى الى البارون بيردى كوبرنان^(٢) ورفاقه بإحيائها من جديد .

ج - تشجيع مسابقات رياضية للهواة .

(١) النظم واللوائح الأولمبية - الأمانة العامة - الشئون الاجتماعية والشباب سنة ١٩٧١ الهيئة العامة

لشئون المطابع الأميرية ، ص ١٧

(٢) الذى قام بالإصرار على إحياء الأولمبيات من جديد بعد أن أوقفها تيردوسيس الإغريقى .

- قانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ - المجلس الأعلى للشباب والرياضة - الهيئة العامة لشئون المطابع

الأميرية ص ٣٣ ٢٩

د - توجيه رياضة الهواه وقيادتها فى الطريق السليم مما يساعد على توثيق
أواصر الصداقة بين الرياضيين فى جميع الدول .

ويتمثل النشاط الرياضى الخاص باللجنة الأولمبية الدولية وإتحادات الرياضيين
الدولية فى صورة منافسات فردية أو جماعية بين الدول المختلفة فى الأشكال التالية :

- مستوى عالمى مثل الألعاب الأولمبية - وفى كل أربع سنوات متتالية يطلق عايتها
أولمبياد ، تقام الألعاب الأولمبية خلال العام الأول من كل أولمبيا إحتفالاً به .

- مستوى إقليمى مثل : اللقاءات فى لورات رياضية - غير مرتبطة بنظم الأولمبياد
(عربية - عسكرية) ويشمل الإقليم أكثر من دولة كدورة البحر الأبيض المتوسط أو
الدورة العربية - اللقاءات مع الفرق الأجنبية فى لقاءات تبادل وتوثيق العلاقات عن طريق
المنافسات الرياضية .

== المسؤولية :

تعنى المسؤولية ^(١) - فى مفهومها العام - التزام شخص من الأشخاص بإحترام
المصلحة المشروعة لشخص آخر من أشخاص القانون وأن يتحمل أعباء انتهاك هذه
المصلحة وتحمل آثاره وإصلاح ماينجم عنه للغير .

== المسؤولية المدنية ^(٢) :

تقوم على أن هناك ضرراً أصاب الفرد ، ويترتب على ذلك النتائج الآتية :

(١) التقىمى فى قانون السلام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، ص ٦٦٠ .

(٢) عبد الرزاق السنهوري : فى تفسير القانون المدنى ، طبعة ١٩٦٤ ، ص ٨٤٣ ، ٨٤٧ .

- سليمان مرقص ، فى الالتزامات - مصادر الالتزام وأثاره وأوصافه وانتقاله وانتقضائه والنظرية
العامة للإثبات ، ص ٢٩٠ : ٢٩١ ، ٢٩٨ .

- أنور سلطان : النظرية العامة للالتزام ، الجزء الأول ، ص ١٤٤ ، ٥٢٧ .

- أنور سلطان ، جلال العموي : رابطة الالتزام ، ص ٢٧ ، ٢٨ .

- عبد الحى حجازي : النظرية العامة للالتزام ، ص ٢٦٦ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٩ .

ـ جزاء المسؤولية المدنية (تعويض) .

ـ الذى يطالب بالجزاء فى المسؤولية المدنية هو الشخص الذى وقع عليه الضرر لأن
الجزاء حقه هو .

ـ يجوز الصلح والتنازل فى المسؤولية المدنية لأن الحق فيها خاص للفرد .

ـ المسؤولية المدنية تترتب على أى عمل غير مشروع دون حاجة لنصوص تبين
الأعمال غير المشروعة عملاً .

وفى المسؤولية المدنية لا يشترط توافر ركن النية وأكثرهما يكون الخطأ المدنى إهمال
لا عمد وسواء أكان العمل غير المشروع عمداً أم غير عمد ، فإن الضرر الذى يحدث يجب
أن يعرض كاملاً دون تفريق ما بين الحالتين وإن كان القضاء يعمل ميلاً طبيعياً إلى زيادة
التعويض فى أنفعل العمد وإلى قياس التعويض ، بجسامة الخطأ فى الفعل غير العمد .
والمدىولية المدنية تنقسم إلى :

أ ـ مسؤولية عقدية :

وهى تقوم على الإخلال بالتزام عقدى يختلف باختلاف ما إشتمل عليه العقد من
التزامات .

ب ـ مسؤولية تقصيرية :

وهى تقوم على الإخلال بالتزام قانونى واحد لا يتغير هو الإلتزام بعدم الإضرار
بالغير . فالدائن والمدين فى المسؤولية العقدية كانا مرتبطين بعقد قبل تحقيق المسؤولية ،
أما فى المسؤولية التقصيرية قبل أن تتحقق فقد كان المدين أجنبياً عن الدائن والذى
يسبب المسؤولية المدنية هو الخطأ وينقسم بالتالى إلى نوعين .

== تعريف الخطأ :

ينقسم الخطأ إلى نوعين :

أولاً - الخطأ العقدي .. هو إخلال بالتزام عقدي .

ثانياً - الخطأ التقصيري .. هو إخلال بالتزام قانوني .

أولاً - الخطأ العقدي :

- لكي نتعرف على الخطأ العقدي وماندرج إليه من تعريفات نقوم بتعريف العقد

ونفرق بينه وبين الإتفاق :

- العقد هو توافق إرادتين بقصد إنشاء علاقات قانونية ملزمة - وإذا كانت هذه

التفرقة لاتزال قائمة فى ظل بعض التشريعات ويؤيدها جانب من الفقه إلا أن هذا الإتجاه قد وجه إليه النقد ، لأنه ليس له أننى قيمة عملية ، وأصبح العقد والإتفاق يستعملان كلفظين مترادفين^(١) .

- فالعقد كذلك هو إتفاق إرادتين (أو أكثر) سواء تم ذلك بقصد إنشاء رابطة

قانونية أم تم بقصد تعديلها أم تم بقصد إنهاؤها^(٢) .

وإذا نشأ العقد صحيحاً إلتزم الطرفان بما يترتب عليه من آثار ولايستطيع أى

منهما التحلل من تلك الآثار بإرادته المنفردة ، لأن العقد شريعة المتعاقدين .

- الإتفاق : هو تطابق بين إرادتين "Accord devolontes" لإنتاج آثار

"Effest" قانونية^(٣) .

(١) توفيق حسن فرج : النظرية العامة للإلتزام ، نظرية العقد ، المكتب المصري للطباعة والنشر

الاسكندرية ، ص ٢٤٠ .

(٢) مختار القاضي : أصول الإلتزامات والقانون المدني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٢٥ .

(٣) توفيق حسن فرج ، النظرية العامة للإلتزام ، نظرية العقد ، المرجع السابق ، ص ٢٤٠ .

ويُفرق^(١) بعض الشراح بين الإتفاق Convention والعقد Contrat يعتبرون الإتفاق جنس Genre والعقد نوع Espece أى يعتبرن الإتفاق أعم من العقد . وترجع هذه التفرقة إلى أن الإتفاق تطابق إرادتين على إنشاء إلزام كما فى البيع ، أو على نقله كما فى حوالة الحق وحوالة الدين أو على تعديله كما فى الإتفاق على إقتران أجل بالإلزام ، أو على تدلوله كما فى الوفاء .

— أما العقد : فهو توافق إرادتين على إنشاء^(٢) إلزام وبذا يكون الإتفاق أعم من العقد .

وأهمية هذه التفرقة فى نظر هؤلاء الشارحين تظهر بالنسبة للأهلية إذا هى تختلف عنها فى الإتفاق وهذا هو رأى " يوتييه " وغيره من شارحي القانون الفرنسى القديم ، غير أنه رأى " مهجور الآن لأن الأهلية فى العقد تختلف باختلاف العقود فالأهلية اللازمة للبيع تختلف عن الأهلية اللازمة للإيجار ، ومع ذلك لايمكن التفرقة بين مخالف العقود لهذا السبب فالبيع والإجارة كلاهما عقد . ولذا يذهب شارحي القانون الآن إلى أنه لافرق بين العقد والإتفاق وأن العقد إتفاق إرادتين على ترتيب أثر قانونى بإنشاء إلزام أو نقله أو تعديله أو زواله .

— ومن القانون المدنى العراقى يعرف العقد بأنه " إرتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره فى العقود عليه " وهذا التعريف مأخوذ عن الفقه الإسلامى نقلا عن المادة ٣٦٢ .

(١) أنور سلطان : النظرية العامة للإلتزام ، الجزء الأول ، مصادر الإلتزام ، دار المعارف ، ١٩٦٥ ، ص ١٧ .

— الإلتزام هو إرتباط قانونى الفرض منه هو الحصول على منفعة لشخص بالإلتزام المتعهد بعمل شئ معين أو بامتناعه عنه ، ص ١٧ ، أنور سلطان : النظرية العامة للإلتزام ، الجزء الأول .

(٢) لموجز فى شرح القانون المدنى العراقى ، الكتاب الأول ، نظرية الإلتزام ، الجزء الأول فى مصادر الإلتزام سنة ١٩٦٠ ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، ص ٣٤٣ .

ويعرف فقهاء القانون المدني العقد بأنه " إتفاق إرادتين على إنشاء التزام أو نقله " وبهذه المناسبة يفرق بعضهم بين العقد والإتفاق ويعتبرون الإتفاق أعم من العقد ويعتبرن الإتفاق جنسا والعقد نوعا له . " فالإتفاق هو إتفاق إرادتين على إنشاء التزام أو نقله أو تعديله أو إنهائه " .

ويميز (١) بعض الشارحين بين العقد والإتفاق ، فيعتبرن الإتفاق جنس Genre والعقد نوعا له Espece فالإتفاق Convention – يطلق على كل إتفاق ، سواء أكان إنشاء الالتزام كمعقد البيع ومعقد الإيجار ، أو نقله كما في حوالة الحق أو عدله كالاتفاق على زيادة الأجرة أو إنهاء بالوفاء .

أما العقد Contrat فلا يطلق إلا على الإتفاق الذي من شأنه إنشاء الالتزام أو نقله فحسب أو هو (٢) " توافق إرادتين على إحداث أثر قانوني " .

وفي رأينا بعد عرض هذه التعريفات أن تعريف العقد هو " توافق إرادتين على إحداث أثر قانوني " وهو نوع من جنس الإتفاق " فبالتالى الإتفاق أعم من العقد .

– الخطأ العقدي (٣) :

الخطأ العقدي هو عدم تنفيذ المدين لإلتزامه الناشئ من العقد – فالمدين قد إلتزم بالعقد، فيجب عليه تنفيذ إلتزامه ، والنصوص كثيرة في هذا المعنى تقول المادة ١٤٧ فقرة أولى " العقد شريعة المتعاقدين . وتقول المادة ١٤٨ فقرة أولى " يجب تنفيذ العقد طبقا لما إشتمل عليه " وتقول المادة ١٩٩ فقرة أولى " ينفذ الإلتزام جبرا على المدين

(١) أحمد حشمت أبو ستيت : نظرية الإلتزام في القانون المدني الجديد ، الكتاب الأول ، مصادر الإلتزام ، الطبعة الثانية ، المطبعة المالية ، ١٩٦٤ ، ص ٢٢ .

(٢) سليمان مرقص : شرح القانون المدني ، في الإلتزامات ، مصادر الإلتزام وأثاره وأوصافه أو إنفصاله ، أو انقضاء النظرية العامة للإثبات ، مطبعة مصر ، شركة مساهمة ، ١٩٥٤ ، ص ٢٢٩ .

(٣) عبد الرازق السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني ، نظرية الإلتزام بوجه عام ، مصادر الإلتزام ، دار النشر للجامعات المصرية ، ١٩٥٢ .

وتقول المادة ٢٠٣ فقرة أولى " يجبر المدين بعد إعداره طبقا للمادتين ٢١٩ ، ٢٢٠ على تنفيذ التزامه تنفيذا عينا متى كان ذلك ممكنا وتقول المادة ٢١٥ " إذا إستحال على المدين أن ينفذ إلتزامه عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه .
- وهناك نوعان من الإلتزامات :

١ - الإلتزام بتحقيق غاية .

٢ - الإلتزام ببذل عناية .

ولكن يجب فى هذا الصدد أن نميز بين نوعين من الإلتزامات - فهناك التزام تنفيذ "لا يكون إلا بتحقيق غاية معينة هى محل الإلتزام . وهناك إلتزام لايرمى إلى تحقيق غاية معينة بل هو إلتزام ببذل الجهد للوصول إلى غرض تحقق أو لم يتحقق . فهو إذن إلتزام بعمل ، ولكنه عمل لاتضمن نتيجته والمهم فيه أن يبذل المدين لتنفيذه مقدارا معيناً من العناية والأصل أن يكون هذا المقدار هو العناية التى يبذلها الشخص العادى ويزيد هذا المقدار أو ينقص تبعاً لما ينص عليه القانون أو يقضى به الإلتفاق . فمتى بذل المدين العناية منه - يكون قد نفذ إلتزامه ، حتى لو لم يتحقق الغرض المقصود .

أو إنحراف ^(١) إيجابى أو سلبى فى سلوك المدين ووقدئ إلى مأخذته ومعيار هذا الإنحراف هو فى مجافاة مسلك المدين لمسلك الشخص العادى وما يسمى برب الأسرة المعنى بأمور نفسه .

والخطأ العقدى فى مسئولية العاقد عن فعله الشخصى :

وإذا إستحال على المدين أن ينفذ الإلتزام عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه مالم يثبت أن إستحالة التنفيذ قد نشأت عن سبب أجنبى لايد له فيه ويكون الحكم كذلك إذا تلخّر المدين فى تنفيذ إلتزامه .

- أما فيما يتعلق بالنوع الثانى من الإلتزام ، وهو الإلتزام ببذل عناية كما فى

(١) أنور سلطان : النظرية العامة للإلتزام ، الجزء الأول ، ص ٢٠٨ .

الوكالة م (٧٤) أو الوديعة (م ٧٢) فلا يكتفى من الدائن إثبات عدم تنفيذ الإلتزام لكن يفترض الخطأ من جانب المدين بل على الدائن إثبات هذا الخطأ ، أى عليه إثبات أن المدين لم يبذل فى تنفيذ إلتزامه عناية الشخص العادى ، فإذا أثبت ذلك إنتقل عبء الإثبات إلى المدين ووجب عليه إذا أراد نفى مسئوليته إقامة الدليل على وجوب السبب الأجنبى.

ـ الخطأ العقدي^(١) في المسئولية عن فعل الغير :

لتحديد حالة مسئولية المدين العقدية عن خطأ الغير يتعين معرفة ما إذا كان المدين قد نعهد بالقيام شخصيا بالإلتزام وعهد إلى الغير بتنفيذ الإلتزام ، فتشغل مسئوليته لا الخطأ من الغير بل لخطئه الشخصى وفيها حالة ما إذا تبخل الغير لمنع تنفيذ الإلتزام بالتواطؤ مع المدين . وإن تقوم مسئولية المدين على أساس الخطأ الشخصى ، ومنها حالة ما إذا تبخل الغير من تلقاء نفسه لمنع الوفاء بالإلتزام ، وقد يتحقق فى هذه الحالة وجود السبب الأجنبى الذى ينفى عن المدين كل مسئولية . وعلى ذلك يكون الوضع الطبيعى لمسئولية المدين عن خطأ الغير هو حالة حلول الغير محله حلولاً صحيحاً فى تنفيذ إلتزامه ويتحقق ذلك إذا كلف المدين الغير - وقد أفنه الدائن فى ذلك بتنفيذ الإلتزام أو كان التكليف أت من القانون كما هو الشأن بالنسبة لمسئولية الصغير أو المحجوز عليه من خطأ الولى أو الوصى أو القيم فى تنفيذ العقود التى عقدها لحسابه .

ـ إذا حددنا الخطأ العقدي بأنه هو عدم تنفيذ الإلتزام فإن عدم التنفيذ هذا ليس واحداً من كل الإلتزامات ، إذ يجب التمييز بين نوعين من الإلتزام . إلتزام بتحقيق نتيجة وإلتزام ببذل عناية .

ـ فى الإلتزام بتحقيق نتيجة أو غاية Obligation de Resultat وهو الإلتزام الذى لا يكون تنفيذه إلا بتحقيق نتيجة هى محل الإلتزام كما إذا تعهد المدين

(١) أنور سلطان : النظرية العامة للإلتزام ، الجزء الأول ، ص ٣٦١ .

يدفع مبلغ من النقود أو بإقامة بناء أو بنقل مسافر^(١) .

– والالتزام ببذل عناية **Obligation demoyen** هو الالتزام الذى لا يقتضى من المدين تحقيق نتيجة معينة بل يقتضيه أن يبذل فى تنفيذ إلتزامه قدرا معيناً من العناية وهو فى القدر الذى يبذله الشخص العادى أو متوسط الحرص .

– ويعتبر المدين مخطئاً إذا لم يقم بتنفيذ إلتزامه فمجرد عدم قيام المدين بتنفيذ الإلتزام يعتبر خطأ يقرر مسئولية التعاقدية ويوجب عليه تعويض الدائن عما أصابه من ضرر^(٢) .

ويستوى فى ذلك عدم قيام المدين بتنفيذ إلتزامه عن عدم أو عن إهمال وتقصير .
– وفى الإلتزام بتحقيق غاية يعتبر المدين قد أخل بتنفيذ إلتزامه إذا لم يتحقق الغاية التى تعهد بتحقيقها^(٣) .
وفى الإلتزام ببذل عناية يعتبر المدين قد أخل بتنفيذ الإلتزام إذا لم يبذل فى تنفيذ الغاية اللازمة .

– فى المجال الرياضى :

– لا يوجد عقود رياضية إلا للمحترفين أما فى الهواية يوجد عقود بين الأندية واللاعبين بدون أجر ولكنها إلتزام يتعهد به اللاعبون القيام باللعب للنادى التابع له ولا يلعب لغيره .

– وإذا أخل اللاعب بهذا الإلتزام يوجب عليه المسؤولية ويكون قد ارتكب خطأ

(١) عبد الحى حجازي ، النظرية العامة للإلتزام ، ١٩٦٧ ، ص ١٢٩ .

(٢) أحمد حشمت أبوستيت : نظرية الإلتزام فى القانون المدنى الجديد ، الكتاب الأول ، مصادر الإلتزام ، الطبعة الثانية ، مطبعة مصر ، ١٩٥٤ ، ص ٢٢٧ .

(٣) الموجز فى القانون المدنى العراقى ، الكتاب الأول ، نظرية الإلتزام ، الجزء الأول ، فى مصادر الإلتزام ، ١٩٦٠ ، شركة الطبع والنشر ، ص ٣٤٦ : ٣٤٩ .

عقدى. وإذا كان العقد هو توافق إرادتين على إنشاء التزام قانونى - قد يكون ببذل عناية أو بتحقيق غاية فى القانون المدنى الوضعى لذلك لانستطيع تطبيق العقد الخاص بتحقيق غاية فى المنافسات الرياضية لأن هذا غير مقبول ولانستطيع تحقيقه .

لأننا لانستطيع أن نبرم عقدا مع لاعب لينازل مصارع أو ملاكم ويقوم بلعب مباراة ويحقق عددا من الأهداف لأن هذا يختلف بمستوى التدريب وظروف الموقف الذى يتواجد فيه اللاعب فى الملعب عند ممارسة النشاط الرياضى لذلك فإن الإلتزام الذى يتفق عليه فى العقود المبرمة فى المجال الرياضى بين اللاعبين والنوادرى وهو الإلتزام ببذل عناية .

- ومن هنا يحدث الخطأ العقدى فى المجال الرياضى :

عند إنحراف سلوك اللاعب سواء أكان هذا الإنحراف إيجابى أو سلبى فى تنفيذ التزامه ببذل العناية الكافية وهو فى القدر الذى يبذله اللاعب العادى (أو متوسط العرص) .

وفى تقديرى أن الإلتزام فى المنافسات الرياضية هو التزام ببذل العناية وليس التزاما بتحقيق الغاية - لأن الإلتزام هنا لايفرض على اللاعب إلا أن يبذل أقصى ماله من فن رياضى وأن يمارس مهارته الرياضية على أفضل مايستطيع الأمر الذى يتوقع معه أن يحقق النصر ولكنه لايفرض عليه حتما ولازما أن يحقق النصر .

ثانيا - الخطأ التصيرى :

- تعريفه :

- فى الفقه المصرى - يعيل إلى الأخذ بالتعريف التقليدى للخطأ وهى " إنحراف

فى سلوك الشخص مع إيمراك لهذا الإنحراف (١) .

(١) ثور سلطان ، النظرية العامة للالتزام ، الجزء الأول ، مصادر الإلتزام ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ص

— وهو العمل الضار غير المشروع بمعنى المخالف للقانون (١) .

— أو هو الإخلال بواجب قانوني بعدم الإضرار بالغير (٢) .

— أو هو إخلال بواجب قانوني يعترف بإدراك المخل إياه (٣) .

أو هو العمل الضار غير المشروع أى العمل الضار المخالف للقانون وهذا الرأى لا يقدمنا كثيراً فى تحديد معنى الخطأ إذ يبقى أن نعرف ماهى الأعمال التى تلحق ضرراً بالغير وينهى عنها القانون وإذا كانت هناك نصوص تعين بعض هذه الأعمال فإن فكرة الكثرة الغالبة منها لم يرد فيها نص فيكون علينا أن نرسم لها ضوابطاً. تعيينها ، وهذا ما نتلمسه فلانجده فى هذا الرأى أو بقته " هو الإخلال بالتزام سابق " يبقى هذا أيضاً أن نعرف ماهى هذه الالتزامات التى يعتبر الإخلال بها خطأ . حاول بلاتيرل أن يحصرها فى أربع نقاط :

١ - الإمتناع عن العنف .

ب - الكف عن الفس .

ج - الإحجام عن عمل لم يتهيأ له الأسباب من قوة أو مهارة .

د - البقظة فى تأدية واجب الرقابة على الأشخاص أو الأشياء - ليس هذا تعريفاً للخطأ بل هو تقسيم لأنواعه .

وكما يقول إيمانويل لفي " أن تحديد الخطأ يقتضى التوفيق ما بين أمرين : مقدار معقول من الثقة تولايه الناس للشخص فمن حقهم عليه أن يحجب عن الأعمال التى تضر بهم ، ومقدار معقول من الثقة يولايه الشخص لنفسه فمن حقه على الناس أن يقدم على

(١) أنور سلطان ، النظرية العامة للالتزام ، الجزء الأول ، مصادر الالتزام ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ص ٤٠٥ - ٤٠٦ .

(٢) الموجز فى شرح القانون المدني العراقي ، الكتاب الأول ، نظرية الالتزام ، الجزء الأول ، مصادر الالتزام ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، سنة ١٩٦٠

العمل بون أن يتوقع الإضرار بالغير ، ولا يتعارض مع ثقة الناس به ، يدعى هذا المذهب بذهاب الإخلال بالثقة المشروعة *Confiance Legitime - Trompeo* (١) .

وهو كما نرى لا يتضمن ضابطاً يبين هذا الطريق الوسيط الذي يعصم الشخص من الخطأ إذا هو سلكه أو يحلل الخطأ إلى عنصرين - فهو إعتداء على حق يدرك المعتقدى فيه جانب الإعتداء . كما يقول ديموج أو هو إخلال بواجب يتبين من أخل به أنه أخل بواجب كما يقول سافاتييه أو هو إنتهاك لحرية حق لا يستطيع من إنتهاك حرمة أن يعارض بحق أقوى أو بحق مماثل كما يقول جوسران . والإعتداء على الحق والإخلال بالواجب ، والحق الأقوى أو الحق المماثل ، كل هذه الألفاظ لاتحدد معنى الخطأ بل هى ذاتها فى حاجة إلى تحديد .

- الرأى الذى إستقر فقها وقضاء يقرب معنى الخطأ فى المسؤولية التقصيرية من معناه فى المسؤولية العقدية - فالخطأ فى المسؤولية التقصيرية - هو إخلال بالتزام قانونى كما أن الخطأ فى المسؤولية العقدية - هو إخلال بالتزام عقدى - والإلتزام العقدى الذى يعد الإخلال به خطأ فى المسؤولية العقدية إما أن يكون التزماً بتحقيق غاية وإما أن يكون إلتزاماً ببذل عناية ، أما الإلتزام القانونى الذى يعتبر الإخلال به خطأ فى المسؤولية التقصيرية فهو دائماً التزماً ببذل عناية وهو أن يصطنع الشخص فى سلوكه اليقظة والتبصر حتى لا يضر بالغير فإذا انحرف عن هذا السلوك الواجب وكان من القدرة على التمييز بحيث يدرك أنه قد انحرف ، كان هذا الإنحراف خطأ يستوجب مسؤولية تقصيرية .

كما نكر فى المادة ١٦٣ من التقنين المدنى الجديد على مايتلى :

« كل خطأ سبب ضرراً للغير يلزم من إرتكبه بالتعويض . »

(١) عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط فى تفسير القانون المدنى ، ١٩٦٤ ، ص ٨٨١

— الخطأ في التربية الرياضية :

إذا كان الخطأ في الفقه المصرى هو " إنحراف في سلوك الشخص مع إدراكه لهذا الإنحراف " نستطيع القول - أن إنحراف سلوك اللاعب أو الإدارى أو المدرب عند ممارسة النشاط الرياضى الخاص وهذا السلوك نوعى لتوعية اللعبة مع إدراكه لهذا الإنحراف بل هناك خطأ حدث يوجب عليه المسؤولية .

— الخطأ في المسؤولية التكصيرية يقوم علي ركنين :

— الركن الأول : مادي وهو التعدى *Culpa bilite* .

— الركن الثانى : معنوى وهو الإدراك *Imputa bilite, discernement* .

— الركن الأول : مادي التعدى ^(١) :

ومعيار التعدى هو الإنحراف في السلوك ولكن كيف يقاس هذا الإنحراف أو بعبارة أخرى ماهو المعيار الذى يرجع إليه فى تحديده ؟

— يفرق الشارح عادة فيما يتعلق بهذا المعيار بين الفعل المتعمد وغير المتعمد فإذا كان الفعل متعمداً أى قصد به صاحبه الإضرار بالغير *Faute delic Feulk* فإن المعيار يكون عندئذ معياراً شخصياً *Oppreclation in Concreto* بمعنى أن القاضى يرجع إلى المسئول نفسه ليجت في مكنون ضميره وخفايا صدره هذا ويلحق الفقه والقضاء الخطأ الجسيم بالخطأ العمد في الحكم ذلك أن الخطأ الجسيم وإو أنه غير متعمد إلا أنه بسبب ضخامته لا يتصور وقوعه من أكثر الناس إهمالاً أو غباء فتجنبا لإدعاء يعترف العمد الغباء من نتائج فعله أما إذا كان العمل غير المشروع غير عمدى أو وقع نتيجة الإهمال *Faute qua si delictuelle* فلا يُلَاقَ ^(٢) في قياس التعدى بالمعيار الشخصى .

(١) أنور سلطان ، النظرية العامة للالتزام ، الجزء الأول ، مصادر الالتزام ، ١٩٦٦ ، ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

(٢) المرجع السابق .

لأن هذا المعيار ومعناه درجة اليقظة لدى الشخص ولا يؤدي إلى محاسبة الرجل الشديد اليقظة على أقل مغفوة تصدر منه على حين يؤدي إلى إغلات معتاد الإهمال من مسئوليته عن الخطأ العسير هذا بالإضافة إلى ما يقتضيه هذا المعيار من بحث في عادات المسئول لمعرفة درجة يقظته ثم يقاس ما وقع منه إلى المألوف من سلوكه لمعرفة ، إذا كان يعتبر إنحرافاً أم لا ، ولهذا إستقر الفقهاء والقضاء على الأخذ في هذه الحال بمعيار مجرد فيقاس سلوك المسئول بسلوك الشخص العادي وهو شخص يمثل أواسه الناس فلامه شديد اليقظة ولامه معتاد الإهمال والتعدي قد يتخذ مظهران هما " تعدد بالفعل أو الترك " كما لو إمتنع عن إنقاذ غريق لأن في القول بغير ذلك إعتداء على الحرية الفردية وإنتقاص لها لأن مد يد المساعدة إلى الغير واجب أخلاقى وأيس وأجد قانونى .

ـ التجرد ^(١) من الظروف الداخلية لامن الظروف الخارجية :

هذا المقياس المجرد بقياس السلوك المألوف من الشخص العادي قد تجرد م جميع الظروف الشخصية الملائمة لشخص معتد ، إذن هي ظروف داخلية متصلة به فهو مأخوذ من السلوك المعتاد من الشخص العادي حتى لو كان محدود الذكاء قليل الفطنة ضعيف الإدراك وهو مأخوذ به أيضاً حتى لو كان بطء الحركة ، خامل الهمة بلي الطبع وهو مأخوذ به كذلك حتى لو كان عنيف التصرف ثائر الطبع بمعنى المزاج - و أن سائق السيارة ليلاً في المدينة أو كان صبياً صغيراً في السن أو كان ريفياً لم يتعو القيادة أو كان امرأة لاتضبط أعصابها فإن شيئاً من هذا لا يغير من وجه المسألة فمأن السائق مأخوذاً بمقياس السلوك المعتاد من الشخص العادي .

(١) عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في تفسير القانون المدني ، بند ٥٢٧ ، طبعة ١٩٥٢ ، دار النشر للجامعات المصرية ، أحمد حشمت أبو ستيت ، المرجع السابق ، بند ٤٢٣ ، عبد الحي حجازي م ٤٤٤ النظرية العامة للالتزام ، أحكام نظرية الالتزام في القانون المدني الجديد ، الكتاب الأول للالتزام ، ١٩٦٧ .

والشخص العادى هنا رجل سليم النظر تعود القيادة يستطيع عند الإقتضاء أن يضبط أعصابه هذه هى الصفات التى ألفتها لنا ، وما نتظر بحق أن يكون عليها سائق السيارة ليلا فى المدينة .

نقول سائق السيارة فى المدينة وأم نقل سائق السيارة إطلاقا دون تحديد ذلك لأن الشخص العادى الذى جعل مقياسا مجردا إذا كنا قد جربناه من جميع الظروف الملابس لشخص المعتدى إذن هى ظروف داخلية تتصل بهذا الشخص بالذات فليس لنا أن نجرده من الظروف الخارجية إذ هى ظروف عامة تتناول جميع الناس فلا نجرده أولا من ظروف الزمان . فهو يقود السيارة ليلا وظرف الزمان هذا ظرف عام خارجى لانفرد به بل يستوى فيه مع سائر سائقى السيارات ولانجرده ثانيا من ظروف المكان فهو يقود السيارة فى المدينة وظرف المكان أيضا هذا ظرف عام خارجى كظرف الزمان .

وهناك ظروف أخرى خارجية عامة قد تحيط بسائق السيارة ، فيجب الالتزام بها وعدم التجرد منها فهو قد يقود سيارته فى منعطفات ضيقة أو شوارع مزينة بالناس، أو على أرض مبللة - ففى مثل هذه الظروف الخارجية يجب عليه أن يلتزم بالحدس والإناه فى السير وهو قد يقود سيارته فى شوارع فسيحة أو فى طرق خالية من الناس أو تخترق صحراء فى طريق ممهد .

ففى مثل هذه الظروف الخارجية لاضرر عليه إذا هو أسرع .

- نستنتج إذن مما قدمناه القاعدة الآتية أن الشخص العادى الذى نجعل سلوكه المعتاد مقياسا للخطأ يجب أن يتجرد من الظروف الداخلية الشخصية الملابس للشخص المعتدى دون أن يتجرد من الظروف الخارجية العامة التى تحيط بالتعدى وأهم الظروف الخارجية العامة التى لايجوز التجرد منها هى ظرف الزمان وظرف المكان .

- فلسنا فى حاجة إلى البحث عن خبايا النفس والكشف عن خفايا السمات ولا المقياس يختلف فى تطبيقه من شخص إلى شخص - فإذا جاوز الإنحراف المعتاد من

سلوك الناس صار تعديا يستوى في ذلك أن يصدر من فطن زكى أو وسط عاى أو خامل غبى ويصبح الخطأ شيئا إجتماعيا لا ظاهرة نفسية فتستقر الأوضاع ، وتضبط الروابط القانونية .. فمن علا عن الوسط كان علوه غنما ومن نزل عنه كان نزوله غرما هكذا يعيش الإنسان في المجتمع وهذا هو الثمن الذى يدفعه للعيش فيه .

لذلك كانت ظروف السن والجنس والحالة الإجتماعية بالنسبة إليها ظروفًا داخلية شخصية لا ظروفًا خارجية عامة . ومن ثم يتبين أن الظرف الواحد قد يكون ظرفًا داخليًا شخصيًا بالنسبة إلى شيء معين ، ثم ينقلب إلى ظرف خارجي عام بالنسبة إلى شيء آخر . وفي هذه النسبية التى نقول بها ما يجعل المقياس أوفر مرونة وأكثر مطابقة لمقتضيات الظروف .

ـ عبء الإثبات في ركن التعدي (١) :

والتعدي على الوجه الذى شرحناه ، إذا وقع من شخص فالحق ضررًا بآخر ، كان على المضرور عبء إثبات وقوعه من المعتدى .

فإن المسؤولية هنا قد تترتب على عمل شخص صدر من المسئول وقد أسلفنا أن المسؤولية عن الأعمال الشخصية تقوم على خطأ واجبة الإثبات .

فعلى الدائن في هذه الحالة أن يثبت أن المدين قد إنحرف عن السلوك المألوف للرجل العادى ، فترتبت المسؤولية في ذمته . وهذا عين ماقررناه في المسؤولية العقدية فقد قلنا أن الدائن في العقد هو الذى يثبت إخلال المدين بالتزامه العقدى ، كما أن المدين هو الذى يثبت أنه قام بالتزامه . وهنا في المسؤولية التقصيرية ، يثبت الدائن أن المدين قد أخل بالتزامه القانونى ، فلم يستطع الحيطة الواجبة في عدم الإضرار بالغير ، بل إنحرف عن السلوك المألوف للرجل العادى فالحق الضرر بالدائن .

(١) عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في تفسير القانون المدني ، ١٩٦٤ ، ص ٨٩٠ - ٨٩١ .

– حالات ثلاث تجعل التعدي عملاً مشروعاً (١) :

– وإذا أثبت الدائن في المسؤولية التقصيرية وقوع التعدي من المدين ، رجع عليه بتعويض الضرر الذي أحدثه هذا التعدي إلا أن المدين يستطيع أن يزيل عن التعدي صفة عدم المشروعية فيقلبه إلى عمل مشروع لا يوجب مسؤوليته إذا هو أثبت أنه وقت ارتكاب هذا العمل كان في إحدى حالات ثلاث :

(أ) حالة الدفاع الشرعي .

(ب) في حالة تنفيذ لأمر صادر من الرئيس .

(جـ) حالة الضرورة (٢) :

وقد عرض التقنين المدني الجديد لهذه الحالات الثلاث بنصوص صريحة وهي حالات نقلت عن القانون الجنائي .

وتعتبر هناك أسباباً للإباحة . ونستعرض هنا في إيجاز :

حالة الدفاع الشرعي : – نصت المادة ١٦٦ من التقنين المدني الجديد على أنه " من أحدث ضرراً وهو في حالة دفاع شرعي عن نفسه أو ماله ، أو عن نفس الغير أو ماله كان غير مسئول على ألا يجاوز في دفاعه القدر الضروري – ولا أصبح ملزماً بتعويض تراعى فيه مقتضيات العدالة " .

فالدفاع (٣) الشرعي عن النفس أو المال يبيح التعدي ويجعله مشروعاً ولكن يجب

(١) أنور سلطان ، النظرية العامة للالتزام ، الجزء الأول ، مصادر الالتزام ، ١٩٦٥ ، دار المعارف ، ص

٤٥٨ – ٤٦٥ ، الموجز في شرح القانون المدني العراقي ، الكتاب الأول ، نظرية الالتزام ، الجزء

الأول ، في مصادر الالتزام ، ١٩٦٠ ، شركة الطبع والنشر الأملي ، ص ٤٢٥ – ٤٣١ .

(٢) عبد الرازق السنهوري ، الوسيط في تفسير القانون المدني ، ١٩٦٤ ، ص ٨٩١ – ٨٩٧ .

(٣) أنور سلطان ، جلال العوي ، رابطة الالتزام ، النظرية العامة للالتزام ، دار المعارف ، ١٩٦٦ ، ص

٤٦١ ، سليمان مرقس ، شرح القانون المدني ، في الالتزامات بمصادر الالتزام وأثاره وأوصافه

وانتقاله ص ٣٢٥ وانتقاضه والنظرية العامة للإثبات .

فى ذلك توافر الشروط المعروفة بالدفاع الشرعى وهى :

أولاً - أن يكون هناك خطر على المدافع نفسه أو ماله ، أو على نفس الغير أو مثل هذا الغير إذا كان عزيزا عليه إلى درجة كبيرة . ولا يشترط وقوع الإعتداء على النفس أو المال بالفعل ، بل يكفى أن يكون قد وقع فعل يخشى منه وقوع هذا الإعتداء . ويترك هذا التقدير المدافع متى كان هذا التقدير مبنيا على أسباب معقولة .

ثانياً - أن يكون إيقاع هذا الخطر عملا غير مشروع فليس لمن ألقى القبض عليه بطريق قانونى أن يقاوم رجال الشرطة بحجة الدفاع الشرعى .

ثالثاً - أن يكون دفع الإعتداء اللازم دون مجاوزة أو إفراط فإن جاوز الشخص حدود الدفاع الشرعى كان متعديا ، وثبت فى جانبه الخطأ ولكن هذا الخطأ من جانب المعتدى عليه يقابله خطأ من جانب المعتدى فتكون مسئولية من جاوز حدود الدفاع الشرعى مسئولية مخففة . والتعويض الذى يدفعه ' تراعى فيه مقتضيات العدالة كما يقضى النص ، وذلك طبقا لقواعد المسئولية عن الخطأ المشترك وسيرد ذكر ذلك .

ومتى توافرت شروط الدفاع كان دافع الإعتداء مثله لا يعتبر تعديا بل هو عمل مشروع لا تترتب عليه المسئولية . ' ومن إعتدى عليكم فإعتدوا عليه بمثل ما إعتدى عليكم ' . ويمكن تخريج هذا الحكم على أحد وجهين :

- الوجه الأول : أن دفع الإعتداء إذا إعتبر تعديا ويثبت الخطأ فى جانب المعتدى عليه ، فإنه يبقى بعد ذلك أن هذا الخطأ قابله من جانب المعتدى خطأ أكبر منه وإذا كان هو البادئ . والقواعد المعروفة فى نظرية الخطأ المشترك تجعل الخطأ الأكبر يستغرق الخطأ الأصغر . ولكن تخريج الحكم على هذا الوجه لا ينقى التعدى فى جانب المعتدى عليه إذ يعتبر دفعه للإعتداء خطأ وأن إستغرقه خطأ أكبر منه

- الوجه الثانى : أن دفع الإعتداء لا يعتبر تعديا ، وليس هو بخطأ أصغر إستغرقه خطأ أكبر منه . بل عملا مباحا مشروعا وتطبيق المقياس المجرد الذى يقاس

به ركن التعدي يؤدي إلى هذه النتيجة . فما هو السلوك المألوف للشخص العادي إذا دهمه خطر؟ أنه يدفع بون شك هذا الخطر بما وسعه من جهد ، مراعيًا في ذلك تناسبًا معقولًا بين الخطر الذي يتهدهد والوسيلة التي يدفع بها الإعتداء . فإذا لم ينحرف المعتدى عليه عن هذا السلوك لم يكن متعديا . أما إذا انحرف عنه - بأن لم يراع التناسب المعقول بين الخطر والوسيلة لدفعه ، إعتبر عمله تعديا يخفف منه الإعتداء الذي يؤدي به طبقا لقواعد الخطأ المشترك .

ونحن نؤثر هذا التخريج ، لأنه هو الذي يتمشى مع المقياس المجرد لركن التعدي على النحو الذي أسلفناه .

ـ حالة تنفيذ أمر صادر من الرئيس ^(١) :

نصت المادة ١٦٧ من التقنين المدني الجديد على أنه " لا يكون الموظف العام مسئولا عن عمل الذي أضر بالغير إذا قام به تنفيذاً لأمر صدر إليه من رئيس ، متى كانت إطاعة هذا الأمر واجبة عليه أو كان يعتقد أنها واجبة وأثبت أنه كان يعتقد مشروعية العمل الذي وقع منه وكان إعتقاده مبنيا على أسباب معقولة وأنه راعى في عمله جانب الحيطة - فإطاعة أمر صادر من الرئيس يجعل التعدي عملا مشروعًا بشروط ثلاثة :

أولاً - أن يكون من صدر منه العمل موظفا عاما .

ثانياً - أن يكون قد صدر له أمر بتنفيذ هذا العمل من رئيس ولو غير مباشر طاعة واجبة عليه وليس يكفي أن يعتقد الموظف أن طاعة الرئيس واجبة - وهذا ماكان المشروع التمهيدى للتقنين الجديد يكفي به - بل يجب إلى ذلك أن يعتقد أن طاعة الأمر ذاته الذي صدر إليه من الرئيس واجبة فقد يصدر رئيس واجب طاعته إلى مرقوسيه أمرا غير واجب الطاعة فلا يجوز للمرقوس في هذه الحالة أن يتنقض هذا الأمر غير المشروع ، وإلا

(١) أنور سلطان ، الموجز في مصادر الالتزام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٠ ، ص ٤٦٢ .

ـ سليمان مرقص ، في شرح القانون المدني في الالتزامات ، مصادر الالتزام وأثاره وأوصافه وانتقاله وانتقاضه والنظرية العامة للإببات ، ص ٢٤٣ .

كان تعديا تترتب عليه مسئولية الموظف مثل ذلك أن يصدر مأمور المركز أمرا لأحد الضباط بالقبض على متهم ، بحسبه دون أن يستصدر بذلك أمرا من النيابة العامة .

ثالثا - أن يثبت للموظف أمرين أولهما أنه كان يعتقد مشروعية الأمر الذى نفذه وأن هذا الاعتقاد مبنى على أسباب معقولة لا على مجرد الظن والثانى : أنه راعى فى عمله بجانب الحيطة ، فلم يرتكب العمل إلا بعد التأكد والتحرى عن صحته .

بهذه الشروط وفى هذه الحدود يكون تنفيذ الموظف لأمر غير مشروع عملا مشروعاً لا يوجب مسئوليته وإن كان يوجب بطبيعة الحال مسئولية الرئيس الأمر . وهذا الحكم يمكن تجريمه أيضا بتطبيق المقياس المجرد ، مقياس السلوك المألوف من الشخص العادى . فإن الشخص العادى إذا وجد فى الظروف التى حددتها الشروط المشار إليها لا يجد بدا من تنفيذ أمر رئيسه ، فالموظف هنا لم ينحرف عن السلوك المألوف ، ولا يكون متعديا ولا تقع عليه المسئولية .

وما يقال فى إطاعة أمر الرئيس يقال أيضا فى إطاعة أمر القانون فيكفى أن يكون الموظف العام قد اعتقد بحسن نية أنه قام بالعمل تنفيذا لما أمرت به القوانين أو اعتقد أن إجراءاته داخل فى اختصاصه ، وأن يثبت أن اعتقاده هذا مبنى على أسباب معقولة وأنه لم يقدم على العمل إلا بعد التأكد والتحرى عن صحته حتى يكون عملا مشروعاً لأنه لم ينحرف به عن السلوك المألوف للرجل العادى .

- حالة الضرورة :

نصت المادة ١٦٨ من التقنين المدينى الجديد على أن : " ممن سبب ضررا للغير ليتفادى ضررا أكبر ، محدثا به أو بغيره ، لا يكون ملزما إلا بالتعويض الذى يراه القاضى مناسباً فالشروط التى يتطلبها النص حتى تتحقق حالة الضرورة هي :

أولا - أن يكون الشخص الذى سبب الضرر هو أو غيره مهدد بخطر حال ولا فرق بين خطر يهدد النفس وخطر يهدد المال من حيث المسئولية المدنية . أما المسئولية الجنائية فلا تنجم الا اذا كان الخطر يهدد النفس ، (م ٦٦ عقوبات)

ثانياً - أن يكون هذا الخطر الحال مصدره أجنبي فلا بد فيه لمن سبب الضرر ولا لمن وقع عليه الضرر .

فإذا كان الخطر مصدره من سبب الضرر فإن الحاقه الضرر بالغير لكى يتقى خطراً هو الذى أحدثه أو سببه لنفسه يعتبر تعدياً يوجب مسئوليته كاملة وإذا كان الخطر مصدره هو من وقع عليه الضرر فإن دفع الخطر وإو بالحاقه ضرر بمن كان مصدره لهذا الخطر يعتبر دفاعاً شريعياً يعفى من المسئولية أصلاً .

ثالثاً - أن يكون الخطر المراد تفاديه أشد بكثير من الضرر الذى وقع ونرى هنا وجوب التمييز بين فروض أربعة :

- الفرض الأول :

أن يكون الضرر الذى وقع لا يعد شيئاً مذكوراً بجانب الخطر المراد تفاديه فالشخص الذى يخشى الفرق لايحجم عن إتلاف مال زهيد القيمة كئى يقطع شجرة مملوكة للغير يمسك فيها حتى ينقذ نفسه من الفرق فإذا إرتفع القدر على هذا الحد من الجسامة ونزل الضرر إلى هذا الحد من التفاهة أمكن القول أن الخطر هنا يعد قوة القاهرة تنقذ المسئولية بتاتا فلا يرجع صاحب الشجرة بدعوى المسئولية التقصيرية وكل ما يرجع به هو دعوى الإثراء بلا سبب إذا توافرت شروطها .

- الفرض الثانى :

أن يكون الخطر المراد تفاديه أشد بكثير من الضرر الذى وقع وهذا هو الفرض المألوف فى حالة الضرورة والشخص الذى يستولى على دواء لايملكه يعالج به نفسه من مرض دهمه يتفادى خطراً من مرض وهو فى العادة أشد بكثير من الخسارة التى تصيب صاحب الدواء . وأم يبلغ الخطر منزلة القوة القاهرة ومن ثم وجب التفريق بين القوة القاهرة وحالة الضرورة ولكن المريض الذى إستولى على الدواء يعتبر فى حالة ضرورة ملحة تعفيه من المسئولية التقصيرية وإن كانت لاتعفيه من رجوع صاحب الدواء عليه بدعوى " الإثراء

بلا سبب .

- الفرض الثالث :

أن يكون الخطر المراد تفاديه أشد من الضرر الذى وقع ولكنه لم يبلغ حد القوة القاهرة ولاحد الضرورة الملحة . فالشخص الذى يتلف مالا للغير ذا قيمة لا يستهان بها ليظفيء حريقا شب فى داره لا يعفى من مسئولية تقصيرية جملة واحدة وتقدر الضرورة بقدرها فيلزمه القاضى بتعويض مناسب أى بتعويض مخفف عن المسئولية التقصيرية . وهنا مايقضى به النص صراحة إلى جانب رجوع صاحب المال عليه بدعوى الإثراء بلا سبب.

- الفرض الرابع :

أن يكون الخطر المراد تفاديه مساويا للضرر الذى وقع ، أو يونه فى الجماعة وفى هذه الحالة لايجوز للشخص أن يلحق بغيره ضررا ليتفادى خطرا لايزيد على هذا الضرر ومن فعل ذلك كان متعديا ، وتحققت مسئوليته التقصيرية كاملة . ونحن فى التمييز ما بين هذه الفروض الأربعة إنما نقيس المسئولية بمقياسها المجرد ، وهو السلوك المكافئ للشخص العادى حيث وقع إنحراف عن هذا السلوك قامت المسئولية .

ولم يقع إنحراف فى الفرضين الأول والثانى لذلك لم تقم المسئولية .

ووقع إنحراف فى الفرض الثالث ولكن خفف منه قيام الضرورة فجاء النص مخففا للمسئولية ووقع الإنحراف كاملا فى الفرض الرابع ، لم يخفف منه ضرورة تبريره ، فكانت المسئولية من أجل ذلك مسئولية كاملة .

- الركن الثانى معنوى : الإدراك ^(١) :

إذا كان التعدى أو الإنحراف هو الركن المادى فى الخطأ ، فإدراك الشخص لما فى
(١) النظرية العامة للاعتراف ، لنجزه الأول ، مصادر الالتزام ، أنور سلطان ، دار المعارف ، ١٩٦٢ ، ص

مسلك من إنحراف هو ركنه المعنوي وإذا إشتطت الشرائع جميعها منذ عهد القانون الروماني حتى الآن ضرورة توافر التمييز في الفاعل حتى تتحقق المسؤولية .

غير أنه في أواخر القرن التاسع عشر ظهرت النظرية المادية في المسؤولية التقصيرية ، وهذه النظرية كما نعلم تأخذ بفكرة تحمل التبعة ولا تعتمد تبعا لذلك بركن الخطأ إكتفاء بركن الضرر وذلك قال أنصارها بضرورة مساطة محدث الخطأ إكتفاء بركن الضرر وذلك قال أنصارها بضرورة مساطة محدث الضرر لو كان غير مميز بلن مجنونا مثلا خصوصا وأن هناك حالات يكون فيها الظالم عديم التمييز كما لو كان غنيا والمضرور فقيرا * .

والرأى السائد فقها وقضاء يذهب إلى أن الإدراك أو التمييز شرط أساسي لا يتحقق الخطأ بونه فالصبي غير المميز والمجنون والسكران والمعتوه ومن في حكمهم لا يمكن أن تقرر مسئوليتهم التقصيرية .

ـ مناط المسؤولية التمييز (١) :

الإدراك هو الركن المعنوي في الخطأ فلا يكفي ركن التعدي ليقوم الخطأ، بل يجب لقيامه أن يكون من وقعت منه أعمال التعدي مدركا لها . ولامسؤولية نون تمييز . فالصبي غير المميز ، والمجنون ، والمعتوه عته تاما . ومن فقد رشده لسبب عارض كالسكر والغيوبة والمرض . والمنوم تنويمها مغنطيسيا ، والمصاب بمرض النوم ، كل هؤلاء لا يمكن أن ينسب إليهم خطأ لأنهم غير مدركين لأعمالهم .

وهذه مسألة كاد الإجماع يتعقد عليها منذ تقرر في القانون الروماني ، وانتقلت منه إلى العصور الوسطى ، ومن هذه إلى العصور الحديثة . وإعتبر سقوط المسؤولية عن عديم التمييز من الناحيتين الجنائية والمدنية معا خطوة خطأها القانون إلى الأمام .

(١) الموجز في شرح القانون المدني العراقي ، الكتاب الأول ، نظرية الالتزام ، الجزء الأول ، في مصادر الالتزام ، شركة النشر الاملية ، ١٩٦٠ ، ص ٤٣٢ .

- ركن الإدراك ينفي الخطأ عن عديم التمييز (١) :

ولكن تيار النظرية المادية في المسؤولية التقصيرية وهي النظرية التي تبنى المسؤولية على تحمل التبعة لأعلى الخطأ ، بيد أن العهد الأخير يعيد إلى ميدان البحث مسؤولية عدم التمييز . فأنصار النظرية المادية يقولون بالمسؤولية واجبة حتى إذا إنعدم التمييز ، فغير المميز إذا لم يكن قادراً على ارتكاب الخطأ يستطيع إحداث الضرر . والمسؤولية عندهم إنما تقوم على الضرر . ونعود على المتمسكين بالخطأ أساساً للمسؤولية أن منطقهم يستلزم عدم المساطة إذا إنعدم التمييز وأشاروا إلى حالات يكون من القسوة فيها ألا يعرض عديم التمييز إذا كان واسع الثراء وما أحدثه من ضرر جسيم لفقره معدوم . فعمد بعض أنصار المسؤولية المبنية على الخطأ إلى تعديل موقفهم من عديم التمييز ورأوا في المقياس المجرد الذي إتخوه معياراً للتعدى ما ظنوه يعينهم على القول بمسؤولية عديم التمييز في نطاق الخطأ . فقالوا إن عديم التمييز ليس قادراً فحسب على إحداث الضرر ، بل أيضاً قادراً على ارتكابه إذن الخطأ عندهم له ركن واحد هو التعدى . والتعدى له هذا المقياس المجرد الذي سبق بيانه . وعديم التمييز ، صغيراً غير مميز كان أو مجنوناً أو معتوها أو غير ذلك . إذا قيس سلوكه بالسلوك المألوف للشخص العادى . بدأ إنحرافه . ووضح شذوذه ولم يدع مجالاً للقول بأنه يتصرف تصرفاً للمميزين . فهو إذا صدر منه عمل يضر بالغير . كان العمل تعدياً يستوجب المساطة .

أما إنعدام التمييز فهو ظرف داخلى شخصى لا يجوز أن يقوم له إعتبار . وقد تقدم أنه يجب تجريد الشخص العادى الذى جعل مقياساً للتعدى من جميع الظروف الداخلية الشخصية.

ونبادر إلى القول أنه حتى لو قيل أن الخطأ ليس له إلا ركن واحد هو ركن التعدى فإن المقياس المجرد لهذا الركن لايسعف في نظرنا القائلين بمسؤولية عدم التمييز . فقد

(١) عبد الرزاق السنهوري ، الوسيط في تفسير القانون المدني ، ١٩٦٤ ، ص ٩٠٣ .

قدمنا أنه لا يصح إعتبار ظرف عام تشترك فيه طائفة من الناس ظرفاً داخلياً خاصاً بكل فرد من أفراد هذه الطائفة . عند تقدير ما يصدر عادة من هذه الطائفة من أعمال . فالصبيّة والنساء والرفيقيون مقياسهم المجرّد ، في الأعمال التي تصدر منهم في العادة ، لا يتجرّد من عوامل السن والجنس والحالة الاجتماعيّة ، ومقياس كل طائفة من هؤلاء شخص من أوسطهم ينتمى إلى الطائفة بالذات ، فلا يتجرّد من المميّز العام لهذه الطائفة وإن تجرّد من الظروف الداخليّة الشخصية التي تتعلّق بفرد منها بعينه كذلك عديم التميّز لا يتصور فيهم أن يتصرفوا تصرف المميّزين . فإن كل عمل يصدر منهم مهما كان غريباً شاذاً ، يدخل ضمن إعمالهم المعتادة ، يجب ألا يتجرّد المقياس فيه من عامل إنعدام التميّز . فإذا قيس سلوكهم في أي عمل يصدر منهم إلى السلوك المألوف من شخص عديم التميّز فإن هذا السلوك لا ينحرف عن مقياسه ، لا يعتبر تعدياً . وعلى هذا الوجه يكون عديم التميّز غير مسئول .

هذا كله لو قيل أن الخطأ لا ينطوي إلا على ركن التعدي . والصحيح في نظرنا أن للخطأ ركناً آخر هو ركن الإدراك . ولاتزال المسؤولية المدنية مهما جردناها من العوامل الألبية ، مرتبطة بهذا العامل الألبى لا يجوز أن تنفك عنه . فهي تقوم على التميّز والشخص الذي لا يدرك ما يصدر عنه من عمل لا تجوز مسأله لا أدبياً ولا جنائياً ولا ميدانياً مادامت المسؤولية تقوم على الخطأ . وهذا هو فضل النظرية الشخصية فهي تربط المسؤولية بالخطأ ، وتربط الخطأ بالتميّز فتشيع في المسؤولية عاملاً أدبياً لا يجوز الإستغناء عنه ، إذ هو عنصر شخصي يخفف من حدة العنصر الموضوعي الذي يهيمن على مقياس الشخص المجرّد .

ويبقى أخيراً أن نلاحظ أن التميّز في المسؤولية التقصيرية لا يكيف على أنه أهلية يجب توفرها ، كالأهلية في العقد ، إنما التميّز هو ركن الإدراك في الخطأ ، وبدونه لا يكون التعدي خطأ .

وتنتفي المسؤولية حتى لو كان إنعدام التميّز يرجع إلى سبب عارض يزول كالمنوم

تتويما مقنناتيسيا والمصاب بعرض النوم والمدمن على السكر أو المخدرات والمصاب بالصرع ونحو ذلك - فمتى يثبت أن الشخص الذي إرتكب العمل الضار كان فاقد الوعي أو منعدم التمييز وقت إرتكابه لهذا العمل ، فإنه لاتصح مساطته لأن ركن الإدراك غير قائم .

- نطاق إنعدام المسؤولية لانعدام التمييز (١) :

وإنعدام المسؤولية لإنعدام التمييز ذو نطاق ضيق . إذ يجب لإنعدام المسؤولية أن يكون الشخص قد إنعدم فيه التمييز إنعداماً تاماً بغير خطأ منه وأن يكون عديم التمييز هو المسئول وحده عن خطأ غير مفروض ويترتب على ذلك مايتأتى :

أولاً - ماسبق أن قدمناه من أن المعتوه المميز وذا الغفلة وغيرها من ناقصى التمييز تصح مساطتهم لأن التمييز فيهم لم يتعمد إنعداماً تاماً .

ثانياً - إذا كان إنعدام التمييز لسبب عارض كالخمر والمخدرات ونحو ذلك فإن عديم التمييز لاتنتفى مسؤوليته إلا إذا كان سبب إنعدام التمييز لايرجع إلى خطأ منه . فإذا ثبت أن من فقد التمييز لسكر أو المخدر كان يعلم أن السكر أو المخدر يفقده التمييز، فإنه الذى يحمل عبئ الإثبات ، فعليه أن يثبت أنه فقد التمييز بغير خطأ منه . ولايتكلف المضرور أن يثبت أن فقد التمييز كان خطأ من المسئول .

ثالثاً - ويجب لإنعدام المسؤولية أن يكون عديم التمييز فى مكان المسئول فإن كان فى مكان المضرور ونسب إليه إهمال ساعد على وقوع الضرر ، فلا يرى القضاة المصرى فى بعض أحكامه أن يسقط هذا الإهمال من إعتباره عندما يزن المسؤولية ، بر يعتبر أن هذا الإهمال هو خطأ من المضرور عديم التمييز يستوجب تخفيف المسئولية طبقاً لقواعد الخطأ المشترك .

(١) عبد الرازق السنهورى ، الوسيط فى تفسير القانون المدنى ، ١٩٦٤ ، ص ٩٠٩ .

رابعا - ويجب أن يكون عديم التمييز في مكان المسئول وحده ، فإذا وجد مسئول عنه كالأب أو المعلم أو نحو ذلك ، فلا بد من نسبة الخطأ إلى عديم التمييز حتى تتحقق بذلك مسئولية المسئول . نه ، ويكون هذا مسئولا عن خطأ الغير لاعن خطئه الشخصي .

خامسا - ويجب أخيرا ألا تكون مسئولية عديم التمييز قائمة على خطأ مفروض فرضا لايقبل إثبات العكس . فإن كان عديم التمييز مسئولا عنه عن تابعه أو عن أشياء في حراسته كحيوان أو آلة ميكانيكية .

وأخذ بالرأى الذى يقول، أن المسئولية فى هذه الحالة تقوم على خطأ مفروض فرضا لايقبل إثبات العكس . فإن الخطأ المفروض يكون قائما فى جانب عديم التمييز ولاينفيه إنعدام تمييزه - مثل ذلك الصغير غير المميز يكون مسئولا عنم فى خدمته مسئولية المتبوع عن التابع ، وقد فرض الخطأ فى جانبه ولو أنه عديم التميز .

- مسئولية عديم التمييز فى حالات إستثنائية :

ثم إن التقنين الجديد قد تدارك ماقد ينجم من ضرر وراء إنتفاء المسئولية لإنعدام التمييز حتى فى هذا النطاق الضيق الذى رسمنا حدوده فيما تقدم . نقضى فى الفقرة الثانية من المادة ١٦٤ بأنه " إذا وقع الضرر من شخص غير مميز ولم يكن هناك من هو مسئول عنه ، أو تعذر الحصول على تعويض من المسئول ، جاز للقاضى أن يلزم من وقع منه الضرر بتعويض عادل ، مراعى فى ذلك مركز الخصوم .

وينابر إلى القول بأن مسئولية عديم التمييز هنا لايمكن أن تكون مبنية على خطأ فالخطأ كما قلنا ركته الإدراك . وعديم التمييز لا إدراك عنه . وإنما تقوم المسئولية فى هذه الحالة على تحمل التبعية فالشخص غير المميز بالشروط التى وردت فى النص يتحمل تبعه ما يحدث من ضرر وإذلك جاءت مسئوليته مشروطة ومخففة

وبستعرض الآن الإدراك فى الشخص الطبيعى . ثم فى الشخص المعنوى

(١) الشخص الطبيعي^(١) :

- النصوص القانونية :

نصت المادة ١٦٤ من التقنين المدني الجديد على مايتى :

- ١ - يكون الشخص مسئولاً عن أعماله غير المشروعة متى صدرت منه وهو مميز .
 - ٢ - ومع ذلك إذا وقع الضرر من شخص غير مميز ، ولم يكن هناك من هو مسئول عنه أو تعذر الحصول على تعويض من المسئول ، جاز للقاضي أن يلزم من وقع منه الضرر بتعويض عادل ، مراعيًا في ذلك مركز الخصوم .
- التمييز ضروري وهو في الوقت ذاته يكفي :

طبيع التمييز : فالأصل إذن أن الشخص كى يكون مسئولاً مسئولية تقصيرية ، يجب أن يكون مميزاً . والتمييز ضرورى وهو في الوقت ذاته يكفي . إما أنه يكفي فيظهر ذلك في أن الصبى المميز يكون مسئولاً مسئولية تقصيرية كاملة دون حاجة إلى أن يكون قد بلغ سن الرشد وإما أنه ضرورى فيظهر ذلك في أن الشخص غير المميز لا يكون مسئولاً عن أعماله الضارة لأن الإدراك ركن في الخطأ فلاخطأ من غير إدراك . وهذا الحكم ينطبق على كل شخص غير مميز ، أيا كان السبب في إنعدام التمييز .

فالصبى غير المميز . وهو الذى يبلغ السابعة من عمره ، لاتصح مساعته مساعته تقصيرية . أما من بلغ السابعة فيفرض فيه التمييز وتصح مساعته حتى يقوم الدليل على إنعدام التمييز فيه لمرض عقلى أو بسبب عارض .

كذلك المجنون لاتصح مساعته ويفرض فى المجنون إستصحاب حالة الجنون . إلا أن يقوم الدليل على أنه ارتكب العمل الضار وهو فى لحظة من لحظات الإفاقة .

(١) عبد الرزاق السنهورى ، الوسيط فى تفسير القانون المدنى ، ١٩٦٤ ، ص ٩٠٦ . ، أنور سلطان ، النظرية العامة للإلتزام ، الجزء الأول ، المرجع السابق ، ص ٤٦٣ .

والمعتوه عنها كاملا عديم التمييز فلا تصح مسألته - أما المعتوه المميز فتجوز مسألته حتى لو كان محجوزا لتوافر ركن الإدراك فيه .

أما ذو الغفلة والسفيه ، ولو كانا محجوزين ، والأصم والأبكم والأعمى ، ولو تعين لواحد منهم مساعد قضائي طبقا لأحكام المادة ١١٧ من التقنين المدني الجديد . فتجوز مسألتهم جميعا لأنهم يدركون ما يصدر عنهم من أعمال ويميزون بين الخير والشر .

(ب) الشخص المعنوي (١) :

وجواز مسألة الشخص المعنوى المبدأ الذى إستقر عليه القضاء والفقهاء فى مصر هو جواز مسألة الشخص المعنوى عن الأخطاء التى يرتكبها ممثلوه عند القيام بإدارة شؤونه . ولم يقع تردد فى هذا المبدأ . وإذا كانت المسئولية الجنائية للشخص المعنوى يصعب التسليم بها لصعوبة تصور عقوبة جنائية تنزل بالشخص المعنوى إلا فيما يتعلق بالغرامة والمصادرة والحل ، فإن المسئولية المدنية يسهل التسليم بها ، فإنها تقع فى مال الشخص المعنوى فيصبح هذا مسئولا عنها .. مدير شركة يفصل عاملا فى وقت غير لائق فتكون الشركة مسئولة عن هذا الفصل ، سائق قطار يصدم أحد المارة بإهماله فتكون مصلحة السكك الحديدية مسئولة عن أفعال السائق ، عامل البريد يضيع رسالة عهد إليه بتسليمها إلى صاحبها فتكون مصلحة البريد مسئولة عن العامل .

ولما كان الشخص المعنوى يختلف عن الشخص الطبيعى فى أنه لا يمكن أن ينسب له التمييز ، فإن كثيرا من الأحكام تجعل مسئولية الشخص المعنوى عن أعمال ممثليه .

- مساءلة الشخص المعنوي العام (٢) :

قد يكون الشخص المعنوى المراد مسألته هو الدولة ذاتها أو شخص معنوى عام كمجلس من مجالس المديریات أو المجالس البلدية أو غيرها من الأشخاص العامة .

(١) عبد الرزاق السنهورى ، الوسيط فى تفسير القانون المدنى ، ١٩٦٤ ، ص ٩٢٣ ، أنور سلطان .

الموجز فى مصادر الالتزام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٠ ، ص ٤٦٧ .

(٢) عبد الرزاق السنهورى ، الوسيط فى تفسير القانون المدنى ، ١٩٦٤ ، ص ٩١٥ : ٩١٧ .

وتتحقق مسؤولية الشخص المعنوى فى مصر على النحو الذى تتحقق به مسؤولية الأفراد والهيئات الخاصة .

وقواعد المسؤولية التقصيرية واحدة للفريقين . ذلك أن القضايا التى تقوم على هذه المسؤولية بالنسبة إليهما معا تدخل فى إختصاص القضاء العادى ، ولم يعتد حتى اليوم إختصاص محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة إلى مسؤولية السلطات العامة عن أعمالها المادية . ولايزال هذا الإختصاص مقصورا على المسؤولية عن القرارات الإدارية . والقضاء العادى فى مصر يطبق على مسؤولية الدولة والسلطات العامة قواعد المسؤولية التقصيرية التى يطبقها على الأفراد والهيئات الخاصة .

- رقابة محكمة النقض على ركن الخطأ :

ولحكمة النقض الرقابة على قيام ركن الخطأ فى المسؤولية التقصيرية . وإذا كان التعدى كعمل مادى يعتبر من مسائل الواقع إلا أن وصفه القانونى بأنه تعد لأنه إنحراف عن المؤلف من سلوك الشخص العادى يعتبر من مسائل القانون . وكذلك نفى المسؤولية فى حالة الدفاع الشرعى وتنفيذ أمر الرئيس وحالة الضرورة وإشتراط التمييز لقيام الخطأ ، والحدود التى سأل فيها عديم التمييز ، كل هذا يعتبر من مسائل القانون ويخضع لرقابة محكمة النقض .

فى المنافسات الرياضية يعتقد الكثير بإعفاء اللاعب من المسؤولية عن أخطائه التى إرتكبها عند ممارسته النشاط قولا بأنه فقد صوابه ورشده فى أثناء الممارسة وهذا يتعارض مع أهداف المنافسات الرياضية التى تتمثل فى خلق الإنسان المتكامل من النواحي الجسمانية والعقلية والإجتماعية ، التى تكون حصيلة هذا روح رياضية عالية . ولذلك يكون اللاعب مسئول مسئولية تامة على إرتكابه لأى خطأ فى أثناء الممارسة الرياضية لأنه يكون مميزا واعيا لما يفعله ويقوم به ولايعفى من المسؤولية إلا من لم يتجاوز سن السبع سنوات دون أن يعرض له مايفقده العقل . وهذا هو ما إستقرت عليه

تقاليد القانون منذ الرومان وكان القانون الجديد صريحاً في اشتراط التمييز ، فنص في المادة ١/١٦٤ ويكون الشخص مسئولاً عن أعماله غير المشروعة متى صدرت منه وهو مميز - فإذا كانت المناقصات الرياضية تجعل الفرد يفقد عقله وورثه في أثناء الممارسة الرياضية كانت لا توجد مهنة تعتمد أساساً على التربية عن طريق الجسم ألا وهي التربية الرياضية

تطبيقات مختلفة لفكرة الخطأ (١)

- الصورة الأولى : الخروج عن حدود الرخصة أو عن حدود الحق .

- الصورة الثانية : هي التعسف في استعمال الحق :

- الأساس القانوني لنظرية التعسف في استعمال الحق .

- معيار نظرية التعسف في استعمال الحق .

التمييز بين الخروج عن الحق والتعسف في استعمال الحق . قبلنا أن الخطأ هو إنحراف عن السلوك المألوف للرجل العادي . ويجب هنا أن نوجه النظر إلى تمييز جوهرى لا يلتفت إليه في العادة ، مع أنه في نظر الكثير هو الذى يضع نظرية التعسف في استعمال الحق في مكانها الصحيح .

وذلك أن الإنحراف في السلوك قد يقع من الشخص وهو يأتى رخصة ، وقد يقع منه وهو يستعمل حقاً . وليس هنا مجال الإفاضة في التمييز ما بين الرخصة والحق . وبحسبنا أن نقول أن الرخصة هي حرية مباحة في التصرف ، كالسير والتعاقد والتقاضى والكتابة والنشر ونحو ذلك من الحريات العامة التى كفلتها الدساتير للأفراد .

(١) أنور سلطان ، الموجز في مصادر الالتزام ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٠ ، ص ٤٦٨ :

٤٧٠ ، الموجز في شرح القانون المدني العراقي ، الكتاب الأول ، نظرية الالتزام ، الجزء الأول ، في

مصادر الالتزام سنة ١٩٦٠ . شركة الطبع والنشر الأملية ، ص ٤٢٨ : ٤٢٩ .

أما الحق فهو مصلحة معينة مرسومة الحدود يحييها القانون - فالملكية حق - والتملك رخصة .

والرجل العادي في سلوكه المألوف إذا أتى رخصة يلتزم قدرا من الحيطة والتبصير واليقظة حتى لا يضر بالغير . وإذا إستعمل حقا فإنه لايجاوز الحدود المرسومة لهذا الحق . فإذا ما إنحرف شخص وهو يأتى رخصة - مشيا أو تعاقدًا أو تقاضيا أو كتابة أو نشرا عن هذا السلوك المألوف من الرجل العادي ، فمشى بسيارته ولم يلتزم باليقظة اللازمة فصدم أحد المارة أو تعاقد مع أحد الغنيين الموظفين في مصنع منافس وحمله بذلك على أن تحل بالتزاماته نحو مصنعه ، أو تقاضى مكسب سبيل الإعتدال وأمضى في الإضرار بخصمه بإستعمال إجراءات التقاضى في غير ما وضعت له ندا في الخصومة ، أو كتب فاقشى سرا من أسرار المهنة كان لايجوز إفشاؤه ، أو نشر ففقد شخصا ، كان كل هذا خطأ يحق مسؤوليته . كذلك إذا إستعمل حقا معينا - حق ملكية أو حق إتفاق أو حق رهن أو حق دين - فجاوز الحدود المرسومة للحق الذي يستعمله ، بآته بنى في ملكه مجاوزا حدود هذا الملك ، أو فتح المثل في المسافة الممنوعة قانونا ، أو قيد الرهن بكثر من لادين ، أو تقاضى قيما له من الدين فوائد أكثر مما يبيحه القانون ، كان كل هذا أيضا خطأ يحق مسؤولية .

وقد كان رجال الفقه في القرن الماضي يرون تقييد الرخصة ولا يرون تقييد الحق .

ولا يشترط في إستعمال الحق عند رجال الفقه القديم إلا عدم مجاوزة الحدود التي وضعت له . وما دام صاحب الحق دخل هذه الحدود فلا يرتكب خطأ مهما أضر بالغير ، ومهما كان مهما لا وكان سئ النية . وهذه الصورة هي التي نظر فيها رجال الفقه الحديث ورأوا خلافا للفقه في الماضي أن المسؤولية فيها يجب أن تتحقق وأطلقوا عليها إسما معروفا هو "التعسف في إستعمال الحق" ومن ثم أصبح للخطأ صورتان :

- صورته الأولى : وهو الخروج عن حدود الرخصة أو عن حدود الحق .

- صورته الثانية : وصورته الجديدة وهي التعسف في إستعمال الحق .

ونتناول كلا من الصورتين فى تطبيقاتها المختلفة .

١ - الخروج عن حدود الرخصة أو عن حدود الحق :

— من قاعدة عامة واحدة إلى حالات متعددة : رأينا أن هناك قاعدة عامة تقضى بأن كل خطأ يسبب ضرراً يوجب التعويض . وهذه هى السياسة التشريعية التى جرت عليها التقنيات اللاتينية . فهى لا تورد تطبيقات تفصيلية للخطأ ، بل تقتصر على وضع قاعدة عامة على النحو الذى أسلفناه . أما القوانين الأنجلوسكسونية والجرمانية فإنها تعتمد إلى التفصيل ، وتتفاوت فى إيراد الحالات التفصيلية للخطأ .

ومن المعروف فى القانون الإنجليزى أنه لا يشتمل على قاعدة عامة فى الخطأ ، بل يحوى أنواعاً مختلفة من الخطأ يورد لكل نوع منها حكمه ، من ثم سعى هذا القسم من القانون الانجليزى لابقانون الخطأ ، بل بقانون الأخطاء .

على أن الفرق ليس بكبير كما يظهر لأول وهلة بين القوانين اللاتينية وبين القوانين الانجليزية والجرمانية . فالثانية تعدد حالات الخطأ ، ولكن يمكن أن يستخلص من هذه الحالات قاعدة عامة تتناول الخطأ فى ذاته وتحدد أركانه . أما الأولى فتبدأ بهذه القاعدة العامة ولكنها تنتهى فى تطبيقها القضائى إلى حالات فى الخطأ تعددها المحاكم حالة وتبين خصائص كل حالة منها . فهناك إذن طوائف من الجرائم المدنية واضحة المعالم بينه الحدود وشبيهة بالجرائم الجنائية التى يعدها قانون العقوبات .

والمسئولية عن الأخطاء الفنية فى مزاولة المهنة كثيراً ما يخطئ رجال الفن من أطباء وصيادلة ومهندسين وه حامين وغير ذلك فى مزاولة مهنتهم . فالطبيب قد يخطئ وهو يقوم بعملية جراحية ، وقد يخطئ الصيلى فى تركيب الدواء والمهندس فى عمل التصميم الهندسى ، والحامى فى القيام بإجراءات التقاضى ومراعاة المواعيد المقررة لذلك

وأول ما يجب ملاحظته فى هذا الشأن أن مسئولية هؤلاء الفنيين تكون فى أكثر

الأحوال مسئولية عقدية لامسئولية تقصيرية ، لأنهم يرتبطون بعقود مع عملائهم فى تقديم خدماتهم الفنية ، ولكن الخدمة الفنية التى يلتزمون بتقديمها بمقتضى العقد لاتزيد على أن تكون بذل عناية فنية معينة هى التى تقتضيها أصول المهنة التى ينتمون إليها . فالترامهم بالعقد هو إنن التزام ببذل عناية لا التزام بتحقيق غاية . ومن ثم يتلافى بالنسبة اليهم معيار المسئولية العقدية بمعيار المسئولية التقصيرية ، فهم فى المسئولية التقصيرية يطلب منهم أيضا بذل العناية الفنية التى تقتضيها أصول المهنة ، فإذا ن هذا هو السلوك الفنى المعتاد من رجل من أوسطهم علما وكفاية ويقطة – فالانحراف عن هذا المعيار ، سواء أكانت المسئولية عقدية أم تقصيرية ، يعتبر خطأ فنيا وغنى عن البيان الأخيرة بين المسئوليتين ، فإذا كان الخطأ المهنى عقديا وجبت المسئولية التقصيرية .

ذهب بعض الفقهاء فى فرنسا إلى وجوب التمييز فى مزاولة المهنة بين الخطأ العادى والخطأ المهنى . فالخطأ العادى هو ما يرتكبه صاحب المهنة عند مزاولة مهنته دون أن يكون لهذا الخطأ علاقة بالأصول الفنية لهذه المهنة ، كما إذا أجرى الطبيب عملية جراحية وهو سكران . ومعيار الخطأ العادى هو معيار الخطأ المعروف : الإنحراف عن السلوك المعتاد للرجد العادى . أما الخطأ المهنى فهو خطأ يتصل بالأصول الفنية للمهنة ، كما إذا أخطأ الطبيب فى تشخيص المرض . ولايسأل صاحب المهنة فى نظر هؤلاء الفقهاء عن الخطأ المهنى إلا إذا كان خطأ جسيما ، حتى لايقعد به الخوف من المسئولية عن أن يزاول مهنته بما ينبغى له من الحرية فى العمل ومن الطمأنينة والثقة فى فنه وفى كفايته الشخصية .

٢ - التعسف فى استعمال الحق :

مسائل ثلاث : قديما أن الخطأ يكون لا فى الخروج عن حدود الرخصة ولا فى الخروج عن حدود الحق فحسب ، بل أيضا فى التعسف فى استعمال الحق . وذكر أن رجال الفقه فى القرن الماضى كانوا لا يرون أن الشخص يجوز عليه الخطأ وهو يستعمل حقه . ولكن نظرية التعسف فى استعمال الحق – ولها جذور فى أعماق الماضى السحيق –

مالم يثبت أن إستقرت في العصر الحاضر ، وثبت عليها القضاء ، وسلم بها الفقه .
 - الأساس القانوني لنظرية التعسف في إستعمال الحق والمعايير الذي تأخذ به :
 النصوص القانونية : نصت المادة ٤ من التقنين المدني الجديد على مايتأتى :
 " من إستعمل حقه إستعمالا مشروعا لا يكون مسئولاً عما ينشأ عن ذلك من ضرر ."

ثم نصت المادة ٥ على مايتأتى :

يكون إستعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية :

(أ) إذا لم يقصد به سوى الإضرار بالغير .

(ب) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة

مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها .

(جـ) إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها غير مشروعة .

ويلاحظ بادئ الأمر أن التقنين المدني الجديد ، إذا كان قد أثر أن يضع هذه النصوص في الباب التمهيدى لتكون مبدأ من المبادئ الجوهرية التي تسود جميع نواحي القانون ، لم يرد بذلك أن يقيم المبدأ على غير أساسه القانونى . فالتعسف في إستعمال الحق ليس إلا صورة من صورتي الخطأ التقصيرى على النحو الذي قدمناه ، فينخل بهذا الاعتبار في نطاق المسؤولية التقصيرية .

- الأساس القانوني لنظرية التعسف في إستعمال الحق :

فالأساس القانوني لنظرية التعسف في إستعمال الحق ماهو إلا المسؤولية التقصيرية إذن التعسف في إستعمال الحق خطأ يوجب التعويض . والتعويض هنا كالتعويض عن الخطأ في صورته الأخرى وهى صورة الخروج عن حدود الحق أو عن حدود الرخصة ، يجوز أن يكون تقدا كما يجوز عينا . وليس التعويض العيني كالقضاء بهدم المدخنة التي تحجب النور عن الجار - بمخرجه عن نطاق المسؤولية التقصيرية . فإن التعويض العيني جائز في الصورة الأخرى من الخطأ.

ـ معيار نظرية التعسف في استعمال الحق :

فما هو إذن المعيار الذى يصلح إتخاذه لنظرية التعسف في استعمال الحق ؟ وهو بون شك المعيار عينة الذى وضع للخطأ التقصيرى ، إذن التعسف ليس إلا إحدى صوريته كما قدمنا . ففي استعمال الحقوق كما فى إيقاف الرخص يجب ألا ينحرف صاحب الحق عن السلوك المكلف للشخص العادى . فإذا هو إنحرف حتى لو لم يخرج من حدود الحق ـ عد إنحرافه خطأ يحقق مسئوليته .

والإنحراف هنا لا يعتد به إلا إذا إتخذ صورة من الصور التى عددها نص التقنين الجديد :^١

١ ـ قصد الإضرار بالغير .

٢ ـ رجحان الضرر على المصلحة رجحانا كبيرا .

٣ ـ تحقيق مصلحة غير مشروعة .

ـ ونبحث بإيجاز الآن هذه الصور واحدة بعد الأخرى .

ـ قصد الإضرار بالغير :

المعيار هنا على الرغم من ذاتيته ، يمكن أن يندرج فى المعيار الموضوعى العام للخطأ . فإنه لا يكفى أن يقصد صاحب الحق الإضرار بالغير ، بل يجب فوق ذلك أن يكون استعماله لحقه على هذا النحو مما يعتبر إنحرافا عن السلوك المكلف للشخص العادى فقد يقصد شخص وهو يستعمل حقه للإضرار بالغير ، إعتبر هذا تعسفا ، ولو كان هذا القصد مصحوبا بنية جلب المنفعة كعامل ثانوى ، سواء تحققت هذه المنفعة أم لم تتحقق . ويكون تعسفا من باب أولى ، قصد إحداث الضرر غير المقترن بنية جلب المنفعة حتى لو تحققت هذه المنفعة عن طريق عرض ، فلو أن شخصا غرس أشجارا فى أرضه بقصد حجب النور عن جاره ، كان متعسفا فى استعمال حق الملكية حتى لو تبين فيما بعد أن هذه الأشجار قد عادت على الأرض بالنفع .

- رجحان الضرر على المصلحة رجحانا كبيرا :

المعيار هنا موضوعي . وهو محض تطبيق للمعيار الرئيسي في الخطأ، معيار السلوك المألوف للرجل العادي . فليس من المألوف أن الرجل العادي يستعمل حقا على وجه يضر بالغير ضررا بليغا ولا يكون له في ذلك إلا مصلحة قليلة الأهمية لانتناسب البتة مع هذا الضرر . ويكون استعمال الشخص لحقه تعسفا ، على حد ما جاء في النص " إذا كانت المصالح التي يرمى إلى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها ."

نقول ليس من السلوك المألوف للشخص العادي أن يفعل ذلك ، ومن يفعل فهو إما عايب مسنهر لا يبالى بما يصيب الناس من ضرر بليغ لقاء منفعة ضئيلة يصيبها لنفسه ، وإما منطوى على نية خفية يضر الإضرار بالغير تحت ستار من مصلحة غير جدية أو مصلحة محدودة الأهمية يتظاهر أنه يسعى لها . وفي الحالتين قد إنحرف عن السلوك المألوف للشخص العادي ، وإرتكب خطأ يوجب مسئوليته . وقد طبق المشرع هذا المعيار ، إذا جاءت الفقرة الثانية من المادة ٨١٨ من التقنين المدني الجديد بما يأتي : " ومع ذلك فليس لمالك الحائط أن يهدمه مختارا بون عذر قوي إن كان هذا يضر الجار الذي يستتر ملكه بالحائط ."

- عدم مشروعية المصالح التي يرمى صاحب الحق إلى تحقيقها :

والمعيار هنا هو أيضا موضوعي ، وإن كان طريق الوصول إليه عاملا ذاتيا هو نية صاحب الحق . وهو على حال تطبيق سليم المعيار الخطأ . فليس من السلوك المألوف للشخص العادي أن يسعى تحت ستار أنه يستعمل حقا له إلى تحقيق مصالح غير مشروعة قرب العمل الذي يستعمل حقه في فصل عامل لأنه التحق بنقابة من نقابات العمال . والادارة التي تفصل موظفا إرضاء لفرض شخصي أو لشهوة حزبية ، والمالك الذي يضع أسلاكاً شائكة في حدود ملكه حتى يفرض على شركة طيران أن تهبط طائرتها في أرض مجاورة وأن تشتري منه أرضه بثمن مرتفع ، ومؤجر العقار الذي

يتمتع من الترخيص في الإيجار من الباطن لمشتري المصنع الذي أقيم على العقار بعد أن إقتضت الضرورة أن يبيع المستأجر هذا المصنع وذلك لاتوقيا لضرر بل سعياء وراء كسب غير مشروع يجنيه من المشتري .

وقد أثر التقنين الجديد هذا المعيار على معيارين آخرين شائعين في الفقه ، أحدهما معيار الغرض غير المشروع والثاني معيار الهدف الإجتماعي .

أما معيار الغرض غير المشروع فيتلخص في أن صاحب الحق يكون متعسفا في استعمال حقه إذا كان الغرض الذي يرمى إليه غرضاً غير مشروع . وظاهر أن معيار " المصلحة غير المشروعة " خير من معيار " الغرض غير المشروع " وإذا كان كلاهما يؤدي إلى نتيجة واحدة فإن معيار " المصلحة غير المشروعة " هو تعبير موضوعي عن المعنى الذاتي الذي ينطوي عليه معيار " الغرض غير المشروع " فهو إذن أدق من ناحية الإنضباط وأسهل من ناحية التطبيق ، ومعيار الهدف الإجتماعي يتلخص في أن الحقوق أعطاه القانون لأصحابها لتحقيق أهداف إجتماعية . فكل حق له هدف إجتماعي معين . فإذا انحرف صاحب الحق في استعمال حقه عن هذا الهدف ، كان متعسفا وحققت مسؤوليته . وعيب هذا المعيار ، وبالرغم من كونه موضوعيا ، وهو صعوبة تحديد الهدف الإجتماعي لكل حق من الحقوق ، ثم خطر هذا التحديد . أما صعوبة التحديد فلأنه ليس من اليسير أن يرسم لكل حق هدف إجتماعي أو إقتصادي يكون منضبطا إلى الحد الذي يؤمن معه التحكم وتبقى به تشعب الآراء . وأما خطر التحديد فلأن الهدف الإجتماعي هو الباب الذي يفتح على مصراعيه لتدخل منه الإعتبارات السياسية والتزعات الإجتماعية والمذاهب المختلفة ، مما يجعل استعمال الحقوق خاضعا لوجهات من النظر متشعبة متباينة ، وفي هذا من الخطر مافيه . أما معيار " المصلحة غير المشروعة " فهو أبعد عن التحكم ، وأنى إلى الإعتبارات القانونية المألوفة .

وعلى سبيل المثال ، نتناول بإيجاز بعض حالات وأخطاء حدثت بالفعل في المجال الرياضي .

الباب الثاني

الفصل الثاني

الاطّعاء فى ممارسة الانشطة الرياضية

أولاً - الخطأ فى السلوك الرياضى فى أثناء ممارسة

المنافسات الرياضية :

- نماذج للروح الرياضية .

- نماذج لأخطاء فى السلوك الرياضى .

- مظاهر الشغب فى الملاعب الرياضية وتفسيرها -

اجتماعيا - ونفسيا وكيفية علاجها .

- التفسير الاجتماعى والسياسى للشغب .

- تفسير الشغب والعوانية نفسيا وفسىولوجيا

وبىولوجيا .

- العوانية وصلتها بالرياضة والثقافة .

- أنواع العوانية .

- اختلاف الجنس والعوانية .

- الاختلافات البيولوجية والعوانية .

- الاختلافات الثقافية والعوانية .

- نتائج دراسة علمية حول العوانية فى المنافسات

الرياضية .

- تحدث الأخطاء في ممارسة الأنشطة الرياضية قبل أو في أثناء النشاط الرياضي أو نتيجة البيئة التي تمارس فيها نوعية الألعاب المعنية التي تتلائم مع هذه البيئة أو نتيجة لطبيعة المجتمع من النواحي الاجتماعية والنظرية والفكرية التي يعتنقها هذا المجتمع . وهذه أمثلة حدثت فعلا في ممارسة النشاط الرياضي حسب التقسيمات التي تنحصر في قبل أو في أثناء التفاعل الإجتماعي بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها .

- وتظهر الضرورة الماسة لمعالجة الأخطاء في المنافسات الرياضية عن طريق التعرف على تلك الأخطاء من ناحية السلوك الإنساني والأخلاقي ، ناحية الأخطاء الإدارية - والخطأ الناتج من إستخدام الأدوات والأجهزة والمنشآت الرياضية - وكل هذه الأخطاء لا تتفصل بل ترتبط بالمجتمع والتثنية الاجتماعية والعوامل المحيطة والمناخ العام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع .

- قبل تناول الأخطاء السلوكية نضع تعريفا يوضح ماهو السلوك . فالسلوك^(١) الإنساني داخل المنافسة أو خارج المنافسة الرياضية هو " أوجه النشاط الظاهر الذي يمكن ملاحظته بوساطة الغير بالعين المجردة أو تسجيله ورصده بالأنوار المختلفة كالكاميرا العانية والسينمائية وتشمل النشاط اللفظي والحركي والإشاري وهذه الأشياء مادية محسوسة أي موضوعية .

- ويعرف السلوك^(٢) الإنساني على أنه " سلسلة من الإختيارات يقوم بها الفرد من بين إستجابات ممكنة عند تنقل الفرد من موقف إلى آخر .

(١) محمود محمد الزيني ، النمو والدافعية ، الأسس والتطبيقات في التربية الرياضية ورعاية الشباب، دار الكتب الجامعية ، ١٩٦٩ ، ص ٧٠ .

(2) Lee J. Cronback, Educational Psychology , Harcourt Brace and Co., New York , 1954 .

== نماذج للروح الرياضية ^(١) :

- السلوك الرياضي الصحيح :

- البعد عن الغرور :

أضاف ماك ويليامز وشهرته ماك الكبير بطل العالم والولايات المتحدة فى رمى القرص مثلاً جديداً لبعد الأبطال عن الغرور يوم أن سجل رقماً قياسياً عالمياً جديداً تخطى به مواطنه جوت باول .

- إعترف ماك صباح يوم البطولة أنه لم يكن يعتقد أنه سيتمكن من الإشتراك فى المسابقة لأنه كان يشكو ألماً شديداً فى ظهره بعد تدريب أجراه لرفع الأثقال إستعداداً لها - لما تحسنت حالته وإشتراك لم يكن يتوقع أن يقذف القرص لأكثر من ٦٥ متراً . أى لمسافة أقل أربعة أمتار من الرقم الجديد .

- قال ماك .. كانت مفاجأة ضخمة لى حين تمكنت من تسجيل الرقم الجديد .. خاصة وأن أحسن رقم لى سجلته وأنا فى أتم صحة فى العام الماضى يقل مترين ونصف متر عن هذا الرقم .

ولما قيل له أنه أصبح اللاعب رقم واحد الآن فى العالم لم يوافق وقال أبداً ... إن جون باول ما يزال أحسن لاعب فى العالم إنه يفوقنى فى فن اللعب ... إننى سأعمل على تحسين سيطرتى على القرص عند رميه .. إن الرمية التى جاء فيها الرقم الجديد إعتمدت فيها على قوة الذراع ، وليس على فن الرمى .. وهكذا تؤكد أقوال ماك ويليامز أنه جدير ببطولة العالم .

- درس آخر فى الروح الرياضية :

- من إنجلترا ، يتضح فى التصفيات النهائية التى أجراها إتحاد ألعاب القوى

(١) : أحمد الشافعى ، الخطأ كمنصر فى المستويات الرياضية الدولية ، رسالة ماجستير ، ١٩٧٧م .

الإنجليزى لإختياره ثلاثة لاعبين يمثلون إنجلترا فى سباق الماراثون ١٩٢، ٤٢ كيلومتر عدوا فى دورة مونتريال الأولمبية سنة ١٩٧٦ .

— أسفر السباق عن فوز ثلاثة عدائين بالمراكز الأولى . ليس من بينهم إيان تومسون الذى كان الجميع يتوقعون فوزه بالمركز الأول ليس فى إنجلترا فقط ، بل وأن يفوز بالميدالية الذهبية فى مونتريال .. ولقد جاء تومسون فى المركز السابع .

— وأخذ الجميع الأمر — على ما فيه من مفاجأة .. بهدوء . تقرر أن يسافر الثلاثة أوائل التصفية النهائية ولم يطالب أحد بإجراء سباق آخر . ملحق "تومسون" وتومسون نفسه لم يطلب الاستثناء أو الملحق بل إكتفى بأن يوضح ماجرى له فى السباق الذى أفلت منه فيه المركز الأول لأول مرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة فى سباقات إنجلترا وأوربا ودول الكومنولث .

— قال تومسون " مع أنها صدمة لى ، إلا أنه يجب أن يسافر الثلاثة أوائل التصفية .. لا أرى ماذا جرى لى .. لقد بدأت ساقائى تخذلتنى بعد أن قطعت ٢٩ كيلومترا من السباق . ولم أتمكن من معرفة سبب ذلك أو علاجه .. ولاشك أنتى سافكر أكثر من مرة قبل أن أشارك فى أى ماراثون آخر ..

— ومن ناحية أخرى .. قال واتسون الذى فاز بالمركز الأول : — إن الفضل فى فوزى يرجع فى المكان الأول إلى تومسون .. لقد حرص طوال السباق على تشجيعى وعلى نصيحى بأن أهدى من أعصابى بل إنه قدم لى مشروباً فى نقطة التغذية . إنه رياضى حقيقى .

— دروس من نهائى كأس إنجلترا :

— دروس كثيرة خرجت من مباراة نهائى كأس إنجلترا لكرة القدم بين نادى ساوثهامبتون ومانشتستر يونايتد التى أذاعها التلفزيون المصرى .. والدروس متنوعة تتصل بالفناحى الإدارية والفنية والتحكيمية

– من الناحية الإدارية .. كان مهرجانا حقا كعائته كل عام .. برغم إمتلاء استاد ويمبلى بلندن تماما فإنه لم يكن داخل أسوار الملعب أحد غير المسموح بهم قانونا من احتياطي الفريقين ومن معهم من الإداريين والمربين رجال الطب الرياضى – ثم المصورين على البعد القانونى من خطوط الملعب – الملعب وأرصفتة الداخلية مدهونة باللون الأبيض الناصع .. شبك المرميين بنفس اللون .. فائنات اللاعبين جديدة ومن أحسن صنف .. الأرقام على ظهورها واضحة .

– الروح الرياضية بين اللاعبين سائدة وجاهيرها التى قسمت بينهم المدرجات .. لا أحد من المديرين يقترب من الخطوط لتوجيه لاعبيه فى أثناء المباراة . لا إعتراض على قرارات الحكم .. لا ادعاء للإصابة ..

– ومن الناحية الفنية .. صحيح إننا لم نر جديدا على الخطط لكن المباراة جاءت تأكيدا لطابع الكرة الإنجليزية من حيث الجدية بون خشونة أو قصد أذى .. ومن حيث السرعة حتى إن أى إنتظار للكرة أو بالكرة معناه أن يُلخِذَما الفريق الآخر . كما لوحظ عدم المبالغة فى عدد اللاعبين الذين يصطفون كحائط فى طريق الضربات الحرة القريبة من المرمى ، مع إختلاف هذا العدد تبعا للزاوية التى تسدد منها الكرة نحو المرمى ، فيقل كلما كانت الزاوية حادة . لوحظ أيضا خطورة الكرات العرضية القوية المنخفضة التى إعتدنا أن تصفها " بالبرازيلية .. والحرص على اللحاق بأى كرة يمكن اللحاق بها داخل خطوط الملعب ، على الأقل لكيلا يلعبها لاعب الفريق الآخر مستترحا .. لوحظ أيضا فائدة تقدم حارس المرمى .. بالتوقيت المناسب .. لمقابلة المهاجم المنفرد به .

– من ناحية التحكيم .. لاصفارة مادام اللاعب يلعب على الكرة وليس الجسم .. ولاصفارة عندما تكون الكرة متحركة مع الحارس وأحد اللاعبين يحاول إستخلاصها – ثم .. اللياقة التامة للحكم التى مكنته من أن يكون مع الكرة فى كل وقت ووضوح وثبات إشارات حاملى الراية .

- ومن ناحية النتيجة .. فإلى جانب أن ساوثهامبتون النادى الفائز من الدرجة الثانية ومانشستر من أندية المقدمة فى الدرجة الأولى ، فإنه كان يصعب أن نفرق بين أيهما نادى الدرجة الأولى وأيهما نادى الدرجة الثانية..والعبرة بالأداء .

- درس آخر للروح الرياضية :

أقيم لفريق من الفرق الرياضية ، أغرب وأعظم حفل تكريم لفريق مهزوم ، أو قلنقل لتكريم فريق لم يوفق إلى إحراز بطولة إشتراك فيها ممثلا لمصر .

- وهذا ليس غريبا فى دنيا المجال الرياضى .. ولكن الغريب فقط هو هنا فى مجتمعنا الذى غفلت فيه تماما تربية الروح الرياضية .

- الحفل أقامته اللجنة الأولمبية المصرية والفريق هو الفريق المصرى لكرة اليد الذى خسر نهائى بطولة إفريقيا أمام تونس ١٤-١٥ بضرية جزاء ظالمة فى آخر لحظات المباراة ، وضرية الجزاء ظالمة لأن الحكم الفرنسى إعترف بأن الصفارة سبقتة .

- الهدف من التكريم أن يفهم كل الرياضيين فى مصر أن الفوز فى البطولات شرف عظيم ولكن أداء الواجب أشرف . والتطلى بالروح الرياضية أشرف وأشرف .

- فالمطلوب من الرياضى ومن كل مواطن أن يؤدى الواجب بشرف ، وإخلاص وإتقان ، وأن يتقبل الفوز دون غرور والهزيمة دون مرارة ..وتلك قيم لعنا نسيناها ، بسبب إنحرافات بين لاعبي كرة القدم ، لكن مجتمعنا الرياضى يجب أن يستعيد إترانه وأن يفهم أن الرياضة فيها الفوز والهزيمة وأن المناقصة يجب ألا تنسينا أهداف التربية الرياضية .

بذلك تكون تحية فريق كرة اليد على سلوكه الرياضى ، وتحية اللجنة الأولمبية على أول تكريم لفريق خسر مباراة وكسب لمصر ولشباب مصر كسبا رائعا

كتب تحت عنوان :

.. درس آخر للسلوك الرياضى الصحيح * من أخطأ فليتحمل خطاه *.

.. حائشان إستلقتا الأنظار فى ثورة مونتريال الأولمبية .. متفرج قد يكون مضمورا .. نزل إلى أرض ملعب الإستاد الأولمبى فى أثناء مباراة ألمانيا الديمقراطية والإتحاد السوفيتى فى كرة القدم وأخذ يلوح بعلم وهو يرقص . أطلق الحكم صفارة ليوقف المباراة فكان من رجال الأمن أن قبضوا عليه وأخرجوه من الإستاد وليس من الملعب فقط هذا ولم يتدخل أحد لحماية المخطئ ، أو للدفاع عنه أو لرجاء الإفراج عنه .. فقد أخطأ ويجب أن يتحمل نتيجة خطاه . والحادث الثانى ملاكم كندى كانت تعلق عليه كندا الآمال فى أن يحرز لها ميدالية أولمبية .. تكرر منه فى إحدى المباريات مرتين الدخول بالرأس ، فأشار حكم الحلقة إلى القضاة الجالسين حولها بإذاره .. وهذا يحذف نقطة من رصيده ، وقد تكون هى السبب فى هزيمته .. خرج الملاكم الكندى عن الروح الرياضية بعد أن إنتهت الجولة والمباراة فحاول الإعتداء على الحكم ، إتجه الملاكم الآخر إلى ركنه وعاد إلى الحكم يهدده من جديد ، بعدها نزل من الحلقة إلى الأرض وصعد إليها ثانية وقد نودى بمكبر الصوت على القضاة لإعلان الفائز .. أراد الملاكم أن يقف بجوار الحكم والملاكم المنافس للإستماع لنتيجة المباراة فمنعه الحكم من ذلك * .. هذا فى حكم الوقوف على سلم الشرف ، وأعلن القضاة هزيمته ..

.. ماذا فعل جمهور كندا بملاكه ؟ قابل جمهور كندا بالصفير ملاكمه إستنكارا لما فعل .. ولم يدافع أحد عن المخطئ أو يبرر له الأسباب ..

وفى الليلة نفسها قرر إتحاد الملاكمة الكندى شطبه من سجلاته .. وقد سأل الكاتب أحد رجال إتحاد كندا الملاكمة هل يمكن تخفيف قرار الشطب بعد بعض الوقت .. أجاب على السؤال وقال أخطأ فليتحمل خطاه .. وهنا تذكرت الإتحادات المصرية وتلكهما فى التحقيق وإصدار القرارات فى التخفيف والعفو

– الخلق الرياضى جزء من الخلق العام إذا فسد وجب الردع . والقوانين وضعت لتردع المفسدين وليكونوا عبرة .. والدول التى سبقتنا قضت فى تطبيق القوانين لتزجر المخالفين ولم تعتمد على شعورهم نالت قسما كبيرا من التعليم أو المستوى المعيشى المرتفع فهذا وحده لا يكفى وطلبت ضدهم القوانين لئلا يرحموا حتى أصبح النظام جزءا من السلوك العام فى كل نواحى المجتمع سواء فى الطريق أم فى الأندية أم حتى فى أماكن اللهو والمرح .

– وما يحدث من حوادث ليس روحا رياضية ولا خلقا يمكن أن ينسب إلى هذا الشعب الذى عرف عنه دماثة الخلق وهندوء الطبع . هل نترك دائما القلة أن تعبت بأقدار الكثرة وتشوه الصورة . إن مثل هذه التصرفات لا تنتج إلا من مرضى وبعض الأمراض لا يشفى إلا بالبتر . والبتر هنا ليس قسوة بل رحمة بالمرضى أنفسهم .

– يقولون أن سلوك جمهور الرياضة ينعكس على أداء اللاعبين داخل الملعب فى أثناء المباراة .. وأيضا خارج الملعب فى حياتهم الخاصة ، وهذا يتطلب توعية جماهيرية بالرياضة بحيث يمكن لجماهيرها أن تشارك فى نهضة رياضية ..

– العملية الرياضية عملية مشتركة بين أطراف أربعة هى اللاعب والإدارى والجمهور والحكم .. بمعنى أن سلوك اللاعب مثلا ينعكس بالإيجاب أو السلب على الجمهور .. أيضا سلوك الإدارى ينعكس سلبا وإيجابا على اللاعب وكذلك الأمر بالنسبة للجمهور .. فسلوك الجمهور فى أثناء المباراة ينعكس بالسلب والإيجاب على اللاعب ولكن المستويات تقع بلا شك على أطراف ثلاثة هم بالترتيب :

(١) اللاعب . (٢) الإدارى . (٣) الحكم .

فالثلاثة يعملون لتحقيق منعة الطرف الرابع .. وهو الجمهور .

– وحتى نعصم الرياضة فى مصر من المزالق التى قد تتعرض لها لأنها فى اعتقادنا وسيلة للتربية .. يمكن أن نعالج بها أسباب القصور فى السلوك العام .. ومن

خلال اللقاءات يكتشف الخطأ كل الخطأ في أننا لا نطبق لوائح وقرارات موجودة بالفعل .. فاللاعب أو الإداري أو الحكم الذي يخطئ لا يحاسب إذا كان ذا حيثة رغم أنه يخضع للعقاب .

أولاً - نماذج لاختفاء في السلوك الرياضي^(١) :

- في عام ١٩٧٦ - إلغاء مباراة المحلة والزمالك بعد بدنها بنصف ساعة حينما تكرر من الجمهور قذف الحجارة على اللاعبين ورغم إنذار الحكم بقتل سبيل المباراة .

- في عام ١٩٧٦ - في دورة مونتريال إستبعاد اللجنة الطبية بدورة مونتريال بول سيروتي عضو بعثة موناكو للرماية على الإطباق من الحفرة - بسبب تعامله مادة الأمفترين المنبه والمنوعة على الرياضيين . وإستبعاد الربيع الروماني دراجوميركيو وسلان لتعامله أدوية منشطة ممنوعة .

- في عام ١٩٧٦ تعدى لاعب كرة قدم كوري على الحكم بالضرب بعد فوز الاتحاد السوفيتي على كوريا الشمالية ٢/٠ صفر - فحوقب بالإيقال لمدة سنة .

- في ١٩٧٦ - إصابة ٢٨ مصابا بعد هزيمة الزمالك من الأولمبي ١/٢ .

- في ١٩٧٦ - إعتداء حارس مرمى الإسماعيلي بعد الهزيمة من الزمالك - على مساعد الحكم - وتم شطب الحارس من سجلات إتحاد كرة القدم .

- شطب مدى الحياة لفريق مغربي لكرة اليد - أثر تعديهم بالضرب على حكم مبارياتهم مع فريق زائير .

- حرمان مايك تايسون المعروف بالديابة البشرية من ممارسة الملاكمة مدى الحياة وإلغاء الترخيص الخاص به مع تغريمه ثلاثة ملايين دولار وهي نسبة ١٠٪ من المكافأة التي حصل عليها من المباراة الأخيرة .

(١) حسن أحمد الشافعي ، الخطأ كمنصر في المستويات الرياضية الدولية ، رسالة ماجستير ، ١٩٧٧م .

هذه العقوبة أتت بعد تسليط الشين تايسون (قام (بعض) أنن منافسه هويلفيلد مرتين فى الجولة الثالثة من مباراة الوزن المنيل التى أقيمت بينهما يوم ١٩٩٧/١/٢٨ ، صدر هذا القرار بإجماع أفراد أعضاء اللجنة (لجنة الملاكمة بولاية نيفادا بالولايات المتحدة الأمريكية) . وقد اعتبرت اللجنة أن سلوك الملاكم (العضاض) لم يسبق له مثيل وأساء إلى الملاكمة والرياضة على وجه العموم ويسرى القرار فى كل الولايات المتحدة . وانضم تايسون إلى قائمة المشبوهين الذين تلقوا عقوبات صارمة وإن كانت متفاوتة المدة مثل ماريلونا لاعب كرة القدم الأرجنتيني والعداء الكندى بيل جونسون.

– من النماذج التى إستمرت فى البطولات العالمية والدولية – الإقليمية والمحلية ظاهرة الشغب والإعتداء من اللاعبين والجمهور – والظاهرة التى إستحدثت فى المجتمع الرياضى المعاصر هى ظاهرة تعاطى المنشطات المحرمة – اللاعبين لإعطائهم قوة وإياقة غير طبيعية تجعل التنافس بين اللاعبين غير متكافئ وبهذا حرمت دوليا فى جميع البطولات العالمية والدولية والإقليمية من قبل الإتحادات الدولية للألعاب .

وظاهرة الشغب فى الملاعب تتناولها بالتفصيل وتعرض لأسبابها من أطراف العلاقة الرياضية – اللاعب – الإدارى – والجمهور – وكيفية علاجها لتلك الأطراف الثلاثة.

– ولتفسير ظاهرة الشغب – جمهور الكرة أو أى لعبة أخرى – ظاهرة إجتماعية تحتاج إلى تفسير .

منذ أربعين سنة أو عشرين سنة كان الإهتمام بكرة القدم لا يكاد يتجاوز أعضاء النوادى الرياضية ، وهريقا من طلاب المدارس والكليات ، وكان جمهور الكرة محدودا جدا ويذهب إلى المباريات للمشاهدة .. وأحيانا للمجاملة .. ولتأييد فريقه حين يتبارى مع فريق آخر .

وكانت الصحف الإنجليزية مثلا تكتب عن "حجازى" لاعب الكرة القديم أكثر مما تكتب عنه الصحف المصرية . وهذا يختلف تماما عن جمهور الكرة فى الوقت الحاضر الذى يقتصر نوره على مشاهدة المباراة .. بل الواقع أنه يترك فيها إشترাকা فعليا ، وبأعصاب مشدودة ، وأحيانا بمشاعر مهتاجة ، تجعل الكثير منهم يقفزون وهم داخل بيوتهم أمام التليفزيون ، ويصيحون صيحات الإعجاب أو الإستياء ، مثلما يفعل آلاف الذين يتزاحمون على الملاعب ويحشدون فيها .. ويقفزون ويصيحون ويصخبون فرحا أو غضبا ، إستحسانا أو إستهجانا ، وقد نقلت منهم أعصابهم فتقع تلك الحوادث التى تتعد على صفحات الجرائد ، ولكن الأغلبية من الناس يتحدثون عنها بكثير من الإهتمام .. محاولين أن يجنوا لها عذرا أو تبريرا .

ماسر هذه الظاهرة الجديدة فى المجتمع المصرى ؟

ماسر ظاهرة الإهتمام الشعبى الشامل الذى نشهده فى أثناء المباراة ونشده بعد المباراة عندما ينطلق جمهور الفريق المنتصر فى السيارات التى يملكونها أو يستأجرونها ، وقد تعالت الصفافير ، وإنطلقت الكلكسات وارتفعت الأعلام فى مظاهرات صاخبة تطوف أيضا بعض أحياء القاهرة ولعلها تطوف أيضا فى كثير من المدن والقرى فى مصر من شمالها إلى جنوبها ففى كل منها " جمهور " ينتمى إلى هذا أو ذاك من فرق كرة القدم ونواديها سمعت وقرأت مرارا إن تفسير هذه الظاهرة هو أنه منذ إختفت الأحزاب السياسية فى مصر صار الناس فى حاجة إلى شئ آخر " يتحزبون " له .. فوجدوا لهم متنفسا فى فرق الكرة ونواديها .. ومثلما كانوا يتحزبون فى الماضى لأحزاب الوفد ، والستوريين ، والسعديين وغيرهما من الأحزاب والجماعات السياسية صاروا اليوم يتحزبون ... إلى الأهلى أو الزمالك أو الإسماعيلى أو الإتحاد .. الخ .

فيما بين سنة ١٩١٩ وسنة ١٩٥٢ كان كل طالب وكل رجل — بوجه عام — له موقف معين من تلك الأحزاب والجماعات الكثيرة المتباينة . قد يكون هذا الموقف هو الإنتماء إلى إحدى هذه المجموعات السياسية والمشاركة الفعلية فى عملها ونشاطها .

وقد يكون الموقف هو مجرد الإعجاب بزعيم هذه المجموعة وقادتها وتأييدهم يوم الانتخاب .. وغالبا مايتمثل هذا الموقف في الإيمان على قراءة صحيفة هذا الحزب أو ذاك والتصديق الأعمى لكل ماتطلع به من أخبار ومقالات ، وكذلك قد يكون الموقف سلبيا .. أى موقف النفور من كل هذه الأحزاب والجماعات والرغبة فى القضاء .

المهم أن الشباب والرجال كانوا يمارسون عملية الإنتماء - إيجابية أو سلبية إلى الأحزاب والجماعات التى حققت بها الحياة السياسية فى مصر ثلاثين سنة متصلة ..

ثم إنتهى هذا كله .. وإنتهت معها عملية الإنتماء إلى أحزاب أو جماعات سياسية بنافس ويمعارض بعضها بعضا فكان لابد من البحث عن بديل يتيح للناس أن يمارسوا ، ينتيحه هذه العملية بما يتفق مع الطبيعة البشرية التى تتطلب دائما ألا يكون الإنسان سلبيا ، يفرض عليه أن يتخذ موقفا إيجابيا ، سواء أكان موقف الهجوم أم الدفاع .. موقف التلييد أم المعارضة .. فوجد الناس هذا البديل من الأحزاب والجماعات السياسية فى النوادى والفرق الرياضية .. وكما كان الناس يتحزبون ويتعصبون للأحزاب السياسية وزعمائها فيما ينشعب بينها من الخلافات والصراعات ، أخذوا يتحيزون ويتعصبون للنوادى الرياضية وأبطالها وفيما يقوم بينها من مباريات .

== الرياضة ... أهم من السياسة :

ولكن هذا التفسير الذى نسمعه ونقرؤه كثيرا لايفسر لنا لماذا توجد هذه الظاهرة .. ظاهرة الشغب الشاذ العنيف ، بل ظاهرة التعصب الشديد للفرق الرياضية فى البلاد التى توجد فيها أحزاب سياسية ، وتقوم بين هذه الأحزاب ورجالها كل الخلافات والصراعات التى تقضى إلى أن يتحزب الناس ويتحمسون فى إنتمائهم ، وأيضا فى خصومتهم ، لهذه الأحزاب وزعمائها ورجالها ؟ لماذا يتحمس الناس مثلا فى إنجلترا وأمريكا والسويد والبرازيل للفرق الرياضية أكثر مما يتحمسون للأحزاب السياسية حتى فى أيام الانتخابات وماتجرى فى أثنائها من صراعات حزبية عنيفة ؟

لقد أراد بعض الصحفيين الأمريكيين أن يبحثوا هذه الظاهرة في مدينة نيويورك ، كان هذا في سنة ١٩٦٢ حين تجرى إنتخابات عمدة المدينة ، وهى إنتخابات لا تنقل فى شدتها وعنفها فيما يتعلق بسكان المدينة عن أية إنتخابات أخرى حتى إنتخابات رئاسة الجمهورية. تسبق هذه الإنتخابات دعاية ضخمة يقوم بها الحزب الجمهورى والحزب الديمقراطى وتستمر سنة أو أكثر من سنة ، وتنتشر لجان المرشحين فى كل أنحاء المدينة تلصق الإعلانات ، وتوزع المنشورات ، وتعمد الإجتماعات لتأييد المرشحين ويلقون فيها الخطب المليئة بالوعود.. ولكل مرشح مؤيدوه الذين ينتظرون نصيبهم من الغنيمة إذا نجح مرشحهم .. وظيفة كبيرة ، أو صفقة تجارية ، أو خدمة خاصة فى حى من الأحياء .. ومنصب عمدة نيويورك منصب ضخم ومائل ، فهو أشبه برئيس دولة أكبر حجما من نصف الدول المستقلة فى العالم ، وميزانيتها أكبر من ميزانية ثلثى أو ثلاثة أرباع هذه الدولة المستقلة .. حتى أنه كان يتردد فى الأمم المتحدة . أيام أزمته المالية منذ سنوات أن ميزانية جمع الزبالة فى مدينة نيويورك أكبر من ميزانية الأمم المتحدة كلها .. أى أكثر من ثلاثمائة مليون دولار سنويا .

المهم .. أيام هذه المعركة الإنتخابية التى عقدت فى سنة ١٩٦٢ تقرر إقامة مباراة رياضية فى المدينة فى البيسبول - التى تعادل عنينا كرة القدم - بين فريقين من أشهر الفرق الرياضية فى أمريكا ، وهما فريق " المتريولوليتان " وفريق " اليانكى " .

ورأى عدد من الصحفيين الأمريكيين أن يروا هل يهتم أهل نيويورك بإنتخاب عمدة مدينتهم التى تدخل فيها الحزب الجمهورى بمرشح من أصحاب الملايين هو مستر لنديس ويحل فيها الحزب الديمقراطى برجل عتيق فى السياسة هو مستر بروكاتشينو .. أم هل يهتمون بمباراة البيسبول .. فإنتشر هؤلاء الصحفيين إلى عدد كبير من جميع الطبقات والطوائف سؤالا واحدا نصه : من الذى يكسب ؟ وجاءت نتيجة الإستفتاء الصحفى على الوجه الآتى تقريبا :

- مرشح الجمهوريين ٤ ٪ .

- مرشح الديمقراطيين ٣٪ .
- فريق المتروبوليتان ٥٧٪ .
- فريق اليانكى ٢٥٪ .
- لأرى لهم ١٪ .

هكذا كانت نتيجة الإستفتاء الصحفى .. أثبتت أنه عندما يكون السؤال عن الإنتصار والهزيمة ، فإن عقول الناس ومشاعرهم تنصرف توا إلى مباراة البيسبول .. وتتمى المعركة الإنتخابية بكل ما فيها من وسائل الدعاية والإعلان .

ومالنا نذهب بعيدا إلى نيويورك .. هل قل إهتمام المصريين بكرة القدم ومبارياتها بعد أن أنشئت التنظيمات السياسية مقام الأحزاب السياسية فى العهد الماضية ؟ وهل استطاع قادة هذه التنظيمات أن ينالوا من إهتمام الشباب مايناله أبطال لعبة كرة القدم ؟ إننى أتصور أن كثيرا من هؤلاء القادة وغيرهم من المشتغلين بالسياسة قد أوقفوا نشاطهم السياسى وإنصرفوا مغلما إنصرف سائر الناس إلى مشاهدة مباراة (الزمالك والاهلى) مما يدل على أن ظاهرة " جمهور الكرة " تحتاج إلى تفسير آخر غير التفسير الشائع الذى يرجع هذا الإهتمام الشعبى الجارف إلى إختفاء الأحزاب السياسية من حياتنا العامة .

حاولت ^(١) أن أجد هذا التفسير فوجدت كتبا كثيرة عن الرياضة عامة وعن الفوت بول أو قرينتها الأمريكية البيسبول كتبها أساتذة من علماء الإجتماع وعلماء النفس .. وجدت عشرات من هذه الكتب باللغة الإنجليزية ، ولكنى لم أجد كتابا أو كتابيا واحدا باللغة العربية وهذا هو أحد شواهد فقر فى المكتبة العربية فى شتى فروع المعرفة إذا ماقورنت بالمكتبة الأمريكية مثلا طالعت كتابين يتناولان الرياضة ومبارياتها من الناحيتين الإجتماعية والسيكولوجية .. أحدهما عنوانه : " الجنون فى الرياضة " والثانى عنوانه

(١) عبد الحميد عبد الغنى ، رئيس تحرير أخبار اليوم - سابقا .

"الرياضة من زاوية علم الاجتماع" وفي الكتابين آراء ونظريات ووقائع وإحصائيات تفسر ظاهرة "جمهور الكرة".

إحدى هذه النظريات تقول أن ظاهرة "جمهور الكرة" ترجع إلى حركة الهجرة من القرية إلى المدينة .. أى الانتقال من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى .. لماذا ؟ لأن الإنسان بفريزته وطبيعته فى حاجة إلى الشعور بأنه ليس وحيدا فى هذه الدنيا ، وليس معزولا أو منفصلا عن البيئة التى يعيش وسطها .. وقديما قال سقراط إن الإنسان إجتماعى بطبعه .. أى أنه فى حاجة غريزية إلى الانتماء إلى جماعة من الناس وإلى الإحساس بأنه عضو عامل يشارك هذه الجماعة فى نشاطها وفى مشاعرها .. وهذا هو ما يشعر به الفرد عندما يعيش فى مجتمع القرية .. هناك يعيش فى أسرة كبيرة مكونة من الأقارب والأصهار والجيران ، ويشترك مع أفراد هذه الأسرة الكبيرة فى عملهم ونشاطهم ، وفى حياتهم ومشاكلهم اليومية ، وفى أفرانهم وأحزانهم .. أى أنه يعيش عيشة إجتماعية كاملة .. فإذا إنتقل إلى المدينة وجد نفسه وحيدا ، محروما من تلك الأسرة الكبيرة التى ألفها وتعود على أسلوبها .. ومن هنا يبحث عن أسرة جديدة أى عن جماعة إنسانية ينتمى إليها ، فيجد هذا فى مجموعة كبيرة من الناس نهوى شيئا واحدا وهو " الرياضة وتتحدث كثيرا حديثا مشتركا عن هذه الرياضة ومبارياتها ولاعبها وأبطالها ..

وإقترنت الهجرة إلى المدينة بانتشار التليفزيون وإهتمامه بإذاعة مباريات الرياضة ، فسارت " الأسرة الجديدة " التى ينتمى إليها المهاجر أكثر شهرة من أسرته فى القرية ، وصار بعض أفرادها " أبطالاً " يمكن التشرف بالانتماء إليهم .. وفى هذا تعويض كاف عما يفقده فى حياته الجديدة فى المدن الكبرى .

ولكن لماذا تكون هذه الرياضة هى كرة القدم وليست رياضة التنس مثلا أو الجولف أو السباحة ؟؟ .. نقول هذه النظرية لأن هذه الرياضة رياضة فردية وليست رياضة " جماعية " أو فريق .. مثل لعبة كرة القدم أو لعبة البيسبول .. فانتفاء الفرد هنا هو إلى فريق ، أى إلى أسرة ، لهذا فعندما ينتصر فريقه فإنك تسمعه يقول : لقد إنتصرنا .

وهو ما لا يستطيع أن يقوله مهما يكن إعجابه بلحد أبطال التنس أو السباحة مثلا .

وهناك نظرية أخرى .. تقول إن ظاهرة جمهور الكرة ترجع إلى أننا نعيش في عصر إشتدت فيه المنافسة بين الأفراد ، وبين الجماعات ، إشتدادا كبيرا وعنيفا .. وأن هذا التنافس في معظم الأحيان يخرج بالناس عن القواعد التي يجب إتباعها وإحترامها ، ويدفع إلى التجاوز عن الحدود الأخلاقية التي كان ينبغي الوقوف عندها .. ولهذا فإن الناس تريد أن تعيش ، ولو بشع ساعات كل أسبوع ، في مدينة أخرى يمارس فيها الناس صورة أخرى من التنافس " التنظيف " الذي يجرى وفق قواعد مقرره ، والذي ينال فيه المخطئ أو المنحرف جزاء سريعا وباتا .. وهم يجدون هذه الصورة في مباريات الرياضة ، وخاصة مباريات " الفريق " التي يكون التنافس فيها شديدا وعنيفا ، ولكنه تنافس نظيف وأمين ، وإلا كان هناك الجزاء الرادع الذي يوقع فور وقوع الخطأ عقوا أو عمدا .

وهذا ما يفسر لماذا يغضب جمهور الكرة غضبا شديدا ، ويثور أحيانا ويهيج ، إذا وقع شيء من " الفش " من جانب أحد اللاعبين أو من جانب الحكم . مع أن أفراد هذا الجمهور يرون بأعينهم كل يوم أنواعا وأساليب من الفش فلايثورون ولا يهيجون ، وكان هذا شيء معتاد في الحياة اليومية العادية . وهم لهذا يهرون منها إلى مباريات الرياضة حيث ينبغي أن يكون التعامل والتنافس آمينا ونظيفا لا مجال فيه للفش أو التحايل ، وأصحاب هذه النظرية يقولون أن هذا هو السبب في أن الأغلبية الساحقة من جمهور الكرة من الرجال وليست من النساء .. لأن التنافس في الحياة اليومية يجرى عادة " بين الرجال " أما التنافس بين النساء ففي مجالات غير مجالات العمل والنشاط اليومي .. بل إن أصحاب هذه النظرية يقولون إن النساء يكرهن مباريات كرة القدم ، وأن سبعة من أطباء إنجلترا وجدوا في دراسة واسعة إن نسبة المشاجرات العائلية بين الزوج والزوجة ترتفع إرتفاعا ملحوظا مساء يوم الأحد .. بعد عودة الرجل من ملعب الكرة ، أو بعد مشاهدة المباراة في التلفزيون ، سواء أكانت نتيجة إلتصارا أم هزيمة للفريق الذي ينتمي إليه

— وللماركسيين... نظريتهم :

ومادامت المسألة ظاهرة إجتماعية فلا بد أن يكون للماركسيين نظرية ، أو على الأقل نظرية خاصة . ونظرتهم إلى مباريات الكرة لا تختلف في جوهرها عن نظرتهم إلى كثير من الأوضاع والأنظمة القائمة .. وهى أنها قائمة لصالح الطبقة الرأسمالية ، وتغليف عملية إستغلال الطبقات الكاسحة والمقهورة بغلاف جذاب .

ومن عبر عن هذا الإتجاه اليسارى الكاتب الأمريكى " إيتون سنلكير فى مقال عنوانه : " الذين يقتلون الأفكار " ..

قال فيه " إن رياضة البيسبول هى مثل مصارعة الأسود والوحوش أيام الرومان .. قامت هذه الرياضة وازدهرت فى عهد القياصرة الذين سلبوا الشعب حرياته .. وبلغت أوجها فى عهد طغيان القياصرة الذين أخذوا يخشون إنتشار المسيحية وإقبال الفقراء والتعساء على إعتناقها .. فلأروا شيئاً يلهى الناس عن حرياتهم المفقودة ويصرفهم عن الديانة التى تزحف عليهم حاملة مشاغل العدالة .. فقاموا تلك المباريات التى كان ينزل إليها رجال ضخم الجثث مفتول العضلات يصارعون الأسود وهى تنطلق من ألقاصها .. وقد يفتك اللاعب بالأسد ويشق شذقيه بيديه العائيتين ، وقد يلتهم الأسد هذا اللاعب الضخم ويمزق جثته الضخمة إربا ، أمام الناس ، الناس يفقدون صوابهم وهم يصيحون ويصرخون .. لا فرحا ولا غضبا ، ولا ألما .. ولكن فى هوس وجنون .. وقد نسوا أنهم فقدوا أهم شئ وهى حريتهم وأنه قد حيل بينهم وبين المستقبل المشرق الذى تمثله الديانة الجديدة .. وكذلك البيسبول .. لعبة تنظمها الفرق التى يتفق عليها ويحرف عليها كثير من الأغنياء ورجال الأعمال تنصرف الناس عن حقوقهم الضائعة ، وعن حرياتهم المقيدة ، وتلقى بهم فى عالم من الإنتصارات والهزائم والوهمية .. عالم الخيال البعيد عن واقع الحياة .

هذا بعض ماكتبه الكاتب الأمريكى " إيتون سنلكير " ولكن الخمسون سنة التى مضت منذ كتابة هذا المقال — قد أثبتت تماما خطأ نظر " الماركسية " هذه .

– لقد مارس الملايين من الناس خلال هذه الفترة لعبة البيسبول ولعبة كرة القدم في ملاعب الكليات وفي المباريات الرياضية – وشاهد الملايين من الناس هذه المباريات في الملاعب وعلى شاشات التلفزيون . فلم تصرفهم عما سماه سنكلير " بالحقوق الضائعة " وبالحرمان المقيدة " بها كانت هذه الفترة من أحفل فترات التاريخ إكتسابا للحقوق وتشبثا للحرمان – ومن غلواهر هذا أن ٦٠٪ من الرياضيين الأمريكيين هم من الزوج ، وأكبر أبطالهم محمد على كلاي وكريم عيد الجبار بطل كرة السلة وتايسون بطل الملاكمة وغيرهم ، تشهد بأن المباريات والمنافسات الرياضية ربما خلقت جماهيرا أكثر يقظة وأكثر وعيا مما خلقتة فصول الدراسة أو مقالات الكتاب .

(١) تفسير الشغب عن الطريق النفسى : العدوانية وصلتها بالرياضة والثقافة (١) :

– أسباب السلوك العدوانى فى الإنسان :

إن السلوك العدوانى فى الإنسان يكون عامة نتيجة أساسية للخبرات الثقافية وأن هذه الخبرات تقوى القابلية للعدوان والإنسان يمتلك تقريبا الجهد ليتعلم أى سلوك يستطيع أن يتعلم ليصبح عدوانيا كما يستطيع أن يتعلم ليصبح غير عنوانى ، وإحتمال أن الإنسان يستطيع أن يتعلم ليصبح غيرعدوانى فى الرياضة فقد لا يكون عدوانيا – مستخدمين فى هذا قاعدة المنع السلبى – هو إحتمال مثير – مع الحذر وإعتبار – فى جانب هؤلاء الذين يعملون فى الرياضة على كل المستويات – الإحتمال الموجود لانتزاع توافق العنف والعدوان والحد فى الرياضة .

لقد صاغ أرسطو أولا نظرية التطهير التى شكلت بعمل دولارد وزملاؤه ويستخدم التطهير فى نطاق الرياضة بمعنىين :

- ١ – الإشتراك فى عمل عدوانى فى الرياضة لإختزال المستويات العدوانية .
- ٢ – خفض بديل لعدوانية المشاهدين برؤية العرض الصريح لعدوانية الآخرين .

(١) حسن أحمد الشافعى ، القضا كعنصر فى المستويات الرياضية الدواية . رسالة ماجستير ، ١٩٧٧م .

ومن الحقيقة هناك تأكيدات ضئيلة تؤيد معنيين التطهير . والتأكيدات المتاحة متناقضة ومتصلبة . ولقد إرتبطت رياضات التنافس منذ زمن بعيد بعملية إخراج العدوانية غير المرغوبة ويرتكز التأثير التطهيري المتوقع على فرضين :

- ١ - عندما يثار حافز عدواني فإن العمل العدوانى سوف يختزل العدوانية .
- ٢ - يقلل إختزال هذه العدوانية من إحتمال مزيد من العدوانية فى مستوى النقطة التى يمكن عندها أن تستثار مرة ثانية .

ولقد أختير هذان الفرضان فى مجموعة التجارب التى أظهرت بوضوح أن التعبير الواضح عن العدوانية لا يختزل اتوماتيكيا التوتر الفسيولوجى ولا يقود إلى إختزال فى السلوك العدوانى اللاحق . وإنما على النقيض توجد أدلة على أن التعبير عن العمل العدوانى هو أحسن طريق لزيادة تكرار السلوك العدوانى لا لخفضه لايقود العدوان على الآخرين أو على مجموعة إلى خفضه فى العدوان بل إذا نظر إليها كوسيلة ناجحة للحصول على هدف أنها قد تقود إلى تكرار السلوك العدوانى ويبدو أنه على أساس هذه الأدلة لا توجد أى حقيقة فى ربط الرياضات مع التطهير من العدوانية . لقد دعم هذا الفرض الخاطئ فى أن الرياضة وسيلة من وسائل إخراج العدوانية فى كل إنسان ولزمن طويل إبتداء من أطفال المدرسة الإبتدائية إلى الشباب إلى المساجين .

أن الإشتراك فى الرياضة حتى يكون له العديد من القواعد التربوية والإجتماعية ولكن التطهير ليس من بينها . وعلى الأقل فإن الأبحاث لا تؤيد مثل هذه الفرضية .

(٢) أنواع العدوانية :

قد يكون جزء من مشكلة تفهم دور العدوانية فى الرياضة هو نقص تفهم ماهى العدوانية ؟

أولا - هناك أنواع مختلفة من العدوانية ولكن من هذه الأنواع قواعده المحركة والنفسية والفسيولوجية . والسلوك الصراعى أو العدوانية الإجتماعية هو بالتاكيد يختلف عن أنواع الدفاع عن النفس العدوانية . وهناك إختلافات حتى فى السلوك

الصراعى والأمثلة الشائعة هي الهرب والدفاع عن النفس والهجوم وكل من هذه تغيرات داخلية وخارجية مختلفة وعلى حسب الخبرة والمران فإن هذه الأنماط السلوكية قد تختزل إلى أشكال رمزية . ويلاحظ هذا فى التسلسل الهرمى للقوة الناتج عن التجربة والسيادة الموضحة فى أشكال عدوانية . ويكشف الدفاع عن النفس عن نوع آخر من السلوك العدوانى هذا السلوك ضد أى عضو يبدو أنه يهدد الإنسان وينقطع طالما يبتعد التهديد ويقسم تقسيم آخر العدوان إلى نوعين كبيرين :

– العدوان المركزى العضوى . – أو رد الفعل العدوانى . – والعدوان المركزى الشئى – أو العدوان الآلى .

والعدوان رد الفعل يتضمن الهدف . الإستجابة للإصابة . أو الغدر للإنسان أو المجموعة الذى ينظر إليه أو إليها لهدف أو إلى من يوجه إليه الهجوم .

ويكون هدف العدوانية هو العامل المسبب للخوف أو التهديد أو أى حافز يولد التصرف العدوانى . والغضب يدخل دائما فى رد الفعل العدوانى .

والعدوان الآلى يكون الهدف الأساسى فيه ليس تهديد جماعة بل يعبر عن إحداث هدف أو جائزة ولا يتضمن الإحساس بالغضب إستجابة لتهديد أو خوف .. فالإنسان يتوقع الأيوجد فروق كبيرة فى التصرف تجاه العدوان المركزى العضوى المرتبط بالجنس حيث إن هذا النوع من العدوانية هو الذى يؤثر فى الرياضة عندما تظهر العدوانية وحيث إن أسباب العدوان الآلى واحدة فى الجنسين فإن نظريتى الرياضة والعدوانية يجب أن يكونا متطابقتين للجنسين .. فالإثبات منافسات مثل الرجال فى ظهور العدوان المركزى العضوى ولذا يجب أن تكون لهم الفرص نفسه للتمتع بالمنافسة والإشتراك فى رياضات التنافس .

وفى لقاءات علم النفس الرياضى التى تركز على العدوانية والرياضية تلاحظ الصعوبات فى العلاقة بين العدوانية والرياضة تبرز المشاكل بالنظر إلى تعريف العدوانية وتنقسم العدوانية إلى العدوانية الجيدة والعدوانية الرديئة .

والعدوانية الجيدة تتصل بهذا النوع من الخدمة والسيادة والتصرف الجيد المتمثل بالنجاح فى رياضات التنافس بينما تعتبر العدوانية الريدئة هى النوع الضار من العدوانية الذى يتصل أحيانا بالرياضات حيث يكون إحراز إصابات جسمانية فى المنافس جزء فى هدف الإشتراك فى الرياضة .

وقد تكون العدوانية فى الرياضة محطمة فى نتائجها ولكن أيضا ذات نتائج ناجحة إذا وجهت بعناية وتحكنا فيها ويبدو أنه من الضروري الوصول إلى تعريف للعدوانية قبل تفسير الدور الذى تلعبه فى الرياضة .

(٣) إختلافات الجنس :

تظهر الأدبيات الدراسية عامة أن النساء سلبيات وغير عدوانيات بالمقارنة بالرجال ويقرر " بارديوك " أن الفرق الظاهر قد ينتج من التوقع أن البنات غير عدوانيات والصبية عدوانيون . وقد قارن فرضية أن الرجال هم النموذج الوحيد للعدوانية وحقيقة أن هذا كان هو المعدل الذى إستخدم التأكيد العدوانية .. سواء فى الرجال أم النساء بل لاحظ معدلات منخفضة للعدوانية فى النساء . وبينما أن الفتيات لا يظهرن تصرفات عدوانية جسمانية واضحة مثل الفتيان فإنهن يعمدن لإظهار عدوانيتهن بطرق أخرى .

ويظهر " بارديوك " أن الفتيات أقل إظهارا للعدوانية وبخاصة النوع الجسمانى الواضح وتظن أيضا أن الثقافة تؤكد هذا السلوك فى الفتيات والفتيان وأقد إستتبطت " مارجرىيت " بعد دراسة ثلاثة من قبائل غينيا الجديدة أن الطبيعة الإنسانية مطوعة بشكل لا يصدق وتظهر ملاحظاتها أن الكثير منه إذا لم يكن كل الصفات الشخصية التى يقال عنها رجالية أو إنسانية لا ترتبط إطلاقا بالجنس مثل الملابس والتصرفات ونوع تصفيف الشعر التى يقررها المجتمع لكل من الجنسين فى وقت معين . ورغم أن كل حضارة تؤيد طريقتها الخاصة فى الذكور والإناث فهناك بعض العلاقات الحضارية المتماثلة فى معظم الحضارات تكون النساء أقل عدوانية من الرجال حيث إنها أقل تعرضا للعمل

الجسمانى العدوانى وهذه العدوانية فى التصرف لا ينبغى أن تعرف بانها إرتباط بالجنس حيث إن هناك أفراد كل الحضارات الذين هم طبيعيين بيولوجيا والذين لا يوافقون السلوك وفى محاولة تفهم الاختلافات الملحوظة فى التصرف العدوانى للرجال والمرأة للذين هم طبيعيين بيولوجيا .

٤ - الاختلافات البيولوجية :

أجريت العديد من الدراسات التى تبحث فى العلاقة بين الجنس والسلوك العدوانى على الحيوانات لمعرفة تأثير الهرمونات الجنسية لملاحظة التغير فى العدوانية إستخدمت حيوانات معملية وهناك ظاهرة خاصة فى ذكور الحيوانات القفازية وهى إظهار عدوانية متزايدة وهذه حقيقة بدما من الأسماك المحاربة حتى الآليات فى كل نوع فى المتوسط يكون الذكور أقوى وأكثر عدوانية من الإناث .

ولقد درس " كارينتر " أنواعا عديدة من الآليات فى بيئاتهم الطبيعية ولاحظ إختلافات عظيمة بين هذه الأنواع التى تكون فيها الإناث شديدة العدوانية فإن الذكور يكونون أكثر عدوانية . ويبدو أن النمط العام نفسه موجود فى الإنسان بيد أنه يتغير ويتحول بالتدريب الإجتماعى والبيئى والوراثة الهائل فى الإنسان ويسبب مختلف هذه العوامل فإن الدراسة النمطية للعلاقة بين الجنسين والعدوانية تكون صعبة بالنسبة للإنسان ويؤثر الجنس على السلوك العدوانى بطريقتين .

١ - الحجم .

٢ - تأثير الهرمونات الجنسية .

فالرجل له تفوق جنسى على المرأة فى حجمه وقوته ولأن هذا لا يشرح لماذا يكون الرجل أكثر عدوانية من المرأة ولقد ظهر أن الهرمونات الجنسية لها تأثير فسيولوجى على العدوانية وهذا التأثير قد إتضح دوريا فى الأبحاث التى إستخدمت الحيوانات وتبعاً "سكوت" فإن الفرق الملحوظ بين الجنسين فى العدوانية هو نتيجة لوجود أو إنعدام هرمون الذكورة ولقد عقم " تولمان " ذكور وإناث الفئران البالغة وأعطوا هرمون الذكور

(التستوستيرون) ولقد يظهر تغير مهم في كل تصرفات ذكور الفئران بينما أظهرت الإناث تصرفات ذكورية جنسية ولقد إستنتج الباحثون أن إستجابة الجهاز العصبي في كل من الذكور والإناث لهرمون الذكورة تختلف إختلافا أساسيا أى أن الجهاز الأثني العصبي لا يستجيب بالكيفية نفسها التي يستجيب لها الجهاز الذكري في محاولة أخرى تظهر هذه الإختلافات عقم " برونسون وديسارديتر " كل من الجنسين في الفئران في مختلفة مراحل النمو ولقد إكتشفوا أنه إذا عقت الفئران بعد ولادتها لا يحدث تغير في السلوك لأى من الجنسين مع إعطاء هرمون التستوستيرون عند البلوغ بيد أنه إذا أعطى الهرمون الذكور والإناث الطبيعيين بعد أيام قلائل من الولادة فإنهم سيستجيب البالغين ويقاتلون ولقد إستنتج الباحثون أن الاختلاف في الجهاز العصبي للتغيرات يبدأ في أيام قلائل في الولادة.

يبدأ السلوك الحربي عند ذكور الفئران في عمر ٢٢ يوما بينما لاتحارب الإناث على الإطلاق . ولقد عقم " بيجان " ذكور فئران عند سن ٢٥ يوم ولذا تصرفوا عند الحرب تصرف النشأ بينما عند إعطائهم جرعات من التستوستيرون بدوا في المحاربة مباشرة والغالبية يتوقف عن القتال إذا توقف إعطاء الهرمون وفي تجربة أخرى عقم الفئران بعد أن أعطوا الفرصة ليحاربوا لأيام عديدة ووجد أنه : إذا لم ينقلوا من البيئة الحربية فإنهم يقاتلون بوحشية بيد أنه إذا تمكنوا من الإستراحة لعدة أسابيع فإن من الصعب إن لم يكن يستحيل إرجاعهم للقتال ثانية . وإلستنتاج هو أن عادة القتال تقوى العلوانية أكثر من تأثير الهرمون .

ويبدو أن هرمونات الذكور تخفض من الإستجابة للسلوك القتالي من حيث أنه يسهل إثارة حيوانات ذات معدل عالى من التستوستيرون ماهى العلاقة بين كل هذا . بين الفسيولوجية المعقدة للعلوانية . والآلية الحقيقية لعمل الهرمون أكثر تعقيدا . ويمكن أن ننسى الإختلافات الحادثة بالنسبة بين هرمونات الذكورة والأنثى في الحيوانات والإنسان .

ولقد لاحظ "كولياس" أن المعدلات المرتفعة لهرمون الذكورة لإناث النواجز تزيد من حجم العرف فإن حجم العرف هذا يزيد من القدرة على كسب المعارك من الإناث ويظن أن زيادة نسبة هرمون الذكورة في الإناث قد تؤدي إلى خفض مدخل الإستجابة للقتال عندها وجعلها أكثر عدوانية والعكس صحيح ولكن الأدلة لإثبات ذلك غير متوفرة وهناك أيضا احتمال وجود هرمونات أخرى في الإناث . تفرز على المستويات العدوانية ولقد ظهر الهرمون الأنثوي الإستروجين ليس له تأثير على السلوك العدوانى بين الحيوانات ومن الصعب دراسة تأثير الهرمونات في الأبحاث على السلوك العدوانى كما قرر كل من "سكوت" وبركوفيتش . " . ولقد ثبت أن معدلات العدوانية تؤثر في بعض أنواع الحيوانات وأيضا ثبت أن الذكور المريضة أقل عدوانية من الذكور السليمة والمرء يستطيع أن يستنتج أن الهرمونات الجنسية تؤثر بطريقتين كبيرتين على السلوك العدوانى فيبدو أن التمسوتيريون (هرمون الذكورة) يخفض مدخل الإستجابة للسلوك العدوانى في كل نكور الحيوانات المختلفة بطريقة ما . بينما لا يؤثر هرمونات الأنوثة على معدلات العدوانى بالمثل بل هى تعمل على منع تغيير الهرمون حافظ للنمو أكثر من هرمون الذكورة .

مما يؤدى إلى أن الإناث لا يكبرن الذكور في الحجم أو التكوين العضلى عندما نحاول أن ننظر إلى هذه المعلومات بالمنظور الرياضى فإن المرء يقدر أن الرجل يكون أكثر قابلية للنجاح في القتال والمشاحنات العدوانية الأخرى من المرأة . ويبدو أيضا أن الرجل يكون أكثر إستعدادا من المرأة لزيادة العدوانية .

وتظهر الدراسات أن أكبر تعبير عن العدوانية هو في هذه الألعاب التى يكون فيها المشترك المتوسط الحجم وحيث إن حجم العضلات والسلوك العدوانى يرتبطان بنسبة هرمون الذكورة فإن المرء يستطيع أن يقرر أن هذه العوامل التى تحدد أكثر الأعمال عدوانية في الرياضة وقد ثبت أن الرياضة ليست هى التى تؤثر على العدوانية بل إن نسبة هرمونات الذكورة والأنوثة التى تنتج حجما أكبر من العضلات وبالتالي تؤثر على

النجاح في الرياضة وهذا بدوره يزيدون العدوانية هذا بالرغم من أن الدراسات قليلة والمرء يجب عليه متابعة العمل للوصول إلى العلاقة بين هذين العاملين .

٥ - الاختلافات الثقافية :

وتبعاً " لمبيد " فالأدلة تشير إلى أثر التعليم والتطبيق الإجتماعي في التفرقة بين الصفات العدوانية الواضحة في الذكور والإناث كما في مختلف أنواع السلوك ويؤيد " باربوك " أيضاً هذا الفرض . ومعظم الدراسات التي أجريت على عينات عديدة من البشر على اختلاف أعمارهم أكدت أن الرجال أكثر عدوانية وأن عدوانهم يظهر في سلوكهم الجسماني وتصاحب مظاهر خطيرة ونشاط زائد وأن هذا السلوك يخلق المتاهب لكل واحد والنساء لا يظهرن عدوانهن جسمانيا بل أنهم يخفونها في أشياء أخرى .

وقد وجد " سيمارز " أن الصبيان أكثر عدوانية في كل المظاهر من الفتيات ولقد وجد كاجان وآخرون أن البنات اللاتي لا يحتجن لرعاية أكبر لتحقيق النجاح ولا يرغبن في النجاح عندهن إحساس أقل بالذنب ولا يهتمون بأن تقبلهن الأفراد إجتماعياً . هؤلاء هم الإستثناء من جماعة الفتيات الأخرى ولقد قرر كل من " كاجان وموسي " أن الخضوع صفة مميزة للفتيات . وبإختصار فإن الدراسات تقرر أن الرجال والنساء لهم إحتياجات عدوانية متساوية وأن الرجال لهم مستويات عدوانية أعلى من النساء وأن الرجال يعبرون عن عدوانهم مباشرة ودون شعور بالذنب بينما تشعر غالبية الفتيات بالذنب لذلك يعملون إلى إخفاء عدوانهم وعدم إظهارها بوضوح .

٦ - الاختلافات الجنسية في الرياضة :

عند مقارنة العدوانية للرجال والنساء وجد أن الشكل السلوكي يشابه أكثر مما يختلف في كل الجنسين والسيدات يعبرن أكثر عدوانية من نظيراتهن اللاتي يشتركن في الرياضة وهذا صحيح أيضاً بالنسبة للرجال وعندما سنتك العادات ليصفن أنفسهن كما يرونها في المواقف اليومية المعتادة منهن وإتضح أنهن لا يختلفن عن غيرهن من النساء

اللاتى لا يمارسن أى نوع من الرياضة . بيد أن عند سؤالهن ليصفن أنفسهن فى مواقف المناقسة الرياضية فإنهن يظهرن عنوانية كبيرة مثل الرجال ولقد ظهرت هذه النتائج فى دراسات عديدة خالفة الإستنتاج أنه بالنسبة للنساء فإن السلوك العدوانى خاص بالموقف التى تظهر فى النساء عدوانهن . ولقد وضعت الدراسات فى مجموعتين أساسيتين الأولى يتصل بهؤلاء اللاتى يلعبن لعبات فردية هدفها الإنتصار والأخرى تتصل بؤلئك اللاتى يشتركن فى عروض من الرياضات الخلاقة مثل عرض راقص أو إستعراض مائى وعند سؤالهن لوصف أنفسهن كفتيات فى مدارس عالية فإنهن لا يختلفن عن غيرهن وكذلك لم يختلفن عن وضعهن فى المواقف الرياضية برغم أنهن يظهرن عنوانية عالية فى كل من المجموعتين وعندما طلب من المجموعة الأولى وصف المجموعة الثانية والعكس فإن كلتا المجموعتين تظن أن الأخرى أكثر عدوانية فى المواقف الإجتماعية بينما ظنت مجموعة الرياضيات الخلاقة أن المجموعة الأولى أكثر عدوانية وأكثر مما يدعين وكذلك أديعن أن زميلاتهن فى الكلية أكثر عدوانية وتظهر هذه الدراسات أن الفتيات اللاتى يشتركن فى رياضيات خلاقة يظنون أن رياضات التنافس مظهر لابلقي بالفتيات ويظهر أن هناك فجوة بين مايعتقدن أنهن عليه وبين مايتوقع منهن أن يكون .

وعامة تكون الفتيات الرياضيات أكثر عدوانية من غيرهن غير الرياضيات .

– السلوك والوعى الرياضى سواء أكان بين جمهور اللاعبين والفنيين أم بالنسبة لجمهور المشاهدين ، هذا ماقد يرتفع بنتيجة الإرتفاع بالمستوى الثقافى الرياضى وهذا يتطلب جهدا واضحا فى التوعية والترشيد لضبط سلوك المشاهدين لاسيما فى أثناء تشجيعهم نوع الرياضة التى يفضلونها فى مجتمعهم وهذا ماقد ينعكس بالسلبية فى إنخفاض مستوى الرياضة ومستوى النواحي الفنية والمهارية للعبة – وهذا يتضح جليا عندما إنهزمت (١) البرازيل فى كرة القدم وكانت تحتل عرض هذه اللعبة فى ميونخ سنة

(١) أخبار اليوم ١٩٧٦/٨/٢٠ – جريدة الأهرام – السنة ١٠٢ – العدد ٢٢٨٩٣ – ص ٨ .

١٩٧٢ وقامت مظاهرات من الصخب والشغب والسلوك الشائن إحتجاجا على الإداريين والفنيين والمهيمنين عليها - وهذا نوعية من إنخفاض السلوك الرياضى أو التعصب الأعمى الذى لا يقبل إلا الفوز فقط ولا يقبل الهزيمة بأى شكل من الأشكال .

وهذا مرتبط بإرتباط النواحي العلمية فإذا طبقت فى المجال الرياضى والمجال التربوى والثقافة الرياضية تغير السلوك إلى الأفضل فبالتالى ينعكس هذا على المستوى الرياضى .

- من دراسة الدكتوراه التى قام بها حمدي الجزار ^(١) " تقويم مفهوم العدوانية فى النشاط الرياضى - دراسة تطبيقية فى مجال الملاكمة " - أضافت الجديد فى علم النفس الرياضى وعلم النفس العام وبخاصة علم نفس الشخصية سمة جديدة متمثلة فى سمة العدوانية الإيجابية الرياضية - كما وضعت أداء مقننة لقياسها - مما أوضح مدى أهمية هذه السمة فى الإنجاز البشرى بعامه والإنجاز الرياضى بخاصة .

وهذه الدراسة تتلخص فى الجوانب الآتية :

أوضح الباحث مدى أهمية المشكلة من خلال تبين مدى تجاهل علم النفس المعاصر للدافع العدوانى الإيجابى المتمثل فى سمة العدوانية الإيجابية بشكل أصبح معه الخلط بينها وبين العدوان الذى ينتظر بواسطة التحليليين الفرويديين كأمور سى فى مجمله ويطلق التعميم كظاهرة مرضية توجب المعالجة وقد ترتب على ذلك الخلط بين مترقيات العدوان كإعتداء والعدوانية الإيجابية كسمة فاعلة تضاد السلبية والإستسلامية تجاه الإنجاز البشرى فى الموقف الرياضى التنافسى .

وقد تعرض الباحث فى دراسته لما أحدثه هذا الخلط من موقف مكل تجاه مشروعية العدوان ومدى السماح له فى المجال الرياضى وبخاصة فى الموقف التنافسى فى الملاكمة ولمعالجة مشكلة البحث وضع الباحث عدة أهداف وقروض وأهية لبناء مقياس

(١) حمدي الجزار ، رسالة دكتوراه مجازة ، كلية التربية الرياضية للبنين بالإسكندرية ، ١٩٩١ م .

يتأسس عليه المقارنة بين الإعتداء والعنوانية الإيجابية الرياضية .

وقد قام الباحث باستعراض مرجعي للدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تغيد البحث (٣٢) دراسة منها (١٧) إنجليزية ، (١٥) عربية وتنوعت إتجاهات هذه الدراسات فمنها الدراسات الإكلينيكية التي تحاول إستخدام النشاط الرياضى فى تعديل السلوك وقد شملت مرضى الفصام والمتحرفين وبعض العصائيين ودراسات أخرى تهدف إلى بيان العوامل النفسية المرتبطة بالعنوان وأثر النشاط الرياضى التنافسى فى تعديلها ، وكذا دراسات تحليلية لسمات الشخصية للأعبى المستويات الرياضية العالية بجانب دراسات المقارنة بين الأنشطة الرياضية المختلفة فى سمة العدوان لدى الرياضيين .

وقد شملت إجراءات الدراسة ثلاث خطوات : التمهيديّة فالأساسية ثم التطبيقية ، وفى الجزء التمهيديّ إستعرض الباحث خطوات بناء مقياس العدوانية الإيجابية الرياضية والبناء العاملى للمقياس والمرتكزات الأساسية فى إختيار عينة التقنين (٥٠٣) رياضى درجة أولى ثم الأساليب العملية المستخدمة ثم تقنين المقياس ووضع المعايير الخاصة به .

بينما فى الجزء الأساسى من الدراسة طبق الباحث المقياس على العينة الأساسية (٦٦٣) رياضى درجة أولى لإختبار مدى تمييز المقياس بين الأنشطة الرياضية المختلفة التى توزعت عليها العينة (كرة القدم ، كاراتيه ، ملاكمة) .

وفى الجزء التطبيقى أوجد الباحث العلاقة بين كل من سمة العدوان ، والعنوانية الإيجابية الرياضية على عينة (٥٢) ملاكماً كدراسة حالة من ملاكمنى بطولة الجمهورية للدرجة الأولى قطاعات (ملاكمة) ثم قام الباحث بتحليل الأداء التلاكمى فى مباريات البطولة بإستخدام الفيديو مستخدماً المنهج شبه التجريبي ودراسة الحالة الراهة والمنهج الإرتباطى فى الوصول إلى النتائج .

وقد إستخدم الباحث المعالجة الإحصائية المناسبة (التحليل العاملى ، وتحليل

التباين ، ومعاملات الارتباط والإغتراب) ، كما ناقش الباحث النتائج المتحصل عليها من خلال ٧٩ جدولاً ، ١٠ أشكال ورسوم بيانية مدعمة بالمراجع والآراء العلمية المنشورة بها حيث إحتوت الرسالة على (٤٥١) مرجعاً عربياً وإنجليزياً شملت أحدث المراجع متضمنه عدد (٢١٢) مرجعاً إنجليزياً ، (١٣٩) مرجعاً عربياً .

وقد أيدت النتائج فكرة البحث بارتباط الإنجاز الرياضى بسمة العدوانية الإيجابية الرياضية فى حين لم يظهر أى ارتباط بين سمة الاعتداء ، ومعاملات الأداء الحركى التنافسى (الهجوم ، الدفاع ، فاعلية النشاط التلاكمى) .

وبذلك يكون قد أضاف الباحث إضافة علمية جديدة فى مجال الفكر الإنسانى ليس فى مجال التربية الرياضية وبخاصة الملاكمة كنشاط تخصصى دقيق فحسب ولكنه أضاف إلى علم النفس الرياضى إضافة تقويمية مباشرة ، كما أضاف إلى علم النفس العام وبخاصة علم نفس الشخصية (سيكلوجية الشخصية) سمة جديدة متمثلة فى سمة العدوانية الإيجابية الرياضية ، كما وضع أداء مقننة لقياسها مما أوضح مدى أهمية هذه السمة فى الإنجاز البشرى بعامه والإنجاز الرياضى بخاصة .

- نتائج دراسة طمية عن الأخطاء في السلوك الرياضي توضع التي :

- الأسباب التي تؤدي لحدوث الخطأ في السلوك الرياضي.

- تفسير الشغب في المنافسات الرياضية إجتماعيا ونفسيا وكيفية التغلب عليه .
- تكوين الجماعة .

- جماعات جمهور كرة القدم .

- العوامل الإنفعالية في تماسك الجماعة .

- مفهوم الحشد . وخصائصه .

- مفهوم التعصب . وخصائصه .

- توجهيات للتغلب على التعصب والشغب في المنافسات الرياضية .

- ومن نتائج رسالة الماجستير * الخطأ كعنصر في المسئولية الرياضية الدوائية *
وجد أن الخطأ في السلوك الرياضي ٤٧٪ من الأخطاء الأخرى المرتبطة بالأخطاء
الإدارية والأخطاء الناتجة من الأدوات والأجهزة الرياضية .

لقد كان في مقدمة الألعاب التي تحدث فيها أخطاء السلوك بكثرة هي : كرة السلة -
رفع الأثقال - كرة الماء - الهوكي - الجودو - ألعاب القوى - كرة القدم . وتوسطها
الألعاب الآتية - الاسكواش راکت - تنس الطاولة - كرة اليد - المصارعة - منتوى -
التجديف .

وتلخذ المؤخرة الألعاب الآتية : السباحة - السباحة التوقيعية - الكمال الجسماني -
السيارات - الفطس .

وقد يرجع السبب في ذلك إلى الإحتكاك المستمر بين اللاعبين والمنافسين والحكام
وكذلك ضيق وقت المباراة وضيق الملعب بالنسبة لكثافة اللاعبين فستجد في كرة السلة
التي إحتلت المركز الأول في الأخطاء الناتجة عن هذا العنصر تتطلب عند ممارستها
التواحي الآتية :

والأسباب التي جعلت كرة السلة تحتل المقدمة هي :

١ - السرعة : الزمن الخاص بالمباراة قصير جدا بالنسبة لعدد اللاعبين ومساحة
الملعب .

٢ - الإحتكاك : كثرة الإحتكاك لصغر الملعب بالنسبة لعدد اللاعبين والحكام .

٣ - صمعية القانون : لعدم تواجد الكرة في يد الفريق الواحد لمدة أكثر من ٣٠
ثانية .

٤ - تطور خطط اللعب الدفاعية : مما يؤدي إلى كثرة الإحتكاك وبالتالي زيادة
الأخطاء الشخصية التي قد تنتج عن إحتكاك اللاعبين في بعض خط الدفاع مثل الدفاع
الضاغط على الملعب كله .

(٥) حسن أحمد الشامي ، الخطأ كعنصر في المسئولية الرياضية الدوائية ، ١٩٧٧م .

- الدفاع رجل لرجل مما قد يثير بعض النزعات الدفاعية لدى المدافع . تتولد أخطاء كثيرة شخصية مما قد يحدث عنها إصابات أو حوادث .

- تكرار الدخول على السلة في صد دفاع المنطقة قد يولد إحتكاكات كثيرة بين المدافعين والمهاجمين في أثناء عملية إختراق السلة مما يعرضهم للأخطاء .

- نظرا لطبيعة اللعبة وقانونية ممارستها باليد فقط يخلق هناك مواقف لكرات القفز المشتركة بين اللاعبين مما يؤدي إلى الإحتكاك بين أجسام اللاعبين في الهواء مما يؤثر في إختلال توازن اللاعبين - فينتج عنها أخطاء كثيرة وبالتالي الكرات المشتركة على الأرض أو المرتدة .

- من السلتين يحدث إحتكاكين اللاعبين عندئذ تحدث الأخطاء . نظرا للإحتكاك الشديد بين اللاعبين نتيجة للصراع على الكرة مما ينتج عنه أخطاء كثيرة فقد حدد قانون كرة السلة المدى النهائي للأخطاء التي يحق لكل لاعب أن يرتكبها في داخل الملعب وهي خمسة أخطاء شخصية وبعدها يحرم من اللعب سواء في بداية المباراة أم نهايتها .

- ومجموع الأخطاء التي يحق للفريق أن يرتكبها قانونا تبلغ ٦٠ خطأ للفريق الواحد . المباراة منافسة بين فريقين .. مجموع الأخطاء تبلغ ١٢٠ مائة وعشرين خطأ .

.. المباراة مدتها القانونية ٤٠ دقيقة على شوطين معلومين .

.. في كل دقيقة مسموح قانونا بإرتكاب ٢ أخطاء لكل الفريقين .

.. هذه العوامل كلها أثرت على أن تكون لعبة كرة السلة هي المتفوقة في نسبة الأخطاء بالنسبة للألعاب الأخرى وبعدها ٢٦ لعبة .

- قد تختفى بعض الأسباب سابقة الذكر والناجمة من الخطأ في السلوك نتيجة للطابع المميز لكل لعبة أو مسابقة فنجد على سبيل المثال أن رفع الأثقال رغم عدم وجود إحتكاك بين اللاعبين إلا أنه إحتل المركز الثاني ويرجع ذلك إلى كثرة النواحي الفنية وتطويرها .

ـ وقد ترجع الأخطاء فى السلوك إلى الأسباب الآتية كلها أو بعضها .

ـ فترة الإحتكاك بين اللاعبين .

ـ طابع اللعبة المميز :

١ ـ من حيث عدد اللاعبين .

٢ ـ مساحة الملعب .

٣ ـ سرعة اللعبة .

٤ ـ طريقة تسجيل الأهداف أو النقاط .

٥ ـ المتطلبات النفسية للعبة .

ـ مدى الثقافة الرياضية للمجتمع ، وخاصة اللاعبين ـ والإداريين ، والمدربين ،

والمعلمين وعدم إعدادهم علميا حتى يسايروا العصر حتى يحققوا الأرقام العالمية التى

نحن فى تلخر مستمر عن تحقيقها .

ـ التعصب الأعمى ـ الحشد ـ والجمهرة .

ـ أجهزة الإعلام وعدم إهتمامها بالنشاط الرياضى ـ لنشر الرياضيين وتوضيح

أهميتها لخلق الروح الرياضية ومحاربة التعصب فى جميع صوره .

ـ وجود بعض الفقرات فى القوانين واللوائح المنظمة لكل لعبة مما يجعل كثرة

الأخطاء هى حصيله هذا من اللاعبين .

وتفسير الشغب فى المنافسات * الرياضية من منظور إجتماعى تتطرق الى

الجماعة البشرية وتكوين الجماعة وأنواعها والعوامل الإنفعالية فى تماسك الجماعة حتى

نصل إلى الحشد والجمهرة والتعصب لكى نصل إلى توصيات عامة بجانب التوصيات

السابقة لمعالجة القصور فى السلوك الرياضى .

* حسن أحمد الشافعي ، الخطأ كمنصر فى المسئولية الرياضية النواية ، رسالة ماجستير، ١٩٧٧م.

* محمد أحمد علي الإسنوي ، دراسة نفسية إجتماعية عن شعبية كرة القدم ، رسالة دكتوراه، ١٩٨٢م .

– يوضح محمد كامل البطريق " أن المجتمعات البشرية في تغير دائم وهو سبب بقائها وتموها فهي تتكيف به مع واقعها وتشبع به حاجتها ، وتتخلص من القديم الذي تضيق به وتتبع الجديد الذي يلائمها . فالتغيرات إذن عملية موازنة للمجتمع ، وكلما اكتسب الإنسان خبرة أو إستقاء فكرا كان التغير حتميا ، كذلك تستمد العادات والتقاليد واللوان السلوك قوة إستمرارها من مقدرتها على إشباع حاجات الإنسان الأساسية والثانوية " .

ويقول غريب سيد أحمد لقد درس سميل Smil المادة الوصفية للتاريخ بحثا عن التعميمات فيها ، كما بين أن العملية الإجتماعية هي نتيجة للتفاعل الإجتماعي ، ولهذا حاول أن يضيف أشكال التنشئة الإجتماعية التي تمر خلال عملية التفاعل الإجتماعي الى ثلاث مناطق ، وربما تكون تحت هذه الأسماء (العمليات الإجتماعية – والنماذج الإجتماعية – والأنماط المتطورة أو النامية) .

ويضيف سميل بأن المجتمع يعتبر كوحدة خاصة تعلو عن مجرد مجموع العناصر الفردية المكونة لها ويرى أن ثمة عناصر أساسية لإستمرار الجماعة وحفظ كيانها وأول هذه العناصر : هو إستمرار المكان Locality الذي تعيش فيه الجماعة . فلذا تظهر التنشئة الإجتماعية وتتكون المشاعر الإنفعالية لدى الكائنات الإنسانية من أجل بقاء سبلها لتحقيق غاياتها .

لهذا إتجهت المجتمعات إلى ممارسة الرياضة كنوع من أنواع تنمية المشاعر الجماعية ، كل هذا خلق ومازال يخلق وجود إحساس بأن الفرد ينتمي إلى مجتمع معين . وهذا المجتمع نسبي ، ويمكن أن يكون ناديا صغيرا ، أو يكون مجتمعا بأكمله .

– تكوين الجماعة :

يعتبر الإنسان كائن إجتماعي يعيش ويقضى معظم وقته في جماعة وفي جماعات يؤثر فيها ويتأثر بها ، ويتحدد سلوكه الإجتماعي على أساس السلوك الإجتماعي

المتعارف عليه ، فالفرد في علاقاته مع الجماعة يجد نفسه أمام مسائل عديدة منها : علاقاته مع الأفراد الآخرين في الجماعة سواء كان عضوا عاديا أو قائدا وعليه أن يشترك مع الجماعة في كثير من أوجه السلوك سواء في الأنشطة الرياضية أو المؤسسات أو الإتحادات، فالجماعة هي حجر الزاوية بالنسبة إلى جمهور المشجعين في رياضة كرة القدم .

ويتفق جابر عبد الحميد وآخرون ومحمد شمس الدين في تعريف الجماعة بأنها " تتكون من فردين أو أكثر يتفاعل الواحد منها مع الآخر أو الآخرين في سياق معين خارج هذه الجماعة أو أينما وجد الفرد وجدت الجماعة أو الجماعات " .

ويذكر ديفيز كيث Davis Keith بأن الجماعة الصغيرة وجدت منذ نشو الأسرة الإنسانية ، ومنذ عهد قريب بدأ الإنسان في دراسة العمليات التي تعمل بها الجماعات الصغيرة للأفراد كمبادئ عامة يمكن الإستعانة بها لفهم تلك العمليات " .

ويعرف فناكي وآخرون Vinacke et al الجماعة على أنها " وحدة إجتماعية تتكون من مجموعة من الأفراد إثنين فأكثر بينهم تفاعل إجتماعي متبادل يتميز في الجماعة الإنسانية بوجود اللغة وهي أداة الإتصال الرئيسية ، وعلاقة مرتبطة قد تكون جغرافية أو سلافية أو إقتصادية ، أو وحدة الأهداف أو وحدة العمل والشعور بالنوع أو الشعور بالإنتماء إلى وحدة واحدة ، ويتحدد فيها الأفراد أدوارهم الإجتماعية ومكانتهم الإجتماعية.

مما سبق من تعاريف الجماعة يتضح أن الجماعة تتكون من فردين فأكثر يتم بينهم التفاعل الإجتماعي بفرض تكوين العادات .

أما وظائف الجماعة فيعرض لها كل من روليزلي ، بايرز Rue Leslie Byare " بأن السلوك النهائي للجماعة عبارة عن نتاج الأفراد ، ويتأثر هذا السلوك بالعلاقات التي تسود بينهم ، وأن كان هذا السلوك مختلفا عن ذلك السلوك المطلوب لحسن أداء

العمل أو الوظيفة ، ولكنه يحتوى على تلك الجزء الضرورى لتحقيق مستوى مقبول من أداء الوظيفة.

ويبين كارفيل فريد Carvell Fred " أن بعض العلماء يصنفون الجماعة تبعا لوظيفتها أو نوع مشاركة أعضائها ، فهناك الجماعات الإجتماعية التى تتكون بغرض العمل وتقوم على معيار جماعى ، أى أنها توجد بغرض التنظيم أكثر منها للحاجات الفردية لأفرادها ، إذ تخضع الفروق الفردية للمهام السائدة للجماعة ويحيث ينشغلون بمهمة موضوعية لهم ، أما الجماعة النفسية فهى تتكون للإشباع الشخصى لأفرادها وتؤكد على فردية كل عضو من أعضائها ولا يفعلون شيئا غير التمتع برفقة بعضهم لبعض " .

فوظائف الجماعة تساعد أفرادها على تكوين العضوية فى الجماعة من حيث تنظيم الجماعة بغرض مساعدة أفراد الجماعة لبعضهم البعض .

فيقول ريتز جوزيف Reitz Joseph " بأن عضوية الجماعة جانب قوى من جوانب حياة التنظيم ، وذلك فإن الجماعات لها سيطرة كبيرة على سلوك الأفراد ونشاط التنظيم ، ومن ثم فإن سلوك الأفراد فى التنظيم يمكن أن يتخذ صورا عديدة فقد يساعد بعضهم بعضا ، أو يتعاونون أو يتنافسون أو يكونون مستقلين عن بعضهم البعض " .

ويشرح كنجدون دونالد Kingdon Donald " أن الجماعة هى سلسلة من العلاقات الثنائية تحولت إلى تجميع يطلق عليه الجماعة من خلال سلطة الرجل الثالث وهو عبارة عن عضو آخر فى الجماعة ليس عضوا فى ذلك الثنائى . وهناك الجماعة المتناظرة حيث يتم جمع الأفراد بواسطة نظرائهم داخل الثنائيات ووحدة هذه الجماعة توجد فى التبادلات الوسيطة والتى يشار إليها على أنها معايير وقيم ، وفى جماعة السلسلة من الصعب حدوث أى عمل جماعى ، أما فى الجماعة المتناظرة فمقتضيات الجماعة غير العادية يمكن أن تسفر عن العنف للأفراد المشتركين فيها .

ويذكر بنتج " أنه عندما تشاهد مباراة كرة القدم يلاحظ جماعات صغيرة من الأفراد يغيرون علاقاتهم في إعتقاد متبادل مستمر مع بعضهم البعض الآخر ، وهناك بعض الإستقطابات التي تعتمد على بعضها البعض تنشأ في نمط اللعبة وتوفر القوى الرئيسية لديناميات الجماعة في كرة القدم ، وتسهم جميعا في المحافظة على النغمة والتوازن المتأرجح للعبة وهي التعارض الكلي بين الفريقين المتنافسين ، والتعارض بين التعاون المتأرجح للفريق ، والتعارض بين التعاون والمنافسة داخل كل فريق ، والتعارض بين الضوابط الخارجية ، والتعارض بين التواجد العاطفي والتنافس العدائي مع المتنافسين . "

ويضيف أريك في مؤلفه قراءات في علم إجتماع الرياضة أن " نظرية الجماعات الصغيرة يوضعها الحالي في علم الإجتماع لاتساعد على حل أى مشكلة تقابلنا في مجال الجماعات الصغيرة لفريق الألعاب الصغيرة . "

ويؤكد ذلك بيفيد كيث " بأن فريق كرة القدم عبارة عن جماعة صغيرة متعاونة في إتصال منتظم ، حيث إن أعضاء الفريق يسهمون بروح المسئولية ويحماس لتحقيق هدف، اللعبة بفوزهم على الفريق المنافس . "

ويشير نجيب إسكندر وآخرون عن بياجة " لكى يسهل لنا مسألة التناول العلى لفريق الألعاب الجماعية وإنجازاته التكتيكية حينما إعتبر أن فريق اللعب المنظم عبارة عن مجتمع صغير يمثل المجتمع العام ، وأن اللعب المنظم في الفريق يحدد سلوك كل عضو من أعضاء الفريق ، وأنه لابد لكل عضو أن يتوقع سلوك بقية أفراد الفريق بالنسبة لبعضهم . "

يتضح مما سبق أنه قد إتفقت معظم الآراء على أن الجماعة عبارة عن فردين أو أكثر ويمثلون الأساس في عمل الجماعة ، فلابد لكل جماعة من هدف أو أهداف واضحة تنشط تحرك طاقات أفرادها في تفاعلهم الإجتماعي وتهدف لأهداف الجماعة أن تكون

متوافقة غير متعارضة ولابد أن يحدد أفراد الجماعة أهدافها وقد يتشابه أفراد الجماعة في أهدافهم ومن الضروري أن يتفق الأفراد في إدراكهم لهذه الأهداف وأن يشعر كل فرد في الجماعة بالرضا أو الإحباط نتيجة للطريقة التي يؤثر بها تفاعل أعضاء الجماعة في مواقفها والعمل على تحقيقه حتى إذا لم يكن هو الهدف المفضل وأن درجة هذا التأثير تختلف من هدف إلى هدف ومن فرد إلى فرد .

ولقد أوضح ويبير ماكى Weber, M. بأراء عند دراسته للعلاقات الاجتماعية بأنها دراسة تحليلية معتبرا أن كل تصرف أو سلوك يقوم به الفرد بطريقة معتمدة ومن وعى وتقبل كرد فعل متوقع ممن يستجيبون له وتعتبر تصرفا اجتماعيا .

وبعد إستعراضنا لتعاريف الجماعات وتعريف فريق اللعبة الجماعية أنها تقتدر إلى تعريف سوسيولوجى لإبراز دور الجماعة في مشاهدة مباريات كرة القدم أو أى لعبة جماعية أخرى .

وبناء عما سبق يمكننا أن نضع مفهوما إجرائيا لدور جماعة المشاهدين للمباريات الجماعية ، فنعرّفها بأنها . عبارة عن مجموعة من الأفراد اختلفت إتجاهاتها ولكنها إتحدت من حيث الميل لمشاهدة مباريات كرة القدم أو أى لعبة جماعية أخرى .

وبعد أن تناولنا الجماعة نتعرض لأنواع الجماعات وذلك لإلقاء الضوء على جماعات جماهير كرة القدم لأنها الأكثر شعبية في المجتمع المصرى ومعظم دول العالم .

- جماعات جمهور كرة قدم :

إن كل فرد في الحقيقة ينتمى إلى جماعة كبيرة بالإضافة إلى عدة جماعات أخرى متنوعة ولهذه الجماعات المختلفة كبيرها وصغيرها ، لها تأثيرات متداخلة ومتشابهة وكلها مرتبطة بخبرات الشخص الذى ينتمى إليها . ويمكن اعتبار الفرد كمحصلة لمختلف الجماعات التى ينتمى إليها كما أنه لابد أن يتأثر ببعض الخبرات التى يعانيتها والخاصة به . وقد تكون هذه الخبرات أقل دلالة من نواحى السلوك المشترك في تشكيل مكونات

شخصيته، إذ أن الخبرات المشتركة بين أعضاء الجماعة لها صفة الإستمرار إلى حد ما ، حيث أنها تتصف غالباً بخاصية التكرار ، وقد يكون التكرار مصحوباً أو معززاً بخبرات من نفس النوع .

فيذكر غريب سيد أحمد أن الجماعات تنقسم إلى :

ـ الجماعات الأولية والثانوية :

فالجماعة الأولية كالأسرة ، حيث تكون العلاقات محددة ومباشرة ، بينما الجماعات الثانوية كالمجتمع المحلي تكون العلاقات أقل إنتماء ، وربما تكون محدودة بالإنصال غير المباشر المعتمد على الإهتمام أو المصالح العامة .

ـ الجماعة الداخلة والجماعة الخارجة :

فالجماعة الداخلة والجماعة الخارجة ، كما ذكرها غريب سيد أحمد عن بوجاريس Bougaris بأنها تصنيف الجماعات على أساس الأنشطة التي تمارسها الجماعة والوظائف التي تقوم بها ، كما يلاحظ تغير الجماعة من حيث الشكل والنشاط .

ـ الجماعة الدائمة والجماعة المؤقتة :

قد تستمر بعض الجماعات في الحياة طويلاً ، بينما تكون جماعات غيرها مؤقتة أو سريعة الزوال ، فالحشد المتجمع لرؤية حادثة معينة يكون وجوده مؤقتاً بينما هناك جماعات يعتمد وجودها على مشاركة الأفراد في عضوية معينة كجماعة العمل .

وإنّ ذلك تعتبر الجماعة المؤقتة هي النوع المتمثل في جمهور كرة القدم من حيث إنها حشد من الناس من أجل هدف خاص هو مشاهدة مباراة كرة القدم .

وقد لا يمكن حصر عدد الجماهير إذ أن هناك من الجماهير الممكن وجودها بقدر ما هناك من ميول وإتجاهات بشرية في وقتنا هذا . فالجمهور هو جماعة ثانوية وعضويتها لا تتعدى الحدود المكانية ، فالمعيار الخاص هنا يقدر بدرجة اندماج شخصية

الفرد الذى يعد أكثر تمثلاً للجمهور من المعيار الخاص بطبيعة الجماعة ، أى إذا كانت الجماعة أولية أو ثانوية فالجمهور يكاد يكون دائما جماعة يندمج فيها أعضاؤها أنماجا جزئيا ، أى أن أسخص يشترك مع جماعة المشاهدين لمباراة كرة القدم بجزء من شخصيته فقط ، وبالتالي يمكنه أن ينتمى لعدد كبير فى الوقت الذى يكون فيه تابعاً لجماعة واحدة ، وبالتالي تتعدد وتنوع الجماهير والجماعات التى ينتمى إليها الفرد وتكون دليلاً على مدى إتساع ميوله وتنوعها ، بل وأحيانا على تكامل شخصيته أو عدم تكاملها . فالعلاقة هنا والتى تميز جمهوراً ما هى الاتجاه إلى قبول مصدر إثارة مشترك أو الخضوع له . لهذا الإتجاه يكون عاما لدى كل الحاضرين تقريبا ، وقد يكون المصدر العام لإثارة فائدا ، فالجمهور جماعة غير دائمة نسبيا ، إذ أنها تتنافس مع كثير من الجماعات المماثلة فى الإستحواذ على وقت نفس الأشخاص وتأييدهم ، وأن بعض الجماعات من هذا النوع قد تقوم ولكنها فى المتوسط لا يطول بقاؤها ، وهناك نوعان من جماهير كما ذكرهم يوسف مراد .

– جمهور المصلحة Interest Public فهى جماعة من الناس يحركهم دافع إقتصادى مشترك كرابطة تجار التجزئة ، فهم جمهور تجمعهم المصلحة .

– جمهور التطابق Identification فهم جماعة من الأفراد يتحالفون مع قائد أو رمز ليتمتعوا بطريقة غير مباشرة بنجاح لا تنبسر لهم فى حياتهم الفردية .

– العوامل الإنفعالية فى تماسك الجماعة :

إهتم كثير من علماء الإجتماع والنفس بطواهر الجماهير ويسلم فرويد مع ليبون بوجود الموافز اللاشعورية فى ظواهر الجماهير ، ويوضح فرويد بأن ثمة قارفا بين ظواهر الجماهير الموقته والتى يضعها لوبون وتلك الجماعات التى يقضى فيها الإنسان حياته والتى تتمثل فى النظم الإجتماعية ويستعرض فرويد أفكار ماك دوجال McDougall فى السلوك الجماعى ، مبرزاً خاصة التفرقة التى يضعها بين الجماهير

باعتبارها جماعات غير منظمة ، والجماعات الأكثر نظاما ، وأن هناك خفصة من الشروط

الرئيسية التي يميز بها ماك نوجال الجماعة الثابتة وهي :

- ١ - وجود بعض العناصر المستمرة في حياة الجماعة .
- ٢ - وعى الأعضاء بطبيعة الجماعة الجوهرية وأغراضها .
- ٣ - تفاعل الجماعات مع غيرها من الجماعات المماثلة .
- ٤ - وجود قانون يعين العلاقات بين الأعضاء .
- ٥ - وجود بناء مسئول عن تمايز الوظائف وتقسيمها بين أعضاء الجماعة .

ويختلف فرويد مع لوبون وماك نوجال في أن القابلية للإيحاء ليست هي السبب في تغيير سلوك الفرد وتأثره بالجماعة ، بل يرى أن حاجة الفرد إلى الحب في سائر الجماعات هي التي تدفعه إلى الانتظام في سائر الجماعات فلذا لم ينكر فرويد وجود العنوى الإنفعالية ، بل يؤكد أن الأفراد يستسلمون دائما جماعة لهذه العنوى . ويفسر ذلك على أساس عملية التوحد والتي يكون مصدرها التوترات الإنفعالية الكامنة في أنفسهم . ويمكن تفسير العنوى الإنفعالية بالرجوع إلى كل من العوامل الجماعية والفردية وهي :

— مكانة المبادئ في الجماعة : فكلما ارتفعت مكانة المبادئ في السلوك زاد الإحتمال في حدوث العنوى .

— قرب منطقة السلوك من قانون الجماعة تقوى العنوى إذا كانت بعض جوانب السلوك في إتساق مع قانون الجماعة وكانت محل أفراد الجماعة .

— إشتراك الأفراد في نفس الإتجاه التعبيري الأساسى : تزيد عنوى السلوك بدرجة مساعدته على إطلاق الحد الأقصى من الحاجات المعطلة .

— حجم برنامج الجماعة وبنياته ونمطه والتطبيسى وطبيعته : تبين أن لهذه العوامل آثار تختلف بإختلاف الظروف المعينة .

ـ الجو الجماعى يزيد احتمال حدوث العنوى حين يكون السلوك متفاهما مع مزاج الجماعة السائد .

وفى تحليل العمليات الإنفعالية التى تحدث بين أعضاء الجماعة التلقائية يميز ريدل Redl بين الإنفعالات الجماعية الجوهرية والإنفعالات الجماعية الثانوية ، ويتناول المفهوم الأول عمليات تكون الجماعة ، بينما ينطبق المفهوم الثانى على العمليات التى تحدث فى أثناء وجود الجماعة . فيقول إن الإنفعالات الجوهرية هى الأحداث الغريزية والإنفعالية التى تحدث فى نفوس أفراد الجماعة المستقبلية التى هى أساس لعمليات تكون الجماعة . أما الإنفعالات الثانوية فهى تلك العمليات الغريزية والإنفعالية التى تحدث داخل أعضاء الجماعة فما بينهم والتى ظهرت نتيجة لبعض العمليات المسئولة عن تكون الجماعة .

فالجمهور الرياضى الذى يتتبع نتائج نادى معين يكافح للفوز ببطولة معينة ، هذا الجمهور يتقمص شخصية أبطاله ، وذلك يشاركهم فى إهتماماتهم ، ويظهر النوع الثانى من الجماهير فى الوقت الذى يقابل فيه أعضاء بعض الصعوبات التى تحول دون نوع الحياة التى يرغبون فيها هذا الإستمتاع عن طريق الرضا المباشر بالحياة ذاتها .

وحدد بافل Pavi مستويات سلوك الجماهير باعتبارات معينة وهى :

- ـ الحاجات الإنفعالية لأفراد الجماهير .
- ـ عادات الأفراد أعضاء الجماهير .
- ـ قيادة الجماهير .
- ـ العوامل الداخلية المسيطرة فى الجماهير .

ثم أضاف أن سلوك الجماهير يعبر عن الحاجات الإنفعالية ، والإستياء وتحيز الأعضاء .

مما سبق يتضح أن التنبؤ بنتيجة الاتجاهات الإجتماعية كثيراً ما يقع البعض فى خطأ إعتبار جماهير كرة القدم قوى مبهمه أو على أنها ذات كيان فى نفسها وانفصها ، بل يجب أن ننظر إلى الجماهير لاعلى أنها وحدات مستقلة بل على أنها قوى فى داخل الأفراد الذين يتعرضون لمؤثرات أخرى كما أنه من الضرورى أن نعرف مقدما القوة النسبية لهؤلاء الأفراد لمختلف الجماهير التى ينتمون إليها .

ويذكر محمود الزينى " أن هناك جماعات أولية وثانوية ، فالجماعة الأولية تمتاز بقوة العلاقة العاطفية بين أعضاء الجماعة كعلاقة الأسرة والأقارب أو جماعة الجيران ، ويكون عدد أفرادها بسيطاً كما أن التفاعل بين أفرادها يكون وجهاً لوجه .

أما الجماعة الثانوية فهى كبيرة الحجم نسبياً عن الجماعة الأولية وتجعل من المواقف الشخصية أمراً غير ضرورى ، فالروابط الإجتماعية أقل عمقا من الجماعة الأولية ، ومن أمثلتها فرق الأندية الرياضية والجماعات العلمية .

والقد عرف محمود الزينى الحشد أو الجماهرة Crowd على أنها " الجماعات الغير دائمة والغير ثابتة والكبيرة الحجم والتى تتجمع بسرعة وتنفض بسرعة ، ومن أمثلتها تجمع الناس لمشاهدة مباراة فى كرة القدم " .^١

ويضيف غريب سيد أحمد عن الحشد المتجمع لرؤية حادث معين يكون وجوده مؤقتاً ، بينما هناك جماعات يعتمد وجودها على مشاركة الأفراد فى عضوية معينة كجماعة العمل مثلاً .

ويرى جوستاف لوبون Gustave Lebon أن الحشد بصورة عامة وهى تجمع الأفراد فى مكان معين حسب المهنة أو الجنس فى فرص معينة . حيث ينحصر هؤلاء الأفراد فى مكان معين . ومن وجهة النظر السيكولوجية يفترض أن الحشد له أهمية خاصة ، فتحت بعض الظروف يمكن أن تكون ظروف معينة بالذات يتجمع الناس ليكونوا خصائص معينة جديدة ومختلفة عن خصائص الأفراد المكونين لهذا التجمع ، وبذلك يأخذ أفراد هذا التجمع شكلاً خاصاً واتجاهاً واحداً ويختفى شعور كل منهم

بشخصيته.

ويرى ويليام وآخرون William et al أن الحشد كبير من ناحية الحجم ، ومؤقت من حيث طبيعته .

ويقول يونج وآخرون Young et al أن التقارب البدني ضروري للحشد مع إختيار أعضائه لبؤرة إهتمام خاص وكذلك تميزهم بنشاط عضوائى نسبيا . فالذين يندفعون الواحد تلو الآخر لمنطقة معينة يكونون حشداً * .

ويرى يونج عن ساذرلاند Sutherland أن الحشد ربما يتطرق إلى فعل الغوغاء ، حيث يرى أن كل حشد لايتضمن فعلاً إختيارياً ، أو قد يقف البعض على شعور محدد مصحوب بالسلوك الواضح ، كما أن لفظ الحشد ليس مجرد تجمع أفراد إن لم يكن هناك إهتمام موحد ولا مشاركة فى الخبرات .

أما الحشد من وجهة نظر كارل مانهايم Karl Mannheim أنها حالة هامشية للتجمع الإجتماعى مؤقت البناء ويعرفه بأنه إتفاق تجمع الكائنات الإنسانية بدنياً ، فى إتجاهات معينة ، وفى إتصال غير منظم ومؤقت ، حيث يعمل غالبيتهم من خلال منبهات متشابهة ودوافع موحدة وربما تتحول إلى تنظيم غير ثابت ، ويعتمد هذا التكامل على إحياء وقتى يلعب دوراً هاماً فى الجماعة .

ويذكر جوز أورتهج Jose Ortege أن الحشد لايمثل طبقة معينة وإنما نصابها فى كل الطبقات ، فالفرد الجماهيرى هو الإنسان العادى الراضى الذى تموزه ملكية النقد ، كذلك هو الإنسان الذى يسعى مباشرة عن طريق العقل إلى تحقيق أهدافه ولو تطلب الأمر فاته لايتردد عن إستخدام القوة للوصول إلى غايته .

ولقد قام ريزمان Riesman * بدراسات وذكر أن نمط الإنسان فى العصر الحاضر هو الإنسان الذى تقوده قوة خارجية . كما تحدث بوجه خاص عن الجمهرة

(٥) إيرما أيرمثن ، مقال يمثل دراسة ميدانية لكتاب ، دار نشر سوركمب ، فرانكفورت ، ١٩٧٤ .

الخائفة التي تحكمها وسائل الإعلام الجماهيرية ، وربما تعتبر الجماهرة الخائفة أفضل من تعبير الجماهرة الوحيدة ، فالجماهرة هنا لاتعنى مجموعة أو طبقة أو فئة معينة وإنما تعنى سلوكا إجتماعيا فى موقف إجتماعى ماذى محدود .

ويتفق إلياس كانيتي Elias Canetti مع ماركس Marx فى مفهومه للجماهرة والسلطة بعضها ببعض ، إذ أنه يطلهما بواسطة نظام معرفى خاص به يختلف تمام الاختلاف عن ماركى وبفئة متناهية يبرز كانيتي العناصر المتوازنة للجماهرة فى العصر الحاضر ، فجماهير الإحتفال يعرفها بتعداد من الناس وكميات كبيرة من المنتجات البشرية ، حيث يجتمع هذا التعداد للتمتع بالإحتفال سويا فى حالة من الإبتهاج والإنتفال الشديد ، كذلك يتحدث عن جماهير التحريض وحالة الذعر فى جماهير الهروب.

ويضيف غريب سيد أحمد بلن كل من جوستاف لوبون Gustav Lobon وأجبرون وينمكوف Ogburn & Nimkoef وسازولاند Sutherland وكارل مانهايم Karl Manheim قد إتفقوا فى وضع مفهوم الحشد تحت ثلاثة عناصر رئيسية هى :

ـ تجميع الكائنات الإنسانية .

ـ بدون تنظيم .

ـ المشاركة الوقتية للإنتفال أو لاهتمام أو لهدف عام .

ويقول يوسف مراد عن الحشد " لقد زابت معرفتنا بهذا الموضوع عن طريق ثلاث دراسات رئيسية : فقد وصف جوستاف لبيون Gustav Labon لطبيعة الإنتفالية لرجل الحشد وأوضح ما لقوه الدفع اللاشعورى من خطر . ولكن تفسيره كان متأثرا بنزعة المحافظة ، وجاء تفسير مارتن Marton لسلوك الحشد وأدخل تمسينا على الوصف السابق وذلك بأن طبق سيكولوجية فرويد على رجل الحشد ، وأضاف أولبورت Allport تحليلا ليكانيزم سلوك الحشد واقد نجح كل من مارتن وأولبورت فى مشكلة سيكولوجية الحشد إلى مشكلة سلوك الفرد بتأثير أنواع خاصة من الدوافع . ويضيف

أن تفسير جوستاف ليبون للحشد بأنه ليس مجرد جمع من الناس بل هو جمع يفترض فيه وجود حالة عقلية معينة ، كما أن سلوك الحشد يظهر خواصا جديدة مختلفة كل الإختلاف عن سلوك الأفراد الذين يتكون منهم الحشد حينما يكونون فرادى فيختفى شعور الفرد بذاته ، إذ أنه في وسط الجماعة لا يفكر في نفسه ، وذلك تأخذ عواطف جميع الأشخاص وأفكارهم إتجاها واحدا مشتركا عندما يكونون مجتمعين .

مما سبق يتضح أن كل هؤلاء يميلون إلى أن يجعلوا كل أنواع الحشد متشابهة في أساسها متأثرين في ذلك بالميزات العامة لسلوك الحشد كالقابلية للإيحاء والتعصب والإنفعالية ، وقد أهملوا الإختلاف بين الجماعات الثائرة . كما أننا نجد تفسير ليبون عن الحشد مبالغ في إبراز أثر العقل الجمعى ، كما أن وصفه للحشد لم يكن دقيقا .

أما تفسير مارتن للحشد كما ذكره يوسف مراد ، فقد إعتد في نظريته على تفسير ليبون الأساسى ، حيث إن الحشد هو موقف خاص لإنطلاق من الرغبات اللاشعورية . وقد أقام مواصلات إليه سيكولوجية فرويد من تقدم ، وذلك إستخلص الخصائص المميزة لتأثير هذا النوع من دوافع السلوك الحشدى . فيقول مارتن عن الحشد " أنه حالة ذهنية معينة قد تؤثر في الجماعة " . وبناء على تفسير مارتن يمكن القول بأنه قد أكد أن الحشد كوظيفة لاشعورية لاسيكولوجية للفرد ومايتنازعها من صراع ، وأنه كلما زاد الكبت وزاد تنظيم الناس في أثناء تهيئتهم لحياة إجتماعية معينة زادت الاحتمالات في أن يسلكوا فيما بعد سلوكا حشديا .

كما يوضح أولبرت Allport نوعا آخر من الحشد وهو " الحشد المتعصب وهو أبطأ في التكوين من حشد الطاقة أو الحشد الطبقي ، فإنه يهيئ لنا فرصة الدراسة لميكانيزمات الأولية لتكوين الحشد . فمن الصعب أن نتعقب النمو السيكلوجى لعملية الحشد هنا ، أما في حالة الجمهور المتعصب فإنه يمكن على أى حال ملاحظة تكوينه حيث يبدأ قائد الحشد بتناول إتجاهات الأفراد العادية وبنهاية خطبه يشكل في مستمعيه الإنفعال الحشدى " .

ويذكر محمود الزينى " يعتبر التعصب فى مفهوم علماء النفس سواء كان رياضيا أو دينيا هو إتجاه نفسى سلبى ، متعلم ثابت نسبيا يتضمن الكراهية غير المنطقية للشئ أو الفكرة أو الجماعة التعصب ضدها ، والحب الأعمى المبني على الإنحياز للشئ المتحيز له . ويضاف بأن المتعصب يختلف عن التحمس فهو حالة نفسية طارئة مشحون بشحنة إنفعالية قوية من الدهشة أو إستحسان عمل الغير بغية تشجيعه على مواصلة الكفاح حتى الوصول إلى هدف معين ، والمتعصب بصفة عامة يرجع إلى أسباب نفسية أو إجتماعية وأن أهم الأسباب النفسية الشعور بالنقص فالشخص الذى يشعر بأنه غير مهم ولا محبوب ولا ظاهر ولا محترم فى بيئته يتعصب لفريقه أو لناديه أو لجماعة دينية أو عنصرية تمنحه القوة والمكانة الإجتماعية المحروم منها " .

ويعرف حامد عبد السلام زهران التعصب " بأنه إتجاه نفسى جامد مشحون إنفعاليا أو عقيدة أو حكم مسبق مع أو فى الأغلب الأعم ضد جماعة أو شئ أو موضوع ، ولايقوم على سند منطقى أو معرفة كافية أو حقيقة علمية . ويضيف بأن شريف وشريف Sherif & Sherif قد عرفا التعصب بأنه " موقف معاد ضد الجماعات الخارجية وخاصة عندما لا يكون هناك تفاعل مباشر بين هذه الجماعات وبين الجماعة التى ينتمى إليها الفرد " .

ويرى كرتش وكرتشفييلد Krech & Crutchfield " أن التعصب هو تلك المعتقدات والإتجاهات المتعلقة ببعض المساوئ التى يراها فرد أو جماعة ضد أقلية عنصرية أو قومية .

– ويمكن تلخيص خصائص الحشد فى :

١ – يعتبر الحضور فى مكان معين الخاصية الأولى له ، يوجد الحشد حينما يكون تفرق – Dispersed وإذا فهو جماعة مؤقتة وإذا كان الإنضمام أو إعادة التجمع مخططا فالحشد فى طريقة ليجعل لهما تنظيمًا شعوريا .

٢ – التفاعل الإجتماعى فى الحشد غير مضبوط – ولايمكن التنبؤ به حيث لا يوجد

تقسيم للعمل بين الأعضاء .

- ٢- لأعضاء الجماعة درجة معينة من التشابه والإمتمات والمصالح العامة - أما في الحشد فتمة إختلاف بين التشابه والإمتمات .
- ٤ - الحشد تجمع غريزي - من عوامل تكوين الإعجاب بالقائد وشعور أعضائه بالأمن والإطمئنان .

ولعلاج التعصب والشغب في المناسبات الرياضية نوصي بالآتي :

- التأكيد على إهتمام المسؤولين في التربية والتعليم وأولياء الأمور بالبحث على ممارسة الرياضة سواء في المدارس والجامعات والساحات الشعبية حتى يمكن النهوض بالمستوى الرياضي والتربوي .

- أن يعمل المسؤولين عن البرامج الرياضية بهيئة التلفزيون على استثمار أفضلية وشعبية لعبة كرة القدم لدى الجماهير من خلال زيادة ساعات الإرسال المخصصة لهذه البرامج بهدف نشر الثقافة الرياضية وبت الأهداف القومية والتربوية ، وتوعية الجماهير بها .

- العمل على جذب الإناث لمشاهدة المباريات في الملاعب حتى يشجعون بالتالي الأبناء على ممارسة الرياضة .

- أن تنص لوائح الإتحاد الدولي لكرة القدم على حرمان أى دولة يتسبب فريقها أو جمهورها في إحداث شغب لأسباب سياسية أو أية أسباب أخرى من الاشتراك في المباريات ذات الطابع الدولية والأولمبي وكأس العالم والقارات .

- على الإتحاد المصري لكرة القدم العمل على سرعة الإنتهاء من إقرار التشريعات التي تحدد الهوية والإحتراف حتى يمكن للعبة كرة القدم أن تحقق الأهداف التربوية بعيداً عن الناحية المادية ، ووضع الجزاءات على المخطفين من اللاعبين والإداريين والجمهور متناسبة مع نوع وميعار ودرجة الخطأ .

– التأكيد على التزام اللاعبين والأندية بإظهار روح الانتماء للجمهور للبعد به عن التعصب عن طريق إتباع السلوك الرياضى الأمثل سواء فى الملاعب أو من خلال وسائل الإعلام .

– أن يتوخى إتحاد كرة القدم الدقة فى حسن إختيار العاملين فى مجال التحكيم والتأكد من صلاحيتهم لإدارة المباريات فنياً وبعيدا عن التحيز الذى قد يتسبب فى إحداث شغب الملاعب .

– على إتحاد الإذاعة والتلفزيون إختيار المعلقين الرياضيين من نوى المستوى العلمى والعلمى بجانب المواصفات الأخرى التى تؤهلهم لإذاعة المباريات وذلك لشرح فنون اللعبة بطريقة تناسب جمهور المشاهدين بفئاته المختلفة . وإستكمالاً لذلك نرى أن تتولى المهن الرياضية مهام عملها وتطبيق القوانين دون محاباة أو ملاحه .

– الإهتمام بمتابعة مباريات الفرق ذات المستوى العالى فى البطولات المختلفة لكرة القدم بهدف الإستفادة منها تنظيمياً وإدارياً وسلوكياً .

– إستناداً إلى ماتتمتع به كرة القدم من شعبية نتيجة للإهتمام بها إعلامياً وجماهيرياً – فإنه يجب إتباع الوسائل المختلفة لجذب الجماهير والإعلام للالعاب الأخرى.

– الإستعانة بالمختصين فى الألعاب المختلفة لشرح وتبسيط وعرض فنون الألعاب الأخرى لضمان جذب ممارسين ومشاهدين لأنشطتها .

– إختلافاً مع القول الشائع فى أن كرة القدم تشغل ممارسيها ومشاهديها عن مشاكل البلاد فإنه وفقاً لنتائج الدراسات المختلفة قد ثبت غير ذلك وعليه فيجب على أجهزة الدولة ومؤسساتها الإهتمام بنشر الرياضة بين المواطنين عامة تعميقاً للولاء والانتماء وحُب الوطن ولضمان عدم إنحراف الشباب خاصة أن ممارسة الأنشطة الرياضية هى إستثمار بشرى لإستثمار الوقت الحر (الفراغ) .

ثانيا - الأخطاء الإدارية في المنافسات الرياضية :

- نماذج للأخطاء في الإدارة الرياضية .

- أسباب الأخطاء الإدارية نتيجة دراسة علمية .

ثالثا - الأخطاء في الأدوات والأجهزة الرياضية :

- نماذج للأخطاء في الأدوات والأجهزة الرياضية .

- أسباب حدوث الأخطاء في الأدوات والأجهزة

نتيجة دراسة علمية .

ثانياً - الأخطاء الإدارية في المنافسات الرياضية :

قبل تناول هذه الأخطاء نتعرف على تعريف الإدارة العامة * Public Administration * هي تنفيذ الأعمال بواسطة الآخرين عن طريق تخطيط وتنظيم وتوجيه رقابة مجهوداتهم لتحقيق الأهداف المرجوة .

- نماذج للأخطاء في الإدارة الرياضية ** :

- قرار أروجواي عدم الإشتراك في دورة مونتريال الأولمبية ١٩٧٦م بفريق كرة القدم - نتيجة لتدخل اللجنة الأولمبية الوطنية في تشكيل الفريق .
- إتهام الحكام بال تلاعب في النتائج .

- إختلاف الحكام في الدورات والبطولات الرياضية مع اللجان المنظمة .

- وفاة شاب من أعضاء نادي هليوليدو وعقب خروجه من حمام السباحة على أنه مريض في القلب .

- مخالفة الاتحادات الرياضية والمؤسسات الرياضية المختلفة اللوائح والقوانين المنظمة للإتحادات الرياضية والألعاب المختلفة ، مما يؤدي إلى تدخل الإختصاصات .

- في عام ١٩٧٦ قرار إتحاد كرة القدم إنهاء مسابقة الدوري العام والإستمرار في مسابقة كأس مصر ثم إصدار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة بإلغاء القرار الذي أصدره الإتحاد .

- عدم إهتمام بعض المؤسسات الرياضية - وبعض اللجان المنظمة للبطولات المحلية بالكشف الطبى قبل الممارسة أو المنافسات الرياضية .

- وفاة بطل جامعة عين شمس في الملاكمة ١٩٧٦م للأسباب الآتية :

(٥) سيد محمد الهواري ، الإدارة ، الأصول والأسس العلمية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٠ ، ص ١٧٧ .
(٥٥) حسن أحمد الشافعي ، الخطأ كمتصر في المسئولية الرياضية النواية ، رسالة ماجستير ، ١٩٩٧م .

— سوء مستوى التحكيم .

— المواصفات القانونية للحلقة غير مكتملة .

— إصابة اللاعب بالجلطة في المخ لم تكن في أثناء المباراة أو بعدها ولكن نتيجة الإحباط النفسي الذي تعرض له هذا اللاعب بعد إعلان النتيجة حيث كان هو اللاعب الأفضل فنيا وكان يمتلكا بذلك من فوزه بالمباراة أو بالمركز الأول .

— رصاصة من مسدس في نادي الصيد ١٩٧٦ تصيب فتاتين وتثير إشكالات قانونية — حول شرعية السماح لأشخاص بحمل أسلحة لا يملكونها داخل النادي ووضع مدربي النادي من إستخدام هذه الأسلحة ومساعدة الآخرين على حملها وإطلاق الرصاص منها .

— في أكتوبر ١٩٩٦ في استاد مدينة جواتيمالا في أمريكا الجنوبية حدثت كارثة مساء يوم الأربعاء ١٦ / ١٠ / ١٩٩٦م بوقاة ٨٤ مشجعا وإصابة ١٥٠ في مباراة لكرة القدم ، ولهذا أعلن الفارو أروزي رئيس جواتيمالا الحداد رسميا لمدة ثلاثة أيام وتنكيس الأعلام حزنا علي هذه المساء التي لم تشهدها هذه البلاد طوال تاريخها ، وقد ألغي رئيس جواتيمالا المباراة قبل أن تبدأ وقام بتفقد الضحايا هو وجوزي ماريا رئيس كوستاريكا الذي حضر بناء علي دعوة الفارو أروزي رئيس جواتيمالا .

والمباراة كانت ستجمع منتخب جواتيمالا وكوستاريكا في تصفيات كأس العالم ١٩٩٨م . وقد أثبتت التحقيقات أن الخطأ إداريا من سلطات المسؤولين لكرة في جواتيمالا ، وهي المسؤولة عن هذه الكارثة لأنها أصدرت أمرا بفتح الأبواب والانفاق المؤدية إلي المدرجات ، حيث تدافع مئات المتفرجين الذين لا يحملون تذاكر المباراة عبر نفق صغير أسفل مقطورة كبار الضيوف . ونظرا لضيق النفق وشدة الزحام سقط مئات من المشاهدين علي الأرض وهم يعانون من الاختناق بسبب قلة الأكسجين وتم دهمهم بالانقذام مما عجل بوقاة عدد كبير عنهم تحت أحنية الجماهير المتدفقة لعبور النفق إلي

داخل الاستاد .

— وأثبتت التحقيقات أيضا بأن سعة الاستاد لاتزيد عن ٤٥ ألف . مرج ولكن الأمر الذي صدر بفتح الأبواب والاتفاق أدى إلي زيادة الجماهير إلي ٦٠ ألف متفرج أكثر من سعة الاستاد وهذه الأسباب أدت إلي حدوث الكارثة .

وتعتبر هذه الحادثة أول حادثة يموت فيها هذا العدد الكبير بسبب الزحام منذ كارثة عام ١٩٨٩ م التي وقعت في شيفيلد بانجلترا عندما مات ٩٦ شخصا تحت الأقدام كما أصيب أكثر من مائتين آخرين في نفس الحادث .

— ومن نتائج رسالة الماجستير * (الخطأ كمتصر في المسئولية الرياضية الدولية) كانت نسبة الأخطاء في الإدارة الرياضية إلى الخطأ الكلى ٣٥٪ .
وجاءت هذه الأخطاء نتيجة للأسباب التالية :

— التراخي وعدم الحزم في تطبيق اللوائح والقوانين الخاصة بكل لعبة والمباريات والمنافسات في الدورات والبطولات والمسابقات من جانب الاتحادات الرياضية وتربدها في إتخاذ القرارات بحكم مراكز الأندية مثل مشكلة الزمالك والمحلة ١٩٧٦ ومشكلة النادي الأولمبي وقرار هبوط وألفاء القرار مرة أخرى ١٩٩٥ .

— عدم إختيار وإعداد الحكام والمدربين والإداريين الإعداد المبني على أسس علمية وتربوية .

— عدم وضع اللوائح المنظمة للدورات والبطولات والمباريات الدولية التي تنظم العمل بين العاملين .

— إغفال الإداريين دور الفنيين المتخصصين للكشف على الأجهزة ومطابقتها للمواصفات الفنية القانونية .

ثالثاً - الأخطاء في الأدوات والأجهزة الرياضية :

قبل تناول هذه الأخطاء نتعرف على مفهوم الأدوات * الرياضية . فهي " تلك المعدات التي تستخدم في مجالات النشاط الرياضي ويتمدد بواسطتها شكل ونوع اللعبة أو المسابقة وتأخذ طابعها المميز ، كما تساعد على تطبيق قانونها وتحقيق نصوص مواده . ولكل لعبة أو مسابقة في الميدان الرياضي أجهزتها وأدواتها الخاصة التي تتميز بها عن غيرها فيما يخص الألعاب القوى أو التمرينات والجمباز والرياضات المائية ، المنازلات الخ من مظاهر الأنشطة الرياضية .

- نماذج للأخطاء في الأدوات والأجهزة الرياضية : **

- نذكر أحداث تمت في المنافسات الرياضية نتج عنها الإصابات الرياضية أو الوفاة نتجت أخطاء في الأدوات والأجهزة الرياضية منها :

- عن شميد ١٩٦٢ - حدث حالة وفاة - نتيجة إختراق العارضة المكسورة تراشياً لللاعب في الوثب العالي .

- عن هيرمر ١٩١٥ حدوث إصابة لطفل عمره ١١ سنة نتيجة لإنكسار العارضة في القفز بالزانة .

- عن شميد ١٩٦٢ ذكر حالتان - سقطت فتاة عمرها ١٦ سنة على الرأس وانكسرت أول فقرة في العمود الفقري " العنقية : أما كيف سقطت وماذا كانت تمارس ؟ لم يذكر والحالة الثانية تخص عداء تنابعات - فقد إسطم بدرايزين بعد تسليمه العصا ومات لإصابة أمعائه .

- في جيمباز الأجهزة عند الممارسة على الأجهزة المستخدمة كالعقلة والمتوازي

(٥) سيد جمعة أبو دراهم ، أسس تطوير الجهاز من حيث الارتفاع والأداء من حيث الحجم والوزن ، رسالة ماجستير ، ١٩٧٥ م .

(٥٥) حسن أحمد الشافعي ، الخطأ كمنصر في المسئولية الرياضية الدولية ، ١٩٧٧ م .

والطوق يتعلق فى النهاية بالسقوط المصاحب بكسر مميت للجمجمة والعمود الفقرى .
وهذه الحوادث متوقفة على الأسلوب النوعى لتدريب الجباز كالمرجحة وتغير القبضات
والتي يمكن أن تؤدي إلى سقوط مميت . وسبب آخر مباشر من الجهاز نفسه هو كسر
فى بار العقلة أو عارضات المتوازي أو إقطاع حبال الطلق .

— عن شמיד ١٩٦٢ فى تشيكوسلوفاكيا ذكر ٢١ حالة وفاة فى رياضة جمباز
الأجهزة وهى كالآتى " ١٧ " فى جهاز العقلة ، " ٥ " على جهاز الحلق ، " ٢ " على جهاز
المتوازي ، " ٦ " على جهاز الحصان والمهر وأجهزة القفز الأخرى .

— عن شמיד أيضا ذكر حالتين فى رياضة السلاح — حيث أدت لمسة نوبة السيف
فى منطقة عين الخصم وكذلك فى صدر المنافس وأدت إلى الوفاة لهاتين الحالتين ، وذكر
أيضا حالة ثالثة فى سنة ١٩٢١ بمناسبة بطولة العالم فى استكهولم حيث مات لاعب
سيف بواسطة إختراق مميت لمنطقة جدار الصدر فى منطقة الرئة اليمنى .

— قضية إنهاء مدرج الدرجة الثالثة لنادى الزمالك — فى أثناء المباراة التى لعبها
النادى الإسماعيلى مع نادى بوكلافراغ يوم ١٧ فبراير عام ١٩٧٤م — قتل فى هذه
الحادثة ٤٨ شخصا وإصابة ٤٢ غيرهم — وبناء على هذا أقام أهالى الضحايا والمصابين
دعوى يطالبون فيها بتعويضات وصلت فى جملتها إلى مايقرب من نصف مليون جنيه .
ومن بينهم طلبة جامعيون وطلبة بالإعدادى والثانوى وأغلبهم من المتفوقين كما جاء فى
الشهادات التى تقدم بها نوبهم للمحكمة .

— وقضت محكمة جنح العجوزة بمعاقبة المتهمين فى قضية إنهاء مدرج الدرجة
الثالثة لنادى الزمالك بالحبس سنة واحدة مع إيقاف التنفيذ وإلزامهم بدفع تعويضات
وصلت إلى نصف مليون جنيه لأسر الضحايا الـ ٤٨ .

" حبس سنة واحدة مع وقف التنفيذ لكل من اللواء حسين لييب مدير النادى السابق
وإبراهيم سالم المشرف على الألعاب الرياضية بالنادى ومحمد شاهين مدير النادى

الإسماعيلي، مع إلزامهم متضامنين بدفع مبالغ تتراوح بين ١٠ آلاف و ٢ ألف جنيه لأسر الضحايا .. وتضمنت حيثيات الحكم التي جاءت في ١٠١ صفحة ثبوت تهمة الإهمال الجسيم في حق المتهمين الثلاثة .

— هذا النموذج يوضح خطأ إدلرى بالنسبة للمتهمين وخطأ ناتج من المنشأ نفسه وكيفية تصميمه وبناءه الهندسى ومدى تحمله وطاقة إتساعه من الجماهير .

— وننتقل * إلى حادثة أخرى حدثت في فرنسا ١٩٩٢ م . في مباراة كرة القدم بين نادى باشيا في كورسيكا ونادى أولبيك مارسيليا بطل الدورى الفرنسى . والمباراة قرر إقامتها في إستاد " فيتورياني " الصغير والعتيق والذي تتسع مدرجاته لثمانية آلاف متفرج فقط ولكن المسئولين في النادى أرادوا إنتهاز الفرصة لبيع عشرة آلاف تذكرة إضافية وأرروا بناء مدرج إضافى يتسع لعشرة آلاف .

— وماحدث هو إنهيار المدرج المنشأ قبل دقائق من المباراة وأدت الكارثة إلى قتل ١٧ من المشجعين وإصابة ١٨٠ بحالة حرج دائم في أسوأ حادثة وكارثة رياضية في فرنسا .

— في هذه القضية إعترف المهندس " أنه لم تكن هناك رسومات إنشائية وإعترف أنه لم يكن لدى " الوقت الكافى وأنتى لم أضع في إعتبارى الحمل الثقيل الذى يستقبله المدرج وأعترف أنتى لست متخصصا في إقامة المدرجات من هذا النوع .

— وحجرت القضية للحكم — وسوف لاتخرج عن حكم قضية نادى الزمالك . التعويض — الحبس — بسبب الإهمال الجسيم للمتهمين الذى إستخفوا بحياة الناس نظير تحقيق ربح سريع مبنى على الجشع البين .

— ومن نتائج رسالة الماجستير ** " الخطأ كعنصر في المسئولية الرياضية الدولية "

(*) مجلة للحوادث المصرية ، في ٩ فبراير ١٩٩٥ م .

(**) حسن أحمد الشافعى ، الخطأ كعنصر في المسئولية الرياضية الدولية ، ١٩٧٧ م .

وجد أن الخطأ في الأدوات الرياضية ١٨٪ من الأخطاء الأخرى المرتبطة بالسلوك الرياضي والإدارة الرياضية .

- وأرجعت نتائج الدراسة عن حدوث الأخطاء في الأدوات الرياضية للأتي :
- عدم وجود الإشراف الفني على المؤسسات التي تقوم بصنعها إن وجدت .
- عدم وجود الصيانة المستمرة لها بواسطة فنيين متخصصين .
- عدم إعداد من يقوم باستخدامها يدركونها من تركيبها وفكها وصيانتها .
- عدم المحافظة على قانونية الأداة الرياضية
- عدم الإهتمام وتوافر عوامل الأمن والسلامة لكل جهاز - حتى تقلل من الأخطاء التي قد تقع بسببها .

الباب الثاني

الفصل الثالث

الإصابات الرياضية والقانون الخاص بها

- تقسيم الإصابة الرياضية .
- أسباب الوفاة في الرياضة .
- نماذج لحوادث متفرقة عن إصابات حدثت في المنافسات الرياضية .
- صور للهيكل العظمي - - والمفصلي والعضلي - - لتوضيح أماكن الإصابات الرياضية للألعاب المختلفة .
- توصيات لعلاج الأخطاء والتي تسبب الإصابة أو الوفاة في المنافسات الرياضية .

ـ الإصابات الرياضية والقانون الخاص بها*:

ليس من الغريب وغير الطبيعي ألا تكون هناك حماية قانونية تحت رعاية القانون الألمانى الغربى فى حالات الإصابات والحوادث الرياضية التى تحدث فى أثناء المباريات أو التدريب وتأدية التمرينات الرياضية والأنواع المختلفة من مظاهر التربية الرياضية .

ـ قد تكون الإصابات ظاهرية مثل الملائكة وأخرى غير ظاهرية مثل ما يحدث فى الترحلق على الجليد والجمباز والجودو وكرة القدم .

ـ والإصابات الرياضية والحوادث التى تحدث فى أثناء ممارسة الأنشطة الرياضية وإمكانية تجنبها وعدم تجنبها وهى غير مرغوبة ولكنها مصحوبة دائماً بأى تدريب أو ممارسة رياضية .. فعندئذ تقع المسؤولية الجنائية أو المسؤولية المدنية (تعويض مدنى) .

ـ والإصابات الرياضية التى تدخل تحت طائلة القانون هى الإصابات فى أثناء الممارسة الرياضية لطلبة المدارس بلجمعها والمعاهد الرياضية والفرق المنظمة المرتبطة بالاتحادات الرياضية والأندية والهيئات والمؤسسات المختلفة .

ـ أما فى الحالات الغربية الناتجة عن الممارسة الرياضية للألعاب الغربية تقع المسؤولية المدنية على القائمين بالإشراف .

ـ المسؤولية المدنية الرياضية :

* هى تعويض للخسارة الناتجة عن الضرر الذى لحق بالمصاب * وعند البحث عن الأسباب التى تنتج عنها الإصابة يجب التفريق بين الهوى والإحتراف .

أولاً - بالنسبة للإحتراف : " فى ألمانيا الغربية "

ـ قد يكون العقد بين اللاعب والنادى هو الذى يحدد المسؤولية أما فى ألمانيا الشرقية لايتدخل القانون لأن اللاعب مشترك فى جمعية رياضية وهى التى تكون ملزمة

بالتعويض.

مثال : عندما يمارس اللاعب الرياضة عن طريق دعوة بدون عقد أو رغبة شخصية ناتجة من اللاعب نفسه أو لى سبب ما وإذا أصيب فى هذه الحالة لاتقوم المسؤولية المدنية على النادى المتعاقد معه .

– المسؤولية المدنية تقع على النادى الذى يمارس فيه اللاعب لعبة بطريق الأجر ويدون تعاقد مثلا فى حالة فساد الأجهزة أو العطل فى إحدى الأجهزة التى تستعمل فى ممارسة اللعبة .

– وبالنسبة للإداريين :

“ الحكام – المدربين – حاملى الراية ” :

ليس لهم الحق فى المطالبة بالتعويض المدنى وتكون المسؤولية حينئذ بيته وبين المتعاقد معه “ مسؤولية عادية ” .

– تقسيم الإصابات الرياضية إلى مجموعات وتحديد المسؤولية لكلا منها :

أولا – الإصابات الذاتية :

وهى التى تنتج فى أثناء التدريب أو المباريات الرياضية وتكون غير متعمدة .

مثال : فى السباحة : فى حالة الحمامات الشتوية – الإهمال فى تجفيف ونظافة الأرضية المحيطة بالحوض – تزلق اللاعب فادى ذلك لإصابته عند هذا تحدث المسؤولية الناتجة عن الإهمال فى الإشراف فى نظافة وإعداد حوض السباحة وبذلك تكون مسؤولية القائمين على الإشراف .

ومثل : القفز فى الماء – القفز على الحصان – واللعب على المتوازي .

– ولتجنب هذه الإصابات يمكن العناية الخاصة بعوامل الأمن والسلامة والبيئة فى التدريب عن طريق المدربين والمشرفين والرياضيين .

– ولتجنب الإصابات الذاتية قد يستعمل اللاعب بعض الأدوات الواقية اللازمة لتجنب الإصابات الذاتية .

– وعند حدوث الإصابات الذاتية لا تكون هناك مسئولية مدنية لأن الضرر الذي قد يحدث ضرر لم يسببه أحد وعند ذلك تنتفى المسئولية المدنية .

ثانيا – الإصابات التي قد تنتج عن نقص في الأدوات والإهمال في إعدادها :

– المسئولية المدنية هنا تقع على أشخاص آخرين غير اللاعبين والمدربين وقد تقع على إدارة النادي أو صانع الأجهزة (أو المصانع التي تقوم بإنشائها) .

– كل جهاز له مواصفات قانونية – من السمك والإرتفاع والمادة التي يصنع منها وهذا له تأثير فعال في الإصابات .

مثال : لاجوز أن يصنع هدف كرة القدم من الحديد أو المسلح – حتى لا تكون عامل من عوامل الإصابة .

من الصعوبة الكبيرة إثبات المسئولية عن الإصابات الذاتية والأدوات الرياضية لأنها يدخل فيها نظرية الحق والواجب (ثنية العمل ، والقيام بالعمل نفسه على أكمل وجه) .

– في ألمانيا الغربية – جمعيات رياضية متخصصة بالشئون الرياضية وهي ليست حكومية مثل الدفاع المدني – ولكن لها إمتيازات خاصة مصرح لهم بها لإعطاء تصاريح مثلا لصانعي الأجهزة والأدوات الرياضية ومحاسبتها عن الإهمال في عدم تطبيق المواصفات القانونية الخاصة بكل جهاز ومصرح لها أيضا بحل المشكلات المتعلقة بالنشاط الرياضي عموما .

– فإذا أغفل أو أهمل في مواصفات الأجهزة – أو كانت غير قانونية وتسبب نتيجة لذلك أضرارا بالغة للاعبين تكون الجمعية هي المسئولة عن هذا (مادة ٢١ من القانون المدني لألمانيا الغربية) .

– وقيل إقامة المباريات أو العروض الرياضية – يجب أن يكون هناك متخصصون لإختيار الأجهزة من النادي بإشراف الجمعية الرياضية .

ثالثا – الإصابات الرياضية الناتجة عن إهمال الآخرين (الرياضيين) :

– فى أثناء المباريات أو التدريب يمكن حدوث إصابات عن طريق رياضيين آخرين ولكن لايمكن أن يتجنب اللاعب هذه الإصابات – فى الملاكمة – كرة القدم – كرة اليد – الكاراتية – المصارعة – السلاح – الرماية ... الخ .

من هذه النقطة نضع تساؤلا هو : من المسئول عن هذه الإصابات ؟ ومن المسئول عن هذه الأضرار الناتجة عن الرياضيين الآخرين ؟

ولحالة الإجابة عن السؤال يجب أن نفرق بين حالتين :

(أ) – حالة وجود عقد .

(ب) – حالة عدم وجود عقد .

– الحالة الأولى :

العقد المبرم بين اللاعبين هو الذى لا يحدد المسئولية الذاتية الناتجة عن الإصابة بل يدخل فى ذلك الحق المدنى (التعويض) حسب ما جاء فى المادة ٨٢٣ من القانون المدنى لألمانيا الغربية .

– هناك حالة وحيدة تنتفى المسئولية عند تواجدها وهى الرغبة والنوع الذى يتضح فيه الرغبة فى جميع مظاهر التربية الرياضية هى الملاكمة ، ولاتنتفى المسئولية عند مخالفة القوانين الخاصة بالعبة .

– وهناك مثال آخر تنتفى المسئولية فيه وذلك إذا وقع الضرر للاعب نفسه وهى رياضة هوكى الجليد لأن هذه اللعبة غير ثابتة من قبل اللاعب وذلك يكون تعرضه للإصابة متوقع .

- أما في حالة دخول سباح في سباق حارة سباح آخر وسبب له أضرارا جسمانية عند ذلك لا تنتفى المسؤولية وتدخل تحت طائلة القانون المدني (تعويض) .

رابعاً - الإصابات التي تلجم عن سوء تصرف المدرب :

- هناك فروق بين المدرب الرياضي والمدرس .

- المدرس : يكون تابع للحكومة .

- المدرب : يكون غير تابع للحكومة . ولكنه تابع للعقد المبرم بينه وبين النادي الذي يقوم بالتدريب فيه .

- من هنا إذا وقع خطأ فني نتيجة إهمال أو رعونة من المدرب غير المؤهل الذي أخطأ في التدريب واستمر في هذا الخطأ مما نتج عنه أضرار بالغة وحوادث كثيرة للرياضيين التابعين له .

- هنا تقع المسؤولية على الجمعيات الرياضية التي تعطى الترخيص للمدربين غير المؤهلين بمزاولة هذه المهنة .

- في مجال المنافسة الرياضية :

- يؤخذ في مجال المنافسات الرياضية عند وقوع خطأ يسبب ضرر للغير . ويقارن الخطأ بتصرف اللاعب المتوسط والحرص من الناحية الفنية والأداء المهارى لكل لعبة من الألعاب التي تمارس سواء أكانت فردية أم جماعية وهذه المقارنة ذكرت سالفاً في الخطأ العقدي وإنعدام المسؤولية لإنعدام التمييز .

- وقد يحدث أيضاً خطأ من الطبيب الرياضي المشرف على الفرق الرياضية عندما يصاب أحد اللاعبين بإصابة قد تكون ضعيفة ولكنه يهمل في طريقة العلاج أو طريقة التجبير إذا كانت الإصابة كسر في ساق اللاعب بعدم وضع عظمتي الساق متقابلتين كما تقضى بذلك القواعد الأولية لفن الجراحة ، بل وضعها واحدة فوق الأخرى . فتسبب له بذلك قصر في الساق نتجت عنه عاهة مستديمة .

– في جمهورية مصر العربية ضرورة تطبيق قانون نقابة المهن الرياضية حتى
تتمتع تراخيص للمدربين بمزاولة التدريب وهناك دراسات غير مشروطة تعطى الفرصة
لكل من يريد القيام بالتدريب دون الإعتماد على أساس علمي في إختيار هذه النوعية
التي تؤثر تأثيرا كبيرا في حياة الرياضيين وتكون عاملا من عوامل الإصابات والحوادث
التي قد تؤدي إلى وفاة بعض اللاعبين .

– أما عن حدوث خطأ من مدرس التربية الرياضية يسبب ضررا للتلاميذ عند
ممارسة النشاط الرياضي تقع المسؤولية على الشخص المعنوي (المدرسة – أو وزارة
التربية والتعليم).

– المسؤولية القانونية :

– سوف نتناول الإحتمالات القانونية – الخاصة بالإصابات والحوادث الجسمية
المرتبطة بممارسة النشاط الرياضي والأسباب التي تؤدي إلى الموت .

– ونضع أهمية خاصة للحقوق المدنية وعما إذا كانت الحركات الرياضية التي
تصيب الجسم توجب العقاب حسب الوقعة عند ممارسة النشاط – سواء كانت عمليات
إيجابية أم سلبية تحدد المسؤولية .

– مستويات العقاب تسجل في قواعد عمل للتنفيذ – حسب المعاملات التي تتم عن
طريق النشاط أو حسب القصد ذى الهدف أو النية . وهناك النوع الذى يمس المجتمع –
عند الهجوم أو التعامل الرياضي أو الإساءة إلى الصحة البدنية .

ولذلك يجب مراعاة العالجات التي تصيب الجسم أو الإضرار بالصحة في أثناء
النشاط الرياضي (المادة ٢٢٢ ، ٢٢٠) .

– الإصابات التي تضر بالجسم في الحادة ٢٢٢ أو المادة ٢٢٠ سواء كان ذلك نتيجة
المعاملة الخاطئة أم الإهمال الذى ينتج عنه أضرار صحية سواء أكانت بدنية أم نفسية
أم معنوية – يكون لها عقاب أيضا ولذلك وجدت نصوص قانونية للعقاب نتيجة للأضرار

النفسية ولكنها غير متداولة إجتماعيا .

– هناك إصابات متعددة قد لا تكون من الممارسة الرياضية – ولكنها توجد في الناحية العملية ولكنها تقع تحت الإختصاص الطبي وتعتبر كحقوق مدنية .

– والإصابات الرياضية المتعمدة توضع للرياضى لحمايته . على أنه يجب التفكير في الموقف متكاملا وليس جزءا منه فقط .

– المتطلبات المحلية لتنمية الرياضة من خلال هذا الإتجاه – يجب أن يوضع فى الاعتبار المعاملات الفردية المقصودة التى تظهر من خلال النشاط الرياضى والتى تكون من ناحية الأنشطة المتشابهة التى لا توجد لها إتجاهات قانونية .

– الحالات الفردية الرياضية :

يجب أن نراها من خلال النشاط الرياضى والنتائج التى تترتب على كل الحالات من هذه الأوضاع القانونية ويجب توضيح الإصابات الرياضية المتعمدة وكل أنواع الإصابات التى تصيب المجتمع من خلال الإصابة المتعمدة وبجانب هذا يجب أن يكون هناك تفريق بين العقاب للرياضة الفردية والجماعية .

– تقسيم الإصابة الرياضية :

• – وتقسّم الإصابات إلى :

١ – إصابات بسيطة :

تحدث نتيجة إهمال وإغفال فى قوانين اللعبة وقواعد واللوائح الخاصة باللعبة أو الألعاب الفردية عموما .

المواد القانونية الخاصة بهذا النوع . مادة ٢٢٦ من القانون الألمانى .

– هذه الإصابات تظهر واضحة فى الألعاب الفردية وقد تكون نتيجة الخطأ فى الناحية الفنية أو القواعد الرياضية والخطأ المتعمد وغير المتعمد فى عدم مراعاة القواعد

الرياضية يدخل تحت طائلة القانون .

- فى ٢٥ إبريل بمدينة هالة سنة ١٩٦٤ بـلثانيا . عقد إجتماع وضع فيه أن القانون السابق ينص على أن المسؤولية القانونية نتيجة الإصابات الجسمية التى تؤدى إلى الموت فى أثناء المنافسات الرياضية - تدخل تحت عدم مراعاة اللوائح أو الإهمال فى تطبيقها وهذه الإصابات الجسمية التى تؤدى للموت وضع لها هذا القانون .

- والإصابات التى تؤدى إلى الموت - تكون لها مكانة هامة فى الناحية القانونية عند حدوث الإصابات يجب معرفة سببها .

- السؤال الفاصل حول الإصابات التى تؤدى للموت يجب معرفة سبب الإصابة (العمل أو الفعل الذى أساسه الممارسة الرياضية هل كان يمكن تجنبه أم لا ؟).

٢ - إصابات خطيرة :

- الإصابات الخطرة فى النشاط الرياضى تقع فى ناحية معقدة - تكون نتيجة معاملة وليست الهدف فى حد ذاته .

- كتب فى سنة ١٩٥٧ بأن حدوث الإصابة فى النشاط الرياضى قد تكون إصابة عن طريق الرمى أو ما يطلق عليها إصابة متعمدة أو غير متعمدة وهذا لا يعفى من المسؤولية ولكنها تدخل جميعها على حد سواء تحت طائلة القانون .

والقانون الخاص بهذا النوع غير المتعمد يدخل تحت طائلة القانون المدنى .

٣ - الإصابات المميتة :

إذا كانت الإصابات الرياضية تؤدى إلى الموت مثل الملاكمة مثلا نجد حدوث إصابات الملاكمة تكون صحيحة ومؤثرة وتؤدى إلى الموت ولكن تحدث عن الوفاة الناتجة عن طريق الخطأ الناتج من الإهمال فى النواحي الفنية أو فى قواعد اللعب واللوائح الخاصة باللعاب عموما .

– يتضح فيها القانون الخاص بعدم المسؤولية نتيجة للضربة الصحيحة التي أدت إلى الموت .

– وإذا كان الموت ناتجا عن القصد أو عن غير قصد يدخل تحت طائلة القانون .

– مدى سريان العقوبة (المادة ١ ، ٢ ، ٣) في القانون الألماني :

– القوانين العامة التي تضع القواعد والمعايير العقابية تكون موضحة فيها العقوبة وكيفية تنفيذها .

– في ألمانيا الديمقراطية : جمعت القوانين الموضح مدى سريانها في كتاب :
" القواعد التكميلية في قانون العقوبات "

– القانون التكميلي لقواعد العقوبات في ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٧ .

والعقوبات تنقسم إلى ثلاثة مستويات :

١ – عقوبة النفي .

٢ – عقوبة السجن .

٣ – عقوبة تعويض .

– القواعد التي سوف توضع للمستقبل :

منذ فبراير ١٩٧٦ وضعت خطة للعقاب لألمانيا الديمقراطية للمناقشة والمواد المقترحة .

– وفي الباب التاسع (العقوبات) من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة –
بجمهورية مصر العربية مادة ١١١ – نصت بالآتي : يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من قام قبل أو في أثناء أو بعد المباريات أو الأنشطة الرياضية في الأندية أو الملاعب الرياضية :

١ – بالإخلال بالزمن أو حسم الآداب أو حمل أو إلقاء مواد صلبة أو متفجرة أو
إشتعال مواد ملتهبة أو حارقة .

٢ - بتعطيل سير المباريات أو الأنشطة الرياضية أو الإعتداء بالقول أو الفعل على أحد أفراد الفرق الرياضية أو الحكام ومعاونيهم أو المدربين أو الإداريين .

٢ - بإتلاف الأموال الثابتة أو المنقولة في الأندية أو الملاعب الرياضية .

- مادة ١١٢ : لا يخل تطبيق الأحكام المتقدمة بتوقيع أى عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

- أسباب الوفاة في الرياضة * :

تحدث الوفاة في النشاط الرياضي للأسباب الآتية :

(١) إن الفرد الرياضي يموت في أثناء التدريب على الرياضة الخاصة - مثل خسارة مميتة في الملاكمة أو الدوس على الجمجمة في لعبة كرة القدم أو إصابة الفقرة العنقية في المصارعة أو من خلال المواصفات الخاصة بالجهاز المستخدم في اللعبة مثل القفز بالزانة أو عند حدوث كسر بها " الزانة " وسقوط اللاعب على الجزء المكسور منها (خنوق) - أو السقوط من عتلة مرتفعة - أو إصابات من برج التزلج على الجليد . يحدث بعدها الموت في الحال أو بعد فترة قصيرة جدا .

- معادلة : الرياضة تكون سبب الموت = (حادث موت رياضي نوعي) .

(٢) الرياضي يموت بسبب حادث جسيم - يموت في الحال أو بعد وقت قصير مثل (إرتجاج في المخ - أو الكسر في العمود الفقري ، إصابة عضو من الأعضاء الداخلية) . - هذه الحوادث لا تميز نوع معين من الرياضة ولكنها أيضا تحدث في رياضات أخرى في أثناء التمرين ومقوفة على الزمن والمكان .

- معادلة : الرياضة هي سبب الموت = (حوادث موت رياضة غير نوعية) .

- وبمذان النوعان من حوادث الموت الرياضي يمكن ضمهما معا ووضعهما بائتهما

(هـ) حسن أحمد الشافعي ، الخطأ كعنصر في المستوى الرياضية الولية ، رسال ماجستير ، ١٩٧٧م .

مباشران أو حقيقيان " حوادث موت رياضية حقيقية أو مباشرة " .

(٢) الرياضى يموت عن طريق حادث ثاقه أو بسيط :

- الرياضة قد تزدى إلى إصاية مبدئية - مثل كسر عظم الساعد أو إصاية خفيفة -
قطع فى الجلد " وهذا الحادث المبدئى لا يرتبط ارتباطا وثيقا بالأداء الفنى أو بنوع
الرياضة الممارسة ولكنه يتساوى مع الحوادث البسيط اليومية .

- نماذج لحوادث متفرقة من إصابات حدثت فى المنافسات الرياضية * :

- فى بيان إحدائى من إيطاليا عن حالات الوفاة فى الرياضة - وفاة ٢٥,٧٪ من
١٠٠,٠٠٠ ممارس رياضة .

- فى سنة ١٩٣٥ مات فى إيطاليا ٢٩ رياضى من بين ٣٢٦٧ مصاب رياضى .
- فى إحصائية ألمانية بلغت ١,١٥ لكل ١٠٠,٠٠٠ رياضى ١٩٢٨ - ١٩٢٩ م
- إن ألعاب القوى ومسابقتها المتعددة الوفيات فيها للموت الرياضى الحقيقى قليلة
جدا .

- فى رياضة الغطس وجدت إصابات معينة للعمود الفقرى عند القفز فى الماء .
- وجود حالات كثيرة للوفاة فى رياضة التزلج على الجليد .
- حوادث الموت الناتجة فى جميعان الأجهزة قليلة جدا وتتنوع أو ترتبط فى أغلب
الأحوال بتمرينات جهاز العلة .

- ألعاب الكرة المعروفة - مثل كرة القدم - الرجبي (كرة القدم الأمريكية) - السلة -
الطائرة - البيسبول نادرا ما تحدث حالات الموت الرياضى الحقيقى وحالات الموت
الطبيعى فى أغلبها .

- فى رياضة المنازلات (الملاكمة - السلاح - المصارعة - وغيرها من رياضات
الدفاع عن النفس) .

(٥) حسن أحمد الشافعى ، الخطأ كمنصر فى المسئولية الرياضية الدواية ، رسال ماجستير ، ١٩٧٧ م .

– حالات الوفاة التي تحدث في هذه الأنواع من الرياضة حوادث موت رياضية حقيقية وذلك لأنها تنتج بسبب الأداء الفني لهذه الرياضات .

– في المصارعة : يحدث كسر مميت للعمود الفقري في منطقة الصدر وكذلك إصابات أخرى يمكن تحدث في عضون المصارعة مسببة الوفاة وكذلك تهتك الطحال المميت وكسر الحجاب الحاجز ونزيف في المخ من الرقبة الناتجة من حمل المنافس بواسطة الكوبري في هذه اللعبة المصارعة .

– في المستقبل يمكن حدوث تغيرات للأداء الفني أو القواعد الخاصة باللعبة وذلك لتجنب مثل هذه الحوادث مستقبلا .

– في رياضة السلاح : تتم بين إثنين متنافسين معهما أسلحة غير حادة – والحمل فيها قليل وتتطلب قدرة على رد الفعل والسيطرة على الجسم ولا يوجد فيها موت طبيعي والموت الرياضي فيها يكاد يكون معدوما لأن المنافس محمي بأنوات كافية للوجه والجسم ضد تأثير الخصم ، ولكن تحدث حالات نادرة تم نكرها سابقا .

– في رياضة الملاكمة : أكثر من نصف البيانات عن حوادث الموت الرياضي تخص الملاكمة بخلاف كل أنواع الرياضات الأخرى ، ويرجع هذا للجو المحيط باللعبة من الإثارة وجميعات الملاكمة والمراهقات هو المنخل المميت للمنافسة وهي الرياضة الوحيدة الملية بمعدلات الوفاة بطريقة غير عادية .

ولأهمية الملاكمة والتوقع الخاص بحدوث إصابات فيها .. لذلك تعتبر هذ الرياضة الوحيدة التي تحتم فيها قواعد المنافسة حضور الأطباء وحوادث الموت فيها تكون بدون إستثناء حوادث موت رياضية نوعية – حيث إنها ترتبط بممارسة هذه الرياضة والطابع المميز لها .

وحوادث الوفاة تحدث نتيجة مباشرة لممارسة الأداء الفني للملاكمة وأيضا لأنها تحدث من خلال النزال نفسه ومقابلة الخصم باستخدام كل القوى والقررات البدنية في

أجزاء منتقاة من الجسم بحيث يكون غير قادر على الإستمرار فى النزال - وفى النهاية يسعى كل منافس سواء الهواة أو المحترفين لتحقيق الفوز بالضربة القاضية .

- فى إحصائية فى إنجلترا - توجد حالة وفاة فقط فى السنة فى رياضة الملاكمة .

- وفى نيويورك فى مدة ٢٢ سنة حالة وفاة فى رياضة الملاكمة .

- وفى ألمانيا فى مدة ٥٠ سنة ٢٠ حالة وفاة فى رياضة الملاكمة .

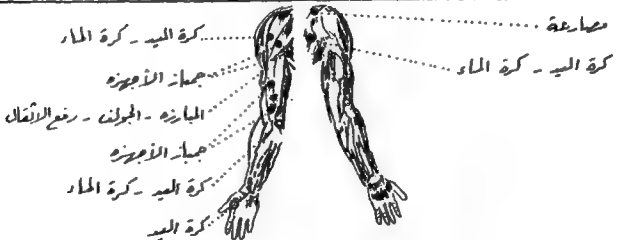
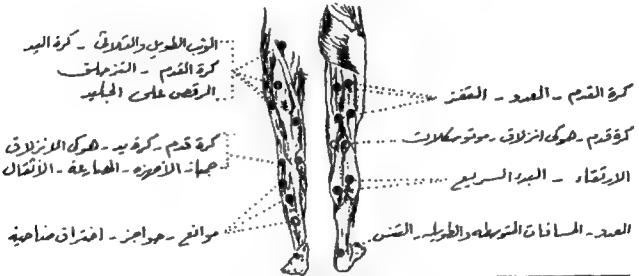
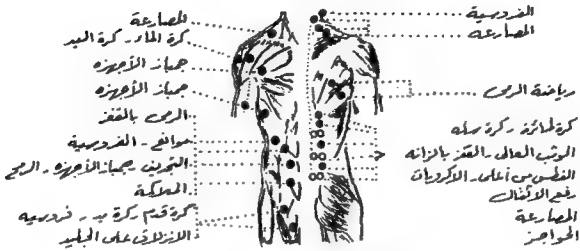
- فى الولايات المتحدة فى سنة واحدة ٢٢ حالة وفاة فى رياضة الملاكمة .

وفى إحصائية أخرى تم حصر ٤٥٠ حالة وفاة فى الملاكمة منذ بداية القرن حتى ١٩٦٢ م.

- وفى إحصائية خلال ١٠ سنوات - تم ترتيب إصابات الملاعب والنسبة المئوية للمجموع الكلى لإصابات الوجه (١٠٤٢ إصابة) كان ترتيب إصابات الملاعب الثالث بنسبة ١١ ٪ . والجدول التالي يوضح النسبة المئوية لإصابات الملاعب خلال ١٠ سنوات لإصابات الوجه :

النسبة المئوية	عدد المصابين	السبب
٥٤ ٪	٥٦٥	حوادث سيارات
١٧ ٪	١٧١	الإصابات المنزلية
١١ ٪	١١٨	إصابات الملاعب
٦ ٪	٦٠	عض الحيوانات
٥ ٪	٥٥	أسباب أخرى
٤ ٪	٤٦	إصابات متعمدة
٢ ٪	٢٧	إصابات عمل

شكل () يوضح ما قد يحدث من أخطاء في ممارسة المسافات الرياضية للمرجل العظمى



ولعلاج الأخطاء التي تحدث بسبب الأخطاء الإدارية والسلوكية والأدوات في المنافسات الرياضية نوصى بالآتي من نتائج الدراسات العلمية التي سبق القيام بها :

- ضرورة التشريع في التربية الرياضية لمدد الحاجات التي لم تنظم لكي توضع لها القواعد وتنظم اللوائح حتى نضمن أن ممارسة المنافسات الرياضية على أسلم وجه يحقق مصلحة الفرد والجماعة معا . وهدى حدود مشروعية الألعاب الرياضية . وإباحتها كما أباحها المشرع وإلى أى مدى هذه الحدود المشروعة .

- ضرورة الإهتمام بالوعي الرياضي والثقافة الرياضية المبنية على أساس علمي حتى نتخلص من الأخطاء الناتجة من ذلك .

- الكشف الطبي الدقيق لجميع المتنافسين الرياضيين قبل الأداء الرياضي مباشرة في جميع المنافسات الرياضية .

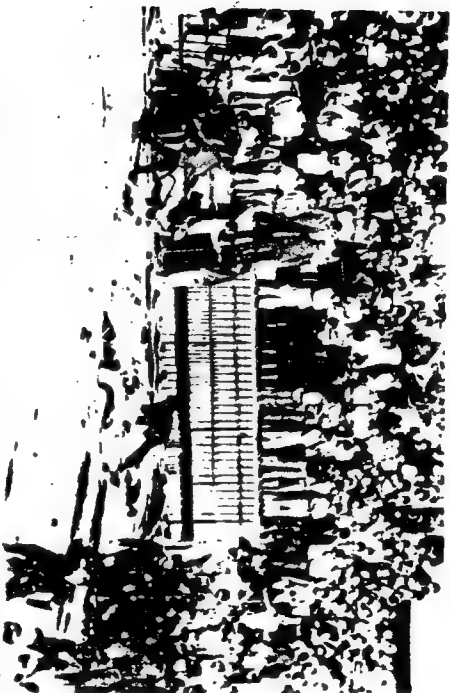
- لا بد من إنشاء مصانع لصنع الأدوات الرياضية . وجمعيات أو هيئات تقوم بالإشراف على هذه الأدوات من الناحية الفنية ومن الناحية القانونية لكي تحدد المستويات عند وقوع الخطأ الذي يترتب عليه أضرار جسيمة .

- النظر إلى المدرب والمدرس الرياضي بنظرة موضوعية حتى نتخلص من المستويات والأرقام المتأخرة التي نحصل عليها في الدورات الأولمبية والبطولات العالمية والمستويات المنخفضة الناتجة من الإعتماد على الخبرة فقط بدون المؤهل العلمي المبنى على التخطيط السليم لذلك يجب وضع شروط أساسية وقواعد للمدرب والمدرس الرياضي حتى يسير عليها العاملون في المجال الرياضي ، وبالتالي يجب أيضا إعداد الإداريين عموما على أساس علمي حتى يكون العمل متناسقا في التنظيم والتخطيط وحتى تقل من الأخطاء الإدارية الكثيرة .

- من الأخطاء التي قد تحدث في ممارسة النشاط الرياضي إصابات جسيمة قد تؤدي إلى الوفاة كما ذكر في أحد نتائج بحث الخطأ كعنصر في المستويات الرياضية

الولاية - لذا نقترح أن يكون هناك تلمين على اللاعبين لكي يضمن اللاعبون حياتهم ومستقبلهم كما طبق في الدول المتقدمة رياضيا التي حققت العديد من الميداليات الذهبية والمستويات الرياضية العالية في السورات الأولوية .

- كل هذه النقاط نضعها للمختصين لمعرفة مدى إيجابية ومشروعية ممارسة الألعاب الرياضية التي أجازها المشرع - من هنا نضع كل هذه النقاط التي وصلت إليها نتائج أبحاث أمام نظر المشرع حتى يعرف الخطأ الذي يسبب المسئولية فتجئ التشريعات ويحى تطبيقها - أقرب إلى العدالة والمصالح في مهنة التربية الرياضية للفرد والجماعة معا وعلى أن يكون ذلك بقوانين لا بمجرد لوائح أو قرارات وزارية حتى تتوافر لها الضمانات التي تتوافر في القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية .



• خطاً إدارى وأدوات ، صبرة توضيح سقوط مدرج الدرجة الثالثة و وفاة ٤٨ شخصا وجثثهم مغطاه بالجرائد فى مباراة الزمالك وديكلا فى ١٧/٢/١٩٧٤ (أخبار اليوم)

الباب الثالث

الفصل الأول

نماذج تطبيقية لأبحاث فى المسئولية المدنية
(العقدية والتقصيرية) فى المنافسات الرياضية

- ١ - الالتزام العقدى فى التربية البدنية والرياضة .
- ٢ - التأمين ضد الإصابة فى التربية البدنية والرياضة .
- ٣ - تعديل مقترح لبعض مواد القانون المنظم لتشكيل مجالس إدارات الأندية .
- ٤ - إحجام أعضاء الأندية عن حضور الجمعيات العمومية العادية - دراسة ميدانية على أندية محافظة الإسكندرية.
- ٥ - العنصر البشرى وعوره فى تحقيق أهداف المؤسسات الرياضية .

ـ الالتزام العقدي فى التربية البدنية والرياضة * :

إن توضيح الأسلوب المذهبى لبدء الهواية فى المجال الرياضى يستلزم بالضرورة أن تلقى الضوء على التطور التاريخى لهذا المبدأ .

لقد نشأ هذا المبدأ فى القرن التاسع عشر من خلال الألعاب الرياضية الإنجليزية التى كانت تمارس بواسطة أعضاء كل من الطبقات الاجتماعية العليا (الارستقراطية) والطبقات الاجتماعية الدنيا فى وقت واحد .

وعندما زادت إمكانات الطبقة العليا (الارستقراطية) فى إجراء الاتصالات على مستوى المناطق والمستوى الدولى ككل كفوا عن الاشتراك فى الألعاب الرياضية المحلية وارتبطوا بممارستها مع نفس طبقاتهم الاجتماعية فى أماكن متفرقة وحرموا أبناء الطبقات الدنيا من الاشتراك فى نواديبهم والمشاركة فى المباريات التى كانوا ينظمونها . ومع زيادة النفوذ والفعالية الاجتماعية للطبقات الدنيا لم يعد يحتمل نظام الحرمان المباشر للرياضيين من الاشتراك فى المباريات والمنافسات .

ولقد تحولت خلال القرن التاسع عشر التفرقة التى قامت عليها الأفكار المتعلقة بمبدأ الهواية إلى تفرقة تستند على نظام الطبقات وتقوم على أساس قبول أو رفض المكافآت النقدية ، وفى الوقت الذى استطاعت فيه مؤسسات رياضة الهواة أن تستصل بنجاح الألعاب التى كانت ترتبط بها جوائز نقدية ظهرت تهديدات جديدة خاصة بالمباريات التى تجتذب متفرجين مثل كرة القدم بالإضافة إلى الألعاب الرياضية التى تقوم على الاستخدام والاستعانة بالأدوات الرياضية التى يمكن أن تظهر فيها إمكانية الاستغلال التجارى وفى ظل هذه الظروف أصبح مبدأ الهواية مذهبية محافظة .

وبعد إتساع نطاق المنافسات الدولية وازدياد أهمية الألعاب الأولمبية أصبحت مهمة

(١) حسن أحمد الشافعى ، محسن التحريرى ، بحث قدم فى مؤتمر المنيا ١٩٨٦ .

المحافظة على مبدأ الهواية وإحترام القواعد التى يقوم عليها هذا المبدأ إحدى الاهتمامات الأساسية التى تعنى بها اللجنة الأولمبية الدولية ، حيث يخل لها سلطة إتخاذ القرار فى قبول الألعاب التى تدرج فى نطاق الألعاب الأولمبية وكذلك النول التى يسمح لها بالاشتراك فى هذه الألعاب .

ولقد تمثلت نتائج الاتجاه التحررى للسياسة المحافظة للجنة الأولمبية الدولية فيما يلى:

– إن إلغاء قاعدة الهواية يعنى أن المؤسسات التجارية سوف تصبح ذات نفوذ أقوى وسوف يكون تدخلها على نطاق أوسع فى مجال تنظيم الاحتفالات الخاصة بالمباريات الرياضية .

– لقد وضعت اللجنة الأولمبية الدولية نفسها فى موضع المنافسة مع المؤسسات التى تعنى بالألعاب الرياضية للمحترفين ، فيما يختص بالسماح باشتراك الرياضيين فى المباريات فى الوقت الذى لاتزال توجد فيه تفرقة وتمييز بشكل رسمى بين الرياضيين الهواة والمحترفين .

– وهناك سبب هام آخر يدفع إلى توقع أن الألعاب الأولمبية والمباريات الدولية الأخرى للهواة سوف تستمر تحمى وتتعهد بالاهتمام بالرياضيين الهواة ألا وهو تفضيل اشتراك الرياضيين من النول الاشتراكية فى المباريات وذلك لمستوى الأداء العالى لهؤلاء الرياضيين من أبناء النول الاشتراكية مما يفرى ويدفع الرياضيين الآخرين للتنافس معهم ، حيث إنه لا يمكن التنظيم لمنافسات رياضية ذات مغزى بدون اشتراكهم .

من هذا الاستعراض لبدأ الهواية والاحتراف فى المجال الرياضى وإختفاء عنصر التمييز بينهما استحدث نظام معاصر ألا وهو (العقود الرياضية) التى تحدد الالتزام بين المؤسسات الرياضية وكل من المدرب واللاعب سواء كان محترفا أو هاويا بمسميات مختلفة (عقود – مكافآت – بدلات) . مما جعل الباحثان يتناولان تلك الدراسة " الالتزام

العقدى فى التربية البدنية والرياضة " لتبيان نوعية الالتزام فى تلك العقود الرياضية لمحاولة تحديد ما يجب أن يكون عليه شكل التنظيم لهذا الالتزام بين كل من المدرب واللاعب والمؤسسة الرياضية بهدف التغلب على ما قد يظهر من المشكلات .

== تعريف العقد :

إن محاولة التعرف على نوعية الالتزام العقدى الذى يتمشى مع طبيعة المجال الرياضى يستلزم وبالضرورة أن نلقى الضوء على العقد والاتفاق فى القانون المدنى الوضعى وبيان الفرق بينهما .

فالعقد هو " توافق إرادتين بقصد إنشاء علاقات تبادلية ملزمة " أو العقد هو " إتفاق إرادتين أو أكثر سواء أتم ذلك بقصد إنشاء رابطة قانونية أم بقصد تعديلها أم إنهائها " .

ويعرف العقد فى القانون المدنى العراقى بأنه " ارتباط بالإيجاب الصادر من أحد المعاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره فى العقود عليه " وهو مأخوذ عن الفقه الاسلامى نقلا عن المادة ٣٦٢ .

كما يعرف فقهاء القانون المدنى الوضعى العقد بأنه " إتفاق إرادتين على إنشاء التزام أو نقله " .

وإذا نشأ العقد صريحا التزم الطرفان بما يترتب عليه من آثار ولايستطيع أى منهما التحلل من تلك الآثار بإرادته المنفردة " إذ أن العقد شريعة المتعاقدين " .

أما الاتفاق فيعرف بأنه " تطابق بين إرادتين لإنتاج آثار قانونية " كما يعرف الإتفاق بأنه " إتفاق إرادتين على إنشاء الالتزام أو نقله أو تعديله أو إنهائه " .

ويعتبر الاتفاق أعم من العقد والإتفاق جنس والعقد نوع له . فالاتفاق يطلق على أى إتفاق سواء أكان إنشاء التزام كعقد البيع وعقد الإيجار أو نقله كما فى حوالة الحق أو تعديله كالاتفاق على زيادة الأجرة أو إنهائه بالوفاء أما العقد فلا يطلق إلا على الإتفاق

الذى من شأنه إنشاء الالتزام أو نقله فحسب أو توافق إرادتين على إحدى أثر قانونى .

من العرض السابق نجد أن العقد هو توافق إرادتين على إحداث أثر قانونى وهو نوع من جنس الاتفاق وعلى هذا يكون الاتفاق أعم من العقد . وعند نشوء الالتزام العقدى بين طرفى العقد فيتعين تنفيذ الالتزام المتعلق بكل من طرفى العقد وإذا حدث عدم تنفيذ المدين لالتزامه الناشئ من العقد فتتحقق المسئولية العقدية .

والنصوص فى هذا المعنى كثيرة حيث تقول المادة ١٤٧ فقرة أولى " العقد شريعة المتعاقدين " وتقول المادة ١٤٨ فقرة أولى " يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه " . وتقول المادة ١٩٩ فقرة أولى " ينفذ الالتزام جبرا على المدين " . وتقول المادة ٢٠٢ فقرة أولى " يجبر المدين بعد إعداره طبقا للمادتين ٢١٩ ، ٢٢٠ على تنفيذ التزامه تنفيذا عينيا متى كان ذلك ممكنا " وتقول المادة ٢١٥ إن استحالة على المدين أن ينفذ لزامه عينا حكم عليه بالتعويض لعدم الوفاء بالتزامه " .

ولما كانت نوعية الالتزام هى التى تحدد طبيعة العقد لذلك تناولت الدراسة أنواع الالتزام فى القانون المدنى الوضعى فيما يلى :

أولا - الالتزام بتحقيق غاية أو نتيجة :

وهو التزام تنفيذ لا يكون إلا بتحقيق غاية معينة هى محل الالتزام ، ويعتبر المدين قد أخل بتنفيذ التزامه إذا لم تحقق الغاية التى تعهد بتحقيقها .

ثانيا - الالتزام ببذل عناية أو جهد :

وهو التزام لا يرمى إلى تحقيق غاية معينة بل هو التزام ببذل الجهد للوصول إلى غرض تحقق أو لم يتحقق فهو إذن التزام بعمل لكنه عمل لاتضمن نتيجته والمهم فيه هو أن يبذل المدين لتنفيذه مقدارا معيناً من العناية والأصل أن يكون هذا المقدار هو العناية التى يبذلها الشخص العادى أو متوسط الحرص ويؤيد هذا المقدار أو ينقص تبعاً لما ينص عليه القانون أو ما يقضى به الاتفاق فمضى بذل المدين العناية فيه يكون قد نفذ

التزامه حتى لو لم يتحقق الغرض المقصود . ويعتبر المدين قد أخل بتنفيذ التزامه إذا لم يبذل العناية في تنفيذ الغاية اللازمة .

تعمل كثير من النول على الأخذ بنظام الاحتراف في مجال تعاملها الرياضى على مستوى كل من اللاعب والمدرّب ومن ثم تبرم العقود الرياضية الخاصة بكل منهما والتي تحدد الالتزام الخاص بهما تجاه جهة التعاقد . وإذا كان العقد هو توافق إرأيتين على إنشاء التزام قانونى قد يكون ببذل عناية أو تحقق غاية في القانون المدنى الوضعى إلا أننا لانستطيع الأخذ بالشق الثانى فى هذا الالتزام العقدى فى المجال الرياضى لأنه أمر غير مقبول ولا يمكن تحقيقه فى كثير من الأمور .

أولاً - بالنسبة للاعب :

نحن لانستطيع أن نبرم عقدا فى المجال الرياضى مع أحد اللاعبين نطالبه فيه بتحقيق النصر فى منافسة ما لأن ذلك يتوقف ويرتبط بعدة عوامل تتعلق بمستوى كل من:

– المدرب من حيث (الإعداد – الخبرات – التأهيل التربوى والمهنى) .

– اللاعب من حيث (المستوى – القدرة – الاستعداد – العمر – الجنس – الفروق الفردية) .

– المنافسة الرياضية من حيث (طبيعتها – موافقها المتغيرة والمتنوعة) .

بالاضافة إلى عاملى الجماهير والحكام وورهما الإيجابى والسلبى فى التحديد لفتائج الكثير من المنافسات الرياضية .

وعلى ذلك فإن شكل الالتزام فيما يبرم بين اللاعبين والأندية (اللوائح) تدفعهم إلى الالتزام ببذل أقصى العناية والجهد فى المنافسات الرياضية لتحقيق النصر .

والالتزم لايفرض على اللاعب سوى أن يبذل أقصى مالىه من فن رياضى وأن

يمارس دوره بأقصى ما يستطيع وبالشكل الذى يتوقع معه النصر ولكنه لا يفترض ولا يكون أن يترقب على بذل أقصى العناية لتحقيق النصر . وإذ ذلك فإن الالتزام ببذل العناية هو ما يمثل مع طبيعة ممارسة النشاط الرياضى بمظاهره المختلفة (فردية وجماعية) على نحو يوضح أن ممارستها تنجّه إلى بذل العناية وليس تحقيق الغاية ، حيث إن كل ناحية من نواحي النشاط الرياضى أو مظهر من مظاهره لها أصولاً ومبادئ واشتراطات على اللاعب مراعاتها وأدائها على الوجه الأكمل وليس من قواعدها أن يأتى اللاعب حركة أو مهارة أو نشاطاً ما على نحو يضمن به النصر .

فالنصر هنا رهن لظروف اللاعب وقدرته واستعداده وما يتعرض له من منافسة الآخرين التى لا بد وأن تتطلب جهداً يختلف بدهاء باختلاف مهارة وقدرته واستعداد المنافس .

ثانياً - بالنسبة للمدرب :

إن طبيعة العمليات التدريبية فى المجال الرياضى تتوقف على النواحي التالية :

– مدى إلمام المدرب الرياضى بالعمليات التربوية والمهنية التى ترتبط بإعداد اللاعب لتحقيق أعلى مستوى رياضى ممكن فى نوع معين من أنواع النشاط الرياضى .

– التدريب الرياضى عملية ذات صبغة فردية لدرجة كبيرة إذ أنه يراعى الفروق الفردية من حيث المستوى أو العمر أو الجنس كما أن عملية التدريب الرياضى ترتبط باختلافات بين أنواع الأنشطة الرياضية المختلفة من حيث الصفات المميزة لكل نشاط .

– عملية التدريب الرياضى تتطلب من الفرد التدريب دون إنقطاع فهى تتميز بالامتداد والاستمرار وليس بالموسمية .

– مدى إلمام المدرب الرياضى وخبرته بالخصائص الأساسية فى عملية التدريب الرياضى من قدرات ومعارف ومهارات معينة ترتبط بالنشاط الذى يقوم بتدريبه . قادراً على تطبيق أحدث النظريات العلمية فى مجال تخصصه ، حيث لا يمكننا فصل العلم عن

الخبرة كأساس للمدرب الناجح .

– بالإضافة إلى طبيعة المنافسات الرياضية وما يعترضها من مواقف متغيرة ومتنوعة مما يكون له الأثر الأكبر في التوجيه والتأثير على نتائج كثير من المباريات .

مما سبق يمكن القول بأن الالتزام ببذل العناية هو الالتزام الذي يتمشى مع طبيعة المجال الرياضى فيما يبرم من عقود رياضية بين المدربين والمؤسسات الرياضية المختلفة على الرغم من أن هذه العقود المبرمة واضحة المعالم متمشية مع طبيعة وشكل العقوب فى القانون المدنى الوضعى .

ثالثاً – بالنسبة للوائح الخاصة باللاعبين فى الأندية :

نعمل هذه اللوائح فى كثير من بنودها على الأخذ بمبدأ الاحتراف على الرغم من عدم تطبيقه رسمياً فى مصر إذ يتم الربط بين ما يحصل عليه اللاعب من قيمة مادية وبين ما واصل إليه من مستوى أو ماحققه من فوز تحت مسميات بدل التدريب أو الانتقال أو مكافآت الفوز والتعادل .

بالإضافة إلى أنها كبلت حرية اللاعبين فى الانتقال من ناد إلى آخر بمجرد التوقيع أو التسجيل لأحد الأندية حتى ولو كان فى هذا الانتقال فائدة مادية أو أدبية أو فنية للاعب . مما يتنافى مع دور المؤسسات الرياضية كمؤسسات خدمات تؤدي للمشاركين فيها .

وعلى ذلك يجب إعادة النظر بشأن هذه اللوائح حتى يتمشى مع مبدأ الهواة المطبق بجمهورية مصر العربية إلى جانب إلقاء الضوء على المفهوم الصحيح لدور ووظيفة هذه المؤسسات كمؤسسات خدمات كفلتها الدولة لجميع الأعمار لإشباع حاجتهم الرياضية والاجتماعية والثقافية والترفيهية والدينية وفق القانون ١٩٧٨/٥١ .

من التحليل والمناقشة لموضوع الدراسة أمكن التوصل إلى الاستخلاصات التالية :

– الالتزام العقدى فى المجال الرياضى بالنسبة للاعبين هو الالتزام ببذل العناية

وليس بتحقيق الغاية ، لأن الالتزام فى المجال الرياضى لا يفرض على اللاعب سوى أن يبذل أقصى ما لديه من فن رياضى وأن يمارس لعبته على أفضل ما يستطيع الأمر الذى يتوقع معه النصر ، ولكنه لا يفترض ولا يكون لزاماً أن يترتب على بذل أقصى الجهد تحقيق النصر .

– الالتزام العقدى فى المجال الرياضى بالنسبة للمدربين هو الالتزام ببذل العناية وليس تحقيق الغاية لأن العملية التدريبية تتوقف وترتبط بعدة عوامل تتعلق بـ :

أ – المدرب من حيث (الإعداد – الخبرات – التأهيل التربوى والمهنى) .

ب – اللاعب من حيث (المستوى – القدرة – الاستعداد – الجنس – العمر – الفروق الفردية) .

ج – المنافسة الرياضية من حيث (طبيعتها – مواقفها المتغيرة والمتنوعة) .

– تعمل اللوائح الخاصة باللاعبين فى كثير من بنودها على الأخذ بمبدأ الاحتراف إذ يتم الربط بين ما يحصل عليه اللاعب من قيمة مادية وبين ما وصل إليه من مستوى أو ما حققه من فوز تحت مسميات بدل التدريب أو الانتقال أو مكافآت الفوز والتعادل .

بالإضافة إلى عدم السماح بانتقال اللاعبين من نادٍ إلى آخر إلا باستفتاء حتى ولو كان هذا الانتقال ذا عائد مادى أو أدبى أو فنى للاعب ومن ثم يجب إعادة النظر فى هذه اللوائح حتى يتمشى مع مبدأ الهواية المطبق بجمهورية مصر العربية بالإضافة إلى إلقاء الضوء على المفهوم الصحيح للور ووظيفة هذه المؤسسات كمؤسسات خدمات كفلتها الدولة لجميع الأعمار لإشباع حاجاتهم الرياضية والاجتماعية والثقافية والترفيهية والدينية وفق القانون ٥١ : ١٩٧٨ .

من هذه الاستغلامات الناتجة من الدراسة يوحى بالآتى :

– ضرورة إعلام المشرع للمسؤولين واللاعبين والمدربين بالمؤسسات الرياضية المختلفة بأن الالتزام ببذل العناية هو الالتزام العقدى الذى يتمشى مع طبيعة المجال

الرياضي كممارسة وتدريب .

— ضرورة إعادة النظر في اللوائح الخاصة باللاعبين حتى يتناسب مع مبدأ الهواية ووظيفة ودور المؤسسات الرياضية كمؤسسات خدمات بجمهورية مصر العربية . وعلى ذلك يجب السماح بانتقال اللاعبين من ناد إلى آخر بعد فترة زمنية معينة عملاً بمبدأ الهواية ، وتحقيقاً لمصالح اللاعبين إنطلاقاً من دور ووظيفة هذه المؤسسات الرياضية كمؤسسات خدمات كفلتها الدولة للأفراد لإشباع حاجاتهم الرياضية والاجتماعية والثقافية والترفيهية والبدنية .

— القاهين ضد الإصابة في التربية البدنية والرياضة *

— تكاد حياة الإنسان أن تكون سلسلة متصلة من احتمالات النفع والضرر ، وهذه الاحتمالات تجعله في قلق دائم على مستقبله ومصيره . وإذا كان الأمر بهذه الصورة بالنسبة للأشخاص العاديين فلاشك أن هناك عوامل أخرى تتداخل في حياة الرياضيين وتجعل من الأهمية بمكان توفير الوقاية لهم أولاً من الضرر ثم مواجهة آثار ما قد يحدث لهم من إصابات في المجال الرياضي بالقدر الذي يضمن استمرار الحياة الكريمة للفرد والمجتمع .

والأنشطة الرياضية على اختلاف متطلباتها البدنية لاشك أنها تعرض الكثير من ممارسيها لدرجات متفاوتة من الإصابات بل أن هناك علاقة بين موقع الإصابة بالجسم ونوعها وشدتها وبين نوع النشاط الرياضي الممارسة ، بالإضافة إلى ذلك يشير كل من لوراش وفيليب Lourence & Philip ١٩٦٣ وكاريمان وباشكيروف Karbman Bashkeraf & ١٩٨٢ إلى أن التعرض للإصابة ليس قاصراً على فترات المنافسات الرياضية فحسب بل قد يتعرض لها اللاعب خلال مراحل الإعداد المختلفة أو في أثناء

(١) حسن أحمد الشافعي ، حسن محمد النواصرة ، بحث قدم في المؤتمر العلمي : دور التربية الرياضية في المجتمع المصري المعاصر ، ١٩٨٦ م .

التدريب المهارى والخططى ، وقد ترتب على المرافقات السابقة أن أصبحت الإصابة واقعا ملموسا وملازما للاعبين فلايكاد يوجد بينهم من لم يتعرض للإصابة مرات عديدة ، الأمر الذى فرض على الرياضيين أنفسهم وضع القوانين واللوائح وتوفير عوامل الأمن والسلامة كإجراءات وقائية للحد من الإصابات وكضوابط تضع الممارسة الرياضية فى إطارها التربوى الصحيح .

ومما لاشك فيه أن التقدم العلمى فى كافة فروع المعرفة قد إنعكست أثاره على المجال الرياضى وأمكن إستغلال ذلك فى توفير المناخ الصحى المناسب من كافة الجوانب ذات التأثير المباشر وغير المباشر على سلامة الممارسين للرياضة فأصبح المدرب مؤهلا بقدر وافر من المعارف الصحية والتربوية وتطورت الأجهزة الرياضية من حيث الشكل والمادة المصنوعة منها من أجل مزيد من أمن وسلامة اللاعبين ، وتعدلت بعض القوانين المنظمة لكل نشاط بهدف حماية اللاعبين وصنعت الأدوات والملابس الرياضية طلبا لحماية أجزاء معينة من الجسم أكثر تعرضا للإصابة بحكم تكتيك أداء اللعبة ، ويتم تقييم الممارسين لأوزان وأعمار ووضعت الفحوص الطبية كأحد متطلبات ممارسة الكثير من الأنشطة الرياضية . ايروساليمسكى Erosalemske ١٩٨٢ ولكن بالرغم من كل ماسبق عرضه من إجراءات تطورت أساليب إستخدامها على مر السنين بهدف حماية اللاعبين ووقايتهم من التعرض لإصابات الملاعب أثناء ممارسة النشاط الرياضى ، إلا أن المعدلات العالمية والمحلية للإصابات بين اللاعبين تكاد تجزم أن الأمر مازال من الخطورة بالقدر الذى يستلزم الكثير من الدراسات باشكيروف Bashkeraf ١٩٨١ لمزيد من الوقاية أو لوضع الأساليب التى يؤمن بها اللاعب مستقبلا ضد مايمكن أن يعيقه جزئيا أو كليا عن ممارسة نشاط أو ماقد يؤثر على حياته العادية من عجز جزئى أو كلى أو وفاة .

ويعتبر التأمين أحد وسائل الضمان الهامة فى هذا المجال لأنه بمعناه الحديث والتميز ماهر إلا محصلة تطور طويل لأنظمة ظهرت على مر العصور لتحقيق الغاية التى

يقصد من وراءه تحصيّلها وهى الأمان فى مواجهة مخاطر الحياة ، وقد كان أول مجال ظهرت فيه الحاجة إلى الأمان هو مجال المخاطر البحرية وذلك على أثر إنتشار التجارة البحرية ثم جاء التأمين فى مجال المخاطر البرية عقب حريق إنجلترا عام ١٦٦٦ ميلادية ، ثم تبع ذلك وحديثا التأمين على الحياة غير أن إنتشار التأمين واكتسابه للشرعية القانونية لم يبدأ سوى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وسرعان ما شهد القرن العشرين تطورا فى حجم عمليات التأمين وتعدد مجالاته ، مصطفى الجمال ١٩٨٦ .

مما سبق يتضح أن ما يدور فى فلك المجتمع من تغيرات وأحداث فإنه بالطبع لابد وأن يواكبه ظهور التشريع المناسب الذى يقبله المجتمع كضابط لهذه التغيرات وكمنظم لأسلوب حياته . ومن هنا كان مع ظهور النهضة الرياضية الشاملة على المستوى الدولى والمحلى ومع بيان حاجة الفرد والمجتمع والدولة لها كأحد وسائلها الحيوية فى تحقيق أهدافها التربوية والسياسية ومع الزيادة الكبيرة فى القاعدة العريضة للرياضيين كان لابد من التفكير فى أهمية وجود مظلة الأمان التى يستظل بها كل ممارس حتى يأمن على نفسه من خطر محتمل وقوعه فى الحاضر أو المستقبل .

وقد جاءت فكرة هذا البحث من منطلق أنه إذا كان التأمين فى واقع الأمر هو وسيلة تعاونية تقوم على اشتراك الأفراد المعرضين لذات الخطر فى مواجهة آثار ماينجم عن تحققه من كوارث بالنسبة لبعضهم عن طريق مساهمة كل منهم فى تغطية هذه الكوارث . مصطفى الجمال ١٩٨٦ . إذن فمن التعريف يتضح تعشى ذلك مع الأهداف التربوية للرياضة خاصة أن واقع الأرقام يشير إلى أن الإصابات وأخطارها فى المجال الرياضى أمر وارد وشائع ويستحق توفير الوقاية والحماية المناسبة للاعبين منه أملا فى مستقبل أفضل وأكثر أمنا للاعبين وسوف تقتصر هذه الدراسة على الجانب الفنى للتأمين ضد الإصابات فى المجال الرياضى ذلك الجانب الذى يظهر أثره فى تشكيل عناصر معاوضة التأمين أكثر منه فى أدائه القانونية المتمثلة فى عقد التأمين .

والدراسة استهدفت :

- التعرف على حجم مشكلة إصابات الرياضة وبيان أهمية التأمين ضدها .
- تحديد مقومات الجانب الفني للتأمين طبقا للقانون المدنى المصرى وإمكانية تطبيقه فى مجال التربية البدنية والرياضة .

لمعالجة هذه الدراسة يمكن تناول ذلك من خلال ثلاثة أركان أساسية :

- أ - موضوع التأمين ومقوماته فى المجال الرياضى . (مرفق ١)
- ب - مبلغ التأمين وإرتباطه بمستوى اللاعب وطبيعة الأداء فى النشاط الرياضى .
- ج - قسط التأمين - جهة الالتزام به والعوامل التى تتحكم فيه بالمجال الرياضى .

أ - موضوع التأمين ومقوماته فى المجال الرياضى :

يعتبر التأمين أحد الوسائل المتبعة لمواجهة المخاطر أساسها التعاون ... وهذا التعاون يتخذ الشكل الفردى والجماعى ، فعلى المستوى الفردى يوفر التأمين الحماية للمؤمن له من الأخطار التى قد يتعرض لها فى أمواله أو فى نفسه أو التى قد يتعرض لها غيره ممن يعنيه أمرهم . أما على مستوى المجتمع فتتحقق أهداف التأمين من خلال حماية مجموع أفراد هذا المجتمع .

وعلى ذلك فالتأمين فى المجال الرياضى يمكن تطبيقه على اللاعبين الموهوبين والمرموقين فى نشاطهم أو على الفريق الذى تتوافر فيه تلك السمات أو على المنتخبات المنتقاة من الفرق الرياضية وذات الطابع القومى ويكون التأمين حينئذ على حياة اللاعب أو على سلامة جسمه أو أحد أعضائه .

وقد تضمنت المادة * ٧٤٧ من القانون المدنى المصرى تعريفا للتأمين يشير فقط إلى الجانب القانونى منه لذلك فقد حاول الفقه أن يضع للتأمين تعريفا يتناول شقيه

(هـ) المادة ٧٤٧ من القانون المدنى المصرى : التأمين " عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له أو المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا مرتبا أو عوضا ماليا آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين فى العقد " .

الفنى والقانونى فذهب إلى أن التأمين عملية فنية تزاوئها هيئات منظمة مهمتها جمع أكبر عدد ممكن من المخاطر المتشابهة وتحمل تبعاتها عن طريق المقاصة بينها وفقا لقوانين الإحصاء . وبمقتضى ذلك يحصل المؤمن أو من يعينه حالة تحقق الخطر المؤمن عليه على عوض مالى يدفعه المؤمن ، فى مقابل وفاء الأول بالأقساط المتفق عليها فى وثيقة التأمين مصطفى الجمال .

وعلى ذلك إقتضت دراسة مقومات التأمين الفصل بين شقين أولهما مايسمى بمعاضة التأمين والآخر هو عقد التأمين ، ولعل معاوضة التأمين هو الأساس الفنى الذى يبنى عليه عقد التأمين ، لذلك سيتم التركيز على هذا الجزء الذى يتضح فيه موقع التريبة البدنية والرياضية وجوانب التطبيق التى تتواءم تماما مع التشريعات الواردة فى هذا الصدد .

ودراسة معاوضة التأمين كئحد أركان عملية التأمين تدور حول التعرف على الخطر المؤمن منه والمصلحة المؤمن عليها خاصا فى المجال الرياضى على إعتبار أن المعاوضة هدفها تغطية الآثار المالية لما يصيب الإنسان من كوارث .

- الخطر المؤمن منه :

يعتبر الخطر هو العنصر الجوهرى فى عملية التأمين ، فالمؤمن له يقوم بالتعاقد مع المؤمن على أن يتحمل عنه هذا الأخير مايحقق به من أخطار يخشى وقوعها فى المستقبل وذلك حصوله على مبلغ التأمين ، والخطر على هذا النحو هو المحل الذى يرد عليه التأمين وهو المبرر لقيام نطاقه .

ويمكن تعريف الخطر بصفة عامة بأنه أمر أو حادث غير محقق الوقوع لايتوقف تحققه على إرادة أى من طرفى التأمين وهما المؤمن والمؤمن له . ولفكرة الخطر معنى خاص وأصيل فى مجال التأمين يختلف عن المعنى الذى يعطى له فى مجال القانون المدنى أو مجال اللغة الجارية بالإضافة إلى التعريف السابق يعتبر الخطر مجرد

إحتمال لا بد أن يكون بعيدا عن سيطرة أى من طرفى التأمين المؤمن والمؤمن له أو بعبارة أخرى لا بد أن يكون احتمالا موضوعيا . ولذلك ففكرة الخطر تكون من عنصرين أساسيينهما الاحتمال وموضوعية هذا الاحتمال . وقد نصت المادة ١٠٢٨ من مشروع القانون المدنى " يقع عقد التأمين باطلا إذا تبين أن الخطر المؤمن منه كان قد زال أو كان قد تحقق فى الوقت الذى تم فيه العقد " ، وعلى ذلك فالاحتمال يقع فى منطقة وسطى بين الاستحالة والتأكيد حيث يكون كلاهما لا يعتبر خطرا تأمينيا . أما موضوعية الاحتمال فيتحدث عنه مصطفى الجبال حيث يشير إلى أنه إذا كان الخطر بطبيعته أمرا محتملا على التحديد السابق فإن هذا الاحتمال يجب ألا يكون رهينا بمحض إرادة طرفى التأمين ، ذلك أنه إذا تعلق وقوع الحدث بمحض إرادة أى من الطرفين زالت عن الاحتمال الصفة الموضوعية وصار وقوعه أو عدم وقوعه رهنا فى الواقع بمشيئة هذا الطرف ، وإذا يجب التفرقة بين حدوث كل من خطأ المؤمن له العمدى وخطأ المؤمن له غير العمدى .

– الخطر المؤمن منه فى المجال الرياضى :

يتمثل الخطر المؤمن منه فى المجال الرياضى فى احتمالية تعرض جسم اللاعب للإصابة فى أثناء التدريب أو خلال المسابقات ولاشك أن هذه الاحتمالية واردة بصفة عامة بشكل وينسب مختلفة طبقا لنوع النشاط الممارسة وفى أماكن متباينة بالجسم طبقا للجزء المستخدم منه فى أثناء الممارسة . ويشير ريتشارد كيلتون Richard Cailton ١٩٧٠ إلى أنه بدراسة مسيبيات إصابات الوجه والأنف والفك لمدة عشر سنوات متتالية أمكنه إستخراج المسيبات الواردة بجول (١) والتي تثنى فيها الرياضة فى المئوية الثالثة كمسبب لهذه الاصابات وينسبة ١١ ٪.

جدول (١)

النسبة المئوية لمسيبات الإصابة في الوجه والالفك والفك (ريتشارد كيلتون)

سبب الإصابة	عدد المصابين	النسبة المئوية
حوادث سيارات	٥٦٥	٪٥٤
الإصابات المنزلية	١٧١	٪١٧
إصابات الرياضة	١١٨	٪١١
إصابات بسبب الحيوانات	٦٠	٪ ٦
أسباب أخرى	٥٥	٪ ٥
أسباب متعددة	٤٦	٪ ٤
إصابات عمل	٢٧	٪ ٣
	١٠٤٢	٪١٠٠

وعلى ذلك وإذا أمكن لنا التعميم نجد على سبيل المثال أنه إذا كان عدد لاعبي كرة القدم المسجلين بالاتحاد المصري يبلغ ١٨٠٠٠ لاعب تقريبا فيمكن طبقا لهذه المؤشرات توقع تعرض مايقرب من ٢٠٠٠ لاعب للإصابة . أما بالنسبة للأنشطة الرياضية الأخرى ففي دراسة براون Brown ١٩٦٤ والتي أشار فيها إلى الإصابات التي تحدث في المنافسات الرياضية بولاية أوريجون الأمريكية وأيضا دراسة باشككروف Bashkeraf وجيسلفتش Geslevch ١٩٨٢ والتي تطرقت إلى النسب العامة للإصابات الشائعة بين ممارسي بعض الأنشطة الرياضية بالاتحاد السوفيتي وكذلك في بعض الأبحاث ، التي اتخذت من البيئة الرياضية المصرية مجالا للتطبيق محمد شحاتة (١٩٧٣) أحمد وهبة (١٩٧٣) يتضح كما يشير جدول (٢) إن الخطر في المجال الرياضي أمر وارد وموضوعي الاحتمال .

جدول (٢)

النسبة المئوية لانتشار الإصابات الرياضية بين ممارسي بعض الأنشطة الرياضية
بأمريكا والاتحاد السوفيتي ومصر

النشاط الرياضي	النسبة المئوية للإصابة		
	أمريكا	الاتحاد السوفيتي	مصر
مصارعة	٣٣,٦٥	٢٥,٨١	٣٦,١٥
كرة السلة	١٢,٧٠	١٠,٥٩	١٨,١٦
الهوكي	٨,٣٠	٩,١٠	-
ألعاب القوى	٥,٨٨	٤,٨٩	١٨,١٠
كرة القدم	١٦,١٤	-	٢٧,٠٠
كرة اليد	١٩,١٦	١٨,٩٦	٢٢,١٥
جميعاً	-	٢٣,١٨	٣٠,٧ للذكور ٤٠,٠ للإناث

وبالإضافة إلى النسبة العامة للإصابة والتي تعتبر مثيرة للإهتمام لحجمها الكبير بصفة عامة كما جاء في نتائج هذا الجدول فإنه لا يقل أهمية عن ذلك تحديد نوع الإصابة الشائعة في كل نشاط وأيضا أكثر أماكن الجسم تعرضا لها وترجع تلك الأهمية إلى مساهمة هذه المعلومات في تحديد درجة الخطورة ومعدلاتها وهو الأمر الذي تركز عليه عملية معاوضة التأمين خاصة ما يتعلق منها بمبلغ وقسط التأمين ، ويشير جدول (٣) إلى أكثر أعضاء ومناطق الجسم تعرضا للإصابة عند ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة ، أما جدول رقم (٤) فهو يتعرض لجانب في غاية الأهمية حيث يوضح أنواع الإصابات وتصنيفها إلى حادة وعزمنة . باشكيروف Bashkeraf ١٩٨١ وترجع أهمية ذلك إلى العلاقات بين الخطر المؤمن منه والمتمثل في إصابة في مكان ما بالجسم وبشدة متفاوتة الدرجات وبين مبلغ التأمين بالإضافة إلى تلك المؤشرات التي توضح إمكانية

الإستفادة من تطبيق التأمين الجزئى على أحد أعضاء أو أجزاء الجسم يكون احتمال الإصابة بنسبة كبيرة وأيضاً يشير الجدول إلى بعض الأنشطة الرياضية التى تكون نسبة تعرض ممارستها للإصابة بصورة أكبر منها فى أنشطة أخرى وهو أمر حيوى يوضع فى الاعتبار عند معاملة اللاعب والفريق تأمينياً ، وعلى ذلك من الجداول ١، ٢، ٣، ٤ يمكن الحصول على تصور حقيقى لحجم مشكلة إصابات الرياضة وبالتالي تتضح القيمة الحقيقية لأهمية التأمين ضد هذه الإصابة ، وفى الوقت الذى تحتل فيه هذه النوعية من المخاطر المرتبة الثالثة من حيث مدى انتشارها (جدول ١) نجد أنها مازالت لاتحظى بهياكل تنظيمية تأمينية واضحة فإذا كان حجم هذه المخاطر أو الإصابات بلغ من ٨١، ٢٥٪ إلى ٣٦، ١٥٪ من عدد الممارسين لرياضة المصارعة مثلاً ومن ١٤، ١٦٪ إلى ٢٧٪ من عدد الممارسين لكرة القدم ، ومن ٩٦، ١٨٪ إلى ١٥، ٢٢٪ من عدد الممارسين للجيمباز ، حينئذ ومن هذه الأمثلة نتبين حجم هذه المشكلة ، ولاشك أننا إذا اقتربنا من الواقع الرياضى المصرى من خلال عدد الممارسين لبعض المسابقات الأولمبية والمعدلات المصرية للإصابات الرياضية المنتشرة بين الممارسين لها كما هو وارد فى جدول رقم (٢) كمال درويش ١٩٨٢ ، محمد شحاتة (١٩٧٣) ، أحمد وهبة ١٩٧٧ .

يمكننا تبين حجم المشكلة بالتعليق مع مراعاة ملاحظتين هامتين الأولى : أن العدد المذكور يمثل اللاعبين المسجلين بالاتحادات الرياضية والعدد الحقيقى قد يفوق ذلك بكثير ، أما الملاحظة الثانية فهى إن عدد المعرضين للإصابة والوارد بالجدول قد يكون الحد الأدنى المتوقع تعرضه للإصابة فى كل نشاط رياضى من بين الممارسين بمصر نظراً لإرتفاع معدلات التعرض للإصابة بها وهو ما يمكن ملاحظته فى جدول رقم (٢) والذى قد يرجع إلى ضعف الإمكانيات الخاصة بالوقاية والرعاية الطبية للاعبين بصفة عامة فى مصر .

جدول (۳)

النسبة المئوية للأصابات الشائعة عند ممارسي بعض الأنشطة الرياضية عن بايكر وف (١٩٨١)

مربع الإسالة		الركبة والركبة	النفقة	الركبة	الساق	رأس القدم	القدم
الركبة	الركبة						
المصارفة	٨,٦٥	٤,٧٥	٨,٢٢	٥,٦٢	٤,٢	٣,٤٦	٣,٠٣
الاملاصة	٢,٣١	٢,٥٤	١,١٠	٤,١٥	١,٦٦	٢,٤٦	٣,٨٢
السلح	١,١٦	٠,٣	١,١٩	١,٠١	١,١٩	٢,٣٨	٣,٥٢
الجهاز	٨,٢	١,٧٤	٣,٨٢	٦,٣٥	١,٢٩	٤,٧٦	٥,٠٦
الجلد	-	٠,٢٢	-	٠,٢٢	-	٢,٩٧	٢٤,٢٩
(مسافات متوسطة)	-	-	-	-	-	-	-
السياسة	١,٢٠	١,٧١	٨,٢٠	١,٨٨	٣,١١	١,٨٩	٦,٠
كرات القدم	٦١	١,٥٨	١,٧١	١,٧٤	٤,٦	٢,٨	٦,١٨
البركي	٩١	٧,١٠	٥,٣٠	١,٧٦	٠,٢	١,٧٦	٣,٥٢
الكرات الطائرة	٧٠	٨,٧٨	٢,١٣	٣,٠٨	٧١	٤,٥١	٢,٣٧
كرات السلة	١,٦٤	١,٦٤	٣,٦٢	٤,٦	٢,٢٣	٢,١٢	١٢,٥٠
كرات اليد	٠,١	٠,٢	٢,٢٢	٩,٦٧	٠,٢	١,٠٧	١,٠٧
التيش	١,٩٠	٠,٣	٨,٥٧	١٢,٣٨	٣,٨٠	٤,٥٦	١,٤٧
كرة الماء	٢,٠٨	-	٤,١٠	١٠,٤١	٨,٣٥	٧,١٠	٨,١٩

النسبة المئوية للإصابات الشائعة العادية والمزمنة بين ممارسي الأنشطة الرياضية عن باشكير وفت ١٩٨١

النشاط الرياضي	كسور	نتج	مخرج	سحبات	رضوض	إصابات المخالفات	إصابة الأوتار	إصابة المفاصل والأربطة	إصابة المشيموث البركري	إصابة الرباط المضلي	إصابة الرباط الرضي
المصارعة	٧,٧٩	٥,١٩	١,٢٩	١٠	٤,٣٧	٥,١٩	٤٣	١٢,٩٨	٢٢,٩٠	٤,٣٧	٤,٧٩
الملاكمة	١٨,٠	٥,٥٤	١,٦٦	٢٧	٦,٠٩	٨٣	١٠	١٧,٤٥	١١,٦٣	١,٣٨	٢,٢١
السلح	١,١٩	٢,٣٨	٠,٣	٠,١	٤,٧٩	٤,٧٩	٠,٢	١٣,٠٩	١٧,٨٥	٢,٠١	١,٥٦
الجهاز	٨,١٢	٧,٨٣	٦,٤	٠,٩	٣,٧١	٢,٢٠	٣,٢١	١٥,٣٢	٢٠,٢١	٣,٢١	٣,٤٢
الجري	١,٧٩	٢,٢	٢,٢	١١	٨٩	٩,٢١	١,٣٤	٥,١٦	٤,٠٤	٧٩	١,٠٠
(مسابقات متوسطة)											
السباحة	٧,٠	٤,٢٨	١,٥٨	٧٨	٥,٣٧	١,٨٩	١,٦٩	١٤,٤٧	١٨,٢٨	٣,٠٧	٢,٢٩
كرة القدم	١,٨٧	٢,١٠	١,٠	٠,٥	٥,٦١	٤,٠٥	١,٨٧	٧,٠٢	٤٩,٩٢	٤,٥٢	٥,٣٠
البركري	٥,٣٠	٧,٠٧	٠,٦	٠,٧	٩,٧٣	٣,٥٣	٨٨	٨,٨٤	٣٠,٠٨	٢,٦٥	٥,٣٠
الكرة الطائرة	٤,٠٣	٢,١٣	٤,٧	٠,٣	٣,٨٠	٢,٣	٣,٥٦	٥,٢٢	٣١,١١	٢,٨٥	٢,١٣
كرة السلة	٣,٧٧	٢,٥٩	٢,٣	٤٧	٣,٣٠	٩٤	٣,٧٨	١٠,٨٤	٣١,٥٥	٢,٥٩	٤,٩٥
كرة اليد	٢,١٥	١,٠٧	٢,١	٢٥	٤,٣٠	٣,٢٢	٢,١٥	١٨,٢٧	٢٣,٢٦	٦,٤٥	٥,٣٧
التنس	٩٥	١,٩٠	-	-	٧,٦١	٩٥	٥,٧١	١٢,٣٨	٢٠,٠٠	-	١,٩٥
كرة الماء	١٦,٦١	٢,٠٨	٤,١٥	٤,١٧	١٢,٥٠	٦,٢٦	٠,٢	٦,٢٤	١٤,٥٨	-	٢,٠٩

نتائج جدول (٤)

إصابات مرتبطة بالتدريب الرياضي		إصابات ومرض الرباط الارتباطي	إصابة المضفلة الرقبة	إصابة وأضرار الفاصل	أضرار العمود الساكن	إصابة لأضرار العمود القفوي	إصابة ورمض العضلات	إصابة ورمض الأوتار	إصابة ورمض القدم	إصابات وأضرار أخرى
المصارعة	٤٣	٤٧٦	٩٠٩	٨٦	٧٨٢	٨٦	٨٢	٠٢	٠٣	٣٠٣
اللاكمة	١٠	٥٥٤	٦٩٢	٥٨١	٤٧٠	١٦٦	٨٣	٨٣	٤٥	٦٤٥
السلاح	٥٧	٣٣٨	٣٥٧	١١٩٠	٢١٤٢	٢٣٨	٣٥٧	١١٩	٣٨	٢٣٨
الجهاز	٨٣	٢٩٠	١٢٥٠	٤٥٠	٤٦١	٢٧٠	١٠	١٠	٣٠	٢٣٠
البحري	١١٧	١٧٩	٨٣١	٢٤٧١	٣١٤	٥١٦	٢٠٢٢	١٩	٥٩	٣٠٩
(مسابقات موزونة)										
السباحة	٣٨	٢٢٨	٨٨٨	٣٤٧	٨٨٩	٤٨	٢٢٧	٧٩	٨٦	٨٨٦
كرة القدم	-	١٠٩	١٠٥٤	١٨٧	٣٤	٤٦	٧٨	١٥	٤٦	٤٦
الهوكي	-	٣٥٣	١٠٦١	١٧٦	٥٣٠	١٧٦	٨٨	-	٦٠	٢٦٠
الكرة الطائرة	٥١	١٦٦	١٨٢٨	٣٥٦	٣٠٨	١٣	٦١	٠٦	٥٥	٨٥٥
كرة السلة	٦٥	٣٧٧	٩١٩	٣٣٠	٤٢٤	٤٤	٧٥	٤٧	١٨	٥١٨
كرة اليد	١٠٧	٣٢٢	٨٦٠	٤٣٠	٧٥٢	١٥	٣٧	-	٠٧	١٠٧
التنس	٨٥	٣	١٤٢٨	٦٦٦	٣٨٠	٩٠	٤٧	٩٥	٦١	٧٦١
كرة الماء	-	٢٠٦	٢١٠	٢٠	٦٣٠	٢٦	-	-	٣٣	٨٣٣

جدول (٥)

نسبة انتشار الإصابات الرياضية وعدد اللاعبين المعرضين لها بين ممارسي بعض
الأنشطة الرياضية بجمهورية مصر العربية (عن كمال الدين درويش ١٩٨٢)

النشاط الرياضي	عدد اللاعبين الممارسين بمصر	النسبة المئوية للإصابة %	عدد اللاعبين المعرضين للإصابة
المصارعة	٥٧٤٥	٣٦,١٥	٢٠٧٦,٨١
كرة السلة	٥٩٤٠	١٨,١٦	١٠٧٨,٧٠
ألعاب القوى	١٢٩١٠	١٨,١٠	٢٣٣٦,٧١
كرة القدم	١٦٢٢٩	٢٧,٠٠	٤٣٨١,٨٣
كرة اليد	٢٣٤٠	٢٢,١٥	٥١٨,٣١
الجمباز (بنين) الجمباز (بنات)	٧٦٩	<div style="display: inline-block; vertical-align: middle;"> <div style="display: inline-block; vertical-align: middle;">٣٠,٧</div> <div style="display: inline-block; vertical-align: middle;"> <div style="display: inline-block; vertical-align: middle;">٢٥,٣٥</div> <div style="display: inline-block; vertical-align: middle;">٤٠,٠٠</div> </div> </div>	٢٧١,٨٤

ولاشك أن عملية التأمين ضد هذه الأخطار والتي قد تعطي نتائج هذه الدراسة مؤشرا جيدا لها تساعد بصورة إيجابية في تحديد المصلحة المؤمن عليها وخاصة المصلحة في تأمين الأشخاص (اللاعبين) ، وفي تلك تنص المادة ٧٤٩ من التقنين المدني على أنه " يكون محلا للتأمين كل مصلحة إقتصادية مشروعة تعود على الشخص من عدم وجود خطر معين، ويتضح من هذا النص أن المقصود بالمصلحة في هذا الصدد المصلحة الاقتصادية المشروعة والتي تكون متوافرة وقت إجراء التأمين " مصطفى الجمال ١٩٨٦ وتطبيقا لذلك في مجال التربية البدنية والرياضة نجد أن المصلحة الاقتصادية هنا تتوافر لكل من اللاعب والنادي والاتحاد الرياضي التابع له في حالة التأمين .

ب - مبلغ التأمين وإرتباطه بمستوى اللاعب وطبيعة الأداء في النشاط الرياضي :

يتمثل هذا العنصر في مبلغ من النقود متفق عليه ، يلتزم به المؤمن تجاه المؤمن له أو المستفيد عند وقوع حادث ينتج عنه وفاة أو إصابة مؤمن منها .

ولاشك أننا في المجال الرياضي وفي نطاق عملية تقييم اللاعبين يتوارد إلينا كثيرا من الأرقام التي تقدر بالملايين ، وعلى ذلك أصبح التأمين عالميا أمرا ضروريا على إعتبار أن هناك نخبة من اللاعبين يمثلون ثروة قومية ، ومن هنا أصبح التأمين على اللاعبين عملية اقتصادية وقانونية بالغة الدقة والأهمية لكل من المحترفين والهواة على السواء على اعتبار أن توقف اللاعب عن ممارسة نشاطه في المسابقات يمثل خسارة اقتصادية للاعب وللمؤسسة الرياضية تقبل التعويض بصورة أو بآخرى عند توقف اللاعب بسبب عجز مؤقت أو كلي . ومن هنا يتضح الارتباط بين مبلغ التأمين ومعدلات الإصابة وشديتها وتطبيقاتها من حيث درجة خطورتها وأيضا يرتبط بذلك ويؤثر في قيمة مبلغ التأمين الفترة الزمنية المؤمن خلالها سواء كان التأمين على اللاعب خلال مباراة واحدة أو موسم رياضي أو عند سنوات ممارسة .

ويحكم في مبلغ التأمين بصفة عامة ما إذا كان يتعلق الأمر بتأمين الأضرار أو الأشخاص ويحكم مبلغ التأمين ضد الأضرار مبدآن أساسيان هما مبدأ التعويض ومبدأ النسبية .

- مبدأ التعويض : وقد نصت المادة ٧٥١ من القانون المدني " بأنه لا يلتزم المؤمن بتعويض المؤمن له إلا عن الضرر الناتج عن وقوع الخطر المؤمن منه بشرط ألا يتجاوز ذلك قيمة التأمين " مصطفى الجمال ١٩٨٦ وهو ما يعني في المجال الرياضي الالتزام بالتعويض تجاه إصابة معينة مؤمن منها أو جزء من الجسم مؤمن عليه دون النظر لإصابات أخرى أو مناطق بالجسم غير واردة في موضوع التأمين (جبول ٤٢)

– مبدأ النسبية : ويتناول حصول المؤمن له على المبلغ اللازم لتعويض ماحاق به من ضرر في حدود المبلغ المتفق عليه ، ويفترض أن يكون مبلغ التأمين المتفق عليه مساويا على الأقل لقيمة المصلحة المؤمن عليها .

وفي حالة تأمين الأشخاص فإن ذلك يتضمن طائفتين من الحالات :

الأولى تختص بالتأمين على الحياة وهي تكون لحال الوفاة أو متملق بخطر بقاء الشخص إلى زمن معين (تأمين البقاء) وأحيانا يتم الخلط بين النوعين السابقين (الوفاة والبقاء) .

أما الطائفة الثانية فتتضم حالات التأمين ضد الحوادث والذي قد يقصد به تأمين خطر الحوادث أى تأمين أى إعتداء جسمانى ينشأ من فعل طارئ بسبب خارجى وهو يغطى الموت أو العجز أو انعدام الكفاة كليا أو جزئيا أو بصفة مؤقتة ، ولعل المجال الرياضى يحظى بالكثير من هذه الحالات عند التعرض للإصابات بأنواعها ودرجاتها خلال مراحل الإعداد والمنافسات الرياضية .

وعلى ذلك فيحدد مبلغ التأمين على اللاعب طبقا لمستوى أدائه ومعدلات المهارة والسن والحالة الصحية وأيضا يرتبط بنوع الإصابة المؤمن ضدها والجزء المؤمن عليه من الجسم ومعدلات تعرضه للإصابات . (جداول ٢، ٣، ٤، ٥)

جـ – قسط التأمين – جهة الالتزام والعوامل التي تتحكم فيه بالمجال الرياضى :

ويمثل قسط التأمين المقابل المالى الذى يلتزم المؤمن له بدفعه لتغطية الخطر الذى يأخذه المؤمن على عاتقه فهو يمثل ثمن التأمين أو بالأحرى ثمن الخطر المؤمن منه .

ويرجع الالتزام بالقسط إلى اللاعب أو المؤسسة الرياضية طبقا لصورة التعاقد بينهما سواء كان فى مجال المحترفين أو الهواة فقد يلتزم بسداده اللاعب فى حالة التأمين الفردى أو الاضافى لنوع آخر من التأمين ، أو قد يقوم بسداده المؤسسة

الرياضية متمثلة في النادي أو الاتحاد الرياضى فى حالة التأمين الجماعى أو الفردى أيضا فى بعض الأحيان .

ويتحدد القسط وفقا للعلاقات التالية : القسط فى علاقة المؤمن له بالمؤمن ثم القسط فى العلاقة بين المؤمن لهم فى الحالة الأولى يظهر أثره فى الارتباط بين القسط والخطر المؤمن منه وفى ذلك يحكمه مبدأ هام هو تناسب القسط مع الخطر على أساس درجة تحقق الخطر من ناحية ودرجة جسامته من ناحية أخرى ، كما يظهر أثره فى تحديد عناصر القسط والتي تتضح فى نفقات المؤمن وعلاوات القسط الأولى .

أما فى الحالة الثانية والخاصة بالعلاقة بين المؤمن لهم فتتطلب مراعاة جانبين هامين أولهما شروط توازن المؤمن ويتمثل فى التمكن من جمع عدد كبير من المخاطر مثل مايتعرض له لاعبي النادي - أو المنتخبات القومية وتشابه نوعية المخاطر الشائعة فى كل فئة وأيضا أن تكون المخاطر من النوع الذى لا يكون معدل تحققه كبيرا وهو أمر خاضع للتفاوض بين شركات التأمين والأندية ويتم بصورة تقديرية . أما الجانب الثانى فيتطرق إلى إعادة التأمين على إعتبار أنه يعنى تلافى تعرض المؤمن للخطر وذلك بقصد تقليل مدى الفوارق والتخفيف من عدم إنتظامها .

من إستعرضا النتائج السابقة ومناقشة ماتضمنته من جداول يتضح حجم مشكلة إصابات الرياضة وأهمية التأمين ضد هذه الإصابات كما تتبين الجانب الفنى لهذه العملية وموائمة القانون المدنى المصرى عامة وفى قطاع التأمين خاصة وصلاحيته للتطبيق فى المجال الرياضى على ضوء ما أشارت إليه نتائج البحوث الدولية والمحلية فى مجال الإصابة ومعدلات إنتشارها بقطاع التربية البدنية والرياضة .

مماورد فى مناقشات وتحليل لموضوعات الدراسة تم استخلاص مايلى :

- طبقا للقانون المدنى المصرى يمكن تطبيق القواعد المنظمة لعملية التأمين على اللاعبين بصفتهم الفردية بوصفهم موهوبين أو مرموقين ويمثلون ثروة قومية ، أو على

الفرق التي تتصف بهذه السمات وفي هذه الحالة يكون التأمين ضد الإصابات الواقعة بين الاستحالة والتأكيد فالإصابة المستحيلة لاتعتبر خطرا تأمينيا .

- إن حجم الإصابات الرياضية فى مصر يصل إلى معدلات كبيرة تستحق وضع تشريع ملزم ومنظم لعملية التأمين ضدها .

- إن عملية التأمين قد تخضع لمواصفات خاصة حيث يمكن التأمين على عضو من أعضاء الجسم أو ضد إصابة معينة ويكون لفترة زمنية محددة قد ترتبط بموسم رياضى معين أو خلال نورة أو بطولة معينة أو قد يصل الأمر للتأمين على لاعب خلال مباراة واحدة.

- يرتبط مبلغ وقسط التأمين بالخطر المؤمن منه ومدى تحققه وجسامته .

- لايعتبر الخطأ العمدى من اللاعب أو الإدارى أو المؤسسة الرياضية خطرا تأمينيا ولايجوز أن يرد عليه التأمين ، وبالنسبة للخطأ غير العمدى لايتمثل إرادة محضة من المؤمن له ، ويعتبر خطرا تأمينيا بالمعنى الدقيق ومن هنا كان جواز التأمين من المسؤولية.

- أهمية التفرقة بين الخطر الثابت والخطر المتغير فى التربية البدنية والرياضية تتضح عند تحديد قسط التأمين ففى حالة الخطر الثابت يكون القسط ثابتا كذلك . وعلى العكس من ذلك إذا كان الخطر متغيرا ، إذ من الواجب نظريا أن يتغير القسط كذلك من وقت إلى آخر بالزيادة أو النقصان حسب زيادة الخطر أو نقصانه .

- استلزام المصلحة فى التربية البدنية والرياضة أمر تفرضه فكرة التأمين ذاتها وهى التي تميز التأمين عن المقامرة والمصلحة يجب أن تتوافر فيها أن تكون إقتصادية ومشروعة وأن تكون متوافرة وقت إجراء التأمين وإذا لم تتوافر المصلحة فى التأمين كان عقد التأمين باطلا.

- يحكم العلاقة بين القسط والخطر مبدأ هام (مبدأ تناسب القسط مع الخطر) على أساس درجة تحقق الخطر من ناحية ودرجة جسامته من ناحية أخرى وبالتالى

لايستحق القسط إذا تخلف الخطر وإذا كان الخطر غير موجود أو قد زال أو تحقق وقت التعاقد كان العقد باطلا .

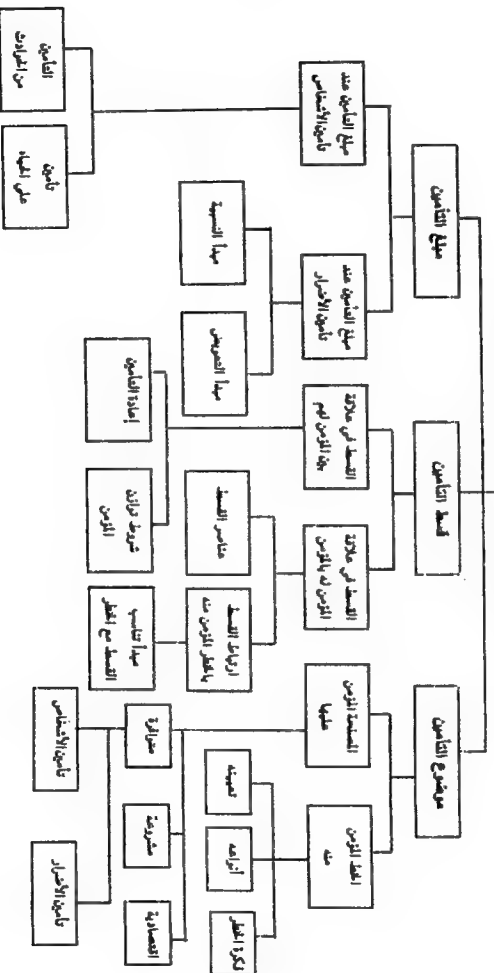
– يرتبط القسط ويتناسب مع مبلغ التأمين بحيث يزداد هذا المبلغ كلما زاد القسط .

يمكن أن يجمع المستفيد بون حدود بين المبالغ المختلفة من عقود التأمين المتعدد فى التربية البدنية والرياضة والمجالات المختلفة الأخرى .

فى ضوء هذه الاستخلاصات نوصى بضرورة التأمين ضد الإصابة الرياضية لما أظهرته هذه الدراسة من مدى حجم مشكلة الإصابة الرياضية وخطورتها على اللاعبين الممارسين لكافة الأنشطة الرياضية المختلفة فى تهديد حياتهم الطبيعية والرياضية وأيضا ضرورة الاهتمام بالجانب الفنى للتأمين التى أوضحته الدراسة بالتفصيل فى مرفق رقم (١) وذلك فى المؤسسات الرياضية المختلفة وعلى كافة المستويات سواء كان التأمين فرديا أو جماعية .

(1) **अंश**

التأمن من الإصابات في التربية البدنية والرياضة



— تعديل مقترح لبعض مواد القانون المنظم لتشكيل مجالس إدارات الأندية * :

الأندية مؤسسات رياضية تهدف إلى المساهمة بدور إيجابي في التنمية لأفرادها في إطار احتياجاتهم ورغباتهم مما يؤدي إلى تحقيق فلسفة الدولة .

وأهداف الأندية طبقاً للوائح المنظمة هي تكوين شخصية المواطن بصورة متكاملة عن طريق الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والدينية والترويحية والصحية ، وتيسير السبل لشغل أوقات الفراغ للأعضاء مادة (٧٢) قانون ٥٨ سنة ١٩٧٨ .

ولكن الأندية هيئات تقوم على نظام العضوية باعتبار العضو الوحدة الأساسية في بناء وتكوين النادي فيتم مباشرة التخطيط والتقييم وإتخاذ القرارات عن طريق مجموعة من أعضاء النادي قوامها سبع أفراد (رئيس وست أعضاء) توضع في تلك المسئولية بنظام الانتخاب أو التعيين يطلق عليها : " مجلس إدارة النادي " وعليها القيام بتلك الأعمال في حدود السياسة العامة للدولة ومأوضعه المجلس الأعلى للشباب والرياضة من أهداف وهي في مجملها لصالح العضو المنتمى إلى النادي . مادة (١٩) قانون الهيئات ١٩٨٦ .

والجلس الأعلى للشباب والرياضة يهدف إلى تكوين أعضاء المجتمع من الناشئ والشباب في ظل سياسة علمية تربية محددة الأهداف والمعالم ويستعين المجلس في تحقيق أهدافه بالقيادات المهنية والتطوعية إيماناً بأن هذه القيادات التي تتوفر فيها الصفات اللازمة للعمل مع الشباب هي الدعامة الأساسية لتحقيق الأهداف المرجوة .

ويتضح من ذلك إهتمام الدولة بالفرد سواء في القيادة أو في القاعدة ، وهذا الفرد له كيانه الجسمي والعقلي والروحي والاجتماعي وكلما إرتقت هذه الأمور إرتقى المجتمع ككل ويشارك في تلك المؤسسات التربوية بداية من نور الحضارة وتعتبر الأندية الرياضية أحد هذه المؤسسات الهامة التي تساهم بدور كبير وإيجابي في تنمية أفراد المجتمع .

والأندية أماكن يتردد عليها آلاف من الأفراد ممثلين في الشريحة الأساسية للمجتمع ألا وهي الأسرة فالرجل والمرأة والشباب والفتاة والأطفال وكل هؤلاء لابد لهم من

* حسن أحمد الشافعي ، عبد المحسن جمال الدين ، بحث قدم في المؤتمر العلمي للتربية الرياضية ، جامعة المنيا ، ١٩٨٧ م .

إمكانات وبرامج وميزانيات وأجهزة تنفيذية حتى يمكن تحقيق أهداف تطوير الفرد اجتماعيا وثقافيا ورياضيا وروحيا وصحيا داخل تلك المؤسسات التربوية الهامة .

وقد حددت المادة (٤٨) فى الفصل الأول من الباب الخامس للقانون ٥١ لسنة ١٩٧٨ للهيئات الخاصة للشباب والرياضة مسئوليات واختصاصات مجلس إدارة النادى ومن بينها وضع الأهداف والبرامج والتخطيط ومتابعة التنفيذ والتقييم واتخاذ القرارات ، وقد إتسعت أيضا سلطات مجلس الإدارة كما جاء فى المذكرة الإيضاحية لقانون الهيئات الأهلية لرعاية الشباب والرياضة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بأن التطبيق العملى أثبت عدم إكتمال النصاب القانونى للجمعيات العمومية فى كثير من الاجتماعات الأمر الذى ينتهى دائما بتفويض مجلس الإدارة فى مباشرة سلطات الجمعية العمومية وبذلك تتركز فى يده كل السلطات من إدارة ورقابة وإشراف .

ومن هذا تتضح الأهمية الكبيرة لمجموعة الأفراد التى تتولى مسئولية الأندية ، 'مجلس إدارة النادى' ومن منطلق تلك المسئولية الجمعية لابد وأن تتوافر متطلبات معينة لهؤلاء الأفراد تتناسب وطبيعة العمل فى مجال الأندية (١٩٧٨/٥١) وقد أوردت المادة (٤٥) فى الفصل الأول من الباب الخامس للقانون للهيئات الخاصة للشباب والرياضة شروط التشريع لمضوية ورئاسة مجلس الإدارة فى الأندية كما بينت المادة (٤٧) أيضا أسلوب توزيع الاختصاصات داخل مجلس الإدارة والمواد (٤٩)، (٥٠)، و(٥١) وقد وضع لهم مدة بقاء المجلس واجتماعاته وطريقة التصويت ، أما أسلوب تخلف الأعضاء عن الاجتماعات وخلو المناصب وشغلها فقد بينته المواد (٥٢)، (٥٣) من نفس القانون .

وهناك مشاكل استحدثت فى تشكيل مجلس إدارة الأندية بسبب حل مجلس إدارة الأندية أو تكوينه من جهة أخرى من الوزير المختص ، أمثلة لذلك حل مجلس إدارة نادى الترسانة والقضايا المترتبة عن ذلك بين مجلس الإدارة والمحافظ المسئول ، خلافات مجلس إدارة نادى الشمس الذين تناقشوا وتكالبوا على إحتلال المناصب (ست أشهر لمنصب الوكيل بالتناوب) ، وماحدث من تجاهل اللوائح والقوانين المنظمة ، ومشكلة النادى الأولمبى بالاسكندرية التى استمرت أربع سنوات بسبب عدم إنعقاد الجمعية العمومية وتعيين مجلس إدارة سنويا من الوزير المختص (ابراهيم عبد المقصود ، حسن

الشافعي (١٩٨٦).

وقد أكدت دراسة عبد المحسن جمال الدين (١٩٨٦) عن إحام أعضاء الأندية عن حضور الجمعيات العمومية . أن هناك ظاهرة عامة تسود مجتمع الأندية حيث إنه بمحافظة الاسكندرية وخلال ست سنوات انعقدت الجمعيات العمومية بنسبة ٥٪ فقط أى بمعدل جمعيتان عموميتان من بين أربعين جمعية عمومية وقد أرجعت نتائج الدراسة ذلك إلى إفتقاد الاتصال بين العضو والنادى وعدم الاهتمام بالإعلام والإعلان عنها وعدم حصول العضو على اللائحة وعدم اشتراكه فى التخطيط والشعور بالإحباط من إصلاح أحوال الأندية وقد أظهرت الدراسة رأى أعضاء مجالس الادارة فى هذا الشأن والتي أكدوا فيها أن العضو فى حالة عدم حضوره يعتبر ذلك موافقة منه على أعمال المجلس خلال السنة الماضية إلا أن الباحث أوصى بضرورة فرض عقوبة رادعة فى حالة عدم حضور العضو للجمعية العمومية مع وضع بعض الأسانيد القانونية لذلك .

وأظهرت أيضا دراسة (إبراهيم عبد المقصود ، حسن الشافعي ١٩٨٦) عن العنصر البشرى وبوره فى تحقيق أهداف المؤسسات الرياضية (الأندية الرياضية):

- إن القانون الحالى الخاص بتنظيم المؤسسات الرياضية لم يعالج النقاط التالية معالجة موضوعية وهى عدم إكتمال الجمعية العمومية للنادى عند انتخاب مجلس إدارة جديد وذلك يقوم الوزير المختص أو المحافظ بتعيين مجلس إدارة جديد لمدة سنة واقتُرحت لحل هذه المشكلة بأن يتم إنتخاب مجلس الادارة بالأعضاء الحاضرين من الجمعية العمومية بون التقيد بنسبة معينة . حتى لانعطي للمتنقسين من أعضاء النادى التحكم فى مصير النادى وبالتالي يمكن إرساء قيم المشاركة الإيجابية بين الأعضاء فى تحقيق أهداف النادى .

- وبالنسبة لتعيين ثلاثة أعضاء بمجلس إدارة النادى ضرورة وضع معيار أساسى للاختيار يكون مرتبط بالهدف (الرياضى - الاجتماعى - المنشآت الرياضية) .

- إن السلوك الإنسانى وخصائصه والعوامل المؤثرة فيه لها إرتباط وثيق بمدى تحقيق أهداف المؤسسة الرياضية .

ومن المشاكل التى استحدثت فى تشكيل مجلس إدارة الأندية بسبب حل المجلس أو

تكوينه ومن نتائج الأبحاث التي نكرت نتائجها سابقا . هذه الأمور مجتمعة جعلت الباحثين يقومون بدراسة لاستكمال المحاولات السابقة في تعديل وتصحيح إدارة الأندية الرياضية خاصة مشكلة تشكيل مجلس إدارة الأندية الرياضية بجمهورية مصر العربية ... وذلك بدراسة القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ للهيئات الخاصة من أجل وضع تعديلات مقترحة لبعض مواد قانون تشكيل مجالس إدارات الأندية الرياضية في ج.م.ع.

وأقتصرت الدراسة على :

– تعديلات مقترحة لبعض مواد قانون ١٩٧٨/٥١ لتشكيل مجالس إدارة الأندية في ج.م.ع (المواد ٤٥، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣) .

من مناقشة نتائج الدراسة وجد أن :

– إتفاق آراء عينة الدراسة بأن العدد الحالي (رئيس + ٦ + ٢ بالتعيين) كافى لإدارة النادي أما بخصوص كثرة عدد أعضاء المجلس كلما زاد عدد الأعضاء بالنادى ، لم تتفق عينة الدراسة على هذا التصاعد حتى لا تنتهك المسئولية .

– وأقرت الآراء مبدأ الانتخاب لجميع أعضاء مجلس الإدارة بون تعيين وبالتالي يتحقق مبدأ تكافؤ الفرصة لكل المرشحين وبالتالي يتم تأكيد أسس الديمقراطية فى الوحدات الصغيرة المتمثلة بالأندية حتى تنتقل إلى باقى وحدات المجتمع الأخرى .

– وكانت آراء أفراد العينة وخصوصا أساتذة كلية * حقوق الاسكندرية حول مبدأ التعيين لثلاث أعضاء بالمجلس أن يكونوا استشاريين ولا يكون لهم حق التصويت فى الأمور المتعلقة بأهداف النادي التى يسعى المجلس على تحقيقها .

وبخصوص شروط الترشيح واتفقت الآراء على أن المؤهل العالى وخبرات الادارة ، والأنشطة المختلفة والشخصية العامة ومتطلباتها تعتبر شروط أساسية لترشيح لكل من الرئيس والأعضاء .

– ولتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص ضرورة تساوى مدى العضوية بالنادى (ثلاث سنوات) لكل من المرشح للرئاسة والعضوية ، لأن القانون الحالى جعل للرئيس واحدة

* مقابلة شخصية لأساتذة الحقوق فى ١٩٨٧/٢/٤ بمكتب وكيل الكلية ، أدار اللقاء الأستاذ الدكتور فريد العريني .

والأعضاء ثلاث سنوات . وهذه التفرقة أدت إلى عدم المساواة بين الأعضاء وأن العضو الذى أمضى سنة واحدة لا يستطيع أن يلم بالأمور المتعلقة بفلسفة النادي حتى يمكنه أن يتولى منصب هام وأساسى فى تحقيق أهداف النادي اجتماعيا ورياضيا ويعتبر الممثل الرسمى أمام الجهات عن النادي .

– وإتفقت آراء أساتذة القانون والآراء الأخرى على ضرورة تحديد البرنامج والخطة المقترحة لنوع النشاط الذى يستخدم فيه المرشح داخل المجلس – حتى يتفهم أعضاء النادي تلك الخطة المقترحة من العضو وأنها هى القدرة على التعرف على إمكانات المرشح وسماته الشخصية والتالى عن طريق الخطة ومعرفة الأعضاء للعضو المرشح فيأتى الاختيار على أساس موضوعى يحقق الهدف منه .

ولذا نادت الآراء بأن شروط الترشيح لكل منصب فى مجلس الإدارة تكون موضحة للأعضاء قبل إقراء الانتخابات حتى تتحقق عملية الإعلام لجميع الأعضاء من ناحية وتتحدد نوعية الخدمة التطوعية فى نوع النشاط مدة بقاء العضو فى المجلس ولتلافى التوزيع العشوائى داخل المجلس للمناصب بعد انتهاء عملية الانتخابات .

– إتفقت الآراء على التأهيل العلمى والخبرة الميدانية فى نوعية النشاط المرشح له العضو تعتبر أساسا فى عملية الترشيح حتى يمكن للأعضاء الاختيار عن طريق التفرقة بين مؤهلات كل عضو وخبرته الميدانية ومن هنا يأتى الاختيار الأفضل .

– وأيدت الآراء أن عملية التأكد من شروط الترشيح قبل الانتخابات لا يجب تركها فى مسئولية مجلس الإدارة فقط بل يجب أن تكون لها لجنة مستقلة خاصة للبحث فى شروط الترشيح حتى تفصل بين مجلس الإدارة كأعضاء مرشحين والأعضاء المنافسين له فى عملية الترشيح . وحتى لا يكون المنافس هو الحكم أيضا وبالتالي نضمن حياد عملية الانتخاب .

– وأيدت آراء عينة الدراسة الحد الأقصى لمدة استمرار المجلس يكون ٨ سنوات كما جاء فى تعديل قانون انتخابات الاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية – حيث أن القانون

الذى يقوم بتنظيم الهيئات الرياضية واللجنة الأولمبية - حيث أن القانون الذى يقوم بتنظيم الهيئات الرياضية هو قانون واحد رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ فلا يجب أن تفصل القانون على هيئة نون أخرى حتى نحقق مبدأ وحدة القانون . هذا من جهة ومن جهة أخرى لا يمكن زيادة هذا الحد الأقصى حتى لا يتكون من تأثير الاستمرارية لفترة طويلة حول مجلس الإدارة جماعة المنتفعين وبالتالي يتحول العمل من تطوعى إلى عمل له مغزى نفعى لا يحقق أهداف النادى ويتعارض مع فلسفة الخدمة التطوعية .

- وافقت الآراء على رفض مبدأ التعيين عند حل مجلس إدارة النادى وضرورة إجراء الانتخاب بأعضاء الجمعية العمومية للنادى الباقية للدورة (٤ سنوات) بأى عدد يحضر الانتخاب حتى يمكن أن تتحقق الديمقراطية ولتأكيد مبدأ قليل من الديمقراطية ولتأكيد مبدأ قليل من الديمقراطية أفضل من الديكتاتورية وحتى لا نتيح الفرصة للأعضاء المتعاسين عن الحضور بأن يتحكموا فى أمور ومستقبل النادى فى تحقيق أهدافه .

- وأيدت الآراء أيضا عدم تعدد المناصب والإدارية لأعضاء مجلس الإدارة فى الهيئات التابعة للقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بأجر وبدون أجر حتى لا يفقد المعنى الحقيقى من العمل القيادى بالأندية من كونه عمل تطوعى إلى عمل بأجر وهذا هو مانص عليه القانون ولكن يمكن وضع استثناء وحيد هو العمل بالتدريب الرياضى كمهمة قومية وهذا عند عدم توافر الكفاءة الأخرى التى تستطيع تولى مهمة التدريب الرياضى فى هذا النوع من النشاط الرياضى .

ويعد عرض ومناقشة نتائج الدراسة تم استخلاص الأمور الآتية :

- بخصوص عدد أعضاء مجلس الإدارة إقرار مبدأ الانتخاب لجميع أعضاء المجلس . وحين إقرار مبدأ التعيين لثلاث أعضاء يكونوا استشاريين مع عدم أحقيتهم فى التصويت داخل المجلس .

- بخصوص شروط الرشيق .. المثل الأعلى وخبرات الإدارة والأنشطة المختلفة والشخصية العامة أقرتها الدراسة كشروط للترشيح لكل من الرئيس والأعضاء .

- تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص ضرورة تساوى مدة العضوية بالنادى (ثلاث سنوات) لكل من المرشح للرئاسة والعضوية للمجلس .

- إقرار مبدأ الانتخاب لكل أعضاء المجلس مع ضرورة تحديد البرنامج والخطة المقترحة لنوع النشاط الذى يستخدم فيه المرشح داخل المجلس .

- إضافة شروط للترشيح لكل منصب فى مجلس الإدارة على حدة قبل إجراء الانتخابات.

- يراعى التأهيل العلمى والخبرة الميدانية معاً فى نوع النشاط المرشح له العضو .
- التأكد من شروط الترشيح قبل الانتخابات يتم بواسطة لجنة مستقلة وليس بواسطة مجلس الإدارة الحالى .

- تحديد مدة استمرار المجلس ٨ سنوات كحد أقصى كما جاء فى تعديل قانون انتخابات الاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية .

- رفض مبدأ التعيين عند حل مجلس الإدارة وضرورة إجراء الانتخابات بأعضاء الجمعية العمومية للنادى للمدة الباقية (٤ سنوات).

- عدم تعدد المناصب الادارية لأعضاء مجلس الادارة فى الهيئات التابعة للقانون ٥١ لسنة ١٩٧٨ بلجر ويون أجر باستثناء التدريب الرياضى كمهمة قومية.

- الترميمات :

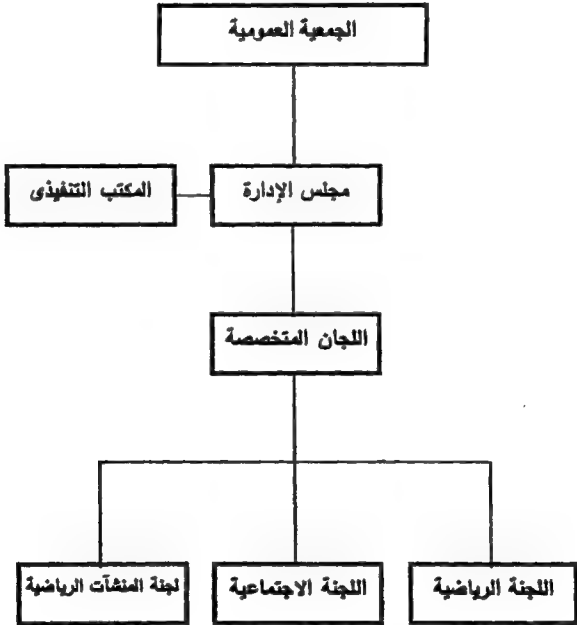
من نتائج الدراسة والاستخلاصات أوصت بالآتى :

- ضرورة تعديل بعض بنود القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ بشأن تشكيل مجالس إدارة الأندية بناء على نتائج هذه الدراسة (وخاصة المواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣) .

- ضرورة عرض إقتراحات التعديل المدرجة فى الدراسة على لجنة قانونية متخصصة من أساتذة كلية الحقوق لصياغتها فى صورتها القانونية ورفعها للوزير المختص لاتخاذ إجراءات التطبيق .

مرفق (١)

يمكن توضيح الهيكل الإداري للنادية الرياضية في الشكل التالي



* أخذ هذا الشكل من إبراهيم عبد المقصود ، حسن الشافعي ، العنصر البشري ودوره في تحقيق أهداف المؤسسات الرياضية ، مؤتمر البصرة ، مارس ١٩٨٦ .

— إجماع أعضاء اللجنة عن حضور الجمعيات العمومية العادية "دراسة ميدانية على أندية محافظة الاسكندرية" * :

الأندية مؤسسات تروحية تهدف إلى المساهمة بدور إيجابي في التنمية لأفرادها في إطار احتياجاتهم ورغباتهم الى تحقيق فلسفة الدولة .

وأهداف الأندية طبقا للوائح المنظمة هي تكوين شخصية المواطن متكاملة عن طريق الأنشطة الرياضية والاجتماعية والثقافية والدينية والتروحية والصحية . وتسيير السبل لشغل أوقات الفراغ للأعضاء " مادة ٧٢ - قانون الهيئات " .

ولكون الأندية هيئات تقوم على نظام العضوية باعتبار العضو الوحدة الأساسية في بناء تكوين النادي فيتم مباشرة التخطيط والتقييم واتخاذ القرارات عن طريق مجموعة من أعضاء النادي قوامها سبعة أفراد (رئيس وستة أعضاء) توضع في تلك المسؤولية بنظام الانتخابات أو، التعيين يطلق عليها مجلس إدارة النادي وعليها القيام بتلك الأعمال في حدود السياسة العامة للدولة وماوضعه المجلس الأعلى للشباب والرياضة من أهداف وهي في مجملها لصالح العضو المنتسب إلى النادي (مادة ١٩ - قانون الهيئات ١٩٨٦) .

وبالرغم من تواجد نوعيات كثيرة من العضويات داخل الأندية مثل العضوية العاملة والعضوية الرياضية ، العضوية المؤقتة (الموسمية) ، العضوية الفخرية ، العضوية التابعة ، إلا أن أهم تلك العضويات جميعا هي العضوية العاملة وذلك طبقا لما أعطاه القانون للعضو العامل فمن حقوق ترتبط بسياسة النادي مباشرة .

ومن مجموع الأعضاء العاملين بالنادي تتشكل السلطة العليا للنادي والتي تتمثل فيما يطلق عليه الجمعية العمومية والتي تدرج اختصاصاتها من مناقشة بنود النشاط أو اقتراحات الأعضاء حتى تدرج اختصاصاتها من مناقشة بنود النشاط أو اقتراحات الأعضاء . حتى سحب الثقة من أعضاء المجلس أو انتخاب مجلس جديد أو حتى إجماع الهيئة (النادي) في هيئة أخرى مادة ٣٠ ، ٢٢٣ الفصل الرابع - قانون الهيئات ١٩٨٦ .

وبالنظر إلى الجمعيات التي المثلها هذه الحقوق والسلطات نجد أن القانون سمح

* عبد المحسن جمال الدين ، بحث قدم في المؤتمر العلمي - دور التربية الرياضية في المجتمع المصري

بانعقادها صحيحا بعشر عدد الأعضاء العاملين المسجلين اشتراكهم ومر على عضويتهم بالنادى سنة على الأقل حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية وتم فيها اتخاذ القرارات بالأغلبية المطلقة للحاضرين أى النصف + ١ وهى نسبة لاتعبر تعبيراً صادقا عن رأى مجموع الأعضاء مادة ٢٨ ، ٢٨ الفصل الرابع - قانون الهيئات ١٩٨٦ .

ومع ذلك فقد أثبت التطبيق العملى أن هذه النسبة لاتتوافر فى الكثير من الاجتماعات الأمر الذى ينتهى دائما إلى تقويض مجلس الإدارة فى تولى سلطات الجمعية العمومية لحين انعقادها مرة أخرى .

وبذلك تتركز فى يد مجلس الإدارة السلطات من إدارة ورقابة وإشراف " المذكورة الإيضاحية لقانون الهيئات لرعاية الشباب والرياضة رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ " .

والجمعيات العمومية سواء التى تتعقد كل أربعة سنوات لانتخاب مجلس الإدارة والعادية التى تتعقد مرة واحدة كل عام خلال الأشهر الثلاثة التالية لانتهاى السنة المالية ، أو غير العادية والتى يجوز دعوتها إلى الاجتماع بناء على طلب مسبق من الجهة الادارية المختصة أو مجلس إدارة النادى أو ٢٥ ٪ من عدد الأعضاء الذين لهم حضور الجمعية العمومية مع بيان الغرض من الاجتماع يعتبر عضو النادى المحور الأساسى فيها جميعا مادة ٢٢ - الفصل الرابع - قانون الهيئات ١٩٨٦ .

وإن يكتب النجاح لأى من هذه الجمعيات الا باكتمال النصاب القانونى لها أولا ، والذى يتوقف بدوره على اهتمام العضو ورغبته فى الحضور وشعوره بالمسئولية .

- أهمية الجمعية العمومية ودورها من خلال الهيكل التنظيمى للنادى :

يتكون النادى إداريا من الجمعية العمومية ، مجلس الادارة ، المكتب التنفيذى إبراهيم عبد المقصود ، حسن الشافعى ١٩٨٦ " ويضيف الباحث الجهاز الادارى التنفيذى ولجان النشاط وتذكر المادة ٢٧ من قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة - الفصل الثالث أنه " يكون لكل هيئة جمعية عمومية تتكون من الأعضاء العاملين المسجلين لاشتراكاتهم والذى مضت على عضويتهم العاملة سنة على الأقل حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية " .

وقد حدد نفس القانون مادة ٣٠ اختصاصات الجمعية العمومية العادية فيما يلى:

- ١ - التصديق على محضر الاجتماعات السابق .
- ٢ - النظر فى تقرير مجلس الادارة عن أعماله فى السنة المنتهية ، وبرنامج النشاط أو خطة العمل للعام الجديد ، وتقرير مراقب الحسابات .
- ٣ - اعتماد الميزانية والحساب الختامى للسنة المالية المنتهية ومشروع الميزانية للسنة المالية المقبلة .
- ٤ - انتخاب مجلس الادارة أو شغل المراكز الشاغرة .
- ٥ - انتخاب مراقب الحسابات .
- ٦ - تحديد مكافآت المدير أو السكرتير المتفرغ ومراقب الحسابات .
- ٧ - النظر فى الاقتراحات المقدمة فى الموعد القانونى المحدد بالنظام الأساسى لكل هيئة.
- ٨ - المسائل الأخرى الواردة فى جدول الأعمال .

وتظهر المادة ٢٨ نسبة عدد الأعضاء فى الجمعية العمومية بعد الانعقاد وتعتبر قراراتهم صحيحة ويتضح ذلك فى نص المادة مع مراعاة الأحكام التى تشترط أغلبية خاصة لا يؤثر فى صحة القرارات التى تصدر من الجمعية العمومية نقص عدد الأعضاء الحاضرين عن العدد الذى بدأ به الاجتماعات صحيحا ما لم يقل عدد الحاضرين وقت التصويت عن ربع عدد الأعضاء الذين بدأ بهم الاجتماع .

وقد أجازت المادة ٢٦ من لائحة النظام الأساسى للأندية للعضو ، أن يستلم صور، من الأوراق الآتية :- جدول الأعمال ، تقرير مجلس الادارة عن حالة النادى من الناحية الادارية والرياضية والاجتماعية والمالية ، الحساب الختامى عن السنة المالية المنتهية معتمدا من مراقب الحسابات ، مشروع ميزانية السنة المالية المقبلة ، المقترحات المقدمة فى الموعد القانونى المحدد بهذا النظام قبل انعقاد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوما، المسائل الأخرى المدرجة بجدول الأعمال . وأكدت المادة ٢٤ على أن يكون التصويت فى الجمعيات العمومية العادية خاصا وشخصيا وعلنيا .

ومعاسبق عرضه تتضح الأهمية الكبيرة للجمعية العمومية فى الآتى :

- أنها السلطة العليا على مستوى النادى بالكامل .
- لها كافة السلطات والحقوق المنكبة فى القانون ولوائحه .

– تأثيرها كبير في توجيه معظم شئون النادي في حالة اكتمالها واتخاذها القرارات المناسبة .

– ترتبط القاعدة الكبيرة أعضاء النادي بمجلس الادارة ولجانه مما يؤكد إلى مستوى الخدمات في النادي وريط القاعدة بالقمة .

– أعطت لكل عضو الحق في إبداء رأيه ومناقشته وتقديم أى مقترحات تهم مصلحة النادي مما يظهر ويؤكد الدور الهام الذى يمكن أن يقوم به كل عضو بصفته الشخصية .
– تعتبر امتدادا وتدعما للأسلوب الديمقراطي الذى ينشده مجتمعنا المعاصر .
– عملية تقييم سنوية لكل شئون النادي حتى لا تتراكم الأخطاء إن وجدت من أعضاء المجلس مدة أربع سنوات .

– ترشيد انفاق الأموال في أوجه الأنشطة التى تعود على العضو بالمنفعة لأنها في نفس الوقت جزء من الأموال العامة للدولة والتى تعدى المليون جنيها في العام في بعض الأندية .

وبالرغم من السلطات الواسعة والاختصاصات والصلاحيات الكبيرة التى منحتها القوانين للجمعيات العمومية أى لأعضاء النادي لإتمام العمل وتأكيد المسار الصحيح إذا كان في الاتجاه السليم أو التعديل والتوجيه لهما إذا كان غير ذلك لصالح النادي وأعضائه . إلا أن الباحث قد لاحظ أن ظاهرة عدم إنعقاد الجمعيات العمومية العادية السنوية في أندية محافظة الاسكندرية مما استدعى انتباهه لدراسة تلك الظاهرة والتى يبرز فيها الأهمية الكبيرة للدور الذى يلعبه عضو النادي لأنه المحور الأساسى فيها تتبع الايجابية والسلبية أيضا وإليه وإلى النادي ككل تعود نتائج كل منها .

واستهدفت الدراسة التعرف على أسباب احجام الأندية عن حضور الجمعيات العمومية العادية .

ومن نتائج الدراسة وجود ظاهرة ملفتة للنظر وتستحق مزيد من الدراسة ألا وهى التى تتضح من ٧٨,٣٪ من الأعضاء بعدم الفائدة من الحضور ، ونسبة ٩١,٦٪ باليأس من عدم الإصلاح ويرى الباحث أن هذه الظاهرة والنسبة العالية قد تكون انعكاسا للحياة الاجتماعية في المجتمع .

ويؤكد ٨١,٦٪ من نسبة الأعضاء أن ظروف العمل ليست عائقا عن الحضور

للجمعية العمومية في حين أن ٨٢,٦٪ من نسبة الأعضاء يعتبرون عدم الانعقاد للجمعية العمومية عادة لديهم .

وبالرغم من الأسباب التي ذكرها الأعضاء إلا أن ٨٣,٢٪ منهم لا يوافقون على سحب حق الاعتراض منهم في حالة عدم حضورهم ويود الباحث أن يؤكد على أن ذلك في حد ذاته يدل على عدم دراية باللوائح لأن قرارات الجمعية العمومية إذا كانت منعقدة إنعقادا صحيحا فهي ملزمة لجميع الأعضاء وذلك بعد اعتمادها من الجهة الادارية مادة (٢٩) الفصل الرابع - " قانون الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ١٩٨٦ " .

وبعد عرض مناقشة نتائج تلك الدراسة تم إستخلاص الآتى :

- ظاهرة عدم إنعقاد الجمعيات العمومية العادية ظاهرة عامة تسود مجتمع الأندية بمحافظة الاسكندرية .

- إنعقاد جمعيتان عموميتان فقط من أربعون جمعية في خلال ست سنوات الأخيرة أى بنسبة ٥٪ ظاهرة سلبية أفقدت الجمعية العمومية أهميتها وسلطانها .

- الاتصال بين العضو والنادى يعتبر مفقود باستثناء الجمعيات العمومية للاختيار .

- عدم الاهتمام بالإعلان والتوعية عن الجمعية العمومية من قبل النادى وعدم المتابعة من الجهة الادارية والانعقاد في الفترة المسائية من يوم الجمعة عوامل لها تأثير كبير على عدم انعقاد الجمعية العمومية .

- فرض الغرامة في حالة عد - حضور العضو للجمعية العمومية تجربة أثبتت نجاحها في أحد الأندية الكبيرة بالاسكندرية (نادى اليخت) .

- نسبة الانعقاد للجمعيات العمومية غير العادية المترتبة على قرارات الجمعية العادية مرتفعة جدا وتؤدي لليأس دائما حتى في محاولة الدعوة إليها وهناك إتفاق عام في حدود عينة الدراسة على أن تكون ٢٥٪ في الاجتماع الأول و ١٠٪ أو ٥٠٠ خمس مائة عضو أيهما أقرب في الاجتماع الثانى .

- تقرير الميزانية وبنود النشاط يوزع بعد انقضاء المدة القانونية لتقديم الاقتراحات (١٥ يوم) وبالتالي لاتدرج اقتراحات كثيرة قد تتولد نتيجة قراءة التقرير في جدول

الأعمال .

- عدم الحصول على اللائحة وعدم اشتراك العضو في تخطيط برامجهِ والشعور
باليأس من الإصلاح عوامل أدت لعدم اكتمال النصاب القانوني للجمعيات العمومية .
ومن خلال ماكتشفت عنه نتائج الدراسة استطاع الباحث تقديم التوصيات التالية :

أولاً - إلى المجلس الأعلى للشباب والرياضة :

تشديد الرقابة على الأندية التي لا تتعقد بها الجمعيات العمومية حتى لا تتراكم
الأخطاء إن وجدت وتصبح صعبة المنال بالتطبيق الجيد للمادة ٢٥ - الفصل الثالث -
قانون الهيئات ١٩٨٦ .

إعادة النظر في القوانين واللوائح المنظمة للجمعيات العمومية والأخذ بنتائج هذه
الدراسة خاصة فيما يخص الجمعيات العمومية غير العادية المترتبة على قرارات
العادية .

- تبايخ العضو على عنوانه بموعد الجمعية العمومية وجنول أعمالها وتقرير الميزانية
والنشاط قبل الانعقاد بشهر على الأقل .

- الاشراف الدقيق من قبل المجلس ومديرياته على عمليات جدية الإعلان عن
الجمعيات العمومية داخل الأندية .

- تشجيع الباحثين للقيام بمثل هذه الدراسات التي ترتبط بمجتمع الهيئات
الخاصة .

- عمل سجلات رقمية للجمعيات العمومية الخاصة بالأندية .

- توضيح النسبة القانونية في كل من الاجتماع الأول والثاني للجمعية العمومية غير
العادية .

ثانياً - إلى أعضاء مجالس إدارات الأندية :

- السعي بجدية لإنعقاد الجمعيات العمومية العادية هو تأمين للمجلس وليس ضده
في حالة أداء الخدمة التطوعية كما يجب .

- الإكثار من الاجتماعات النورية مع الأعضاء وإشراكهم في التخطيط والتنفيذ

- لأنشطتهم والتوعية الدائمة لهم عن طريق وسائل الإتصال المتاحة .
- تعديل موعد الإنعقاد ليتناسب مع أكبر عدد من الإعضاء .
- إعادة النظر فى العضويات الجماعية والعمل على تنمية ولاء الأعضاء للنادى وليس لفئة معينة .

- التأكيد على تسليم اللائحة للعضو وتقرير الجمعية العمومية قبل إنعقادها بشهر .

ثالثا - إلى الأعضاء العاملين بالأندية :

- معرفة الحقوق والواجبات فقط لا يكفى بل الالتزام بهما هو المطلب الأقوى .
 - احرص دائما على إقتناء لائحة للنادى لأنها الأساس فى تعاملك .
 - السلبية فى عدم الحضور تنعكس عليك وعلى مستوى النادى .
 - لا بد من تقديم اقتراحات لما تراه فى النادى وتتابعه بحرية .
 - إرتبط اجتماعيا بالنادى وأفراده ككوكبين نظام الأمر مثل .
 - شعورك باليأس وعدم الفائدة من الإصلاح من الممكن زواله بحضورك وحرصك على الفهم والمناقشة لجنول أعمال الجمعيات العمومية .
 - تدارس أنت وباقى الأعضاء تقرير الجمعية قبلها بمدة شهر على الأقل .
- رابعا - كليات التربية الرياضية :

- توجيه مجموعة من الباحثين نوى الاهتمام بقطاع الهيئات الرياضية لإجراء مزيد من هذه النوعية من الأبحاث وغيرها .
- وضع هذه النوعية من الأبحاث ضمن الخطة البحثية فى كليات التربية الرياضية.
- إهتمام أقسام التنظيم والإدارة على وجه الخصوص بهذا المجال .
- إجراء دراسات نفسية للتعرف على السمات الشخصية لكل من أعضاء مجالس الإدارات وأعضاء الأندية .

- العنصر البشرى ودوره فى تحقيق أهداف المؤسسات الرياضية * :

تعتبر هيئة رياضية كل مجموعة لوحدات تخضع لإدارة واحدة وتنظم نشاط بين هذه الوحدات فى أكثر من محافظة فى اللعبة التى يديرها الإتحاد ويكون لها الشخصية

* ابراهيم عيد المقصود، حسن الشافعي، بحث قدم في المؤتمر الطمي للتربية الرياضية .

البصرة ١٩٨٦م

الإعتبارية وفقا لسند إنشائها .

والنادى الرياضى هو هيئة تكونها جماعة من الأفراد بهدف تكوين شخصية الشباب بصورة متكاملة من النواحي الاجتماعية والصحية والنفسية والفكرية والروحية عن طريق نشر التربية الرياضية والاجتماعية وبث روح القومية بين الأعضاء من الشباب وإتاحة الظروف المناسبة لتنمية مواهبهم . وكذلك تهئية الوسائل وتيسير السبل لشغل أوقات الفراغ للأعضاء وذلك طبقا للتخطيط الذى تضعه الجهة الإدارية المركزية .

ويتضح من التعريف أن النادى يقوم على تحقيق أهداف محددة هي :

– نشر التربية الرياضية والاجتماعية وبث روح القومية بين أعضائه بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة .

– تهئية الوسائل المناسبة لشغل أوقات فراغ أعضائه فيما يعود عليهم من الفوائد الاجتماعية والروحية والبنية والصحية والخلقية .

ومن المشاكل التى تعوق الأندية حاليا ظاهرة إرتفاع قيمة الاشتراك فى الأندية أصبحت جدارا ضخما يحول بين الكثيرين من الانضمام للنادى ، فالنادى الأهلى مثل جعل رسم القيد ١٢٠ جنية غير رسم الإنشاءات والتبرعات التى تصل إلى آلاف الجنيهات ، ونادى الزمالك جعل الرسم ٤٠٠ جنية وأوقف قبول أعضاء جدد . أما النادى الأهلى فإنه لا يستطيع قبول مزيد من الأعضاء ، وإذا إنتقلنا إلى النادى الاجتماعى أى إلى الأندية التى لاتنضم فرقا كبرى للألعاب الرياضية أو ليمارس أعضائها هذه الألعاب غالبا فإن اشتراكاتها ورسومها زادت كثيرا ، فنادى الجزيرة يلزم كل من يريد الالتحاق به بدفع الف جنيه والف دولار ثم خمسمائة جنيه كرسم اشتراك للسنة الأولى وإرتفع رسم التسجيل فى نادى الصيد ١٥٠٠ جنيه ، وقد يقال أن هذه الأندية خاصة ، أو لأصحاب الدخل العالية والطبقة بالذات هذا صحيح ولكن أين أندية الطبقة المتوسطة وأندية الطبقة الصغيرة ولاتقول الدنيا . وتزايدت التبرعات بالآلاف الجنيهات للعضوية الجديدة فى عام ١٩٩٥م – واستثنى فئات مختلفة وللأسف أصحاب مهنة التربية البدنية والرياضة مستبعدون من استثناء هذه التبرعات .

وإن إرتفاع تكاليف المباني والتدريب (أى أجور المدربين) جعل من المستحيل على أصحاب الدخول الصغيرة المساهمة فى إقامة ناد أو إنشاء مبانى لناد . ومن ناحية أخرى فإن الأندية تمنح الأراضى بإيجار عال فلا يوجد ناد فى مصر يستطيع شراء الأراضى اللازمة له وللاعبه ، فى الوقت الذى إرتفع فيه سعر المتر من الأرض إلى أرقام خيالية*.

وقد أصبحت القاهرة والاسكندرية والمدن الكبرى شديدة الازدحام مما يتعذر معه إنشاء ناد جديد وسط المدينة ولا بد أن يكون فى الضواحي والأعضاء يحتاجون إلى سيارات خاصة أو سيارات اتوبيس للانتقال إلى الأندية وبالذات الشباب الذى نريده أن يشكل فرقا رياضية.

وقد تبدو مسألة الأندية موضوعا ذا أهمية إذا قسناه من منطلق آخر وهو الرغبة فى إحياء الرياضة فى مصر بدلا من تركيزها فى ناديين كبيرين أو ثلاثة أما باقى الأندية فإنها موجودة اسما ولا يشعر بها أحد إلا عند انتخابات الاتحادات الرياضية . أما بالنسبة لإقامة أندية جديدة لم يعد ترفا أو أمرا لا يهتم به مجتمع اشتراكى فى دولة نامية . وسواء أكان النادى رياضيا أم اجتماعيا فإنه يحتاج لرأسمال ضخم يتجاوز عدة ملايين ولن تستطيع أية شركة استرداد هذا المبلغ إلا بعد سنوات طويلة ، هذا إن تمكنت من ذلك ، والمحافظات مطالبة بتدبير الأراضى الفضاء للأندية . ويمكننا القول بأن مسئولية إقامة الأندية لالتقى على الحكومة فقط ولكن المسئولية مشتركة تقع على كل من المجلس الأعلى للشباب والرياضة - الأحزاب السياسية - الجمعيات والوزارات والمصالح والشركات لا يمكن إعفاؤها من المسئولية لو تضامنت شركات ووزارات فى إنشاء ناد أو عدة أندية فإن الشعب سيلبى دعوة للتعاون والاكنتاب والتبرع أيضا ، بهذا يمكن تحقيق خطوة على طريق النهوض بالرياضة عن طريق فتح السبل لممارسة الشباب الرياضة ولأراحل السن المختلفة .

ومن المشاكل الحيوية التى تعترض الأندية أيضا هى : إن القوانين واللوائح التى وضعت للهيئات الخاصة بالشباب والرياضة لم تفرق بين ناد كبير وآخر صغير خاصة فيما يتعلق بتشكيل مجالس إدارات الأندية فالقانون ٧٧ لسنة ٧٥ والمتضمن التعديلات

ومن المشاكل الحيوية التي تعترض الأندية أيضا هي : إن القوانين واللوائح التي وضعت للهيئات الخاصة بالشباب والرياضة لم تفرق بين ناد كبير وآخر صغير خاصة فيما يتعلق بتشكيل مجالس إدارات الأندية فالقانون ٧٧ لسنة ٧٥ والمتضمن التعديلات الصادرة بالقانون ٥١ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادتين ٤٤ ، ٤٧ على أن يدير مجلس إدارة النادي مجلس مكون من رئيس و ٦ أعضاء والوزير المختص تعيين ثلاثة أعضاء كحد أقصى على أن يختار مجلس الإدارة بمجرد تكوينه وكيلًا أمينًا للصندوق وسكرتيرًا عامًا .

وهناك أيضا مشاكل عديدة استحدثت في تشكيل مجلس إدارة النادي بسبب حل المجلس أو تكوينه من جهة أخرى ، أمثلة حل مجلس إدارة نادى الترسانة والقضايا المترتبة عن ذلك بين مجلس الإدارة والمحافظ المسئول . وخلافات ومشاكل مجلس إدارة نادى الشمس - الذين تناقشوا وتكالبوا على إحتلال المناصب ، ومحدث من تجاهل اللوائح والقوانين المنظمة وحسما للخلاف تم اختراع بعض المسميات لمناصب غير موجودة أصلا في اللوائح أو الأندية مثل تبادل منصب الوكيل كل ٦ شهور ، ومشكلة نادى الأولمبي بالاسكندرية التي استمرت أربع سنوات بسبب عدم إنعقاد الجمعية العمومية وتعيين مجلس إدارة سنويا من الوزير المختص . هذه المشكلة أيضا حدثت لأندية الجزيرة والقاهرة ، في الانتخابات الأخيرة ، أما نادى التوفيقية فقد تم تعيين مجلس إدارة لمدة سنة بسبب عدم إنعقاد الجمعية العمومية* .

هذه الأمور هي التي دفعتنا لتناول دراسة "العنصر البشرى وبوره في تحقيق أهداف المؤسسات الرياضية" وخاصة الأندية الرياضية وتخص هذه الدراسة بتناول مشكلة عدم انعقاد الجمعية العمومية عند انتخاب مجلس الإدارة ، واختصاص المجلس الأعلى للشباب والرياضة في تعيين ثلاث أعضاء ، واللجان الفنية التي تقوم بتنفيذ خطة النشاط بالأندية سواء أكانت رياضية أم اجتماعية .

- الهيكل التنظيمي للنادي :

يتكون النادي إداريا من الجمعية العمومية ، مجلس الادارة ، المكتب التنفيذي وتتكون الجمعية العمومية من أعضاء النادي العاملين المسجلين لاشتراكاتهم والذين مضت على عضويتهم العاملة سنة على الأقل حتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية فيما عدا الأندية التي تم شهرها خلال هذه المادة ويجوز للوزير المختص أن يستثنى بعض الأندية من هذا الحكم إذا إقتضت الضرورة ذلك ، ويكون لمجلس الادارة المعين سلطات واختصاصات الجمعية العمومية * ، ولكي يكون اجتماع الجمعية العمومية العادية صحيحا إذا حضرته الأغلبية المطلقة لأعضاء النادي الذين لهم حق الحضور فإذا لم يكتمل هذا العدد يؤجل الاجتماع إلى جلسة أخرى تعقد خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ الاجتماع الأول ويكون الاجتماع الثاني صحيحا بحضور عشرة في المائة أو بحضور مائة عضو عامل أيهما أقل من أعضاء الجمعية العمومية فإذا لم تتوافر هذه الأغلبية تقوم الجهة الادارية المختصة بتكليف مجلس الادارة في ممارسة سلطات الجمعية العمومية لحين عقد أول اجتماع لها . وإذا لم تعقد الجمعية العمومية بسبب عدم اكتمال العدد القانوني وكذا حق جدول الأعمال انتخاب مجلس الإدارة يعين رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة مجلس إدارة مؤقت من بين أعضاء النادي لحين اجتماع الجمعية العمومية في موعدها القانوني وانتخاب مجلس إدارة النادي - ويتولى المجلس المعين الاختصاصات المخولة لمجلس الإدارة بالجمعية العمومية لمدة عام .

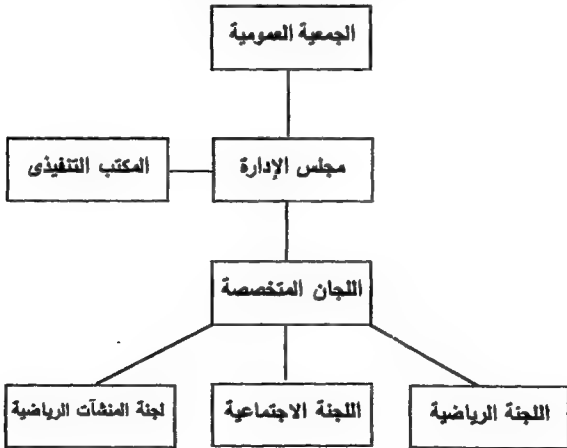
- مجلس الادارة : يتكون مجلس إدارة النادي من أعضاء النادي المنتخبين ويتولى مسؤولية إدارة النادي وإصدار القرارات المؤدية إلى حسن سير النادي وتحقيق أهدافه ، ويتكون من إثني عشر عضوا منهم عضوين من الشباب ويمكن للوزير المختص تعيين ثلاثة أعضاء من طريق الانتخابات لتعزيز أعضاء المجلس ويتكون المجلس من : رئيس

* مادة ٢٦ من القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٧٨ المجلس الأعلى للشباب والرياضة .

ووكيلين ، أمين صندوق ، سكرتير عام ، والباقي أعضاء عابدين ، ومدة المجلس أربع سنوات حسب القرار الوزاري رقم ١٢ لسنة ١٩٧٢ ، وللمجلس الإدارة اختصاصات عديدة منها تكوين اللجان المختلفة لتساعده على تسيير نشاط النادي .

ـ المكتب التنفيذي : ويتكون من الرئيس أو أحد الوكيلين ، والسكرتير العام أو المدير المتفرغ ، أمين الصندوق ، ثلاثة من أعضاء مجلس الإدارة يختارهم المجلس في أول اجتماع له .

الهيكل الإداري للنادي الرياضي



ـ أهمية دور العنصر البشري في تحقيق أهداف المؤسسة الرياضية :

ـ من أسباب دراسة العنصر البشري في العمل للمؤسسات عامة والرياضة خاصة

هى :

– قيام رجال الصناعة واهتمام رجال الصناعة بالآلة ورفع كفاءتها ونسب توجيه العناية للإنسان وقياس الأمم بالعلم والتقدم التكنولوجى ، ازدياد عدد السكان يوما بعد يوم عالميا وتنتج عن ذلك ازدياد حاجات الناس وتنوعها وتشتت جانبها ، لذلك اشتدت المنافسة بين المؤسسات على إنتاج الآلات وخاماتها وكفاءة طرق العمل بها ، كانت الإدارة تعتقد أن العنصر البشرى فى العمل غير مهم أو أنه ليس مهما بدرجة أهمية الآلات .

وإن دراسة الإنسان وتفهم سلوكه يعتبر أصعب بكثير من الدراسات المادية أو الطبيعية ، فالإنسان كما يقول بارنرد يتكون من قوى جسمية ونفسية واجتماعية متداخلة ، ماضية وحاضرة ، إن كثيرا من العوامل الإنسانية لا يمكن تثبيتها أو السيطرة عليها أو التنبؤ بها بدرجة كبيرة من الدقة ، إن استثمار الإنسان استثمار طويل الأجل بطى الأثر لذلك تتردد الإدارة كثيرا فى دراسة سلوك العاملين ، وتفهم العوامل المؤثرة فيه .

– العنصر البشرى فى الإدارة العلمية :

أخذ الاهتمام بالعنصر البشرى جوانب مختلفة تاريخيا ، فكان فردريك تايلور معنيا بزيادة الانتاجية وكان يعتقد أن فى زيادة انتاجية المنظمة حلا لكل المشكلات إذ أن الإدارة والعاملين على السواء سيجتنبون ثمار هذه الزيادة فى صور أرباح وذلك دعى إلى استخدام الأسلوب العلمى وفصل وتوظيفتى التخطيط والتنفيذ ، وتحليل الأعمال إلى جزئياتها وإسنادها إلى المتخصصين القادرين بعد تدريبهم عليها ، وقد اعتقد أن الطريقة الوحيدة لدفع العاملين للعمل وحشهم على زيادة جهودهم هى الأجور وكان تايلور فى ذلك متأثرا بالنظرة التى تقول إن الإنسان مخلوق اقتصادى ، كل مايريد أن يحصل عليه هو الجزء المادى . وقد تضمنت نظرية هذا المفهوم حيث افترضت أن الانسان يتميز بخصائص أهمها الكسل وعدم المبالاة وإنخفاض الذكاء وكره العمل والأناية وجب

النفس ومراعاة المصلحة الذاتية وعدم الرغبة في تحمل المسؤولية أو القيام بمبادأة والتركيز الشديد على حاجات الأمن والحاجات الجسمية فقط . لذلك رأى تايلور أن هناك علاقة وثيقة بين الجهود التي يبذلها العاملون والأجور التي تدفعها لهم الإدارة . فركز اهتمامه على دراسة الأجور ومعدلاتها وربط بين هذه المعدلات ، ومن هنا نجد أن تايلور لم يغفل دراسة الإنسان ، إلا أنه لم يوجه له عناية معاملة لعنايته بدراسة العمل وطرقه وتحسين كفاءته .

وأجرى التون مايو ومساعدوه تجاربهم المشهورة في مصانع الهوثرن بشركة ويسترن اليكترك الأمريكية وكان الهدف من هذه التجارب أن يكتشف "مايو" أسباب المشكلات التي كانت تعانيتها الشركة . وكانت هذه المشكلات تتلخص في إنخفاض الإنتاجية والغياب ومقاومة أوامر الإدارة والتذمر وسوء العلاقات بين المشرفين والعاملين وعدم انسجام الإدارة والعاملين بوجه عام . وأثبتت الدراسة أن الظروف المادية ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر على إنتاجية العاملين وروحهم المعنوية ، ثم أثبتت المراحل التالية للتجربة أن العنصر البشري جانب هام في العمل وهو يفوق في أهميته الجوانب الأخرى ، ويمكن تلخيص النتائج الرئيسية التي توصلت إليها مدرسة العلاقات الإنسانية في تجاربها التي استمرت ست سنين فيمايلي :

ـ أن الإنسان مخلوق اجتماعي ، وهو مدفوع في عمله بعدة حاجات إلى جانب الأجر مثل إثبات الذات والمشاركة واحترام الآخرين ، وعلى هذا فإذا أرادت الإدارة أن تحصل من العامل على أكبر جهد ممكن وأن تفيد من إخلاصه وولائه ، فعليها أن تشبع رغباته النفسية والاجتماعية بالإضافة إلى ما تدفعه له من أجر ، وتتفق نظرية "Y" مع هذه النتائج إذ أنها تضع في افتراضاتها عن الطبيعة البشرية ، عكس نظرية "X" أن الإنسان مخلوق تشييط إيجابى يجب العمل ويريد أن يساهم بمجهوداته في خدمة الجماعة التي ينضم إليها ويعمل معها ويريد أن يتحمل المسؤولية ويأتى بالمبادأة ، والإنسان ينضم إلى جماعات داخل العمل ، تماما كما ينضم خارج العمل ، وعلى هذا

يقوم داخل المؤسسة ما يعرف بالتنظيم غير الرسمي ، وهو شبكة من العلاقات الشخصية والاجتماعية بين العاملين ويؤثر التنظيم غير الرسمي على أعمال الإدارة ونتائجها ودرجة نجاحها في بلوغ أهدافها ، والقيادة الادارية عامل حيوى فى التعامل مع العاملين والواقع مايوجه إهتمامه كله للقيادة الديمقراطية وتدريب المشرفين على كيفية التعامل مع الرؤوسين بالشكل الذى يساعد الرؤوسين على إثبات ذاتهم وإبراز قدراتهم .

ولم تكن دراسات تايلور ومايو هي الدراسات الوحيدة التي مهدت الطريق إلى المدخل السلوكي في إدارة الأعمال وإنما كانت هناك محاولات كثيرة قام بها علماء النفس والاجتماعيون والمديرون والعنوين بعلاقات الإدارة والعاملين. إلا أن دراسات تايلور ومايو كان لها أكبر الأثر في كشف مجالات حيوية في سلوك الإنسان ، وتعتبر مدرستا الإدارة العلمية والعلاقات الإنسانية مكتملين لبعضهما . فبينما تركز الأولى على الجانب المادى للعمل نصب الثانية اهتمامها على الجانب البشرى ، وكلا الجانبين لا يمكن أن نفقده .

بعد تناول أهمية النادى الرياضى وتكوينه وأهمية العنصر البشرى فى الإدارة ، نتناول فى هذا الجزء بعض المشاكل التى حددتها الدراسة المتمثلة فى مشكلة عدم انعقاد الجمعية العمومية ، مشكلة تعيين ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة بواسطة الوزير المختص بتشكيل اللجان الفنية من قبل مجلس إدارة النادى .

أولا - مشكلة عدم انعقاد الجمعية العمومية :

فى الجزء السابق تناولنا مشكلة عدم اكتمال انعقاد الجمعية العمومية وأعطينا أمثلة لذلك فى أنبية الأولمبى ، التوفيقية ، القاهرة ، والجيزة . ونتيجة لعدم اكتمال الجمعية العمومية ، يقوم الوزير المختص بتعيين مجلس إدارة لمدة سنة لحين اكتمال الجمعية العمومية، يقوم الوزير المختص بتعيين مجلس إدارة لمدة سنة لحين اكتمال الجمعية العمومية ونرى لمعالجة هذا واستخلاصا من أهداف النادى سابقة الذكر ، نجد أن

أعضاء النادي العاملين المسددين لاشتراكهم لمدة عام والذين يشعرون بمشاكل النادي ويعملون على تحقيق أهدافه الرياضية والاجتماعية ويكون من الواجب عليهم الحضور عند انعقاد الجمعية العمومية لاختيار مجلس إدارة النادي والذي يقوم بتنفيذ خطة النادي ، ولكن الشئ الذي يحدث هو عدم إكمال الجمعية العمومية ، وهذا يرجع إلى سببين هما حدوث فجوة بين مجلس إدارة النادي والأعضاء وعدم ثقة لعدة أسباب :

– عدم شعور أعضاء النادي بالإنتماء لناديهم ومشاكله وعدم رغبتهم فى تحقيق أهدافه الرياضية والاجتماعية ، لعدم الاستعانة ببعض الخبرات منهم أو اشتراكهم فى مشاكل النادي وحلها .

– إن اشتراك هؤلاء الأعضاء غير الملتزمين يدخلون النادي ويستغلونه كمنتزة عام أو أغراض أخرى وهذا ما يتناقض مع أهداف النوادي السابقة الذكر .

– عدم الإعلان المسبق عن الخطط المستقبلية لنشاط النادي وطرحها للمناقشة قبل إقرارها . ولذلك يقترح لهذه المشكلة باتباع الآتى :

– عند حضور الأعضاء العاملين الاجتماع الجمعية العمومية وحتى إذا لم يكتمل النصاب القانونى ، كما جاء فى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ ، وبدلا من تعيين مجلس إدارة غير منتخب من الوزير المختص كما يحدث فى النادي الأولمبى بالاسكندرية منذ أربع سنوات ، يسمح للأعضاء الذين حضروا .

١ – بانتخاب مجلس الإدارة ، لأنهم أعضاء ملتزمون وينتمون لمصلحة النادي وأهدافه وبالتالي تدعم مبادئ هامة فى المؤسسات الرياضية بأن نحترم من يحترم المبادئ والأهداف الرياضية .

٢ – فى حالة عدم اكتمال الجمعية العمومية للنصاب القانونى لانتخاب مجلس الإدارة يكلف الوزير المختص بتعيين مجلس إدارة من أعضاء النادي لهم شروط خاصة ليس لمدة سنة واحدة بل لمدة أربع سنوات " المدة القانونية " ويكون تعيين المجلس من

المرشحين الذين قفل عليهم باب الترشيح وليس من خارج قائمة مرشحي النادي .

وهذان الاتجاهان أى منهما يصلح لهذه المشكلة غير أننا مع الاتجاه الأول الذى ذكره
ولكننا نعرضه للمناقشة حتى يمكن تعديل ما جاء فى القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨
بما يتناسب مع تلك الأفكار لمعالجة هذه المشكلة .

ثانياً - مشكلة تعيين ثلاثة أعضاء بمجلس إدارة النادي من الوزير المختص :

إن هذا جاء فى المادتين ٤٤ ، ٤٧ بالقانون ٥١ لسنة ١٩٧٨ وقد سبق تناولهما عند
عرض بعض مشاكل الأندية الرياضية ، وهاتان المادتان تهدران مبدأ هام ديمقراطى
لأنهما تعتمدان على التعيين . ولعلاج هذه المشكلة نقترح الآتى :

- بالنسبة للأعضاء الثلاثة المعيّنين نضع شروط أساسية يؤخذ بها وهى أن
يفتار الثلاثة بناء على أعلى مؤهلات علمية فى تخصصات ثلاثة تحقق أهداف النادي
وهى :

التربية الرياضية - الناحية الاجتماعية - المنشآت الرياضية .

فيأخذ أعلى المؤهلات فى التربية الرياضية ليمثل الجانب الرياضى ، وأعلى
المؤهلات المرتبطة بالعلوم الإنسانية ، ثم أعلى المؤهلات الهندسية التى لها علاقة بمعرفة
المنشآت الأساسية للنادى الرياضى ، وعند اتباع هذا يمكن القول بأن مبدأ التعيين حقق
غرضه للمصلحة العامة حيث إن بعض الأشخاص المشهود لهم بالكفاءة قد لا يكون عندهم
خبرات خاصة بالانتخاب .

ثالثاً - اللجان الفنية المتخصصة :

اللجان الفنية المتخصصة يقوم بتشكيلها مجلس الإدارة وبالإطلاع على تكوين هذه
اللجان قبل حدوث الانتخابات وجد أن المرشحين معظمهم مؤهلين علمياً من النواحي
الاجتماعية والفنية ونلاحظ عدم وجود أحد المؤهلين فى المجال الرياضى ، ولكن المرشح
يعتمد على خبرته فى ممارسة اللعبة فقط عند الحديث عن مؤهلاته الرياضية * .

* - علة نادى اسبورتينج ، عدد خاص بالانتخابات .

ولذلك كانت مشكلة تكوين اللجان الفنية المتخصصة لتحقيق أهداف النادي - لاتراعى التخصص فى تحقيق أهداف كل لجنة ، فاللجنة الاجتماعية لها أهداف اجتماعية تسعى إلى تحقيقها مجموعة مؤهلة لذلك وأيضا اللجنة الرياضية واللجنة الخاصة بالمنشآت الرياضية ، ولحل هذه المشكلة تقترح الأتى : أن يعين مجلس الإدارة اللجان الرياضية والاجتماعية ولجنة المنشآت الرياضية من كل المؤهلين علميا بالإضافة إلى الخبرة فى مجال تخصص اللجنة ، فتشكل اللجنة الرياضية من جميع المؤهلين علميا بالإضافة للخبرة فى التربية البدنية والرياضة فقط ، وأيضا بالنسبة للجنة الاجتماعية ، أن تتكون من المؤهلين علميا ، بالإضافة للخبرة فى مجال العلوم الانسانية من ثقافية ودينى ، وبالنسبة للجنة الخاصة بالمنشآت الرياضية تتكون من المهندسين المتخصصين فى مجال المنشآت على أن تضم أحد المتخصصين فى المجال الرياضى حتى يمكن اعتماد خطة النادي للمنشآت الرياضية المختلفة .

ونقترح أيضا بتكوين مجلس استشارى يقوم باختياره مجلس الإدارة من تخصصات مختلفة لدراسة ومناقشة المشكلات المختلفة التى يرى مجلس الإدارة أهميتها فى تحقيق أهداف النادي والتى يحولها له المجلس ، وهذه التجربة الرائدة تم تطبيقها بنادى الاسكندرية الرياضى .

رابعاً - أهمية دور العنصر البشرى فى تحقيق أهداف النادي :

وبعد توضيح النقاط التى تمثل مشاكل جوهرية تعترض تشكيل مجلس إدارة النادي الرياضى ، ومدى تأثير هذا التشكيل بأعضائه على تحقيق أهداف النادي الرياضى ، ولذلك سوف نتناول فى هذا الجزء تحليل دور العنصر البشرى ومؤملات الشخصية فى تحقيق أهداف النادي التى حددها القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٨ .

فإذا توافقت المؤهلات العلمية والخبرة مع الأهداف المراد تحقيقها للنادى من رياضية أو اجتماعية استطاعت إدارة النادى تحقيق أهدافها على أمثل وجه ، ولذلك فإن ارتباط أهداف النادى مع أهدافهم الشخصية وسماتهم ومتطلبات العمل المكلفون به

سوف ينمكس هذا الارتباط على مستوى تحقيق أهداف المؤسسة الرياضية ، ولذلك سوف نتناول فى هذا الجزء مايجب أن يراعى فى الأفراد الذين يمثلون النادى حتى يمكنهم تحقيق أهداف النادى من خلال كفاءتهم وخبرتهم وإيمانهم بهذا العمل .

وذهب فريق من علماء النفس والمهتمين بدراسة الشخصية إلى أن سلوك الفرد ناتج عن التركيب النفسى الداخلى أى أن إدراك الفرد وتصوره للأشياء من حوله وعاداته وحاجاته وصفاته الشخصية ، وربما صفاته الوراثية ، هى التى تحدد أنماط سلوكه مع الآخرين .

ويرى فريق آخر من علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعى أن سلوك الفرد يعتبر انعكاسا للمواقف التى تحيط به .

ويتميز سلوك الإنسان بثلاث خصائص بيانها كمايلى :

– إنه مسبب والسبب عبارة عن تفاعل بين محرك أو مؤثر أو عدة محركات أو مؤثرات، وترجمة الفرد وتفسيره لهذه المحركات والمؤثرات .

– السلوك موجه لهدف معين وقد يكون هذا الهدف تحقيق ميزة أو تقادى ضرر .

– والسلوك وراءه دافعا معينا ، والدافع عبارة عن حاجة أو رغبة يريد الإنسان أن يشبعها ، ويعد الدافع القوة الحقيقية المحركة لسلوك الإنسان .

– ويعد معرفة خصائص السلوك نستطيع القول بأن السلوك له أهمية فى العلمية الإدارية للمؤسسة الرياضية ويتضح فى :

– أن السلوك الإنسان مسبب وموجه لغاية معينة ووراء دافع معين أى لبلوغ أهداف معينة إلا وهى أهداف النادى الرياضى .

– وقد يتعرض الفرد لعقبات تحول دون تحقيق الأهداف إلا أنهم يختلفون فى نوع الأسباب التى تكمن وراء سلوكهم ، وفى قوة الدافع التى تحرك أنشطتهم وكذلك فى

الأهداف التى يريدون تحقيقها ، وهم أيضا يختلفون فى الوسائل الدفاعية ، التى يتقبلون على احباطهم تبعا لخصائص شخصياتهم وظروف المواقف التى يتصرفون فيها ، وما يحيطهم من ثقافة وقيم وعادات ومفاهيم .

— وحتى تحصل الادارة على السلوك المرغوب من عاملها ، فلا بد لها أن تتعرف على أهدافهم وواقعهم وذلك حتى تضع لهم من السياسات ما يشبع هذه الدوافع ويقابل تلك الأهداف ، ولابد كذلك أن نتعرف على ثقافة مؤهلات هؤلاء العاملين وتفهم شخصياتهم وأسلوب تفكيرهم والقيم التى يؤمنون بها وعاداتهم ووجهات نظرهم ويمكن للمشرف أو الرئيس أو المدير أن يجمع هذه المعلومات عن مرؤوسيه ، من طرق كثيرة كالاختبارات والمقابلات والمناقشات كما يمكن أن يتعرف على عامله بملاحظتهم المباشرة أثناء العمل ، حتى يمكن أن يبيصرهم بنوع الثواب والعقاب التى يمكن أن يحصلوا عليه وذلك من خلال متابعتهم لأعمالهم .

ويعد معرفة السلوك الإنسانى وخصائصه تتناول العوامل المؤثرة فى هذا السلوك ويمكن تلخيص العوامل المؤثرة فى السلوك الإنسانى فى الآتى :

— الشخصية : وهى مجموعة أو حاصل الخصائص التى تميز الفرد عن غيره وتحدد له دوره فى جماعته أو مجتمعه ، على أن يكون مفهوما .

— الأسرة : تؤثر الأسرة فى حياة الإنسان تأثيرا كبيرا إذ يتعلم الفرد منها كيف يعى ويتعامل مع الناس وحينما يتعرض الإنسان إلى التنشئة الاجتماعية التى يلقنها له والديه فإنه يتعلم القيم والمبادئ التى تعتنقها عائلته والتى تريد منه أن يؤمن بها ويتبعها فى سلوكه مع الآخرين .

— المحيط الجغرافى : هذا العنصر يرتبط بالريف والمدنية وأثرهما فى قيم الناس وعاداتهم .

— التعلم : يعد التعلم والحياة كلاهما مستمر ويأخذ التعلم صورا ثلاث تنعكس على

سلوك الإنسان في تشكيله والصور تتضح - ما يتعلمه الفرد من أسرته ، وما يتعلمه في مدرسته أو معهده وجامعته وما يترب عليه في وظيفته من أعمال .

- الوظيفة : يساهم العمل الذي تؤديه ونوع الأعباء التي تقوم بها في بناء الشخصية والخصائص وأنماط السلوك .

وهناك عوامل أخرى تحدث أثارها في سلوك الناس وعلاقتهم ومثال ذلك العوامل التكنولوجية والطقس والطعام والحالة الصحية والرياضية والسكن .

وبعد معرفة السلوك الإنساني وخصائصه والعوامل المؤثرة فيه وأهميته للإدارة ، نحاول في هذا الجزء توضيح أهمية العنصر البشري في المؤسسات المختلفة والرياضية خاصة ، مبينا العلاقة بين العاملين بالمؤسسة وإدارة المؤسسة وتعتبر هذه العلاقة ذات أهمية خاصة للإدارة وذلك للأسباب التالية :

- إن العاملين يقضون معظم أوقاتهم في المؤسسة ولذلك فهم يتأثرون ويؤثرون عليها .

- إن المؤسسة تضم أنواعا متباينة من العاملين وخاصة إذا كانت كبيرة الحجم .

- إن المؤسسة في المفهوم الحديث تعمل على بلوغ هدفى رئيسيين هما زيادة الانتاج ، وأداء العمل بدرجة عالية من الكفاءة ورضاء العاملين وأنسجامهم وتقديمهم وتطوير شخصياتهم .

- وبهم الإدارة أن تعمل على التوفيق بين مصالح المؤسسة ومصالح العاملين بها .

- إن المؤسسة تمارس أنشطتها في بيئة معينة ذات خصائص اقتصادية واجتماعية وثقافية وعقائدية ولذلك فإن العلاقة بين المؤسسة والمجتمع علاقة تبادلية الأثر تتسم بالاستمرارية .

- والمؤسسات تقوم أساسا على الأفراد والجماعات أو بصفة رئيسية على

الجماعات طالما قامت تلك الجماعات على نظام معين يكفل لها أداء عملها والوصول إلى هدفها وتنظيم المؤسسة تعنى شيئين وظيفية وهيكل فاعلاً الوظيفة يقصد بها عملية جمع الناس في مؤسسة وتقسيم العمل بينهم بتوزيع الأدوار عليهم حسب قدراتهم ورغباتهم والتنسيق بين جهودهم وإنشاء شبكة متناسقة من الاتـ ـالات بينهم حتى يمكن أن يصلوا إلى أهداف محددة لهم ومعروفة للجميع وأما الهيكل أو البناء الذي يمكن أن تسميه المؤسسة أو الهيئة أو الشركة . فيقصد به الجماعات والإدارات والأقسام التي يعمل فيها الناس ، والعلاقات التي تنظم أعمالهم بطريقة متعاونة منسقة ليصلوا إلى هدف محدد . فالمؤسسة الرياضية إذن وحدة فنية اجتماعية المفروض أن تدار للوصول إلى أفضل صورة وذلك إذا اتبع جوانب رئيسية متداخلة في بعضها بحيث يؤثر كل جانب منها في الآخر ويتأثر به وهي :

ـ الأهداف : والتي تكون معروفة وواضحة ولكن أسلوب تنفيذها متغير .

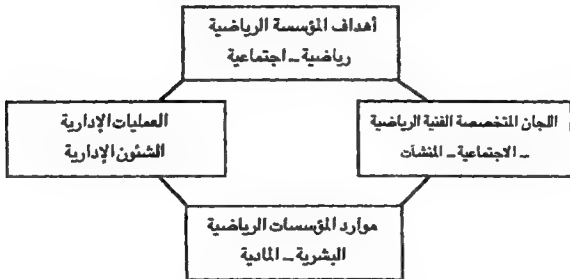
ـ موارد المؤسسة : هي الموارد البشرية والمادية .

ـ العمليات الإدارية : كالخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة .

ـ العمليات المتخصصة باللجان الفنية :

وهي مكونة من المؤهلات المتخصصة في كل من المجال الرياضي ، الاجتماعي ، المنشآت .

الجوانب الرئيسية للمؤسسة الرياضية



والتحقيق تلك الاهداف السابقة يجب اتباع النظام المفتوح ، النظام الذي يتداخل مع البيئة المحيطة به ويعتمد عليها ويتأثر بالظروف الخارجية ويؤثر فيها وعلى هذا فإن الأنظمة الانسانية جميعا أنظمة مفتوحة اذ لايمكن أن نفصلها عن البيئة أو المجتمع الذي نعيش فيه أو تمنع تأثير البيئة عليها وتأثيرها بها ، فأي مؤسسة فهي تستمد مدخلاتها ، من البيئة فتأخذ رجالها وتحصل عن أموالها منها وتعتمد في خبراتها وأساليب أعمالها على مايتوافر في هذه البيئة من خبرات وأساليب وهي كذلك تعطى مخرجات للبيئة فهي تنتج خدمات متعددة الأغراض حسب ما أنشئت من أجله . وتؤثر على أهداف المؤسسة الظروف البيئية المحيطة بالمؤسسة من عدة أنواع السياسة والاقتصاد والطبيعة المادية والفنية أو التكنولوجية ، والتعليمية والاجتماعية والثقافية والنفسية والعقائدية . وتنتج للنظام المفتوح هو الوصول إلى الهدف ويمكننا القول بأن أهداف المؤسسات الرياضية تتخذ مجالات مختلفة قومية - محلية - اجتماعية - انسانية - وإقتصادية - ويمكننا طرح هذا الإطار الهدي في الشكل التالي :

الإطار العام لأهداف المؤسسات الرياضية أو الأهداف المقترحة التي يمكن أن يقوم بها النادي الرياضي

- زيادة أعداد الممارسين للألعاب . - تطوير المستوى الرياضي والإحراز البطولي للنادي للمساهمة في الفرق القومية .	هدف قومي
- رفع مستوى الكفاءة الاجتماعية من التعاون والتكامل الاجتماعي والثقافي بين أفراد النادي	هدف محلي
- إرضا - العاملين والممارسين للنشاط بالنادي وأهدافه .	اجتماعي
- الارتقاء بصحة الفرد وبالتالي مايعود عن هذا من زيادة الإنتاج	اقتصادي

من مناقشة نتائج الدراسة تم استخلاص الأمور الآتية :

أولا - بالنسبة لبعض المشاكل الإدارية ، التى تعترض الهيكل الإدارى للنادى الرياضى ، وجد أن القانون الحالى الخاص بتنظيم المؤسسات الرياضية لم يعالج النقاط الآتية معالجة موضوعية وهى : عدم اكتمال الجمعيات العمومية للنادى عند انتخاب مجلس إدارة جديد ، وذلك غالبا مايقوم الوزير المختص أو المحافظ بتعيين مجلس إدارة جديد لمدة سنة وهذه المدة غير كافية لتنظيم النادى وتحقيق أهدافه .

وأسباب عدم اكتمال الجمعية العمومية يرجع إلى سببين هما : - عدم شعور أعضاء النادى بالانتماء لناديهم ومشاكلهم وعدم رغبتهم فى تحقيق أهدافه الرياضية والاجتماعية ونشأة الفجوة بين مجلس الإدارة والأعضاء لعدم إطلاعهم على خطط أنشطة النادى ومشاركتهم فى حل مشكلات النادى . - استغلال هؤلاء الأعضاء غير الملتزمين النادى لأغراض أخرى غير الحقيقية التى وضعها المجلس الأعلى للشباب والرياضة .

- بالنسبة لتعيين ثلاثة أعضاء بمجلس الإدارة من الوزير المختص يتناقى مع المبادئ الديمقراطية المفروض أن تسود فى تنظيم الأندية الرياضية .

- وذلك حددت الدراسة بأن الاختيار لهؤلاء الأعضاء يجب أن يعتمد على معيار أساسى إلا وهو مجال التخصص المرتبط بالهدف (الرياضى - الاجتماعى - المنشآت الرياضية) .

- بالنسبة للجان الفنية المتخصصة التى تقوم بتحقيق سياسة النادى - لايعتمد اختيارها أيضا على التخصص المرتبط بأهداف النادى من رياضية واجتماعية .

- بالنسبة لأهمية دور العنصر البشرى فى تحقيق أهداف النادى وجد أن السلوك الإنسانى وخصائصه والعوامل المؤثرة فيه لها ارتباط وثيق بمدى تحقيق أهداف المؤسسة الرياضية .

- الإطار العام لأهداف المؤسسات الرياضية يمكن تحقيقها باتباع النظام المقترح

للإدارة حتى يمكن أن يحقق أهداف قومية ومحلية واجتماعية واقتصادية للنادى الرياضى .

معايير من مناقشة النتائج والاستخلاصات أوصت الدراسة بالآتى :

– فى حالة عدم انعقاد الجمعية العمومية حسب الشروط القانونية يتم تعيين مجلس الادارة من الوزير المختص لمدة أربع سنوات بدلا من عام . أو يتم الانتخاب بمن حضر من الأعضاء دون التقيد بنسبة معينة وهذا أفضل .

– عند تعيين ثلاثة أعضاء بمجلس إدارة النادى من الوزير المختص ، ضرورة وضع شروط أساسية يتم على أساسها اختيارهم وذلك بناء على أعلى المؤهلات العلمية فى تخصصات مرتبطة بأهداف النادى وهى : التربية الرياضية ، الناحية الاجتماعية (أعلى مؤهل فى العلوم الإنسانية) المنشآت الرياضية ، أعلى مؤهل خاص بالمنشآت .

– اللجان الفنية المتخصصة للنادى التى يقوم بتشكيلها مجلس إدارة النادى يجب مراعاتها للأهداف الأساسية للنادى ولذلك يختار أعلى المؤهلات فى التربية الرياضية للجنة الرياضية ، والعلوم الإنسانية للجنة الاجتماعية ، والهندسة الإنشائية للجنة المنشآت الرياضية – ومن هنا يتحقق مبدأ التخصص الدقيق .

– تكوين لجنة استشارية من قبل مجلس الإدارة لدراسة وبحث الموضوعات المهمة لمصلحة وأهداف النادى والتى يحولها له المجلس .

– بالنسبة لأهمية دور العنصر البشرى فى تحقيق أهداف النادى ، ضرورة إختيار الهيكل الإدارى للنادى على أساس معرفة السلوك الإنسانى وخصائصه والعوامل المؤثرة فيه حتى يمكن للإدارة تحقيق أهداف النادى المقترحة : القومية – المحلية والاجتماعية والاقتصادية وذلك باتباع النظام المقترح لأنه أنسب الأنظمة التى تطبق على الإنسان .

الباب الثالث

الفصل الثاني

المسئولية الجنائية

- المسئولية الجنائية في المنافسات الرياضية .
- القصد الجنائي .
- صور الخطأ في المنافسات الرياضية .
- معيار الخطأ في المنافسات الرياضية .
- درجة الخطأ في المنافسات الرياضية .
- القانون الجنائي الدولي .
- نماذج تطبيقية لأبحاث في المسئولية الجنائية - في المنافسات الرياضية :
- ١ - تحديد المسئولية الجنائية لأنواع الخطأ في المنافسات الرياضية .
- ٢ - الحاجة إلى وضع تشريع لتنظيم التدريب في مجال التربية البدنية والرياضة في ج . م . ع .
- تعليق للمؤلف .

– المسؤولية الجنائية (١):

– تقوم المسؤولية الجنائية على أن هناك ضرراً أصاب المجتمع وتترتب على ذلك

النتائج الآتية :

– جزاء المسؤولية الجنائية عقوبة .

– الذى يطالب بالجزاء فى المسؤولية الجنائية هو النيابة العامة باعتبارها ممثلة

للمجتمع .

– لايجوز الصلح ولا التنازل فى المسؤولية الجنائية لأن الحق فيها عام للمجتمع .

– لما كانت العقوبة فى المسؤولية الجنائية تنطوى على معنى الإيلايم كان من الواجب

حصر الجرائم والعقوبات ، فلاعقوبة بلاجريمة ولاجريمة بلا نص .

والنية ركن فى المسؤولية الجنائية ويجب أن يكون للنية مظهراً خارجياً يصل إلى حد

معين من الجسامة فالتصميم والأعمال التحضيرية لاعتقاد عليها ، والشروع قد يعاقب ،

بعقاب الفعل التام . وإلى جانب هذا المظهر الخارجى يغلب أن تكون الجريمة الجنائية

عملاً يلحق الضرر بالمجتمع . بل إن جسامة الضرر قد يكون لها أثر فى العقوبة ،

فتشتد فى الضرب الذى يفرض إلى موت أو الذى يحدث عاهة مستديمة عما هى فى

الضرب أنيسيط مع أن النية واحدة فى هذه الأعمال ، وقد تزداد أهمية الضرر إلى حد

أن يجب الضرر النية ، فهناك أعمال تعد جرائم لأنها ضارة بالمجتمع سواء أصبحت

النية أم لم تصبحها ، كالمخالفات التى لا تشترط فيها النية والجرائم التى يكفى فيها

مجرد الإهدال . ولكن من جهة أخرى ، قد يكفى فى المسؤولية الجنائية احتمال وقوع

(١) عبد الرزاق السنهوري ، فى تفسير القانون المدني ، المرجع السابق ص ٨٤٣ : ٨٤٥ ، أنور

سلطان ، النظرية العامة للالتزام ، المرجع السابق ، ص ٢٧٢ – ٢٧٥ ، الموجز فى شرح القانون

المدنى العراقى ، الكتاب الأول ، نظرية الالتزام ، المرجع السابق ص ٢٩٦ ، سليمان مرقس فى

الالتزامات ، مصادر ، الالتزام وأثاره وأوصافه وانتقاله وانقضاؤه ، النظرية العامة للإلبيات ، المرجع

السابق ، ص ٢٨٨

الضرر لا وقوعه بالفعل ، كما هو الأمر فيما يسمى الآن فى القانون الجنائى بالتدابير المانعة . ومهما يكن من أمر ، فالنية فى المسئولية الجنائية إذا لم تكن وحدها كافية فإن وجودها ضرورى فى أكثر الجرائم " على أن الذى يهمننا فى هذه الدراسة هو تبيان عنصر الخطأ فى المسئولية الجنائية ولذلك فإن انتقل إليه مكتفيا فى خصوص بيان عناصر تلك المسئولية لما قدمته من عرض مختصر ، والخطأ الذى يسبب المسئولية الجنائية قد يكون عمدا أو غير عمد كما يتضح من أنواعه التالية وصوره ودرجته ومعياره .

== القصد الجنائي : (١)

== التعريف السائد فى الفقه هو أن القصد " توجيه الإرادة لإحداث نتيجة " فانصراف الإرادة الى إحداث النتيجة هو الذى يميز الجريمة العمدية عن الجريمة غير العمدية فإذا كانت الإرادة هى تعدد الفعل فالقصد هو تعدد النتيجة ، أو بعبارة أخرى أنه إرادة الفعل وإرادة النتيجة . ويحرص القائلون بهذا التعريف على إبراز التمييز بين القصد والإرادة ، حيث يلتبسان من الناحية اللغوية . إذ ليس ثمة ما يمنع لغويا من أن يقال أن الفاعل قصد الفعل دون النتيجة ، أو أنه قصد أو أراد الإثنين معا . إما من الناحية القانونية فإن القصد يختلف فى معناه عن الإرادة " ذلك أن الإرادة هى تعدد الفعل المادى أو الترك ، أما القصد فهو تعدد النتيجة المترتبة عليه ، فهو أخص من الإرادة . فالقصد الجنائى يستلزم حتما توافر الإرادة ، أما توافر الإرادة فلا يستتبع توافر القصد الجنائى دائما .

== أما القصد بالمعنى الفنى فهو إرادة الفعل وإرادة الحصول على نتائج ، أى إرادة الفعل وأثاره ، ويعبر عنه " بالقصد النتيجة " أو " الإرادة القصد " وهذا العنصر يجب توافره كلما تطلبه المشرع صراحة ، وفى غير حالة النص الصريح أو الضمنى

(١) عبد المهيم بكر سالم ، القصد الجنائي ، فى القانون المصري والمقارن ، رسالة دكتوراه فى الحقوق ، ١٩٥٩ ، رؤوف عبيد ، جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال ، ١٩٥٨ ، ص ٣٢ .

يجب أن يقتصر القضاء وفى بحثه على الإرادة وحدها ، فهى ركن عام فى كل الجرائم ، وما يسميه الفقه بالقصد العام هو فى الواقع فكرة لاتعنى شيئاً ، فهو ليس إرادة إرتكاب الجريمة ، وليس إرادة الفعل والنتيجة ، وهو ليس إرادة مخالفة القانون ، فجميع التحديدات تتعلق بالقصد الحقيقى " القصد النتيجة " الذى نسميه بالقصد الخاص (١) .

== التمييز بين القصد الجنائى والخطأ غير العمدى :

- يشترك القصد الجنائى والخطأ غير العمدى فى أن كلا منهما صورة للركن المعنوى فى نوع من الجرائم ويتمثلان فى علاقة نفسية تربط بين شخصية الجانى وماديات الجريمة ، وهذه العلاقة فى الحالتين محل اللوم القانون . ولكنهما يختلفان فى مقدار سيطرة إرادة الجانى على ماديات الجريمة ، فهذا القدر أكبر فى الجريمة العمدية منه فى الجريمة غير العمدية ، فإلرادة تسيطر سيطرة فعلية شاملة سيطرتها الفعلية مقتصرة على بعض ماديات الجريمة ، وكانت علاقتها ببعض الآخر منحصرة فى مجرد "إمكان السيطرة" وللقصد الجنائى والخطأ غير العمدى (٢) حدود متجاورة ، وليس بينهما ميدان فاصل يتميز عناصره عنهما معا ، وبعبارة أخرى فإن مجال الخطأ غير العمدى يبدأ حيث تنتهى حدود القصد الجنائى ، وقد جعل هذا التجاور التمييز بين القصد الاحتمالى والخطأ غير العمدى فى صورته الواعية ، إذ كان رسم الحدود الفاصلة بينهما محللاً لآراء عديدة مختلفة ، وإتحاد القصد الجنائى والخطأ غير العمدى فى كونهما موضعاً للوم القانون يرجع إلى أنهما يفترضان علاقة شخصية الجانى وماديات الجريمة التى يسبغ المشرع عليها الصفة غير المشروعة فى حين يتطلب القانون ألا تكون لشخص علاقة بهذه الماديات . واختلاف القصد الجنائى والخطأ غير العمدى فى مقدار اللوم الذى يرد على كل منهما يفسره كون العلاقة بين شخصية الجانى وماديات الجريمة أقوى عند توافر القصد الجنائى منها إذا لم يتوافر سوى الخطأ غير العمدى .

(١) عبد المهيمن بكر سالم ، المرجع السابق ، ص ٣٦ : ٣٨

(٢) محمود نجيب حسنى ، النظرية العامة للقصد الجنائى ، دراسة تلمصيلية مقارنة للركن المعنوى فى الجرائم العمدية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ ، ص ١٢ .

- الخطأ غير العمدى هو جوهر الجريمة غير العمدية ، وهنا يجب أن نلاحظ تلك الصلة الوثيقة بين الركنين المادى والمعنوى فى الجرائم غير العمدية .

فإذا تساءلنا لماذا يعاقب القانون على سلوك الجانى فى هذه الجرائم لوجدنا الإجابة هى أى هذا السلوك ينطوى على خطأ وهذه الإجابة توضح بلاشك العلاقة الوثيقة بين الركنين المادى والمعنوى فى الجرائم غير العمدية . فليست العبرة بالنشاط ذاته وإنما العبرة بأن هذا النشاط يتصف بالخطأ .

وهذا النشاط بطبيعة الحال لا يكون خاطئاً من الناحية الموضوعية أى لسبب يتعلق بذات السلوك وإنما بسبب سوء تقدير الجانِب عند مباشرة هذا السلوك ، وهذا ما يعبر عنه بالخطأ غير العمدى .

وينصرف أثر الخطأ غير العمدى إلى النتيجة التى يؤثمها القانون - وهو لا يختلط بالإرادة ، إذ لا بد من توافر إرادة النشاط الإجرامى المنطوى على خطأ غير عمدى . فكل ما تتميز به الجريمة غير العمدية أن الجانى قد أراد النشاط لكنه لم يرد النتيجة بل وقعت بسبب خطئه غير العمدى .

وقد نالت الجرائم غير العمدية إهتماماً خاصاً فى المجتمع الحديث فقد أدت مظاهر الحضارة الحديثة إلى اتباع كثير من الوسائل التى تقتضى الحرص فى استعمالها وترتب على ذلك كثرة وقوع الجرائم غير العمدية بنسبة تفوق الجرائم العمدية .

- فى المنافسات الرياضية :

يحدث عندما يقوم اللاعب بالقيام بعمل يتنافى مع القيم والأهداف والقواعد المهارية والأداء الفنى لكل لعبة وكان الهدف منه الإضرار باللاعب الخصم قاصداً نتيجة معينة وهذا ما يطرأ على اللاعب عند الاشتراك فى كرة القدم بترك اللعب على الكرة ويقوم بإرتكاب عمل قد يؤدى إلى إصابة اللاعب وقد يؤدى إلى الوفاة أحياناً أو عاهة مستديمة.

– وإذا أثبت أن ما قام به اللاعب تعمد فيجب أن يعاقب على هذا الخطأ العمد ..
 وإذا قام اللاعب بتصرف معين أو بسلوك معين في النزاع مع مصارع أو ملاكم لاعب سلاح أو في أى مسابقة رياضية ولم يتوقع ما حدث من نتيجة هذا السلوك – لذلك يكون عقابه على الخطأ غير العمدية.

ومن ذلك يتضح بأن الأخطاء التي تحدث في المنافسات الرياضية قد تكون عمدية أو غير عمدية .

١ – صور الخطأ : (١)

وقد عدد المشرع صور الخطأ الذي أراد العقاب عليه فى :

– الرعونة *Maladresse* .

– أو عدم الاحتياط والتحرز *Imprudence* .

– والإهمال أو التفريط *Negligence* .

– وعدم الاحتياط أو التوقي *Inattention* .

– وعدم مراعاة أو اتباع اللوائح *Inobservation des reglements* .

والرعونة هى ترجمة غى بقيقة لكلمة *Maladresse* الواردة فى النص الفرنسى
 ألا أنها تعطى معنى الطيش أو الخفة مع أن المقصود هنا هو عدم الحنق والدراية وهى
 تنطبق على وجه خاص على كل من يقومون بأعمال فنية ، ولكن تنقصهم الخبرة ومنهم
 الطبيب – إذا إتضح أن ما وقع منه يدل على جهل حقيقى بواجباته فى حالة العلم القائم ،
 كأن يخلط بين الأمعاء والحبل السرى ، أو يرتكب خطأ ينصب على المبادئ الأولية فى
 التشريح أو يتسبب فى قطع الشرايين فى عملية جراحية لئلا أن يريطها كما تقضى
 الأصول العلمية .

(١) أحمد أمين ، فى شرح قانون العقوبات ، القسم الخاص ، المرجع السابق ص ٣٦٨ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ،
 محمد مصطفى القلي ، فى المسئولية الجنائية ، المرجع السابق ، ص ٢١٩ ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

وتطبيقا فى المنافسة الرياضية :

يتضح أن الرعونة تظهر واضحة فى عدم إلمام المدربين بالنواحي العلمية فى تعليم المباريات الأساسية للألعاب المختلفة سواء أكانت فردية أم جماعية . عندما يخطأ فى تعليم اللكمات المستقيمة والصاعدة ومناطق اللكم الصحيحة والمصارعة أيضا فى تعليم السقطات والطرق الفنية للحمل والأداء السليم ... وفى الألعاب الجماعية أيضا مثل كرة القدم والسلة والهوكى وعند الرعونة تصبح الإصابات كثيرة قد تؤدى أحيانا إلى الوفاة كما ذكر فى بعض دول العالم والرعونة أيضا قد يرتكبها اللاعب عند الممارسة والحكم عن التطبيق .

– أما عدم الاحتياط والتحرز :

فإنه يراد به الخطأ بتبصر ، حيث يعلم الفاعل طبيعة العمل الذى يأتيه وما يمكن أن يترتب عليه من خطر ورغم ذلك يمضى فى فعله – كأن يجرى الطبيب علاجاً بالأشعة بوساطة أجهزة يعرف أنها معيبة .

– المنافسة الرياضية :

– فى المجال الرياضى :

– بالنسبة للمدربين عند الاستمرار فى طريقة التدريب الخاطئة وهو يعلم تمام العلم بأن هذه الطريقة عفى عليها الزمن – مما يسبب الأضرار بالمستوى الرقعى كما يتضح فى تواضع المستوى الرياضى المصرى .

– وبالنسبة للاعبين والحكام قد يرتكب اللاعبون أخطاء كثيرة تتصف بعدم الاحتياط والتحرز حين يرتكب عملا يضر بالرياضيين الآخرين وهو يعلم مدى خطورة العمل الذى يقدم عليه وهذا يتضح عند اتباع ضربات خاطئة وتطبيق مهارات غير فنية فى الألعاب المختلفة فردية أم جماعية والحكام أيضا يقعون فى هذا الخطأ عندما يرتكب باخذ قرارات خاطئة لعدم الإلمام بالقوانين والقواعد الخاصة بالألعاب وهذا ما يثير الجمهور

ونتيجة لذلك تحدث حوادث الشغب والسلوك الشائن كما ذكر في أمثلة كثيرة من أخطاء في السلوك الرياضي .

- الإهمال أو التفريط أو عدم الانتباه أو التوقي :

نجد الخطأ الذي يقوم بطريق سلبي نتيجة الترك أو الامتناع حيث يقوم الشخص على عمل دون أن يتخذ له عدته من وسائل العناية والاهتمام والوقاية وأكثر مايكون ذلك من الأعمال التي تصطبغ بشئ من الخطر ، ويكون من واجب الفاعل محاذرة وإنتقاء هذا الخطأ. كأن يترك الطبيب الجرح في اللحم بعض فتات من العظم ، أو يترك شئ في بطن المريض رياطا ، أو يهمل في اتخاذ الاحتياطات اللازمة لإجراء للتخدير .

- في المجال الرياضي :

عندما يهمل المديرين والمشرفين الرياضيين لمتابعة السباحين في حوض السباحة من يعرف منهم ومن لايلم بقواعد السباحة ، فإذا غرق أحدهم كان هو المسئول عن هذا الإهمال - كما ذكر في القضية التي تناولتها هذه الدراسة - وقد يحدث أيضا الإهمال عند تعلم الجباز والوثب العالي ، والقفز بالزانة والمصارعة والملاكمة والهوكي وغيرها من الألعاب الفردية والجماعية بإهمال المدرب والإداريين بالاستعداد بمكان اللعب وعدم تجهيزه بعوامل الأمن والسلامة ، وسلامة الأجهزة من الصلاحية للاستعمال حتى يقف أو يمنع من حدوث الأخطار من عدم مراعاة ذلك وهذا يتضح جليا عندما ذكر من الأحداث التي وقعت بسبب الإهمال في الأدوات الرياضية ومنشأتها - في مشكلة نادي الزمالك لسقوط مدرج الدرجة الثالثة وسقط ضحية ذلك ٤٨ شخص وهذه المشكلة وماحكم فيها من تعويض قدره ١/٢ مليون جنية تناولتها بحوثياتها هذه الدراسة . وذكر أيضا عدد الموتى في الألعاب الرياضية نتيجة الإهمال مع اختلاف نوعية الإهمال .

- أما مخالفة اللوائح :

فهو سبب قائم بذاته . ويترتب عليه مسئولية المخالف من الحوادث ولو لم يثبت عليه

أى نوع آخر من أنواع الخطأ .

ومخالفة اللوائح هى جريمة مستقلة بذاتها ، فإذا ما ترتب على هذه المخالفة إصابة فإن المخالف يعاقب على الإصابة وعلى المخالفة فى وقت واحد .

ـ فى المجال المناهضة الرياضية :

ـ مخالفة اللوائح فى المجال الرياضى يحدث من اللاعبين لمخالفة قواعد وقوانين الألعاب المختلفة التى يمارس تابعها لها ـ وأيضا بالنسبة للحكام والإداريين عند مخالفة لوائح وقواعد تنظيم المباريات وكيفية إدارة المباريات على أسس سليمة ونذكر توضيحا لهذا ما حدث فعلا لمخالفة اللوائح والنظم والقواعد الرياضية ـ الأخطاء الناتج من سلوك اللاعبين والإداريين والأخطاء الناتجة لمخالفة قانونية الأداة الرياضية وهذا ماخصص له صفحات ليست قليلة فى الدراسة .

ـ ومشكلة أيضا لمخالفة اللوائح حدثت فى ١٩٧٦ مشكلة " الطوبى " التى ألفت مباراة الزمالك والمحلة ومشكلة نادى الإتحاد عندما اعتدى عليه فى الكاميرون ومشكلة المحلة مع فريق رينجرز عندما هدد فى دولة نيجيريا الإفريقية .

والخطأ كما ذكرت هو ركن أساسا فى الجرائم غير العمدية فلا بد من إقامة الدليل على وجوده وإلا فلا محل للمسئولية الجنائية ، إذ أيس فى القانون الجنائى خطأ مفروض كما هو الحال فى القانون المدنى حيث يفترض وجود الخطأ فى بعض الأحوال كما فى مسئولية الشخص عن الأضرار التى تحدث ممن هم تحت رعايته ، والمسيد عن تابعه وحارس الحيوان والبناء والأشياء ـ وهذا أيضا فى المجال الرياضى فى مسئولية المدربين عند اللاعبين الذين هم تحت رعايتهم الرياضية عن أخطائهم التى تحدث منهم . وإن كان يمكن أن تعتبر مخالفة للوائح من قبيل الخطأ المفروض . فيكفى الاتهام أن يثبت أن المتهم قد خالف اللائحة وقد حكم بأن المادة ١٤٤ ع نصت على خمس حالات أحوال للحوادث التى تقع من غير قصد ولا تعمد ، وهى الرعونة ، وعدم الاحتياط ،

والإهمال ، وعدم الانتباه ، وعدم مراعاة اللوائح فى الأربع حالات الأولى يجب أن يثبت وقوع خطأ من المتهم يدخل تحت واحدة منها ، أما فى الحالة الخامسة فلادعى لهذا البحث إلا أن الشخص بمجرد مخالفته للائحة من اللوائح يعد فى حكم المخطئ إذا وقعت منه حادثة وهو مرتكب لهذه المخالفة .

— معيار الخطأ : (١)

عرف الخطأ بأنه التصرف الذى لا يتفق مع الحيلة التى تقتضى بها الحياة الاجتماعية وجرى البحث فيما إذا كان يؤخذ فى تقدير هذا التصرف بما يعرف بالتقدير الشخصى أو الواقعى حيث يقارن ماوقع من شخص بتصرفه العادى — فإذا اتضح أنه كان يستطيع فى أحواله العادية أن يتجنب الفعل الضار المنسوب إليه اعتبر مقصراً — وإلا فهو غير مقصر . أو يؤخذ فيه بالتقدير المادى أو المجرد حيث يقارن ماوقع من الإنسان بتصرف شخص مجرد بتصور على أنه مثال الرجل العاقل المتبصر الذى يفترض أنه لا عيب فى أعماله وتصرفاته. وذهب بعض الفقهاء إلى وجوب الأخذ بالتقدير الشخصى الواقعى . لأن أحدا لا يلتزم ، بأن يبذل من العناية أكثر مما تحمله طبيعته وثقافته وخبرته الشخصية . وعيب هذا الرأى فى صعوبة تطبيقه ، لأنه يقتضى مراقبة كل شخص وتبين حركاته وتصرفاته فضلاعن أنه يؤدى إلى أن يعاقب معتاد اليقظة إذا وقعت منه أقل هفوة على حين ينجو من العقاب معتاد التقصير .

وذهب فريق آخر إلى الأخذ بالتقدير المادى أو المجرد أى الشخص العادى الذى يعنى بتصرفاته فلا يسأل الإنسان إلا إذا كان مثل هذا الرجل المتوسط الذكاء والتقصير لا يأتى ما أتاه وعيب هذا الرأى أنه يصرف النظر عن الاعتبارات الشخصية .

وذهب آخرون إلى الأخذ بتقدير الخطأ فى جميع عناصره على أساس التقدير

(١) محمد فائق الجوهري ، المسؤولية الطبية ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ - ٢٥٦ . محمد كامل مرسى
والسيد مصطفى السعيد ، المرجع السابق ، ص ٢٩٢ ، مصطفى مرعي ، المرجع السابق ، ص

المجرد أو المادى ما إذا كان هناك خطأ معاقب عليه ، على أن يؤخذ بالتقدير الشخصى أو الواقعى للفاعل ودرجة تجريته عند تقدير العقاب .

– معيار الخطأ في المنافسة الرياضية :

– يؤخذ في مجال المنافسات الرياضية عند وقوع خطأ بسبب ضرر للغير وتقارن الخطأ بتصرف اللاعب المتوسط المستوى والحرص من الناحية الفنية والأداء المهارى لكل لعبة من الألعاب التى تمارس سواء أكانت فردية أم جماعية وهذه المقارنة ذكرت سالفه في الخطأ العقدي وانعدام المسئولية لانعدام التمييز .

– وقد يحدث أيضا خطأ من الطبيب الرياضى المشرف على الفرق الرياضية عندما يصاب أحد اللاعبين بإصابة قد تكون ضعيفة ولكنه يهمل فى طريقة العلاج أو طريقة التعبير إذا كانت الإصابة كسر فى ساق اللاعب بعدم وضع عظمى الساق مقابلتين كما تقتضى بذلك القواعد الأولية لفن الجراحة بل وضعها واحدة فوق الأخرى فتسبب له قصر فى الساق نتجت عنه عاهة مستديمة .

٣ – درجة الخطأ: (١)

قد فرق بعض الشارحين بين الخطأ الجنائى والخطأ المدنى – فقالوا إنه فى القانون الجنائى يعاقب على الخطأ الجسيم وحده ، أما فى القانون المدنى فيسأل الشخص عن الخطأ فى جميع صورته . وهم يستندون فى ذلك إلى أنه فى الخطأ المدنى يجرى البحث حول من يتحمل نتيجة الضرر الحاصل – هل هو الجانى الذى وقع منه الخطأ وأن العدالة تقتضى بأن يتحمل نتيجة هذا الضرر مرتكب الخطأ .

أما فى القانون الجنائى فإن المقام مقام عقوبة ، ويجب لذلك أن يكون الخطأ جانب من الجسامة ، لأن الملحوظ من حيث العقوبة مصلحة الجماعة بردع الجانى وردع غيره

(١) مصطفى مرعي ، المسئولية المدنية ، المرجع السابق ص ٤٠ ، ٤٢ ، محمد كامل مرسى والسعيد مصطفى السعيد ، شرح قانون العقوبات ، المرجع السابق ، ص ٣٩٢ – ٣٩٤ ، أحمد أمين ، شرح قانون العقوبات ، المرجع السابق ، ص ٢٧٠ ، ٢٨٦ ، علي راشد ، مبادئ القانون الجنائى .

من الناس ، حتى لا يغفلوا الاحتياطات الواجب لمنع الأذى عن الآخرين . والخطأ اليسير الهين جائز على كل إنسان وإن يجدى العقاب فى رده شئنا .

ثم إن القول بوحدة الخطأ يوقع القاضى فى الحيرة حيث يتخرج من المسئولية الجنائية ويجد فى التعويض المدنى مايكفى لإصلاح الضرر . ولكنه لا يستطيع أن يقضى بالبراءة لأن ذلك يعنى تقويت التعويض على المجنى عليه .

ونذهب فريق آخر إلى أن هذه التفرقة فى درجة الخطأ بين القانون الجنائى والقانون المدنى لاتقوم على أساس صحيح . فإن الصور التى أوردها قانون العقوبات للخطأ تتسع عباراتها وألفاظها لمعنى الخطأ فى كافة صوره الممكنة بغير أى تقريق بين مايكون منها جسيما أو يسيرا . فضلا على أنه لا يوجد ضابط يمكن من تقدير التفرقة بين الخطأ الجسيم والخطأ اليسير . وأن من التناقض المعيب أن يقضى القانون الجنائى ببراءة المتهم على إعتبار أنه لم يحدث منه خطأ يستوجب المساءلة فىئى القاضى المدنى ويحكم عليه بالتعويض لأنه ارتكب خطأ يستوجب المساءلة وأن ظروف الحياة الآلية التى نحيهاها الآن وتقدم المخترعات ومايتبع ذلك من تعرض الناس لكثير من الأخطار تستلزم التشدد فى العقاب لمن يتسببون فى حوادث القتل والجرح ردا لهم ولسواهم ، ولاسيما وأن التعويض المدنى يكاد يفقد أثره فى الردع ، بسبب إنتشار التأمين ضد الأخطار والإصابات . وقد تكفل القانون الجنائى برفع العرج عن القاضى بترك الحرية له فى الهبوط بالعقاب إلى حدود الدنيا أو الأمر بوقف التنفيذ إذا وجد مايدعو إلى ذلك .

وقد استقر القضاء البلجيكي منذ عهد طويل على الأخذ بنظرية وحدة الخطأ وتأيد ذلك بنص صريح فى القانون كما استقر عليه القضاء الفرنسى منذ مستهل هذا القرن أما فى مصر فقد ذهبت الغالبية العظمى الذى يستوجب المساءلة الجنائية طبقا للمادة ٢٤٤ عقوبات لا يختلف فى أى عنصر من عناصره عن الخطأ الذى يستوجب المساءلة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ وأن الخطأ مهما كان يسيرا يكفى قانونا لتحقيق كلتا المسئولتين وقد أكدت محكمة النقض هذا المعنى مرة فى حكم حدث فى سنة ١٩٤٦ كما

أخذت محكمة الاستئناف المختلطة معتقدة بهيئة محكمة نقض في سنة ١٩٤٠ بوحدة

الخطأ الجنائي والمدني في قضية تناولت مسؤولية الأطباء . (١)

فإذا انتهينا إلى وحدة الخطأ في القانون الجنائي والقانون المدني فانتا نصطلم بخلاف آخر بين شارحي القانون المدني - حيث ذهب فريق منهم إلى التفرقة من حيث الخطأ الذي يسأل عنه مرتكب الخطأ بين نوعين من الخطأ .

- الخطأ المادي والخطأ الفنى - وقد عرفوا الخطأ المادي بأنه الخطأ الخارج عن المهنة أو الخطأ الفنى فهو ما يعرف بالخطأ المتعلق بالمهنة وهو الخطأ الذى يقع عند مخالفة القواعد التى تقوم على أساسها المهنة .

- فى المنافسة الرياضية :

- قد تحدث إصابات بسيطة أو جسيمة قد تؤدى إلى الوفاة أحيانا نتيجة خطأ ما يختلف باختلاف نوعيته سواء كان عمدا أم غير عمد ، فالمسؤولية هنا يجب أن تكون حسب درجة الخطأ وماسببه من ضرر ويجب التفريق أيضا رذا كان الخطأ هنا خطأ فنى أم خطأ مادي. والأمثلة التى نكرت فى الجزء الخاص بالإصابات الرياضية والتى أدت بعضها إلى الوفاة بسبب ممارسة الألعاب الرياضية فى بعض نول العالم يتضح نوعية الخطأ وما ترتب عليه من أضرار فلذلك تكون المسؤولية مرتبطة إرتباطا وثيقا بدرجة الضرر وهذا ما أشير إليه فى صفحات سابقة . وهذا ما يتفق عليه فريق من الشارحين بأنه لا محل للتفرقة بين الأخطاء الفنية والأخطاء المادية ولذلك يجب مساطة اللاعب أو الادارى أو المدرب الذى قد يدرّب الممارسين بطريقة خارجية عن قواعد علم التدريب مثلما يحدث التدريب لفترة كبيرة فى المناطق المرتفعة دون اتخاذ اللازم من التدرج فى التدريب حتى يتم تكيف الأجهزة الحيوية لجسم اللاعب لهذا المجهود المفاجئ .

(١) سليمان مرقس ، مسؤولية الطبيب ، المرجع السابق ص ١٥٩ : ١٦١ ، محمد مصطفى الظلي ، المسؤولية الجنائية ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥ .

أو اتباع طريقة معينة في تعليم مهارة خاصة للعبة من الألعاب الرياضية دون اتباع القواعد العامة لتعليم تلك المهارة مع إهمال عامل الأمن والسلامة حتى يتجنب الأضرار التي قد تقع للاعب من إصابة أو وفاة بسبب ذلك الإهمال الخاص بمخالفة القواعد العلمية لتعليم مهارات الألعاب المختلفة - وهذا ما قد يحدث واضحا في الممارسات - (المصارعة - الملاكمة - السلاح) والجمباز ، والقفز بالزانة ، والوثب العالي - والوثب الطويل ، الغطس فوق السلم المتحرك والتزحلق على الجليد وغيرها من الألعاب المختلفة وأنه يجب مسطرة هؤلاء عن جميع أخطائهم العادية والفنية ، الجسيمة والبسيطة ، وعلى هذا الرأي يتفق كثير من علماء القانون المحدثين في فرنسا وفي مصر .

ـ القانون الجنائي الدولي : (١)

ـ هو العلم الذي يحدد اختصاص القضاء الجنائي للدولة بالنسبة للقضاء الأجنبي ، ويحدد قواعد تطبيق قوانين الدولة الجنائية بالنسبة للمكان والأشخاص بالنظر إلى القوانين الجنائية الأجنبية ويبين سلطان الأحكام الجنائية الأجنبية على إقليم الدولة ، ومن قواعده - قواعد تسليم المجرمين ، وقواعد تطبيق القانون الجنائي المصري على الأجانب إذا ما ارتكبوا جرائم في خارج الإقليم ، وقواعد تطبيقه على المصريين إذا ما ارتكبوا جرائم في الخارج .

والقانون الجنائي الدولي هو الذي يحكم تنازع القوانين الجنائية الداخلية للدول بالقانون الجنائي لما بين الدول أو قواعد تنظيم النطاق المكاني لسلطان القوانين الجنائية الداخلية أي مدى تطبيقها على الجرائم التي تقع خارج الإقليم ، وذلك لأن قواعد القانون الجنائي بين الدول ما هي إلا قواعد تنظيمية وليست قواعد عقابية أو موضوعية فهي تحدد اختصاص محاكم الدولة الجنائية وتنظمه بالنظر إلى اختصاص غيرها من محاكم الدول الأخرى حتى لا يقع نزاع بين قوانين الدول المختلفة .. وهي بهذه الصفة قواعد داخلية وليست قواعد دولية كما أنها قواعد إجراءات وليس قواعد عقوبات .

(١) محيي الدين عوض ، دراسات في القانون الدولي الجنائي ، دار الفكر العربي ، ص ٢٠٤ .

== علاقة القانون الجنائي الدولي بالقانون الجنائي الداخلي :

يقول جلاسر إن القانون الجنائي الدولي بطبيعته أكثر إتصالاً بالقانون الدولي منه بالقانون الداخلي ، ومع ذلك فإن هناك صلة من ناحية وحدة الفرض أى - المجازاة على الاعتداءات الجسيمة الواقعة على النظام القانوني والاجتماعي وحماية المصالح العليا للهيئة الاجتماعية الداخلية أو الدولية على حسب الأحوال .

ولكنهما يختلفان فى :

(١) أن القانون الجنائي الداخلي فى معظم الدول مكتوب بينما القانون الجنائي الدولي - كالقانون الدولي العام الذى يعتبر جزءاً منه - قانون عرفي غير مكتوب ^(١) ترجع قواعده إلى العرف الدولي والمعاهدات . أو هناك محاولات لتدوينه منذ محاكمة نورمبرج سنة ١٩٤٦ .

(٢) أن القانون الجنائي الداخلي نظام تام كامل أما القانون الجنائي الدولي فهو نظام تحت التكوين أى باعتبار ماسيكون .

(٣) المجرم فى القانون الجنائي الداخلي هو الشخص الطبيعي أساساً واستثناء الشخص المعنوي الخاص كالشركات والجمعيات فى بعض القوانين الداخلية كالقانون الانجليزى والهندي والسودانى والمصرى .

والجريمة فى القانون الداخلي هى الإخلال بالنظام العام الداخلي وتطبق هذا القانون المحاكم الداخلية . أما فى القانون الجنائي الدولي المجرم هو الدولة أو احدى هيئاتها العامة أو ممثليها وموضوعه الإخلال بالنظام القانوني والاجتماعي للمجتمع الدولي كما أن كيفية تطبيقه والهيئات القائمة على تطبيقه مختلفة .

(1) Stefan Glaser , Introduction a L'Etude du Droit International , Paris, Libratre du Recueil Strey Societe Anonyme , Rue Soufflot, 22 , 1954 , 1 : 11 .

— نشأة فكرة القانون الجنائي الدولي :

كانت ولا تزال ^(١) نظرية سيادة الدول هي المسيطرة على العائلة الدولية ولذلك فإن فكرة سن قانون جنائي دولي من الأفكار الحديثة ، ولم ينظر إليها بعين الجد من جانب الدول إلا عقب تجربة محاكمة نورمبرج للمجرمين الكبار بالمحور الأوروبي ^(٢) .

ولكن هذه الفكرة كانت تراود الأذهان منذ زمن بعيد ، خصوصاً بصدد حرب الاعتداء التي كانت تشنها دولة على أخرى دون حق فنجد سواريز الأسباني (١٥٨٤ - ١٦٧١) ينادي بمنع حرب الاعتداء وعدم اعتداء دولة على أخرى ، ثم تلاه جروسيس (١٥٨٣ - ١٦٤٥) الذي نادى بعدم مشروعية حرب الاعتداء ، كما نادى بأنها إن وقعت فإن الجزاء الذي يوقع على الدولة ورئيسها الذي أعلننا يعد مشروعاً ، وقال بأن عقوبة الإعدام هي جزاء من يخالف أحكام قانون الشعوب . وكان من أثر ذلك أن وضعت قواعد تحكم الحروب بحرية أم برية . وحتى أواخر القرن الثامن عشر لم تكن هذه القواعد سوى مجرد عرف ولم يكن هناك جزاء يوقع على الدولة التي تخل بهذه القواعد سوى أعمال القصاص أو الغرامة المالية أو توقيع عقوبة - دون محاكمة - على رئيس الدولة . وتعد جريمة القرصنة Piracy أقدم الجرائم الدولية ولا تزال واردة في القوانين الانجلوسكسونية تحت عنوان " الجرائم ضد قانون الأمم " أما فكرة إنشاء قضاء جنائي دولي فقد ثبتت في ذهن بعض الشارحين كالفقيه السويسري Moynier الذي نادى بتنظيم قضاء دولي يعاقب على ما يرتكب من جرائم ضد قانون الشعوب واقترح في تقرير مقدم منه للجنة مساعدة جرحى الحرب سنة ١٨٧٢ إنشاء محكمة من خمس أعضاء يعين إثنان منهم بمعرفة أطراف الحرب وثلاثة بمعرفة دول محايدة ولكن اقتراحه فشل لتجاهله القضاء الوطني الذي كان حتى ذلك الوقت هو صاحب الاختصاص الأوحد .

(١) تقوم الهيئة على مبدأ المساواة بين جميع أعضائها .

(٢) جرت هذه المحاكمات بمدينة نورمبرج بألمانيا في الفترة من ١٤ نوفمبر ١٩٤٥ حتى أول أكتوبر

١٩٤٦ ، محي الدين عوض ، المرجع السابق ، ص ٦ : ٧

ولم تظهر فكرة إنشاء قضاء جنائي دولي في الفقرة بشكل جدي إلا بعد القرن التاسع عشر في مؤلفات المهتمين بالعلوم الجنائية . (١)

وأن أول عقاب دولي خرج إلى حيز التنفيذ كجزاء للجرائم الدولية إنما هو عقاب مجرمي الحرب العظمى الأخيرة الذين قدمهم الحلفاء للمحاكمة عن تلك الجرائم أمام محكمتين عسكريتين نوليتين عقدت إحداهما جلساتها في نورمبرج بالمانيا لمحاكمة مجرمي المحور الأوروبي وعقدت الثانية جلساتها في طوكيو لمحاكمة مجرمي الشرق الأقصى . وقد أبدت هيئة الأمم المتحدة اهتماما بالغا بالمبادئ التي أسفرت عنها محاكمات نورمبرج وكلفت هيئاتها بالنظر في تقنين هذه المبادئ ، لتكون نواة لقانون جنائي دولي وإنشاء قضاء جنائي دولي . وقد أفلحت الهيئة في إصدار معاهدة جماعية مشروعة عن جريمة إبادة الجنس سنة ١٩٤٨ تحقيقا للفكرة الأولى ولم تفلح الهيئة حتى الآن في إخراج نظام لقضاء جنائي دولي أو تقنين كامل للجرائم المرتكبة ضد أمن وسلامة البشرية وإن كانت هناك جهود جدية في الأمم المتحدة في هذا السبيل .

ويفرق كثير من الفقهاء بين القانون الذي يوصف بأنه دولي ثم يخصص الوصف بتعبير من تعبيرات القانون الداخلي - مثل القانون الدولي الجنائي - وبين القانون الذي يوصف بوصف من أوصاف القانون الداخلي ثم يضاف له وصف الدولي بعد ذلك - منه القانون الجنائي الدولي والذين يأخذون بهذه التفرقة يدخلون الأول في الدراسات الدولية ويدخلون التعبير الثاني في دراسات القانون الداخلي .

والدراسة التي نضعها لتتطبق وتتفق مع الذين يأخذون بهذه التفرقة وبالتالي يكون التعبير الثاني الذي يدخل في دراسات القانون الداخلي " جنائي دولي " مثل رياضي دولي أي ما ينظم المنافسات الرياضية المحلية هي قوانين وقواعد ولوائح تقوم بتنفيذها الاتحادات المحلية - التي تتصل بالاتحادات الدولية للألعاب الرياضية المختلفة باتفاقها

(١) الغنيمي ، الوجيز في قانون السلام ، الطبعة الثانية ، منشأة المعارف ، ١٩٧٧ ، ص ٨٢ الهامش .

معها في القوانين وقواعد وإوائح المنافسات الرياضية ولذلك تكون الدراسة التي نضعها تحت نظر المسؤولين لكي تكون أساسا لمعرفة الخطأ الذي يسبب المسؤولية الرياضية الدولية حتى توضع القواعد والنظم واللوائح الذي تساعد على الإقلال أو تلاشي الأخطاء التي تسبب المسؤولية الرياضية الدولية .

ـ تحديد المسؤولية الجنائية لانتهاج الخطأ في المنافسات الرياضية : (١)

إن إغفال المشرع لتنظيم وأحكام المسؤولية الرياضية رغم الأهمية البالغة التي تمثلها في واقع الحياة الاجتماعية ، ومن تتلجج رسالة الماجستير التي قمت بها " الخطأ كعنصر في المسؤولية الرياضية الدولية :وضح الآتي :

ـ نسبة الخطأ في السلوك الرياضي أثناء المنافسات الرياضية إلى الخطأ الكلي لمجموع الأخطاء في الأدوات والسلوك والإدارة لجميع الألعاب التي اتخذتها الدراسة التي كان عددها ستة وعشرون لعبة كانت ٤٧٪ ونسبة الخطأ في الإدارة الرياضية الى الخطأ الكلي ٢٥٪ ونسبة الخطأ في الأدوات الرياضية إلى الخطأ الكلي ١٨٪.

ـ ذكرت الدراسة أخطاء وقعت في بعض دول العالم في الألعاب الرياضية المختلفة أدت بعضها إلى الوفاة ونسبتها إلى النسبة الكلية لإجمالي الوفاة في الدول نفسها للفترة الزمنية نفسها .

ـ ذكرت أيضا الأخطاء التي قد يقع والتي وقع فيها المدرب الرياضي غير المؤهل علميا وتربويا ، وذلك خلال التدريب أو المباريات .

هذه هي الأمور التي دفعتني إلى تناول هذه الدراسة " المسؤولية الجنائية لأنواع الخطأ في المنافسات الرياضية حتى تضع أمام المشرع نظرية تعرف الخطأ الذي يسبب

(١) حسن أحمد الشافعي ، بحث قدم في المؤتمر العلمي الخامس ، اسكندرية ، ١٩٨٤ .

المسئولية وتحدد المسؤولية عنه فتجئ التشريعات ويجب تطبيقها أقرب إلى العدالة وصالح مهنة التربية البدنية والرياضة . وتقتصر هذه الدراسة على نوع واحد من المسؤولية ألا وهي "المسئولية الجنائية" في المنافسات الرياضية وذلك لبيان أن أحكام المسؤولية الجنائية في المنافسات الرياضية تختلف حسب نوعية الخطأ الذي يحدث عنه الإصابة سواء أكانت بسيطة أم خطيرة أم مميتة ومعرفة أيضا أن كل نوع من هذه الأنواع له حيثياته وظروفه الخاصة ، ولذلك نتناول الدراسة الآتى :

– المسئولية الجنائية – القصد الجنائي – صور ومعيار ودرجة الخطأ – مناقشة هذه الموضوعات في المنافسات الرياضية .

– المسئولية الجنائية :

– تقوم لمسئولية الجنائية على أن هناك ضررا أصاب المجتمع وترتب على ذلك النتائج الآتية :

– جزاء المسئولية الجنائية عقوبة .

– الذى يطالب بالجزاء فى المسئولية الجنائية هو النية العامة ، باعتبارها ممثلة للمجتمع .

– لايجوز الصلح ، ولا التنازل فى المسئولية الجنائية لأن الحق فيها عام للمجتمع .

– لما كانت العقوبة فى المسئولية الجنائية تنطوى على معنى الإيلاام كان من الواجب حصر الجرائم والعقوبات ، فلعقوبة بلا جريمة ولا جريمة بلا نص .

– والنية ركن فى المسئولية الجنائية ويجب أن يكون للنية مظهر خارجى يصل إلى حد معين من الجساماة فالتصميم والأعمال التحضيرية لاعتقاب عليها ، والشرع قد يعاقب ، ويعاقب الفعل التام ، وإلى جانب هذا المظهر الخارجى يغلب أن تكون الجريمة الجنائية عملا يلحق الضرر بالمجتمع ، بل إن جساماة الضرر قد يكون لها أثر فى العقوبة ، فتشدد فى الضرب الذى يفضل للموت أو الذى يحدث عاهة مستديمة عما فى

الضرب البسيط مع أن النية واحدة في هذه الأعمال ، وقد تزداد أهمية الضرر إلى حد أن يجب الضرر النية ، فهناك أعمال تعد جرائم لأنها ضارة بالمجتمع سواء صحبتها النية أم لم تصحبها كالمخالفات التي لا تنطرب فيها النية . والجرائم التي يكفى مجرد الإهمال . ولكن من جهة أخرى قد يكفى في المسؤولية الجنائية احتمال وقوع الضرر لوقوعه بالفعل كما هو الأمر فيما سمي الآن في القانون الجنائي بالتدابير المانعة ، ومهما يكن من أمر ، فالنية في المسؤولية الجنائية إذا لم تكن وحدها كافية فإن وجودها ضرورى في أكثر الجرائم ، على أن الذى يهمنا في هذه الدراسة هو تبيان عنصر الخطأ في المسؤولية الجنائية فإننى أنتقل إليه مكتفيا في خصوص بيان عناصر تلك المسؤولية لما قد حته من عرض مختصر، الخطأ الذى يسبب المسؤولية الجنائية قد يكون عمدا أو غير عمد كما يتضح من أنواعه التى سوف أذكرها (صوره ومعياره ودرجته) .

== القصد الجنائي :

التعريف السائد في الفقه هو أن القصد هو " توجيه الإرادة لإحداث نتيجة " فانصراف الإرادة إلى إحداث النتيجة هو الذى يميز الجريمة العمدية عن الجريمة غير العمدية فإذا كانت الإرادة هي تعمد الفعل فالقصد هو تعمد النتيجة . أما من الناحية القانونية فإن القصد يختلف في معناه عن الإرادة ذلك أن الإرادة هي تعمد الفعل المادى أو الترك ، أما القصد فهو تعمد النتيجة المترتبة عليه فهو أخص من الإرادة . فالقصد الجنائي يستلزم حتما توافر الإرادة ، أما توافر الإرادة فعلا يستتبع توافر القصد الجنائي دائما .

أما القصد بالمعنى الفنى فهو إرادة الفعل وإرادة الحصول على نتائجه، أى إرادة الفعل وأثاره ويعبر عنه " بالقصد النتيجة " أو الإرادة القصد . وهذا العنصر يجب توافره كما تطلبه المشرع صراحة وفى غير حالة النص الصريح أو الضمنى يجب أن يقتصر القضاء فى بحثه عن الإرادة وحدها . فهى ركن عام فى كل الجرائم ، وما يسميه الفقه بالقصد العام هو فى الواقع فكرة لاتعنى شيئا ، فهو ليس إرادة ارتكاب الجريمة ،

وليس إرادة الفعل والنتيجة، وهو ليس إرادة مخالفة القانون فجميع التحديدات تتعلق بالقصد الحقيقي " القصد النتيجة " ، الذى يسمى بالقصد الخاص .

ـ التمييز بين القصد الجنائى والخطأ غير العمدى :

يشترك القصد الجنائى والخطأ غير العمدى فى أن كلا منهما صورة للركن المعنوى فى نوع من الجرائم ويتمثلان فى علاقة نفسية تربط بين شخصية الجاني ومايات الجريمة وهذه العلاقة فى الحالتين محل اللوم القانون ، ولكنهما يختلفان فى مقدار سيطرة إرادة الجاني على مايات الجريمة ، فهذا القدر أكبر فى الجريمة العمدية منه فى الجريمة غير العمدية ، فالإرادة تسيطر سيطرة فعلية شاملة سيطرتها الفعلية مقتصرة على بعض مايات الجريمة ، وكانت علاقتها بالبعض الآخر منحصرة فى مجرد (إمكان السيطرة) وللقصد الجنائى والخطأ غير العمدى حدود متجاورة وليس بينهما ميدان فاحصل يتميز عناصره عنهما معا . وبعبارة أخرى فإن مجال الخطأ غير العمدى يبدأ حيث تنتهى حدود القصد الجنائى .

والخطأ غير العمدى هو جوهر الجريمة غير العمدية ، وهنا يجب أن نلاحظ تلك الصلة الوثيقة بين الركنين المادى والمعنوى فى الجرائم غير العمدية .

فإذا تساءلنا لماذا يعاقب القانون على سلوك الجاني فى هذه الجرائم لوجدنا الإجابة هى أن هذا السلوك ينطوى على خطأ وهذه الإجابة توضح بالشك العلاقة الوثيقة بين الركنين المادى والمعنوى فى الجرائم غير العمدية ، فليست العبرة بالنشاط ذاته وإنما العبرة بأن هذا النشاط يتصف بالخطأ . وهذا النشاط بطبيعة الحال لا يكون خاطئا من الناحية الموضوعية أى لسبب يتعلق بذات السلوك وإنما بسبب سوء تقدير الجاني عند مباشرة هذا السلوك وهذا مايعبر عنه بالخطأ غير العمدى . فكل ما تتميز به الجريمة غير العمدية أن الجاني قد أراد النشاط لكنه لم يرد النتيجة بل وقعت بسبب خطئه غير العمدى . وقد نالت الجرائم غير العمدية إهتماما خاصا فى المجتمع الحديث فقد أدت

مظاهر الحضارة الحديثة إلى اتباع كثير من الوسائل التي تقتضى الحرص فى استعمالها وترتب على ذلك كثرة وقوع الجرائم غير العمدية بنسب تفوق الجرائم العمدية .
 - صور الخطأ :

عدد المشرع صور الخطأ الذى أراد العقاب عليه فى :

- الرعونة .

- عدم الاحتياط والتحرز .

- الإهمال أو التفريط .

- عدم مراعاة وإتباع اللوائح .

- الرعونة :

هى ترجمة غير دقيقة لكلمة *Maladresse* الواردة فى النص الفرنسى ، إلا أنها تعطى معنى الطيش والخفة مع أن المقصود هنا هو عدم الحذق والدراية وهى تنطبق على وجه خاص على كل من يقومون بأعمال فنية ، ولكن تنقصهم الخبرة ومنهم الطبيب ، إذا إتضح أن ماوقع منه يدل على جهل حقيقى بواجباته فى حالة العلم القائم ، كمن يخلط بين الأمعاء والحبل السرى ، أو يرتكب خطأ ينصب على المبادئ الأولية فى التشريح أو يتسبب فى قطع الشرايين فى عملية جراحية لئلا أن يربطها كما تقتضى الأصول العلمية .

- عدم الاحتياط والتحرز :

يراد به الخطأ بتبصر ، حيث يعلم الفاعل طبيعة العمل الذى يأتى وما يمكن أن يترتب عليه من خطر ورغم ذلك يعضى فى فعله كأن يجرى الطبيب علاجاً بالأشعة بوساطة أجهزة يعرف أنها معيبة .

- الإهمال أو التفريط أو عدم الانتباه أو التوقي :

يقصد به الخطأ الذى يقوم بطريق سلبى نتيجة الترك أو الامتناع حيث يقوم

الشخص على عمل دون أن يتخذ له عدته من وسائل العناية والاهتمام والوقاية وأكثر ما يكون ذلك من الأعمال التي تصطحب بشئ من الخطر ، ويكون من واجب الفاعل محاذرة وإتقاء هذا الخطر . كمن يترك الطبيب الجرح فى اللحم بعض فتات من العظم أو يترك فى جوف المريض رباطا أو يهمل فى اتخاذ الاحتياطات اللازم لإجراء التخدير .

- مخالفة اللوائح :

هى سبب قائم بذاته ويترتب عليه مسئولية المخالف من الحوادث ولو لم يثبت عليه أى نوع آخر من أنواع الخطأ . ومخالفة اللوائح هى جريمة مستقلة بذاتها ، فإذا ما تترتب على هذه المخالفة إصابة فإن المخالف يعاقب على الإصابة وعلى المخالفة فى وقت واحد .

- معيار الخطأ :

عرف الخطأ بأنه التصرف الذى لا يتفق مع الحيطة التى تقتضى بها الحياة الاجتماعية وجرى البحث فيما إذا كان يؤخذ فى تقدير هذا التصرف بما يعرف بالتقدير الشخصى أو الواقعى حيث يقارن ما وقع من شخص بتصرفه العادى فإذا إتضح أنه كان يستطيع فى أحواله العادية أن يتجنب الفعل الضار المنسوب إليه اعتبر مقصرا ..و الا فهو غير مقصر أو يؤخذ فيه بالتقدير المادى حيث يقارن ما وقع من الإنسان بتصرف شخص مجرد بتصور أنه مثال الرجل العاقل المتبصر الذى يفترض أنه لايعيب فى أعماله وتصرفاته وذهب بعض الفقهاء إلى وجوب الأخذ بالتقدير الشخصى الواقعى . لأن أحد لا يلتزم بأن يبذل من العناية أكثر مما تحتمله طبيعته وثقافته وخبرته الشخصية . وعيب هذا رأى فى صعوبة تطبيقه ، لأنه يقتضى مراقبة كل شخص وتبين حركاته وتصرفاته فضلا عن أنه يؤدى إلى أن يعاقب معتاد والليقظة إذا وقعت منهم أقل هفوة على حين ينجو من العقاب معتادو التقصير

ذهب فريق آخر إلى الأخذ بالتقدير المادى أو المجرى أى الشخص العادى الذى

يعنى بتصرفاته فلا يسأل الإنسان إلا إذا كان مثل هذا الرجل المتوسط الذكاء والتبصر لا يأتى ما آتاه وعيب هذا رأى أنه يصرف النظر عن الاعتبارات الشخصية. وذهب فريق آخر إلى الأخذ بتقدير الخطأ فى جميع عناصره على أساس التقدير المجرد أو المادى ما إذا كان هناك خطأ معاقب عليه ، على أن يؤخذ بالتقدير الشخصى أو الواقعى للفاعل ودرجة تجريئه عند تقدير العقاب .

- درجة الخطأ :

فرق بعض الشارحين بين الخطأ الجنائى والخطأ المدنى . فقالوا أنه فى القانون الجنائى يعاقب على الخطأ الجسيم وحده ، أما فى القانون المدنى فيسأل الشخص عن الخطأ فى جميع صورته . وهم يستندون فى ذلك إلى أنه فى الخطأ المدنى يجرى البحث حول من يتحمل نتيجة الضرر الماصل . هل هو الجانى الذى وقع منه الخطأ وأن العدالة تقضى بأن يتحمل نتيجة هذا الضرر مرتكب الخطأ . أما فى القانون الجنائى فإن المقام مقام عقوبة ، ويجب لذلك أن يكون الخطأ على جانب من الجساماة لأن الملاحظ من حيث العقوبة مصلحة الجماعة بردع الجانى وردع غيره من الناس ، حتى لا يفلوا الاحتياطات الواجب لمنع الأذى عن الآخرين . والخطأ اليسير جائز على كل إنسان وإن يجدى العقاب فى ردعه شيئاً .

وقد استقر القضاء البلجيكي منذ عهد طويل على الأخذ بنظرية وحدة الخطأ وتأييد ذلك بنص صريح فى القانون كما إستقر عليه القضاء الفرنسى منذ مستهل هذا القرن ، أما فى مصر فقد ذهب الغالبية العظمى الذى يستوجب المساءلة الجنائية طبقاً للمادة ٢٤٤ عقوبات لا يختلف فى أى عنصر من عناصره عن الخطأ الذى يستوجب المساءلة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ وأن الخطأ مهما كان يسيراً يكفى قانوناً لتحقيق كلتا المسئوليتين وقد أكدت محكمة النقض فى هذا المعنى مرة فى حكم حدث سنة ١٩٤٦ كما أخذت محكمة الاستئناف المختلطة معتقدة بهيئة محكمة نقض فى سنة ١٩٤٠ بوجود الخطأ الجنائى والمدنى فى قضية تناولت مسئولية الأطباء

فإذا انتهينا بوحدة الخطأ في القانون الجنائي والمدني فإننا نصطدم بخلاف آخر بين شارحي القانون المدني حيث ذهب فريق منهم إلى التفرقة من حيث الخطأ الذي يسأل عنه مرتكب الخطأ بين نوعين من الخطأ ، هما : الخطأ المادي والخطأ الفنى . وقد عرفوا الخطأ المادي بأنه الخطأ الخارج عن المهنة ، والخطأ الفنى : فهو ما يعرف بالخطأ المتعلق بالمهنة ، وهو الخطأ الذي يرتكب عند مخالفة القواعد التي تقوم على أساسها المهنة .

نتناول في هذا الجزء مناقشة الموضوعات التي تناولتها الدراسة تطبيقاً في المنافسات الرياضية .

أولاً - القصد الجنائي في المنافسات الرياضية :

يحدث عندما يقوم اللاعب بعمل يتنافى مع القيم والأهداف والقواعد المهارية والأداء الفنى لكل لعبة وكان الهدف منه الإضرار باللاعب الخصم قاصداً نتيجة معينة وهذا ما يطرأ على اللاعب عند الاشتراك في كرة القدم بترك اللعب على الكرة ويقوم بارتكاب عمل قد يؤدي إلى إصابة اللاعب وقد تؤدي إلى الوفاة أحياناً أوعاهة مستديمة . وإذا أثبت أن ما قام به اللاعب تعمد فيجب أن يعاقب على الخطأ المتعمد وإذا قام اللاعب بتصرف معين أو بسلوك معين في النزاع مع مصارع أو ملاكم أو لاعب سلاح أوفى أى مسابقة رياضية ولم يتوقع ما حدث من نتيجة هذا السلوك لذلك يكون عقابه على الخطأ غير العمدى ..

من ذلك يتضح بأن الأخطاء التي تحدث في المنافسات الرياضية قد تكون عمدية أو غير عمدية .

ثانياً - صور الخطأ في المنافسات الرياضية :

وتطبق صور الخطأ في المنافسات الرياضية نتناول كل من الرعونة ، عدم الاحتياط والتحرز ، الإهمال أو التقريط ، عدم مراعاة اتباع اللوائح .

- الرعونة في المنافسات الرياضية

يتضح أن الرعونة تظهر واضحة في عدم إلمام المدربين بالنواحي العلمية في تعليم المهارات الأساسية للألعاب المختلفة سواء أكانت فردية أم جماعية عندما يخطئ في تعليم اللكمات المستقيمة والصاعدة ومناطق اللكم الصحيحة والمصارعة أيضاً في تعليم السدقات والطرق الفنية للحمل والأداء السليم . وفي الألعاب الجماعية أيضاً مثل كرة القدم والسلة والهوكي وغيرها وعند الرعونة تصبح الإصابات كثيرة قد تؤدي أحياناً إلى الوفاة كما ذكرت في صفحات سابقة في بعض دول العالم والرعونة أيضاً قد يرتكبها اللاعب عند ممارسة اللعبة والحكم عند التطبيق.

- عدم الاحتياط والتحرز في المنافسات الرياضية :

ينطبق هذا على المدربين الرياضيين عند الاستمرار في طريقة التدريب الضالطة وهو يعلم تمام العلم بأن هذه الطريقة عفى عليها الزمن ، مما يسبب الإضرار بالمستوى الرقمي . والنسبة للاعبين والحكام قد يرتكب اللاعبون أخطاء كثيرة تنصف بعدم الاحتياط والتحرز حين يرتكب عملاً يضر بالرياضيين الآخرين وهو يعلم مدى خطورة العمل الذي يقدم عليه وهذا يتضح عند اتباع ضربات خاطئة وتطبيق مهارات غير فنية في الألعاب المختلفة فردية أم جماعية . والحكام أيضاً يقومون في هذا الخطأ عندما يرتكب باتخاذ قرارات خاطئة لعدم الإلمام بالقوانين والقواعد الخاصة بالألعاب وهذا ما يثير الجمهور ونتيجة لذلك تحدث حوادث الشغب والسلوك الشائن

.. الإهمال أو التغريط أو عدم الانتباه أو التوقي في المنافسات الرياضية :

عندما يهمل المدربون والمشرفون الرياضيون لمراقبة السباحين في حوض السباحة من يعرف منهم ومن لايلم بقواعد السباحة - فإذا غرق أحدهم كان هو المسؤول عن هذا الإهمال كما ذكر في قضية تناولتها في المجستير تلتخص في غرق طالب بحمام السباحة التابع لوزارة التربية والتعليم - وحكمت المحكمة سنة ١٩٥٦ لصالح أم الغريق

بتعويض قدره خمسة آلاف جنيهها من وزارة التربية والتعليم ، بانية قضاها على أسباب
هى :

– أن للحمام ملاحظين عينتهما وزارة التربية والتعليم – وأنهما المسئولان عن إرشاد
الطلبة المبتدئين والعمل على سلامة الأعضاء الموجودين بالحمام – تبين أن أحدهما قد
تغيب يوم الحادث – ومن المفروض أن يقف الملاحظان بجانبى الحوض للمراقبة – وأن
يكون جميع السباحين تحت نظرهما .

– أنه لا يدرأ المسئولية عن الوزارة بمرض المتوفى لأنه كان واجبا عليها أن تفحصه
طبيا قبل السباحة .

– أنه لا يمكن تعليل الحادث إلا بأن الملاحظ ومن معه كانوا لاهين عن فى حوض
السباحة وقد يحدث أيضا الإهمال عند تعلم الجمباز والوثب العالى والقفز بالزانة
والمصارعة والملاكمة والهوكى وغيرها من الألعاب الفردية والجماعية بإهمال المدرب
والإداريين بالاستعداد بمكان اللعب وعدم تجهيزه بعوامل الأمن والسلامة . وسلامة
الأجهزة من الصلاحية للاستعمال حتى يقلل أو يمنع من حدوث الأخطاء من عدم مراعاة
ذلك ويتضح جليا عندما ذكرت من الأحداث التى وقعت بسبب الإهمال فى الأدوات
الرياضية ومنشأتها . مثل مشكلة نادى الزمالك سنة ١٩٧٤ . " لمعقود مدرج الدرجة
الثالثة راح ضحية ذلك ٤٨ شخص أثناء مباراة النادى الإسماعيلى مع نادى بوكلاير اغ
" وهذه المشكلة حكم فيها بتعويض قدره ١/٢ مليون جنيه على كل من اللواء حسين لبيب
مدير النادى فى ذلك الوقت – وإبراهيم سالم مشرف الألعاب الرياضية – ومحمد شاهين
مدير النادى الإسماعيلى – وذلك بثبوت تهمة الإهمال الجسيم فى حقهم " . وذكرت أيضا
فى رسالة الماجستير عدد الموتى فى الألعاب الرياضية نتيجة الإهمال مع اختلاف نوعية
الإهمال .

- مخالفة اللوائح في المنافسات الرياضية :

مخالفة اللوائح في المجال الرياضي يحدث من اللاعب لمخالفة قواعد وقوانين الألعاب المختلفة التي يمارس تابعاً لها . وأيضاً بالنسبة للحكام والإداريين عند مخالفة لوائح وقواعد تنظيم المباريات وكيفية إدارة المباريات على أسس سليمة ونذكر توضيحاً لهذا ماحدث فعلاً لمخالفة اللوائح والنظم والقواعد الرياضية - الأخطاء الناتجة من سلوك اللاعبين والإداريين والأخطاء أيضاً الناتجة لمخالفة قانونية الأداة الرياضية .

وذكرت أيضاً في رسالة الماجستير مشكلة لمخالفة اللوائح حدثت في سنة ١٩٧٦ (مشكلة الطوبه) التي ألفت مباراة الزمالك والمحلة ومشكلة نادي الاتحاد عندما اعتدى عليه في الكاسيون ومشكلة المحلة مع فريق رينجرز عندما هدد في دولة نيجيريا الإفريقية ومشكلة نادي غزل ميماط ومخالفته لوائح اتحاد الكرة التي أدت إلى هبوطه من الدوري سنة ١٩٨٢ .

ثالثاً - معيار الخطأ في المنافسات الرياضية :

يؤخذ في مجال المنافسات الرياضية عند وقوع خطأ يسبب ضرر للغير ويقارن الخطأ بتصرف اللاعب متوسط المستوى والحرص من الناحية الفنية في الأداء الحركي المهاري لكل لعبة من الألعاب التي تمارس سواء أكانت فردية أم جماعية .

رابعاً - درجة الخطأ في المنافسات الرياضية :

قد تحدث إصابات بسيطة أو جسيمة قد تؤدي إلى الوفاة أحياناً نتيجة خطأ ما يختلف باختلاف نوعيته سواء كان عمداً أم غير عمد ، فالمسئولية هنا يجب أن تكون حسب درجة الخطأ وماسببه من ضرر ويجب التفريق أيضاً إذا كان الخطأ هنا خطأ فني أم خطأ مادي والمسئولية تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بدرجة الضرر . وهذا مايتفق عليه فريقاً من الشارحين بأنه لاملح للفرقة بين الأخطاء الفنية والأخطاء المادية ولذلك يجب مساعدة اللاعب أو الإداري أو المدرب الذي قد يدرّب الممارسين بطريقة خارجة عن قواعد

علم التدريب مثمما يحدث التدريب لفترة كبيرة فى المناطق المرتفعة لئلا يؤخذ اللازم من التدرج فى التدريب حتى يتم تكيف الأجهزة الحيوية لجسم اللاعب لهذا المجهود المفاجئ . أو اتباع طريقة معينة فى تعليم مهارة خاصة للعبة من الألعاب الرياضية لئلا يتبع القواعد العلمية لتعليم تلك المهارة مع إهمال عامل الأمن والسلامة حتى يتجنب الأضرار التى قد تقع للاعب من إصابة أو وفاة بسبب تلك الإهمال الخاص بمخالفة القواعد العلمية لتعليم مهارات الألعاب المختلفة . وهذا ما قد يحدث واضحا فى المنافسات (المصارعة - الملاكمة - السلاح) . والجمباز والقفز بالزانة - الوثب العالى - الوثب الطويل - القوس فوق السلم المتحرك - التزلج على الجليد وغيرها من الألعاب المختلفة وأنه يجب مساهمة هؤلاء جميع أخطائهم العادية والفنية الجسمية والبسيطة وعلى هذا الرأى يتفق كثير من علماء القانون المحققين فى فرنسا ومصر .

خامسا - كيفية إثبات الجرائم غير العمدية وأحكامها فى المنافسات الرياضية :
تنقسم الإصابات الرياضية إلى مجموعات هى :

- الإصابات الذاتية : وهى التى تنتج فى أثناء التدريب أو المباريات الرياضية وتكون غير متعمدة .

- الإصابات التى قد تنتج عن نقص فى الأدوات والإهمال فى إعدادها .

- الإصابات الرياضية الناتجة عن إهمال الآخرين (الرياضيين) .

وبالتالى تنقسم الإصابات الرياضية إلى :

- إصابات بسيطة : تحدث نتيجة إهمال وإغفال فى قوانين اللعبة وقواعد اللوائح

الخاصة بالعبة أو الألعاب القريبة عموما .

- إصابات خطيرة : تكون نتيجة معاملة واحتكاك أثناء المنافسة وليست الهدف فى

ذاته وهى غير متعمدة . وهذا لا يعفى من المسؤولية .

- إصابات مميتة : إذا كانت الإصابات الرياضية تؤدي إلى الموت في حالة مراعاة قواعد اللعب وقوانينها - هذا يعفى من المسؤولية - أم الوفاة الناتجة عن طريق الخطأ الناتج من الإهمال في النواحي الفنية أوف قواعد اللعب واللوائح الفنية أو في قواعد اللعب واللوائح الخاصة بالألعاب عموما ، في كل منها تثار المسؤولية لارتكاب الخطأ ولكن الحكم على هذه المسؤولية تختلف حسب نوعية الخطأ وماسببه من ضرر للممارس في المنافسات الرياضية .

- وأن الجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٢٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات هي من جرائم الخطأ ، فالخطأ هو علة العقاب عليها . وقد عدد المشرع صور الخطأ الذي أراد العقاب عليه في الرعونة ، أو عدم الاحتياط والتحيز والإهمال أو التفريط وعدم الاحتياط أو التوقي وعدم مراعاة أو اتباع اللوائح . والخطأ كما ذكرنا هو ركن أساسي في الجرائم غير العمدية فلابد من إقامة الدليل على وجوده وإلا فلا محل للمسئولية الجنائية ، إذ ليس في القانون الجنائي خطأ مفروض كما هو الحال في القانون المدني.

فيكفي الاتهام أن يثبت أن المتهم قد خالف اللائحة وقد حكم بأن المادة ١٤٤ ع نصت على خمسة أحوال للحوادث التي تقع من غير قصد ولا تعمد ، هي الرعونة - عدم الاحتياط - الإهمال - عدم الانتباه - عدم مراعاة اللوائح - ففي الأربعة أحوال الأولى يجب أن يثبت وقوع خطأ من المتهم يدخل تحت واحد منها - أما في الحالة الخامسة فلاداعي لهذا البحث . لذلك فإن الخطأ الذي يستوجب المساءلة المدنية طبقا للمادة ٢٤٤ عقوبات لا يختلف في أي عنصر من عناصره عن الخطأ الذي يستوجب المساءلة المدنية بمقتضى المادة ١٥١ وأن الخطأ مهما كان يسيرا يكفي قانونا لتحقيق كل من المسؤوليةين.

وتقتضى القواعد العامة بأنه لا يكفي لكي تتحقق السؤولية الجنائية أن تقع إصابة ، بل يجب أيضا أن تكون الإصابة التي لحقت باللاعب نتيجة ذلك الخطأ الذي وقع من اللاعب الآخر أو سوء التدريب أو التدريس ولا يكفي في ذلك مجرد اقتران الخطأ بالضرر

بل يجب أن تكون الإصابة لاحقة Suite للخطأ وناشئة عنه وبحيث لايمكن تصور وقوع الإصابة ولو لم يحصل الخطأ . ولذلك تكون أحكام المسؤولية الجنائية فى المنافسات الرياضية تختلف حسب نوعية الخطأ الذى يحدث عنه الإصابة سواء أكانت هذه الإصابة بسيطة أم خطيرة أم مميتة كل هذه الأنواع له حيثياته وظروفه الخاصة وبالتالي تكون الأحكام مرتبطة بهذا كله .

مما جاء من مناقشة موضوعات الدراسة تم استخلاص الجوانب الآتية :

– إحكام المسؤولية الجنائية فى المنافسات الرياضية تختلف بنوعية الخطأ حسب صورته ودرجته ومعياره .

– يشترط للإعفاء من المسؤولية الجنائية فى المنافسات الرياضية عدم حدوث أى خطأ من الأخطاء التى ذكرت فى الدراسة .

– الأخطاء التى تحدث فى المنافسات الرياضية يكون المسئول عنها مرتكبها – سواء كانت هذه الأخطاء فنية أم مادية .

– القصد الجنائى – أو الخطأ العمدى – يصعب توافره فى المنافسات الرياضية لأن القصد الجنائى يشترط لتوافره الإرادة المرتبطة بالنتيجة . ولكن الخطأ الموجود غالباً فى المنافسات الرياضية هو الخطأ غير العمدى (حدوث النشاط دون إرادة النتيجة) .

– إن نفى المسؤولية الجنائية والمدنية يكون على أساس أن اللعب قد جرى بإخلاص واستقامة بين اللاعبين وفى تلك الروح الرياضية التى لاينتقل معها من منافسة مشروعة فى اللعب إلى أن يكون نوعاً من العداء ، كما أن هذه الاجازة لاتمتد إلى الأفعال الخاطئة وغير الحكيمة ومخالفة لقواعد اللعب .

– وأن هذا الاعفاء يستند الى المبدأ العام فى إباحة الأفعال التى ترتكب استعمالاً لحق مقرر بمقتضى القانون بالتطبيق على المادة ٦٠ من قانون العقوبات . ولكن هذا الحق يقيد قيدان :

الأول : قيد يفرضه القانون وهو رضا المجنى عليه .

الثاني : قيد مستمد من الحق ذاته وهو قيد حسن النية . بمعنى استعمال الحق في الغرض الذي شرع من أجله .

وأوصت الدراسة بالآتي :

– يجب أن تكون أحكام المسؤولية الجنائية في المنافسات الرياضية – طبقا لمصور ومعييار ودرجة الخطأ – حتى توضح للمتشرع مايجب تنظيمه عند ممارسة الأنشطة الرياضية بكافة أنواعها .

— الحاجة الى وضع تشريع لتنظيم التدريب في مجال التربية البدنية والرياضة في
ج٠م٠ع*:

إن القانون يستجيب لحاجات المجتمع ، فإذا كانت هناك حاجة لم تنظم ومن
مصلحة المجتمع أن يوجد تنظيم لها ، فمن المفروض أن يستجيب لها بإصدار قواعد
مكتوبة تسمى تشريعا أو بتكوين قواعد غير مكتوبة تسمى عرفا .

ويوجد نواحي لها أهميتها البالغة في النشاط الرياضي ومع ذلك فقد قصرت
التشريعات عن معالجتها الأمر الذي يضع المسئول في حرج عندما يتعرض لتسوية
مشكلة من هذه المشاكل وهذا يتطلب نظرة من المشرع ومن المختصين لاستكمال الناقص
من التشريعات وإصدار القوانين الجديدة التي تغطي ما تلمسه عملا من قصور في الدور
الذي يمكن أن يؤديه القانون بالنسبة لتسوية مختلف المشاكل الرياضية .

ومن الأمور التي لا بد أن تكون محل عناية القانون تنظيم المهن المختلفة ، لاسيما
عندما تصبح هذه المهن ذات اتصال وثيق بالجمهور والألعاب الرياضية على اختلاف
أنواعها ، قد أصبحت في عصرنا وسيلة هامة من وسائل التربية الاجتماعية كما أنها
وسيلة من وسائل تحقيق الذات وإذا فإنها لا بد أن تكون محل عناية القانون يضع لها
القواعد وينظم اللوائح حتى يضمن أن تمارس على أسلم وجه يحقق مصلحة الفرد
والجماعة معا .

والتربية الرياضية أصبحت علما له القواعد وأصوله التي تقوم على أسس من
البحث والتجريب ، ولعل أهم ما يتصل بهذا العلم هو المدرس والمدرّب واللاعب والإداري .

والمدرّب الرياضي له متطلبات أساسية تتلخص في أساسيات تربوية وتعليمية هي
دعائم عملية التدريب الرياضي الذي حدد مفهومه في " أنه عملية تربوية تخضع للأسس
والمبادئ العلمية وتهدف أساسا إلى إعداد الفرد لتحقيق أعلى مستوى رياضي ممكن في

نوع معين من أنواع الأنشطة الرياضية .

فى ضوء هذا التعريف يمكن أن نستخلص أن التدريب الرياضى من العمليات التربوية التى تخضع فى جوهرها لقوانين ومبادئ العلوم الطبيعية كعلم التشريح ، علم وظائف الأعضاء .. والعلوم الإنسانية كعلم النفس والتربية والاجتماع ، وهدفها النهائى إعداد الفرد للوصول إلى أعلى مستوى رياضى تسمح به قدراته واستعداداته وإمكاناته . وذلك فى نوع النشاط الرياضى الذى يتخصص فيه والذى يمارسه بمحض إرادته .

ومن نتائج الماجستير الذى قمت به (الخطأ كعنصر فى المسئولية الرياضية الدولية)

وضح :

– أن هناك أخطاء متعددة تنتج إصابات مختلفة – جسيمة – أو بسيطة – أثناء التدريب أو المباريات بسبب المدرب الرياضى غير المؤهل علميا وهذا راجع إلى عدم وجود قانون فى التشريعات ينظم مهنة العاملين بالتربية البدنية والرياضية وخاصة المدربين الرياضيين .

– هذه الأمور التى دفعتنى لتناول هذه الدراسة * وضع تشريع لتنظيم التدريب فى

مجال التربية البدنية والرياضية فى ج.م.ع.

لذلك سوف تتناول الدراسة الآتى :

– مشروعية الغرض وأذن القانون .

– العرف .

– نظرية الرضاء .

– تطبيق هذه الموضوعات فى التربية البدنية والرياضية .

بهدف وضع مشروع قانون لتنظيم مزالة مهنة التدريب فى مجال التربية البدنية

والرياضة .

ـ مشروعية الغرض وإذن القانون :

قد نص مشروع قانون العقوبات الفرنسي في المادة ١١٢ منه على " أن لاتكون هناك جريمة ولاجنحة ولا مخالفة إذا لم تكن الواقعة إلا استعمالا لحق أو أداء لواجب من واجبات الوظيفة أو المهنة . ومع عدم وجود نص في القانون القائم بهذا المعنى فإن الحكم واحد ، أخذا بفكرة إن القانون لايمكن أن يعاقب على فعل يصرح به هو نفسه .

وقد أخذ بهذا الرأي جارسون ، فهو يقرر أن التبرير الحقيقي لعمل الطبيب يرجع إلى إذن القانون ، فالمرشح بإعطائه طبيبا ببلومه الطب والترخيص له بمزاولة مهنة الطب قد صرح له بأن يعمل كل مامن شأنه أن يؤدي إلى الشفاء . في ذات الوقت أنه يستعمل حقا خوله له القانون .

والفعل إذا ترتب عليه نتائج محرمة ونتائج مشروعة فإن النتائج المشروعة تظهر القصد الجنائي وتجعل الفعل مشروعا ، وذلك هو حال الطبيب الذي يجرى لمريض عملية جراحية يقصد منها إلى شفاؤه ، واستند إلى إذن القانون في حق الطبيب في العلاج كذلك جازو نينيودي فابر وجازو لابورد لأكوست ، كما أخذ به فيدال حيث يقرر بصفة عامة أنه يوجد سبب من أسباب الإباحة في كل حالة يكون هناك نص صريح في قانون العقوبات أو في قانون المدني أو الإداري يخول الإذن بإجراء الفعل . وهو يقرر أن هذا الإذن يكون مستقادا ضمنا عندما يصرح المشرع بمزاولة مهنة من المهن وينظم شروط مزاومتها ، ويكون من مقتضيات مزاولة هذه المهنة إجراء أعمال يحرمها نص في القانون العقوبات مما يجعلها أصلا جريمة معاقب عليها ، ولكنها تصبح بهذا التصريح الضمني عملا مباحا طالما أنها تدخل في المزاولة العادية للمهنة التي صرح بمزاومتها ، وفي حدود هذا التصريح ، وجد فيدال في ذلك السبب القانوني لإباحة التأليب للأباء والمعلمين وإباحة الألعاب الرياضية والعلاجات الطبية والأعمال الجراحية ، رغم مايمكن أن يترتب عليها من الإصابات وهو يقرر أن العمليات الجراحية والعلاجات الطبية عموما تعتبر جائزة ولو خابت نتيجتها أو لم تؤد إلى نتيجة ما ، طالما أن هذه الأعمال تجرى لغرض

نافع تقره الدولة التى نظمت مهنة الطب بإعطاء للشهادات اللازمة لمزاومتها .

والدولة بذلك تبيح مزاولة مهنة الطب ، كى تبيح الأعمال التى تقتضيها هذه المزاولة ويحتم فيدال بأن الإعفاء للطبيب من المسئولية عن حوادث العلاج ترجع إذن إلى سبب من أسباب الإباحة هو إذن القانون وليس إلى رضا المريض ، ولا إلى إنعدام القصد الجنائى ، لأن القصد موجود فعلا فى هذه الأحوال .

- العرف :

يرى أوبنهم أن العرف هو سبب الإعفاء من المسئولية عن الأضرار التى تحدث أثناء المزاولة العادية للمهنة والعرف لغة ما تستقر عليه النفس من الأمور بتكرار ممارسته ، وهى فى الإصطلاح القانونى " القاعدة الثانية " التى تنشأ وتثبت باستمرارها مدة من الزمن وتتحول هذه القاعدة إلى عرف له قوة القانون إذا كانت قديمة وعامة وثابتة وظاهرة بين الناس لاتعارض مع التشريع القائم . وقد سلم القانون فى كثير من نصوصه بحكم العرف . فهو مصدر كثير من الأحكام فى القانون الدولى فامتيازات الممثلين السياسيين نشأت بالعرف وكان كذلك شأن الامتيازات فى مصر . ونص القانون الدستورى فى المادة ١٥٤ منه على أن الدستور لايمس بالأجانب من الحقوق بمقتضى القوانين والمعاهدات والعادات المرعية نصت المادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على أنه إذا لم يوجد نص صريح فى القانون يحكم القاضى بمقتضى قواعد العدل والإنصاف وبموجب " العادات " الجارية وكان القانون المدنى القديم يقضى باتباع حكم " العرف " فى كثير من مواده إذا لم يتفق الطرفان . فالحالات المادة ٣٦٢ على عرف الجهة فى تحديد الإيجار والمادة ٤٠٥ فى أجرة الفلاحين والعمال ، فلما جاء القانون المدنى الجديد جعل للعرف المكان الأول عند غياب النص . فقرر فى المادة الأولى منه أنه إذا لم يوجد نص حكم القانون بمقتضى العرف . فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية . فإذا لم توجد بمقتضى مبادئ القانون الطبيعى والعدالة .

- نظرية الرضا :

قد رأى فى دراسة التاريخ أن القاعدة الرومانية كانت تقر " أن لاضرر لمن رضى بهذا الضرر " كما أن الشريعة الإسلامية جعلت لرضاء المريض بالعلاج أثرا فى تخفيف العقاب على الطبيب ، فهو ينفى عنه القصاص وياقى الحدود ويجعل عقابه قاصرا على التعزير بالحبس أو الضرر أو الغرامة ونحوها فيما يراه الحاكم كما أن الطبيب لايلزم بالدية أو بتعويض التلف ، إلا إذا كان الطبيب جاهلا وأوهم المريض بعلمه فإنن له بعلاجه لما ظنه من معرفته ، أما إذا كان المريض يعلم أن الطبيب جاهل لاعلم له وأئن له بعلاجه رغم ذلك ، فإن الطبيب لايلزم بالدية ولا بتعويض التلف .

- ولاتزال القاعدة الرومانية معتبرة فى القوانين الانجليزية والقوانين الأمريكية التى نقلت عنها فهى تنطبق فى جميع الأحوال التى يتعلق فيها الأمر بحق خاص مما يجوز التصرف فيه ، دون الحقوق التى لايجوز التصرف فيها . وهذه هى الحقوق المتعلقة بالحياة والحرية والمساواة، فرضاء المجنى عليه ينفى الجريمة فى جرائم السرقة والاعتصاب والإعتداء على النفس مالم يكن فى هذا الاعتداء انتهاك لحرية النظام العام . وهم يشترطون أن يكون رضا المجنى عليه صحيحا أى صادرا من شخص بالغ عاقل مالك لقواه العقلية قادرا على أن يكون رأيا صحيحا عن موضوع الرضا وأن يكون هذا الرضا صادرا عن حرية أى بغير إكراه ولاخوف ولاغش .

ومن القوانين التى لاتضع كقاعدة عامة أن رضاء المجنى عليه ينفى الجريمة كما هو الحال فى القانون المصرى والفرنسى فإننا نجد أن المشرع قد نص فى القسم الخاص من القانون على جرائم بعد رضاء المجنى عليه فيها مانعا من قيام الجريمة ، كما هو الحال فى السرقة ، والنصب ، والخطف والحبس بغير وجه حق والاعتصاب .

بعد أن استعرضت مشروعية إذن القانون والعادة ونظرية الرضا فى التشريعات المختلفة أرى لازما أن أقوم بمناقشتها وتطبيقاتها فى التربية البدنية والرياضة حتى

ترى إذا كان هناك قانونا ينظم مزاوله مهنة التربية البدنية والرياضة أم لا ؟

أولاً - مشروعية اذن القانون في التربية البدنية والرياضة :

ويمكن أن يستفاد من هذا المعنى فى موضوع مهنة التربية البدنية والرياضة وهو قريب من الطب كما ذكر من محكمة استئناف بورد وفى قضية اللاعب الذى أصاب زميله فى لعبة الرجبي ، فأدانته محكمة الجنح فاستأنف الحكم مستندا فيما استند إليه إلى أن اللعبة المذكورة يصرح بها من السلطات العامة وهى تشجع عليها ، واذك فإن لعبها يعتبر جائزا قانونا . وقد أخذت محكمة الاستئناف بوجهة نظره ، وإن كانت قد أضافت إليه أن تقى المسؤولية الجنائية والمدنية على هذا الأساس إنما يكون حيث يكون اللاعب قد جرى بإخلاص واستقامة بين اللاعبين وفى تلك الروح الرياضية التى لاينتقل معها من منافسة مشروعة فى اللعب إلى أن يكون نوعا من العداة ، كما أن هذه الإجازة لاتمتد إلى الأفعال الخاطئة وغير الحكيمة ومخالفة قواعد اللعب ، إن أساس الإعفاء يستند فى الواقع إلى المبدأ العام فى إباحة الأفعال التى ترتكب استعمالا لحق مقرر بمقتضى القانون بالتطبيق على المادة ٦٠ من قانون العقوبات ، ولكن هذا الحق يقيد قيدين :

الأول : قيد يفرضه القانون وهو رضا المجنى عليه .

الثانى : قيد مستمد من الحق ذاته وهو قيد حسن النية بمعنى استعمال هذا الحق فى الغرض الذى شرع من أجله .

ثانيا - العرف فى التربية البدنية والرياضة :

العرف إذا كان أول مصادر القانون فهو قد فقد تأثيره فى العصر الحالى وحل محله السلطة التشريعية التى تقوم بسن القوانين الازمة وليس للعرف على وجه الخصوص من تأثير على قانون العقوبات فإن المبادئ المقررة فى القوانين الحديثة أن "لأجريمة إلا بقانون ولاعقوبة بغير نص" وقد نصت على هذه القاعدة المادة ٦ من الدستور المصرى فلا يمكن أن تنشأ جريمة ولانوع من العقاب بالعرف ، كما أن قانون

العقوبات لم ينص على أن العرف من أسباب الإباحة وموانع العقاب ، حتى يصبح القول بأنها يمكن أن تكون " قانونيا للإعفاء من المسؤولية " .

وبالتالى فلامحل للريب فى جواز الاشتغال بمهنة التربية البدنية والرياضة بغير نص ، فإن المشرع لم ينص على منعها ، بل على العكس من ذلك فإنه قد أباحها بصفة عامة واعتبرها من الأعمال المشروعة ، وتمشيا مع هذه الإجازة رأى الفقه والقضاء وجوب الإعفاء من العقاب على الإصابات التى تنتج عن المنافسات الرياضية فى حدود القواعد المعترف بها للعب وقد سبق أن أشرنا إلى ماقرره حكم محكمة بوردى فى فرنسا فى قضية اللاعب الذى أصاب زميله فى لعبة الرجبى بما أودى بحياته . من أن اللعبة المذكورة يصرح بها من لاسلطات العامة وأن هذه السلطات تشجع على لعبها ولذلك فإن لعبها يعد جائزا قانونا .

ويذكر مثال يوضح أن مزاولة مهنة التربية البدنية والرياضة من الأعمال المشروعة والمباحة بعكس الطب ، فى سنة ١٩٣١ تسلمت السلطات الصحية فى مصر من انجليزى يطلب التصريح له بالإقامة فى مصر لمزاولة مهنة أخصائى فى العلاج باليد ويحاضر فى الطب الطبيعى ووصف عمله فى طلبه بأنه نوع من التوسع فى التربية البدنية العادية مع المساعدة باليد فى الأحوال التى لايسطيع فيها إجراء الإصلاح المطلوب للجسم بالتمارين العادية وحدها . وأنه لاعلاقة لهذا العمل بالطب ، وأن محاضراته تشمل التربية البدنية والتغذية . وصرحت إدارة الأمن بالموافقة بناء على موافقة وزارة الصحة ، بشرط التعهد بعدم مزاولة مهنة الطب وعدم إعطاء أى شهادات طبية أو أئوية ثم وافقت الوزارة بعد ذلك على إقامته فى مصر .

ثالثا - نظرية الرضا فى التربية البدنية والرياضة :

أخذ بهذه النظرية فى فرنسا قديما بعض الشارحين كما أخذت به بعض الأحكام فى الإصابات الناشئة عن المصارعة وأخذت به بعض الأحكام الحديثة فى الإصابات

الناشئة عن المنافسات الرياضية .

من ذلك ما قضت به محكمة يوربو سنة ١٩٣٦ من أنه إذا أمكن اعتبار الرضا بخطر اللعبة مانعا من المسؤولية الجنائية .. فإنه لا يمكن إعتباره كذلك إلا إذا جرى اللعب بأمانة وفي روح من الزمالة لا العداوة . فبذا نشأت وفاة أحدهم فالعمل طائش ، خال من التبصر ، وخارج على قواعد اللعب عد ذلك قتلأ خطأ .

وما جاء في قرار قاضى الإحالة بمحكمة طنطا سنة ١٩٠٨ أن المبادئ الأساسية المقررة قانونا إعفاء الضارب من كل عقوبة متى كان الفعل واقعا برضاء المصاب ، وقد طبق القرار المذكور هذا في حالة شبهة إلى حد كبير بالإصابات الناتجة عن الطب والجراحة وهى الإصابات الناتجة من الألعاب الرياضية . فقال إن الرضا يعتبر موجودا بين أفراد اللاعبين ، حتى ولو بلغت درجة من الجسامة ، كما يحدث غالبا في لعب العصا - الهوكى والملاكمة والمصارعة وباقى الألعاب المختلفة ، متى كان هذا النوع من اللعب غير محظور قانونا أو مذل بالنظام العام من حيث ظروفه ، ولم يكن الضرب حاصلا بسوء قصد أو كان ناشئا عن رغبة أو عدم احتياط وتحرز وعن إهمال أو عدم إنتباه أو عدم مراعاة للوائح .

وقضلا عن عدم الرضاء في مثل هذه الأحوال فإننا نجد أن هذا الرضا لا يمكن أن يكون وحده سندا للإعفاء من المسؤولية في الأحوال الأخرى .

ومن المسلم به أن الإنسان سيد جسمه غير منازع " فهو يستطيع أن يتناول ما يريد وأن يؤذى ضحته بسائر أنواع الإيذاء ، وأن يبتز عضوا من أعضائه بل إن له أن ينتحر كما هو الشأن في معظم القوانين إذا شاء ، دون أن يستطيع أن يحاسبه أحد على ذلك . ولكن حقوق الإنسان على نفسه محدودة بحقوق الجماعة التى يعيش فيها ، وبالقيد التى تضعها الدولة على هذه الحرية الفردية للصالح العام ، ومن هنا حرم المشرع تناول المواد المخدرة وقيد العمل بقيود السن والساعات والأيام وحرم أن يتلف عضوه بقصد التخلص

من الخدمة العسكرية وبالتالي فلا قيمة لرضاء المجنى عليه بأن يرتكب على جسده شيء من ذلك .

وقد أخذ القضاء الفرنسي في صدد الإصابات الناتجة عن المبارزة والقتل برضاء المجنى عليه أو بناء على رجائه بأن أعمال الجرح والضرب يعاقب عليها بالتطبيق على مواد قانون العقوبات الفرنسية ولو وقعت برضاء المجنى عليه فيها . وقضت محكمة سوهاج الجزئية في سنة ١٨٩٥ في لعبة التحطيط أن 'الضرب الذي يجعل من أحد الخصمين على الآخر أن يضره في هذا اللعب لا يعتبر سببا موجبا للبراءة .

صحيح إن رضاء المريض بالعلاج يمكن أن يكون سببا في تخفيف العقاب على المتهم ، وقد نصت على ذلك كثير من قوانين العقوبات الأجنبية كالقانون الألماني والأسباني والإيطالي ، وهذا ما أخذ به في القانون المصري بما للقاضي من سلطة الأخذ بأسباب الرأفة وقد قضى بذلك حكم محكمة سوهاج الجزئية منه ١٨٩٥ السابق الإشارة إليه حيث قرر أن إباحة كل من الخصمين للآخر أن يضره في لعبة التحطيط وإن لم ينعدم القصد الجنائي يجوز اعتبارها سببا في التخفيف ولكن شتان بين القول بالإعفاء من المسؤولية استنادا إلى رضاء المريض وبين القول بتخفيف العقاب بسبب هذا الرضاء .

وحكم محكمة الأزبكية بجلسته ١١ ديسمبر ١٩٤٩ قصى بالبراءة في قضية ملاكم أصاب زميله في خلال اللعب بأن تلقاه برأسه أثناء المباراة طبقا لمقتضيات اللعب ، حيث استندت المحكمة في حكم البراءة إلى عدم توافر القصد الجنائي ، لأن الإصابة بظروفها جاءت نتيجة للمباراة الرياضية بين الطرفين .

رابعا - القاعدة الجنائية السلبية ، وتطبيقات في التريية الهدنية والرياضة :

- القاعدة الجنائية السلبية : هي تلك القاعدة التي من شأنها على خلاف القاعدة الجنائية الإيجابية المقررة العقاب إبطال مفعول هذه القاعدة الإيجابية أي سلب العقوبة

المقررة فيها وإزالتها لتوافر سبب معين قدر القانون أنه سالب لهذه العقوبة .

– والقاعدة السلبية : تنقسم إلى القاعدة المبيحة أو المرخصة ، والقاعدة المعفية من الجزاء ، والقاعدة المبيحة أو المرخصة تنطبق في مجال التربية البدنية والرياضة فيما يقرره Bettiol إن مايتخلف من كرة القدم أو الملاكمة أو المصارعة من أحاسيس الألم ومن خشوش ورضوض واحتقان دم أو تزعزع عظمة من مكانها ، ليس مماينطبق عليه منذ البداية وصف الجريمة ، إذ هو الممارسة الطبيعية للتربية البدنية والرياضة . وأن القاعدة المبيحة كقاعدة جنائية سلبية – إنما تفعل فعلها في سلوك مما ينطبق عليه أصلا وصف الجريمة ولا مجال لها في صد سلوك هو أصلا مجرد من هذا الوصف ومتلائم مع طبيعة الحياة الاجتماعية وليس من الجريمة حتى مظهرها . ومادام الأمر كذلك فإن في مجال التربية البدنية والرياضة لاتدخل تلك القاعدة في الميدان إلا حيث يتحقق كسر ليد أو رجل أو قدم أو يحدث ارتجاج في المخ أو ينتج الموت .

وهناك أسباب للإبادة تلخصها في الآتي :

١ – استعمال الحق : تنص المادة ٦٠ من قانون العقوبات على أنه لا تسرى أحكام قانون العقوبات على فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة . والقانون العام هو مصدر ذلك الحق وقد يكون مصدره القانون الخاص . ويكفى الإبادة السلوك في الظروف التي يجعل منه في نظر القانون إستخداما لحق أن يتوافر في السلوك شرطان :

الأول : أن يكون قد قارن السلوك بالفعل الظرف المادى الذى يجعل منه إستخداما لحق، أو أن يكون صاحب السلوك قد اعتقد بناء على أسباب معقولة قيام ذلك الظرف رغم تخلفه فعلا .

الثانى : أن يكون السلوك قد التزم من الناحية الواقعية القيد المادى للرسم استخدام الحق ، وتلازم عملا مع الغرض الذى شرع الحق من أجله ولو لم تكن نية

صاحب السلوك منصرفة إلى تحقيق هذا الغرض .

ب - استخدام الرخص : هناك نوع من النشاط المفضى إلى إصابة بدنية لجسم الغير يعتبر مشروعاً ومباحاً .

رغم هذه الإصابة لكونه يحقق مصلحة اجتماعية أولى بالإعتبار من المصلحة التى إقتضت أن يعتبر إحداث الإصابة جريمة والمقصود بذلك النشاط ممارسة الألعاب الرياضية والعلاج الطبى على الأخص فن صورة الجراحة ، وقد أثرتنا إعتبار مثل ذلك النشاط استخداماً لرخصة لا لحق على إعتبار أن الحق يفترض وجود علاقة معينة بين صاحب وبين مدين معين به وهذا لا يصدق على الرياضة والعلاج الطبى . فليس للملاكم حق فى أن يلاكم شخصاً معيناً وليس للطبيب حق إعمال مبدعة فى شخص معين ، وإنما للملاكم يرخص له بثن يمارس الملاكمة مع كل من ينبغى الضول معه مباراة والطبيب يرخص له بثن يباشر التطبيب مع كل مريض يلجأ إليه طالب العلاج . وهناك شرطان إذا توافرا اعتبرت الإصابة مجرمة من وصف الجريمة ، فى مجال المنافسة الرياضية هما :

— قد تكون حدثت فى مباراة نظامية .

— أن تكون قواعد اللعب وأصوله قد روعيت .

وبناء على ذلك فإنه إذا ضرب الملاكم غريمه على أسفل بطنه مخالفاً بذلك القواعد المنظمة للملاكمة فحدثت هذه الضررية مرضاً أو وفاة كان مسئولاً جنائياً عنها واعتبرت جريمة عمدية إن كانت الضررية فى ذلك الموضع مقصودة وجريمة غير عمدية إن كانت قد أصابت هذا الموضع لرعاية وعدم احتياط ، ووجود القصد أو عدم وجوده متوقف إثباته على ظروف كل واقعة وملابساتها بحسب ماجرى على رأى من الحكم والمتفرج وعلى ضوء ماعساه يوجد بين القرعين حزازات ترجع إلى وقائع ماضية .

ولا يستبعد احتمال الإصابة حتى فى الرياضة غير العنيفة وذلك بفعل الأداة

المستخدمة فى هذه الرياضة حين يساء توجيهها وتخالف بها قواعد اللعب كما إذا قذف الرياضى الكرة على غريمه قبل الإشارة التى تأذن بيده اللعب فأصاب هذا الأخير على عينه مثلاً . وهذه الإصابة تكون جريمة عمدية أو غير عمدية بحسب ما إذا كانت ترجع إلى قصد أو إلى رعونة.

والحكمة فى تلك الإباحة رغم فداحة الإصابة أن المصاب وقد دخل مباراة رياضية بمحض إختياره ورضائه قد قبل نتائج هذه المباراة أيا كانت مادامت تحدث فى حدود قواعد اللعب وأصوله ولو كانت تلك النتائج أضرارا . لأن توافر الضرر أمر يعتبر حقيقى ضروريا فى ممارسة الرياضة وليس من شأنه حظرها لكونها تحقق منظورا إليها فى مجموع حالاتها مصلحة اجتماعية أعلى من تلك التى اقتضت اعتبار العنف على جسم الغير جريمة وهذه المصلحة الاجتماعية الأعلى أن الرياضة وسيلة فعالة فى التربية العامة عن طريق البدن . ولابد منها فى سبيل النمو والارتقاء . ومن وجهة أخرى فإنه حيث تتخلف عاهة أو وفاة رغم مراعاة أصول اللعب يغلب أن تنقطع صلة السببية بمعناها القانونى بين هذه النتيجة وبين العمل الرياضى فى ذاته ، لأنه لا يوجد بين أنواع الرياضة نوع من طبيعة ممارسته إحداث العاهة أو الوفاة وذلك فى مجال الرياضة الحالية العصرية .

أما فى مجال الطب وهو قريب من التربية البدنية والرياضة فقد تقدم كثيرا لتنظيم مهنته بوضع حدود لمن يزاول هذه المهنة ولذلك فإنه أباح العلاج برغم تخلف مرض أو عاهة أو وفاة مقيدة بالشروط الآتية :

الشرط الأول : وجود ترخيص بمباشرة المهنة (مهنة الطب) .

الشرط الثانى : رضا المريض بالعلاج إما صراحة أو ضمننا .

الشرط الثالث : مراعاة أصول وقواعد المهنة وعدم ارتكاب خطأ عمدي أو غير

عمدي .

لذلك يلزم أولاً أن يكون العلاج قد تم على يد معالج مرخص له بمباشرة العمل الذي أداه " يراجع في ذلك القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ الخاص بمزاولة مهنة الطب وممارسة مهنة " دون ترخيص جريمة ولو لم ينشأ أى جرح أو ضرر من العمل الذي يوشى .

ولهذا نضع هذه الشروط لمن يزاول مهنة التربية البدنية والرياضة أيضاً وبخاصة التدريب الرياضى مع الأخذ بالاقتراح التنظيمى للمدرب الرياضى لتطبيقه وأخذ كميّار لوضع قاعدة قانونية تنظم العاملين بمهنة التدريب متخذة كل ما جاء فيها كشروط للحصول على رخصة لمزاولة التدريب الرياضى .

خامساً - هيكل تنظيمي مقترح لمزاولة التدريب الرياضى :

للوصول للمدرب المؤهل ، هناك عدة طرق مختلفة تتناسب مع كل فرد حسب ثقافته ومؤهله العلمى وهذه الدراسة مطبقة فى ألمانيا الشرقية وبول الكتلة الشرقية عموماً وسوف أسرد محتويات الهيكل التنظيمى المقترح حتى نضعه للمسئولين لتنظيم مهنة التدريب الرياضى .

أولاً - المدرب المتخصص : هو خريج كليات التربية الرياضية ويجب أن يتوافر فيه الآتى:

- اللياقة الطبية : إحراز مستوى معين من البطولة الرياضية فى مسابقة أو لعبة معينة (على مستوى الجمهورية) .

ويعمل بعد التخرج فى مراكز التدريب التى تنقسم بدورها إلى فترتين :

- فترة صباحية . - فترة مسائية .

ثانياً - المدرب غير المؤهل : هذا النوع غير حاصل علم بكالوريوس تربية رياضية وقد لا يكون حاصل على الثانوية العامة أو الإعدادية أو أقل لذلك يجب توافر الآتى لهذا النوع:

– أن يكون حاصلا على الثانوية العامة كحد أدنى للمؤهل

– يجب أن يلتحق ببرامج دراسية علمية مسائية . تنظمها كليات التربية الرياضية طوال فترة الشتاء وفى الصيف تنظم لهم الدراسات التطبيقية العملية – حتى ينتهى من الدراسة التى تؤهله لكى يعمل كمدرّب .

– المدة ٤ سنوات دراسية كما فى كليات التربية الرياضية فى تخصص التدريب .

ثالثا – المدرب الجامعى : هذا النوع يختص بالأبطال الرياضيين الذين لم يلتحقوا بكليات التربية الرياضية بعد الثانوية العامة ولكنهم التحقوا بكليات أخرى نظرية أو عملية.

يطبق على هذا النوع مثل مايطبق على المدرب غير المؤهل بشرط تدمج الأربع سنوات فى سنتين بسبب نوعية الدارسين .

رابعا – تنقسم المستويات إلى ثلاثة مستويات : مدربين رعاية شباب – مدربين هيئات – مدربين الاتحادات الرياضية .

– مدربين رعاية الشباب : يعمل فيها خريجي كليات التربية الرياضية تخصص تدريب.

– مدربين الهيئات : يعمل فيه المدربين غير المؤهلين الحاصلين على الدراسات التى تقام فى كليات التربية الرياضية .

– مدربين الاتحادات الرياضية : وينقسم هذا النوع إلى :

أ – مساعدة مدرب : يجب توفر الخبرة فى الممارسة بالإضافة إلى التأهيل الدراسى العالى .

ب – مساعدة مدرب الفريق القومى : يعمل فى المناطق – والمراكز والاتحادات الرياضية للألعاب المختلفة .

جـ - المدرب القومى : يجب أن يتوافر فيه الآتى :

- أن يكون قد مارس اللعبة ويفضل من حصل على بطولة محلية أو دولية .

- حاصل على بكالوريوس تربية رياضية منتظما أو منتسبا .

- للوصول إلى المدرب القومى الأول ، يجب أن يحصل على ماجستير تربية رياضية + خبرة محلية أو دولية .

- للوصول إلى كبير المدربين للفرق القومية ، على مستوى قطاع بكمله ، يتفق مع الصفات السابقة بالإضافة إلى درجة الدكتوراه فى التربية الرياضية فى نفس تخصص اللعبة.

- الفترة الزمنية المقترحة التى يجب أن تكون كافية لصقل المدربين حسب درجاتهم أو مستوياتهم كالآتى :

- المدرب أ - ٢ سنوات خبرة .

- المدرب ب : ٥ سنوات خبرة .

- المدرب جـ - ٧ سنوات خبرة .

بناء على إقتراح الدراسة السابقة وعلى مشروع تنظيم مهنة التدريب الرياضى المقترح من الأكاديمية الأولبية المصرية .. أوضح واقترح مايتى :

فى أولا : فى مشروع الأكاديمية الأولبية المصرية : جعل للعمل بالتدريب الرياضى أن يكون المدرب مسجلا ومعتمد من الإتحاد الخاص به . وهذا يجب تعديله فى صورة نقابة * بدلا من كل اتحاد على حدى كما ذكرت فى الدراسة .

فى ثانيا : فى مشروع الأكاديمية الأولبية المصرية وضع شروط للعمل بالتدريب

هـ هذا البحث تم قبل إنشاء نقابة المهن الرياضية ، ونوصي بتطبيق هذه الاقتراحات التى جاءت بالدراسة .

الرياضى .

اعتمدت هذه الشروط على الخبرة فقط معتمدة من الاتحاد الرياضى لكل لعبة ويتم أيضا الإشراف على المديرين من قبل الاتحاد . وهذا أيضا يجب تعديله بأن تكون كليات التربية الرياضية المتخصصة فى هذا المجال هى التى تتولى مسئولية الإشراف الفنى لأنها هى التى سوف تصبح لها حق إعطاء بكالوريوس التدريب لكل من يحمل مؤهل متوسط أو بكالوريوس غير تربية رياضية - كما اقترحه الدراسة . وبهذا تجرد الاتحادات من هذا الاختصاص .

وبذلك تلغى جميع الدراسات الموجودة للمديرين وتقتصر على نورات تدريبية للحاصلين على بكالوريوس التدريب الرياضى ، حسب ما اقترحه الدراسة .

وبالنسبة للأحكام الإستثنائية فى المشروع الأكاديمى الأولى ، لا يستثنى أحد كما جاء فى المشروع بالنسبة للسنة فوق ٥٠ سنة أو أقل قليل بل يطبق عليهم الاقتراح الذى اقترحه الدراسة ، بل تتاح لهم فقط الحصول على بكالوريوس التدريب الرياضى حسب مؤهلاتهم الدراسية التى وضعتها الدراسة .

من نتائج هذه الدراسة تم استخلاص الجوانب الآتية :

- لا يوجد قانون ينظم مزاوله مهنة التربية البدنية والرياضة وخاصة مهنة التدريب

الرياضى .

- القانون تناول فقط الممارسون للنشاط الرياضى بأنواعه ولم يتناول من هم يزاولون مهنة التربية البدنية والرياضة وخاصة مهنة التدريب الرياضى موضوع الدراسة حتى نعرف ما القاعدة القانونية التى تنظم من يزاول مهنة التدريب بدون مؤهل علمى .

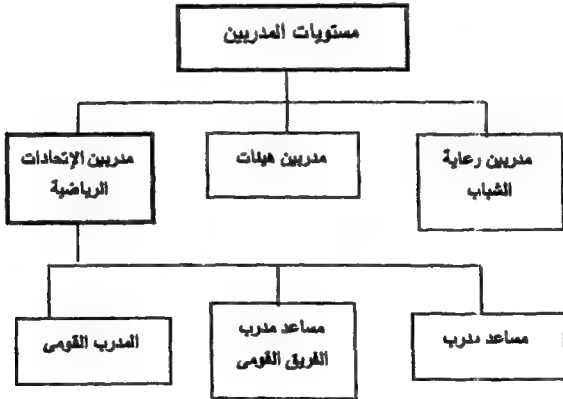
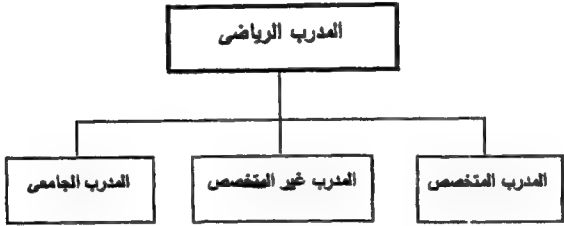
وأوصت الدراسة بالآتي :

وضع قانون لتنظيم مزاوله مهنة التدريب فى مجال التربية البدنية والرياضية متخذاً مآجاء بهذا الدراسة كشرط أساسية للحصول على ترخيص بمزاوله المهنة . وهذا يتم

بإنشاء نقابة * للعاملين بمهنة التربية البدنية والرياضة تقيد بها أسماء كل من تتوافر فيه الشروط وتكون هي التي تتولى مسئولية إعطاء ترخيص مزاولة مهنة التدريب الرياضي .

* هذه الدراسة تمت قبل إنشاء نقابة المهن الرياضية ، لذا ننادي المسؤولين عن النقابة بتطبيق قانون النقابة علي من يزاول مهنة التدريب والإدارة الرياضية والاسترشاد بما جاء في تلك الدراسة لتطوير مواد قانون النقابة في المستقبل .

الهيكل التنظيمي للمدرب الرياضي



— تعليق : على من تقع المسؤولية ؟

فى حادث وفاة بطل ألعاب القوى — . بالزانة :

١ — فى المركز الأولى لإعداد الفرق القومية بالمعادى .

٢ — وفى غرق بطل الجودو فى حمام السباحة بنادى مصر الجديدة .

— هاتان الحادثتان وقعتا فى سنة ١٩٩٥ م.

أولا — الحادثة الأولى :

— إسترعى إنتباهى ماكتب عن هذا الحادث — وصمت المسئولين عن المركز الأولى بالمعادى وعدم إتخاذ الإجراءات القانونية للحفاظ وحماية حق أسرة البطل محى الدين عادل عبد المعز والذى لقى مصرعه فى المركز الأولى لإعداد الفرق القومية بالمعادى . وذلك أثناء تدريبه على القفز بالزانة وسقوطه من إرتفاع خمسة أمتار تقريبا خارج المرتبة الأسفنجية وإصطدام رأسه بالترتان مما أصابه بنزيف حاد فى المخ نتيجة كسر مضاعف بقاع الجمجمة .

— هذا ماحدث — أما المسؤولية لم يوضحها أحد حتى تتلاشى حقوق أسرة البطل ولذلك أقدم بتوضيح وتفسير المسؤولية عن هذا الحادث من واقع بحث علمى قمت به تحت إشراف أساتذة القانون الدولى والخبير العالمى فى هذا الفرع القانونى وهو أستاذ دكتور / محمد طلعت الفنيمى ونبحث كان عنوانه " تحديد المسؤولية الجنائية لأنواع الخطأ فى المنافسات الرياضية " .

— وتفسيرا لماحدث للبطل القومى نتحدث أولا عن المسؤولية القانونية للإصابة فى المنافسات الرياضية وأسباب الإيابة وموانع العقاب . وسنقتصر هنا عن المسؤولية الجنائية فقط فى المنافسات الرياضية لارتباطها بهذه الحادثة التى راح ضحيتها البطل القومى للقفز بالزانة .

– فالمسئولية الجنائية تقوم على أساس أن هناك ضرراً أصاب المجتمع . والخطأ الذى يسبب المسؤولية الجنائية قد يكون عمداً أو غير عمد كما يتضح من أنواعه التى سوف أذكرها .

– والقصد الجنائى .، يعرف فى الفقه بأنه هو " توجيه الإرادة لإحداث نتيجة فانصراف الإرادة إلى إحداث النتيجة هو الذى يميز الجريمة العمدية عن الجريمة غير العمدية – فإذا كانت الإرادة هى تعمد الفعل فالقصد هو تعمد النتيجة وأخص من الإرادة .

– صور الخطأ : عدد المشرع صور الخطأ الذى أراد العقاب عليه فى الرعونة – عدم الاحتياط والتحرز والإهمال والتفريط – عدم الانتباه والتوقي – مخالفة اللوائح .

– الرعونة : المقصود بها عدم الدراية والمعرفة – وعدم الاحتياط والتحرز يراد به الخطأ بتبصر حيث يعلم الفاعل طبيعة العمل الذى يأتى وما يمكن أن يترتب عليه من خطر ورغم ذلك يعمد فى فعله .

– الإهمال أو التفريط أو عدم الانتباه أو التوقي : يقصد به الخطأ الذى يقوم بطريقة سلبية نتيجة الترك أو الامتناع حيث يقوم الشخص على عمل دون أن يتخذ له عذره من وسائل العناية والاهتمام والوقاية . وهذا يحدث فى المنافسات الرياضية عندما يهمل المدربين والمشرقيين الرياضيين لمتابعة الرياضيين أثناء التفريط أو المنافسة – إهمال الكشف الطبى للاعبين قبل المنافسات . مخالفة اللوائح : وهو سبب قائم بذاته ويترتب عليه مسؤولية المخالف من الحوادث ولو لم يثبت عليه أى نوع آخر من أنواع الخطأ ومخالفة اللوائح هى جريمة مستقلة بذاتها .

– ويعد التعرف على الخطأ فى المنافسات الرياضية

.. نذكر أسباب الإباحة وموانع العقاب عامة والمنافسات الرياضية خاصة .

.. موانع العقاب كما يتضح من اسمها – أسباب لاتمحو الجريمة وإنما ترفع العقاب

ذلك أن في القانون حالات قدر الشارع فيها أن المصلحة الاجتماعية التي تبرر رفع العقبة تعلو على تلك التي توجب توقيفها فسندها المنطقي إذن هو في إعتبارات " المنفعة الاجتماعية التي تهدى سياسة التجريم والعقاب .

ـ وأسباب الإباحة جميعها يمكن أن ترد إلى سببين رئيسيين :

الأول خاص باستعمال الحق : ويستوعب كل من :

(١) إجازة القانون .

(٢) الدفاع الشرعى .

(٣) رضا صاحب الحق .

الثاني خاص بأداء الواجب : يستوعب كل ما يعتبر أداء الواجب ويفرضه القانون وأهم تطبيقاته إستعمال السلطة .

ـ وتعتبر " إجازة القانون " من تطبيقات إستعمال حق تقرير بمقتضى .

(٦٢٠ عقوبات) وباعتبارها تخصيصا للسبب العام أو تحديدا لمصدر الحق في هذا

الخصوص وأهم الحالات التي يجيزها القانون هي :

(١) أعمال التأنيب : الوالدين للصغار ـ الزوج للزوجة .

(٢) أعمال الطبيب والعلاج من العمليات الجراحية .

(٣) أعمال العنف أثناء الألعاب الرياضية .

أما بخصوص المنافسات الرياضية وضع المشرع شروط ثلاثة للإعفاء من المسؤولية:

(١) أن تكون اللعبة من الألعاب التي تعترف بها قوانين الألعاب الرياضية بمعنى

أنها قواعد متعارف عليها .

(٢) أن تكون أفعال العنف قد ارتكبت أثناء المباراة أو المنافسة الرياضية ـ دون

مخالفة قانون اللعبة .

(٣) أن يتسق الفعل مع قواعد اللعبة ماديا ومعنويا فإن خرج عن قواعد اللعب متعمدا الإيذاء أو غير محتاط في ممارسته اللعبة فإن مسؤوليته الجنائية تتوافر .

– هذ : الشروط بالإضافة إلى ضرورة الكشف الطبى قبل المنافسات الرياضية وهذا مسئولية الإدارة المنظمة للمباراة أو البطولة أو الدورة أو أثناء التدريب الرياضى .

– مما سبق يتبين جوانب المسئولية الجنائية . ومتى يتم العقاب ومتى تتحقق موانع العقاب والإعفاء من المسئولية – وفى قضية حادث البطل القومى / محى الدين عادل عبدالمعز بطل القفز بالزانة – تتحقق المسئولية وفقا لخطأ الإهمال أو التفریط أو عدم الانتباه والتوقى .

– ونسوق حادثة مشابهة جاءت نتيجة هذا الخطأ فى رياضة السباحة . عندما غرق أحد الممارسين للسباحة فى حمام وزارة التربية والتعليم وحكمت المحكمة سنة ١٩٥٢م لصالح الفريق بتعويض قدره خمسة آلاف جنيهها ضد وزارة التربية والتعليم وأسست قضاها علي أن للحمام ملاحظين عينتهما وزارة التربية والتعليم وأنهما المسئولان عن إرشاد الطلبة المبتدئين والعمل على سلامة الأعضاء الموجودين بالحمام – تبين أن احدهما قد تغيب يوم الحادث – ومن المفروض أن يقف الملاحظان بجانبى الحوض للمراقبة – وأن يكون جميع السباحين تحت نظرهما .

– أنه لايدراً المسئولين عن الوزارة بمرض المتوفى لأنه كان واجبا عليها أن تفحصه طبيا قبل السباحة .

– أنه لايمكن تعليل الحادث إلا بأن الملاحظ ومن معه كانوا لاهين عن فى حوض السباحة .

– وهناك حادثة أيضا نتيجة الإهمال وعدم مراعاة الإداريين لتجهيز واستعداد المكان وعدم تجهيزة بعمامل الأمن والسلامة . ووقعت بسبب الإهمال فى الأدوات والمنشآت الرياضية مثل مشكلة نادى الزمالك فى عام ١٩٧٤م لسقوط مدرج الدرجة الثالثة وراح ضحية ذلك ٤٨ شخص أثناء مباراة النادى الاسماعيلى مع نادى بوكلابر اغ

" وهذه المشكلة حكم فيها بتعويض قدره نصف مليون جنيه على كل من اللواء / حسين لبيب مدير النادي في ذلك الوقت - وإبراهيم سالم مشرف الألعاب الرياضية ومحمد شاهين مدير النادي الاسماعيلي - وذلك بثبوت تهمة الإهمال الجسيم في حقهم ".
وهاتان القضيتان ذكرتهما في رسالة الماجستير التي قمت بها في ١٩٧٧ م .

- إن حادثة وفاة البطل محيي الدين عادل بتشابهه مع تلك الحادثتين التي تم ذكرهما نتيجة خطأ الإهمال ، الذي يمكن تلخيص جوانب الإهمال في حادثة بطلنا الثموي للقفز بالزانة في الآتي :

(١) عدم وجود مسئولين بالمركز الأولمبي أثناء وقوع الحادث .

(٢) القصور والاهمال في توافر عوامل الأمن والسلامة للاعب وذلك بسقوطه خارج المرتبة ، إستخدام رأسه بالترتان أدى إلى كسر مضاعف في الجمجمة .

(٣) عدم توافر الإدارة الطبية وسيارة إسعاف خاصة بالمركز الأولمبي لنقل المصاب لأقرب مستشفى .

(٤) عدم وجود التجهيزات الطبية في هذا المركز الأولمبي الذي تكلف الملايين وعدم وجود أطباء متخصصين لمدة ٢٤ ساعة يوميا لأن المركز الأولمبي يضم فرقا في جميع الألعاب وتتدرب على مدار اليوم .

- من هذه الأسباب يتوافر الخطأ الناتج من الإهمال - وإذا كان الخطأ كما ذكرنا هو ركن أساسي في الجرائم غير العمدية . والجرائم المنصوص عليها في المادتين ٢٣٨ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات هي من جرائم الخطأ - والخطأ هو علة العقاب عليها .

وبما أن الإساءة التي أدت إلى وفاة اللاعب جاء نتيجة ذلك الخطأ الناتج من الإهمال .

- فإن المسؤولية قد تقع على المسئولين على المركز الأولمبي (اللجنة الأولمبية - والمجلس الأعلى للشباب والرياضة) .

ثانيا - الحادثة الثانية : غرق يطل الجودو في حمام السباحة بنادي مصر الجديدة :

- طفل عمره ١٢ عاما سقط في حمام السباحة غرقا - وهو ضمن فريق الجودو للناشئين - واسمه محمد عمر السواح - رقم عضوية النادي ٥٥٥٣ بتاريخ ١٠/٧/١٩٩٥م مسلسل ٢٠٥٤ .

- جلس محمد بعد تدريب الجودو على حافة حمام السباحة - يتبادل الحديث مع أعضاء فريق الجودو . الزحام شديد حول الحمام أطفال كثيرون مع أسرهم ، إحدى لاعبات السباحة تواصل تدريبها - كل تركيز محمد ظل يتابعها . فجأة شعر بدقعة في ظهره سقط على أثرها بالحمام . إلا أن أحدا من الجالسين حول الحمام لم يتابع سقوط محمد غاص في ماء الحمام - فصرخت اللاعبة وتمالت الاستغاثة بعم يوسف المنقذ الموجود بالحمام فلم يكن هناك أحد من زملائه الذين يجب ان يتواجبوا وينتشروا حول حمام السباحة لإنقاذ أى طفل فورا ولكن عندما وصل عم يوسف أسرع ينتشل الطفل . ولم يستطع أن يقوم بالتنفس الصناعي .

- لفظ الطفل أنفاسه لعدم وجود المنقذين - ونتيجة للإهمال الجسيم وعدم وجود الإشراف الدقيق المنتظم على من يدخل حمام السباحة حفاظا على حياة الأعضاء .

- وبالرغم من ذلك - إدارة النادي تقول إن طفلا تسلسل إلى حمام السباحة بالنادي ولقى مصرعه غرقا وأدعو أنهم لا يعرفون عنه شيئا - علما بأنه عضوا في فريق الجودو وله رقم عضوية كما ذكرتها سابقا .

وبعد عرض هذا - ننادى من المسئولين عن الرياضة والأسرة المصرية المحافظة على حقوق وواجبات من هم في رعاياها - حتى يتحقق العدل في المستقبل - ومراعاة الأسس الادارية التي يجب مراعاتها عن ادارة أى مركز أو أى مؤسسة رياضية في جمهورية مصر العربية .

الباب الثالث

الفصل الثالث

المسئولية الدولية

- مقومات المسئولية فى القانون الدولى .
- أركان المسئولية - مبدأ المسئولية .
- أساس المسئولية .
- المسئولية العقدية والتقصيرية .
- نماذج وتطبيقات لأبحاث فى المسئولية الدولية - فى المنافسات الرياضية :
- ١ - السياسة والرياضة .
- ٢ - العلاقات الرياضية الدولية فى النظام الدبلوماسي .
"محاولة لإيجاد نظام الملحقين الرياضيين " .
- ٣ - تحليل لنشاط الاتحاد العربى للألعاب الرياضية
ودوره فى تدعيم العلاقات بين الشباب العربى .
- ٤ - التنظيم الإعلامى الدولى للعلاقات الرياضية .

المسئولية الدولية

- مقومات المسؤولية في القانون الدولي (١) :

هى الالتزام الذى يفرضه القانون الدولى على الشخص بإصلاح الضرر لصالح من كان ضحية تصرف أو امتناع مخالف لأحكام القانون الدولى ، أو تحمل العقاب جزاء هذه المخالفة.

وتشغل المسؤولية حيزا هاما فى الدراسات الدولية لاسيما إذا أخذنا بعين الاعتبار خلو الجماعة الدولية من السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية فى معناها المتكامل . إن المسؤولية تعنى تعاون الوحدات الدولية فى إقامة سلام يتأسس على القانون . ولذا فإن قواعد المسؤولية تعتبر قواعد مكمله لكافة قواعد القانون الدولى الأخرى . ومن هنا فإن البعض يصفها بأنها إجراءات دولية ، إن المسؤولية عدل لاغنى عنه للحق . فكل حق دولى تعايشه مسؤولية تحميه .

- أركان المسؤولية أو مبادئ المسؤولية :

- يذهب الفقه التقليدى فى شرح مبادئ المسؤولية فى القانون الدولى إلى أن للمسئولية جوانب ثلاثة :

١ - فهى لاتتبع إلا على عاتق دولة ، بمعنى أن الدولة وحدها هى التى تلتزم بإصلاح الضرر أو التعويض عن الفعل غير المشروع .

ب - ولاتقوم إلا لمصلحة دولة ، فالدولة هى فقط التى لها أن تشكو وأن تشير للمسئولية إستنادا إلى حقها فى مراقبة حسن تطبيق قواعد القانون الدولى .

ج - نشور المسؤولية طبقا لأحكام القانون أو بالالتجاء إلى التحكيم أو القضاء الدولى .

(١) محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي الوجيز فى قانون السلام ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ٢٩٩ - ٣٠٠ .

إن هذه النظرة التقليدية .. التي يباركها القضاء الدولي - تنظر في المعاملات الدولية ولا تنص في اعتبارها المسؤولية الجنائية التي يمكن أن تترتب حيال الأفراد على هدى من الإتجاه الحديث الذي دعت مبادئ نورمبرج وطوكيو حيال الأفراد .

وإن المسؤولية في المعنى الذي قدمه الأستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمي هي المسؤولية العادية وليست المسؤولية الجنائية ، أى إن القصور التقليدي للمسؤولية تصور قاصر بالنسبة لأشكال المسؤولية المعاصرة .

الأمر الثانى أن هذا الرأى التقليدى يتأثر كما يعتقد الأستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمي بالفكرة التى تقصر الأهمية القانونية الدولية على الدول فحسب ولذا لم يتصور المسؤولية الدولية إلا بين دولتين . والأهلية القانونى الدولية كما تتوفر للدولة وبعض المنظمات الدولية بوصفها شخص من أشخاص القانون الدولى فإنها تتوفر كذلك بالنسبة للبعض الآخر من المنظمات الدولية وكذا للأفراد بوصفهم يتمتعون بذاتية دولية . فإذا كان هناك إلى جانب الدولة من له أهلية إكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات الدولية فإن ذلك يستتبع أن تثور المسؤولية الدولية حيال هؤلاء كذلك كما تثور حيال الدولة لأن المسؤولية لاتعدو أن تكون الضمان لإساعة استعمال الحقوق التى يقررها القانون الدولى .

ملاحظة ثالثة : هى أن القانون الدولى يعرف وحدات لها شخصية وأخرى لها ذاتية وكلها تتمتع بالأهلية القانونية الدولية. بيد أن أشخاص القانون الدولى قد يمارسون نشاطهم الدولى بما لهم من إرادة شارعة وقد يمارسون ذلك النشاط بمالهم من أهلية قانونية دولية ، فى حين أن من لهم ذاتية إنما يمارسون نشاطهم الدولى بما لهم من أهلية قانونية دولية فحسب (١).

- إن المسؤولية الدولية - يمكن أن تثور بين من يحملون الأهلية القانونية الدولية سواء أكانوا دولا أم منتظمات أم أفرادا . وليس هناك من مبرر لقصر المسؤولية على العلاقات

(١) محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي الوجيز في قانون السلام ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢ .

بين الدول فحسب اللهم إلا إذا ضيقنا من نظرتنا إلى من يحملون الأهلية القانونية الدولية ولم نتصور أن الأهلية القانونية الدولية يمكن أن تتوفر وحدها دون الشخصية القانونية الدولية - هذا ما قطع به الاستاذ الدكتور محمد طلعت الغنيمي .

والمسئولية الدولية ترد على التصرفات التي يمكن أن تدخل في تعريف العلاقات الدولية ذلك أن تلك العلاقات هي التصرفات التي يحكمها القانون الدولي . فإذا كانت المسئولية هي الالتزام بإصلاح الضرر الناتج عن تطرف أو إمتناع مخالف لأحكام القانون الدولي فإن ذلك يتساوى مع القول بأن المسئولية هي الالتزام بإصلاح الضرر الناتج من علاقة دولية تخالف أحكام القانون الدولي .

وفي رأى الدكتور محمد طلعت الغنيمي أن مقومات مبدأ المسئولية يمكن تلخيصها في:

(١) المسئولية مبدأ يحكم علاقة الوحدات التي تتمتع بالأهلية القانونية الدولية ولا ينحصر في الدولة فحسب .

(٢) وتنصب على الحقوق والواجبات التي يمكن اكتسابها أو يتحملها بمقتضى الأهلية القانونية الدولية .

- أساس المسئولية : (١)

إذا تابعنا تطور الفكر الدولي فإننا يمكن أن نلمح تثر الفقه الدولي بأفكار القانون الخاص في هذه الطبة إن الأصل التاريخي لمبدأ المسئولية يرجع في بدايته إلى مفهومي متعارضين كل التعارض . فهناك الأصل الروماني حيث لا تنشر المسئولية إلا على أساس خطأ يرتكبه من يسأل ، هناك أصل جرمانى يقيم المسئولية على التكافل في معنى أن المخالفة التي يرتكبها فرد في جماعة ضد جماعة أخرى يمكن أن تثير مسئولية الجماعة كاملة فتسأل عن ذلك في أموال وأرواح أفرادها جميعا . وقد كتب لهذه النظرية

(١) محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي الوجيز في قانون السلام ، المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .

الظلية في العصر الوسيط وكان للاستعمار بصماته التي عدلت من أحكام المسؤولية الدولية حتى أن تاريخ مسؤولية الدولة عن الأضرار التي تسببها للأجانب يمكن أن يعتبر مظهرًا من مظاهر تاديخ الامبريالية أو دبلوماسية الدولار كي تخلق الدول الكبرى ذريعة تفرض بها على الدول الصغرى أن تصلح الأضرار التي تتال الأجانب الذين يستثمرون أموالهم في الخارج . ولكن مسيرة الزمن أدت إلى أن تصبح المسؤولية وسيلة في يد الدول الصغرى حيال الدول الكبرى . ومن هنا كان لابد من أن تتطور أحكام المسؤولية لتقابل هذه الظاهرة الجديدة لتكون المسؤولية في خدمة العلاقات الدولية عموماً .

وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أن أساس المسؤولية يكمن في مبدأ المساواة فكل مايمس المساواة بين الدول يجوز أن يثير المسؤولية لأن انتهاك الالتزامات الاجتماعية في مجتمع من العدلاء يجر مسؤولية التفاعل بطريقة تلقائية .

وذهب آخرون إلى إقامة المسؤولية على مبدأ آخر من مبادئ القانون الدولية ، تلك هي السيادة الوطنية .

– إن السيادة الإقليمية – عند هؤلاء – تفرض الالتزام بالجماعة ضد كافة المقيمين – من مواطنين وأجانب والمسؤولية هذ الجزء الطبيعي لهذا الالتزام .

لقد كان جروسيوس هو أول من أدخل مفهوم الخطأ في القانون الدولي . يقول جروسيوس إن القانون الدولي لا يقر بأن يلتزم الشخص بناء على تطرفات وكيله إلا إذا كان هو نفسه قد أخطأ . إن الجماعة الدولية – كهيئة جماعة أخرى لاتسأل عن تصرف أحد أفرادها إلا إذا نسب إليها هي خطأ أو إهمال – إن جروسيوس يقيم مسؤولية الدولة على أساس الاشتراك سواء بسبب إهمالها في منع التصرف Patientia أم لأنها سمحت بتهرب المخطئ من العقاب Recetus .

إن رأي جروسيوس هذا يستند إلى الأفكار الرومانية التي تقيم المسؤولية على الخطأ Culpa هو الأساس الذي أصبح – مع بعض التعديلات والاستثناءات – أساس

المسئولية فى القوانين الوطنية الحديثة .

وقد ظل الخطأ هو الأساس المقبول للمسئولية الدولية إلى نهاية القرن التاسع عشر . إن نظرية الخطأ لها مثالها لاسيما إذا بحثنا عن مسئولية الدولة فى الحالات التى تشترك فيها الدولة مع الأفراد فى ارتكاب الخطأ . وغالب الظن أن الحياة إمتدت بنظرية الخطأ كرد فعل للنظرية الألمانية بشأن المسئولية الدولية للجماعة – أى إن الجماعة تسأل بالتضامن عن الضرر الذى يسببه أحد أقرانها – ذلك أن النظرية ترفض أن تقيم المسئولية إلا إذا ارتكب المسئول خطأ أو أسهم فيه .، كإهمال أو الغش أو التقصير . ومن ثم فهى تهدم الزعم الألمانى الذى يبرر أعمال الشر على أساس أن الدولة ورعاياها يسألون مسئولية جماعية عما يصيب دولة أخرى أو رعاياها من أضرار . وليس صعبا أن نجد نفسيرا تاريخيا لهذه النظرية مؤداه أن الأمير كان هو وحده الذى يملك بالتصرفاته أن يلزم الدولة ، فكان خطأ الدولة هو خطأ الأمير الذى كان تمتزج فى شخصيته كافة السلطات بطريقة أو بأخرى .

وفى القرن العشرين – جاء رد فعل للمنطق السالف – تزعمته المدرسة الإيطالية بقيادة أنزيلوتى وكافالييرى وهو رد فعل يتحصر من أفكار القانون الرومانى ويرسى للمسئولية أساسا يخرج عن مفاهيم القانون الخاص .

ونقطة البداية فى هذه النظرية هى أن قاعدة القانون الداخلى التى تفرض على الفرد سلوكا معينا إنما تتبع من إرادة غير إرادة الفرد وأما قواعد القانون الدولى فهى النتاج المباشر لإرادة الدولة .

ومن ثم فإن إرادة الدولة هى المصدر الرئيسى الوحيد لالتزاماتها ، وإن فليس هناك من ضرورة لأن نطلق المسئولية على توافر رابطة بين التصرف الضار وبين الخطأ الذى هو وضع ذهنى معين للدولة ، ثم إن فكرة الخطأ يصعب تطبيقها على أجهزة الدول لأن هذه الأجهزة بين أن تعمل فى نطاق إختصاصها وعلبقا لإلتزاماتها المحلية وتبعاً فلاممكن

أن تنسب إليها الخطأ وأما أن تخرج عن ذلك الإختصاص وعندئذ يستحيل أن تنسب الخطأ إلى الدولة .

وإذا ينتهى أنزىلوتى إلى القول بأن الدولة - بوضعها ممثلاً للمجموع - إنما تسأل من عدم وفاء أجهزتها بالالتزام الذى يفرضه القانون الدولى لأن هذا يعد إنتهاكاً لواجب على الدولة حيال دولة أخرى .

إن الخطأ ليس هو أساس المسؤولية وإنما الواقعة المخالفة للقانون الدولى هى التى تخلق هذه المسؤولية والفرق بين الخطأ والفعل غير المشروع هو أن الخطأ تصرف عمدى يأتى به المخطئ عن وعى وقصد . ويختلف الفعل غير المشروع فى المسؤولية الدولية عنه فى المسؤولية الداخلية من حيث إن الإرادة الشارعة - كما ذكر الدكتور محمد طلعت الغنيمى - هى التى تخلق القاعدة الدولية ، وتبعا فهى التى ترسم إطار أعمال المسؤولية الدولية . فى حين أن الجهاز المختص فى القانون الداخلى هو الذى يفرض القواعد العامة ويفرض معها إطار أعمال المسؤولية الداخلية . إن المسؤولية هنا مسئولية موضوعية تبنى على مجرد العلاقة السببية التى تقوم بين نشاط الدولة وبين الفعل المخالف للقانون فهى مسئولية مطلقة . إن الفعل غير المشروع - فى رأى أنزىلوتى - يولد علاقة قانونية جديدة بين الدولة التى ينسب إليها الفعل غير المشروع وبين الدولة التى كان مفروضا عليها أن تحترم الالتزام ، ذلك أن الفعل غير المشروع هو كل فعل يخلل عهداً بين دولتين . ومن ثم فإن سوء نية الموظف أو تدليسه ليس شرطاً ولا يؤثر على توافر المسؤولية أو عدم توافرها كما أن الدولة إذا أتت فعلاً بدعوى أنه دفاع عن الذات وثبت أنها أتت الفعل بسوء نية فإن ذلك يرفع عن الفعل صفة المشروعية .^(١)

ولكى فريقاً من الفقهاء لا يستلزم - كى تتحقق المسؤولية - أن يكون هناك ضرر فإن إنتهاك القانون يكفى وحده ليبرر حق الدولة التى كانت ضحيته ، وفى هذا يختلف القانون

(١) محمد طلعت الغنيمى ، الغنيمى الوجيز فى قانون السلام ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، المرجع

الدولى عن القانون الداخلى . وإذا يجب - عند روسو - أن تميز بين نسبة الفعل وبين عدم مشروعيته . فالنسبة هى العلاقة بين انتهاك القانون الدولى وبين من صدر عنه الانتهاك ، تلك العلاقة التى تقيد مجرد صدور التصرف عمن نسب إليه وتبعاً تكون سبباً لمساطته . أما عدم المشروعية فمعناه أن الفعل المحرم المنسوب إلى الدولة غير مشروع - أى مخالف للقانون .

واكن لنا أن نتساءل - فى فهم هذه النظرية - عن انتهاك الواجب الدولى وكيف يتحقق ؟ إن أنزيلوتى لم يقل أن الدولة تسأل عن كل فعل مخالف وإنما اشترط للمسئولية ألا تبدى الدولة الحرص الكافى ، ويفرق الفقه بين التصرف غير المشروع البسيط ، أى ذلك الذى يصدر عن جهاز علوى لامعقب على تصرفاته وهنا نشور المسئولية الدولية مباشرة ، وبين التصرف غير المشروع المركب ، أى ذلك الذى يصدر عن جهاز أدنى وعن ثم فقد يكون محل تعديل أو إلغاء من جهاز أعلى ، وهنا لانشور المسئولية الدولية إلا بعد استنفاد طرق التظلم الداخلية للدولة .

إن أفكار أنزيلوتى وأتباعه قد تثيرت فى المناداة بالمسئولية المطلقة - بالصعاب التى كان يلقاها الفقه فى تحديد مسئولية الدولة - لاسيما فى أمريكا اللاتينية - عن أفعال موظفيها والأفراد العاديين فى أثناء الثورات المتعددة التى تحصل على إقليمها ، والتى كانت نظرية الخطأ مخرجاً لها - أى للدولة من المسئولية .

وبعد استعراض منطلق النظريتين ^(١) ، أعرض هنا مقالته الأستاذ الدكتور/محمد طلعت الغنيمى من رأيه فى هذين النظريتين :

قال : إن جوهر المشكلة فى بحث أساس المسئولية هو يتولى أو يرفض فكرة الخطأ كأساس للمسئولية . إن نظرية الخطأ تتفق مع الرأى القائل بأن الدولة هى وحدها شخص القانون الدولى إذ أن الدولة - وهى وحدها التى تحمل الحقوق والالتزامات -

(١) محمد طلعت الغنيمى ، الغنيمى الوجيز فى قانون السلام ، الجزء الأول ، الطبعة الثانية ، المرجع السابق ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

لاتسأل إلا عن خطئها هي أما خطأ الأفراد فلا تسأل عنه لأن الأفراد - وهم ليسوا من أشخاص القانون الدولي - فلا يمكن أن ينتهكوا أحكام القانون الدولي . إن تصرف الفرد لا يمكن أن يكون سببا مباشرا للمسئولية الدولية وإنما يجوز أن يكون مباشرا لإثارة مسؤولية الدولة فالأمر يتوقف على التصرف الذي تتخذه الدولة حيال هذا التصرف وهذا النموذج هو الذي يمكن أن يثير مسؤولية الدولة .

إننا إذا أضفنا مدرك السيادة وأثره على المسؤولية - إلى اشتراط الخطأ كأساس للمسئولية ننتهي إلى أن المسؤولية الدولية سوف تهبط في معظم الحالات الى مسؤولية واقعية *de fait* . ثم أن نظرية الخطأ تتضمن عنصرا نفسانيا يصعب تحليله بسبب ايمانها بأن شخصية الدولة شخصية حقيقية ، وإن فهي لها مطلق الحرية بأن تسبب تعقيدات في العلاقات الدولية ، هذا إلى جانب صعوبة تحديد كيف ومتى يتوافر عنصر الخطأ كذلك إذا نظرنا إلى فكرة الخطأ في ضوء النشاط الذي نجد أن أساس المسؤولية يضيق عن حالات كان يجب أن يتسع ليشملها ، وإذا حظيت دراسة المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تسبب من مركبات القضاء باهتمام كبير بعض وضع معايير لتلك المسؤولية ورسم الإجراءات لضمان التعويض عن الأضرار التي تسبب والنشاط الكوني هو من الموضوعات التي تبرز المفاهيم الدولية من مفاهيم القانون الخاص .

أما النظرية الموضوعية ^(١) فهي أكثر ملائمة للأساس الحقيقي ألا وهو تأمين العلاقات بين الدولة ، ذلك التأمين الذي يصعب سرايا لو أن الدولة استطاعت أن تتحلل من المسؤولية عن أفعال يرتكبها موظفوها لمجرد الادعاء بأنها تلت خطأ ما طبقا لقانونها الداخلي لاسيما وأن تعديل هذا القانون مسئولية ميسورة لها . ولكن هذه النظرية لا تخلو من نقد ، فهي تتغالي في ضمان تأمين مطلق للشخص الواقع عليه الضرر ، وتتجاوز مايسير عليه العمل الدولي الجاري الذي لازال يتسم بالفردية ، أي أنه أكثر ارتباطا

(١) محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي الوجيز في قانون السلام ، المرجع السابق ، ص ٣٠٩ : ٣١٥ .

بفكرة الخطأ - ومن كبار أنصار نظرية الخطأ المعاصرين أذكر كلسن وفريدروس واكسيولي وكافاريه .

وفى رأى بعض الفقهاء - إزاء النقد الموجه للنظريتين الرأشتين - أن يقفوا موقفا وسطا للتوفيق بين الفكرتين . ورأى الفقه الألمانى هذه الحركة التى أسوق لتوضيحها آراء بعض فقهاءها .

- ذهب بنجامين إلى أن نظرية الخطأ لا تطبق إلا إذا كانت الدولة مسئولة عن فعل أتمته هى ، وليس بالنسبة للمسئولية عن تصرفات الأفراد الخصوصيين . ولكن شاين Schaen نادى بالنقيض فقال إن النظرية الموضوعية هى التى تطبق على مسئولية الدولة عن أعمال الأفراد العاديين ، أما شتروب Strupp فيأخذ بالنظرية الموضوعية كأساس للمسئولية ولكنه يستثنى الجرائم التى ترتكب بطريق الامتناع فهذه تحدد المسئولية فيها طبقا لنظرية الخطأ .

ويقول جيس Gess إننا يجب أن نفوق بين نوعين من الجزاء ، فإذا كان الجزاء المطلوب جزاء حقيقيا " تعويضا نقديا " فإن تحديد المسئولية يجرى على أساس الخطأ ، أما إذا كان المطلوب هو مجرد ترضيه فيكفى فى ذلك مبدأ المخاطرة .

واستطرد الدكتور محمد طلعت الفنيمى - قائلا : إن هناك نظرية ثالثة هى نظرية المخاطر التى يرجع الفضل فى فتح أبواب الدراسات الدولية أمامها إلى فوشيل الذى عرض أفكارها العامة سنة ١٩٠٠ فى أثناء بورة عقدها معهد القانون الدولى بنيوشاتيل فى ذلك العام .

وتقوم فلسفة هذه النظرية على أساس أن الغرم بالغنم أن من يدخل شيئا خطرا فى الجماعة يكون مسئولا عن الأضرار التى ينتج عن هذا الشيء حتى ولو لم ينسب إليه أى خطأ أو إهمال فإذا ترتب على نشاط ما ضرر ما فإن صاحب النشاط يسأل عن الضرر الذى تنتج عنه نشاطه بغض النظر عما إذا كان فعله مخالفا للقانون أم غير مخالف للقانون .

وإن فكل ماتتطلبه النظرية هو نشاط وضرر وعلاقة سببية بين النشاط والضرر . وقد تابعت هذه النظرية مجموعة من الفقهاء وعدد من أحكام القضاء . ومن أهم الأحكام التي تأسست على فكرة المخاطر قضية الفئار وقصتها أن سلطات نيكاراجوا صابرت صناديق من الأسلحة على السفينة الفرنسية La Phare خشية أن تقع الأسلحة فى يد الثوار ، فاحتج قبطان السفينة وظل تدخل حكومته . واتفقت الحكومتان على أن تقوم محكمة النقض الفرنسية بدور المحكم بينهما . وقد انتهت محكمة النقض الفرنسية فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٠ إلى تقرير مشروعية تصرف حكومة نيكاراجوا واعتبرته من قبيل الدفاع الشرعى ولكنها على الرغم من ذلك اعتبرتها مسئولة عن الضرر الذى أصاب السفينة وقبطانها . ويذكر كثير من الفقهاء واقعة التجارب النورية الأمريكية كمثال حديث للأخذ بنظرية المخاطر فى المسؤولية . ذلك أن الولايات المتحدة أعلنت بعض مناطق من البحر على أنها خطرة وحظرت الملاحة فيها خلال فترات سنة ١٩٥٤ وقد سببت تلك التجارب أضرارا لبعض الصيادين اليابانيين فتحملت الحكومة الأمريكية تعويضهم ولكنها اعتبرت ذلك من قبيل التملط ولكن البعض يفسر ذلك بأنه إقرار بفكرة المخاطر كأساس للمسؤولية لأن الولايات المتحدة لم تكن عازفة عن التعويض وإنما كل ماكانت تهتم به هو تأكيد أن تصرفها مشروع. بيد أنه توجد إلى جانب ذلك أحكام رفضت الأخذ بنظرية المخاطر فى اقامة المسؤولية الدولية. فإذا انتقلنا إلى القضاء الكونى نجد أن الولايات المتحدة تلتزم الصمت ولاحتج على الاختبارات التى قام بها الاتحاد السوفيتى فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٢ بدعوى أنها لم تصب بضرر وإن كان أغلب الظن أن صمت الولايات المتحدة مرجعة إلى أنها لاتريد أن تقيم سابقة يمكن أن يحتج بها عليها فيما بعد. ولكن هذا لا يمنع دولا أخرى - مثل اليابان من أن تحتج على تلك الاختبارات .

وفى تقدير الدكتور / محمد طلعت الغنيمى ... أن الولايات المتحدة - تخالف القانون الدولى عندما تطلق صاروخها على الأطلس من قاعدة كندى ولايعفيها من المخالفة أنها تطلق الصواريخ على البحر العام حيث إن هناك التزاما على الدول باحترام

حرية الملاحة ، هذا إلى جانب المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الملاحة الجوية من جراء هذا الصاروخ . إن احتمال خروج هذا الصاروخ عن مداره ليس احتمالا مستبعدا ، وتوقع أن يحدث ضررا للغير ليس أمرا غريبا . بل وقد حدث فعلا . حدث في نوفمبر سنة ١٩٦٠ أن حطاما من قمر صناعي أمريكي عائد إلى الأرض وقع قريبا من مدينة هولجرين Holguin في كوب وسبب إصابات لبعض الأشخاص وقتل بقرة . كذلك وجدت - في فبراير سنة ١٩٦٢ - قطعة من مفجر القمر الصناعي أطلس ١٠٩ الذي استخدم في إطلاق مركبة الرائد الأمريكي جون جلن في مدينة اليقان نورثا Alivan Northa في إتحاد جنوب إفريقيا . وفي خريف ١٩٦٨ عثر على قطعة كبيرة من قمر صناعي أمريكي في كندا ، وهكذا .

وقد كلفت الأمم المتحدة لجنة الاستخدام السلمي للفضاء بدراسة الموضوع وانتهت الجمعية إلى إصدار قرار سنة ١٩٦٢ يطلب إلى الدول بأن تراعى في النشاط الذي تمارس في الفضاء الكوني مصالح الدول الأخرى وتحمل الدولة التي تطلق إدارة الفضاء التي أطلق من إقليمها الجهاز - المسؤولية عما يتسبب عن ذلك من أضرار . ولكن هذا القرار اكتفى بتقرير المسؤولية دون أن يوضح الأساس الذي تبني عليه تلك المسؤولية .

إن إطلاق سفينة فضاء يضعنا أمام واحد من احتمالين :

أ - فهي قد تظل في الفضاء ، واحتمالات الأضرار هنا وإن كانت متوقعة إلا أنها احتمالات ضعيفة التحقيق كئن تصطدم سفينة بأخرى أو تتداخل نبذات السفينة مع نبذات نولة أخرى .

ب - وقد تهبط السفينة إلى الأرض وهنا تزداد احتمالات تحقيق أسباب المسؤولية بيد أننا - على أي الاحتمالين - نجد أن نظرية الخطأ لا يمكن أن تسد الحاجة . فقد تنشطر سفينة الفضاء في الكون الخارجي بسبب دخولها في طبقات هذا الكون . وفي الوقت الذي تسفل فيه السفينة هذه الطبقات تكون قد انتهكت النطاق الجوي للدولة التي

بخلت إقليمها الجوى إلى هذا الغرض لأن اتفاقيتي باريس سنة ١٩١٩ وشيكاغو سنة ١٩٤٤ أقرتا للدولة بالسيادة على نطاقها الجوى كما أنها تنتهك القاعدة التى لاتسمح بإطلاق سفينة بلاقائد - لاسيما إذا كان ذلك بدون إذن من الدولة التى هبطت السفينة على إقليمها قد لا يترتب على هذا الانتهاك ضرر مادي ولكنه بلاشك قد يسبب ضررا معنوياً ، فإذا هبط الصاروخ أو السفينة إلى الأرض فإن ذلك يصبح سببا جديدا يضاف إلى ما تقدم لتبرير المسئولية .

وإن فليس أمامنا لإقامة المسئولية فى وضع كهذا إلا أن نأخذ بفكرة المخاطر كأساس للمسئولية ، فمن يطلق صاروخا لابد أن يتحمل نتائج الإطلاق وأثره .

إن هذه الآراء وغيرها تكشف عن أن الموضوع لازل فى حاجة إلى مزيد من التحليل والدراسة التى تتحلل من ريقه القانون الخاص وتهتدى بما سار عليه العمل الدولى ، والذى طرأ على الجماعة الدولية هو النشاط الجوى والكونى وكان أول ما أثار الإهتمام بالمسئولية فى الهواء هو الضرر الذى يتسبب للغير ، وكان أول وفاق دولى له أهميته هو وفاق روما فى ٢٩ مايو سنة ١٩٣٢ الذى أخذ صراحة بالمسئولية الموضوعية وشرط تطبيق هذه المسئولية ألا يكون الواقع عليه الضرر هو الذى تسبب فى إحداث الضرر ، وهذا قيد واضح المنطق وقد أخذ بروتوكول بروكسل سنة ١٩٣٨ بالمبادئ نفسها التى أخذ بها وفاق روما .

- يكاد يجمع الفقه الدولى على تحييد تطبيق المسئولية الموضوعية فى المسائل المتعلقة بقانون الجو بوضعها النظرية التى يمكن أن تقدم لنا ضمانات حقيقية تعمل بعمل بطريقة آلية من حيث إنه مادامت الطائرة ملقطة فى الجو فإن توقع المخاطر مستمر .

وهكذا يبين لنا أن الإتجاه الحديث يميل إلى عدم التقيد بفكرة الخطأ فى تقرير المسئولية . والحق أن تبنى فكرة ضرورة توافر علاقة سببية بين الخطأ والضرر هو جرى وراء نظرية عتيقة بالية لأن المهم فى تقرير المسئولية هو البحث عما إذا كان هناك

واجب قد انتهك وطبيعة هذا الانتهاك . وأذن فالصحيح هو أن تبنى المسؤولية على أساس موضوعي يستمد تبريره من الفعل الإرادي . ومن ثم فليس أمام من يريد أن ينفي مسؤوليته إلا أن يثبت انتفاء السببية فإن فشل في ذلك كان عليه أن يتحمل آثار تصرفاته .

وفي رأى الأستاذ الدكتور / محمد طلعت الغنيمى أن المسؤولية الموضوعية يؤخذ عليها من نقد ولكنها هي الأكثر مسامية لاتجاهات الجماعة الدولية المعاصرة ويترتب على الأخذ بفكرة الواجب الموضوعي :

١ - أن القانون الدولي لايهتم في تقرير المسؤولية الدولية - بما إذا كانت أجهزة الدولة قد تصرفت داخل أم خارج اختصاصها مادام أنها تتصرف بوصفها أجهزة للدولة.

٢ - أن أحكام القانون الداخلي لا تؤثر على توافر المسؤولية الدولية . لذلك اعتبرت الدولة مسؤولة عن أعمال الجنود الذين أرسلوا لإخماد شغب فانضموا إلى المتظاهرين بدلا من منع التظاهر .

٣ - تسأل الدولة إذا ما أضرت بالأجنبي المقيم خارج إقليمها دون حاجة إلى اللجوء إلى القضاء الداخلي لأن استهلاك الأجنبي لمعامل التقاضي المحلية إنما يتعلق بالأجنبي المقيم على إقليم الدولة . أما الأجنبي الذي يقيم خارج إقليم الدولة فإن حقه في الترضية ينشأ مباشرة دون تعليق ذلك على اللجوء إلى القضاء المحلي أولا . إن الفرق بين الحالتين هو أن القضاء المحلي لا يملك إصلاح الضرر الذي يحصل خارج اختصاصه أما إذا حصل الضرر داخل اختصاص القضاء المحلي فإن القضاء المحلي يستطيع أن يلزم بإصلاح الضرر وهذا هو المبرر الذي من أجله تتطلب عجز قضاء الدولة عن إصلاح الضرر أو رفضه ذلك تعسفا قبل إقامة المسؤولية الدولية حاليا .

ذلك هو أساس المسؤولية الدولية ، بمعنى المسؤولية التي تثور بين من لهم أهلية دولية استنادا إلى تلك الصلاحية القانونية الدولية .

ـ المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية :

ويذهب الفقه التقليدي أن " المسؤولية النولية كمسؤولية الأفراد قد تكون تعاقدية منشؤها إخلال الدولة بأحد التزاماتها التعاقدية . وقد تكون تقصيرية نتيجة إتيان الدولة عملا غير مشروع إخلالا بقواعد القانون الدولى المتعارف عليه أو بحق من الحقوق الأساسية للدول الأخرى .

إن هذا الرأى يحتاج إلى تمحيص ، ذلك أن من يحملون الأهلية القانونية النولية قد يتصرفون بعضهم مع البعض الآخر على مستوى تلك الأهلية - أى بوصفهم أشخاصا للقانون الدولى لهم ذاتية نولية - وقد يجرى التصرف بينهم بما لهم من أهلية قانونية داخلية .

وهذا يقتضى أحد تصورات ثلاثة :

- ١ - أن يجرى التصرف بين أهلية قانونية نولية وأهلية قانونية نولية أخرى .
- ٢ - أن يجرى التصرف بين أهلية قانونية نولية وأهلية قانونية داخلية .
- ٣ - أن يجرى التصرف بين أهليات قانونية داخلية .

ـ أن من يتصرف بماله من أهلية نولية إنما يتصرف طبقا لأحكام القانون الدولى سواء بما يتفق أم بما يخالف مانقضى به تلك الأحكام . أى أنه يأتى تصرفا قد يتطابق أو يتنافر مع أحكام المعاهدات أو العرف الدولى . وتبعاً فإن مسؤوليته عن مخالفة تلك الأحكام هى مسؤولية نولية فحسب ولا يمكن أن تكون مسؤولية عقدية أحيانا وتقصيرية أحيانا أخرى . لأن أصحاب الأهلية النولية لا يتعاقدون على خلق القانون الدولى ، فالقانون الدولى كما قال الدكتور /محمد طلعت الغنيمى مكرراً أكثر من مرة هو من خلق الإرادة النولية الشارعة وليس من خلق الأهلية القانونية النولية . فإن جاز أن نصف المسؤولية النولية بتعبير من تعبيرات القانون الخاص فهى مسؤولية تقصيرية لأنها لا تنشأ إلا استناداً إلى حكم قانون وليس إلى نصوص فى عقد . ومادام أن المسؤولية النولية لها

صورة واحدة فإن وصفها بأنها تقصيرية لا يعدو أن يكون ترديداً آخرساً لمصطلحات القانون الخاص . وهو ترديد لامعنى له ولا أثر ، بل على العكس فإن الأخذ به قد يؤدي إلى تضليل الفكر وتعمية الآراء .

أما إذا كان التصرف بين أهلية دولية وأهلية خاصة أو بين أهليات خاصة فإن هذا التصرف لا يحكمه القانون الدولي من حيث إن القانون الدولي إنما ينظم نشاط أشخاص ومن كان لهم ذاتية دولية وهؤلاء دائماً يملكون أهلية دولية ويتصرفون بمقتضى تلك الأهلية الدولية . ومن ثم فإن المسؤولية عن تلك التصرفات ليست مسؤولية ولا تدخل في نطاق القانون الدولي وإن جاز أن نخذل في نطاق القانون الداخلي .

وإذن فالمسؤولية الدولية لا يجوز عليها التصور الذي يجوز على المسؤولية من حيث الانقسام إلى مسؤولية عقدية ومسؤولية تقصيرية .

إن تصور إمكان تقسيم المسؤولية الدولية إلى مسؤولية عقدية ومسؤولية تقصيرية تصور يقوم على خلط بين المعاهدة والعقد الدولي - إن ماتبرمه الأهلية الدولية من عقود دولية لا يخضع بذاته لأحكام القانون الدولي . وإنما شأنه شأن ماتبرمه الأهلية الدولية مع الأهلية الخاصة ، فكلاهما لا يثير المسؤولية الدولية إلا عند عدم التنفيذ أو الإخلال الذي يصل إلى حد يجعل منه إخلالاً بقاعدة من قواعد القانون مع توافر أساس المسؤولية على نحو ما ذكر سالفاً .

والمثل يوضح ما أقول : لو أن دولة أبرمت قرضاً مع دولة أخرى فإن هذا القرض المبرم بين دولتين لا يعتبر معاهدة دولية وإنما هو عقد أبرمته الدولتان بما لهما من أهلية داخلية .

وتبعاً ، فإن إخلال الدولة المدينة بالتزاماتها لا يترتب عليه مسؤولية دولية وإنما تترتب عليه مسؤولية داخلية ، فإن عجزت الدولة الدائنة عن أن تجد في داخل الدولة المدينة ما يضمن لها حقها فإن الوضع عندئذ - وهو إنكار العدالة على الدولة الدائنة ، وليس عقد

القرض - هو الذى يمكن أن يثير المسؤولية الدولية .

ويلخص الأستاذ / محمد طلعت الغنيمى - المسؤولية الدولية فيما يلى :

١ - المسؤولية الدولية لا تنشأ إلا بين من لهم صلاحية دولية وحيال التصرفات التى يتأثرون بها لهم من أهلية قانونية دولية .

٢ - المسؤولية الدولية لها تصور واحد وهى - على عكس المسؤولية الداخلية - لا تنقسم إلى مسؤولية عقدية ومسؤولية تقصيرية .

٣ - يجوز أن يرد تقسيم المسؤولية إلى عقدية وتقصيرية على تصرفات من لهم صلاحية دولية إذا أتوا هذه التصرفات بمالهم من أهلية قانونية داخلية .

وما قدم من أحكام فى المسؤولية يمكن أن يتأثر بما إذا كان من يراد أن تثار مسؤوليته حسن النية وإذا فإن الكلام عن المسؤولية يتطلب - لاستكمال الصورة - أن نخرج على مدرك حسن النية فى القانون الدولى .

- مبدأ حسن النية : Good faith

بديهى أن يستمد النظام القانونى مناعته من مقابله لتوقعات المخاطبين بأحكامه صحيح أن الجزاء حماية للقانون ولكن القوة الحقيقية للقانون - بوصفه نظاما اجتماعيا - تكمن فى ذاته أما الجزاء فيظل خلفية متبصرة وراء هذه القوة الكامنة التى توفر للقانون وجهة تفرض إحترامه رغبا لا رهبا . ومن هنا كان انسجام القانون مع توقعات أشخاصه عاملا لا يقل تأثيرا على الجزاء فى تحقيق الفاعلية للقاعدة القانونية ، ويبدو ذلك الدور أكثر وضوحا بالنسبة للقانون الدولى الذى ينظم جماعة لاتعرف سلطة مركزية ، فهى تترك حرية واسعة للدول تؤثر - من حيث الواقع العملى - على تطبيق القاعدة القانونية^(١).

(١) محمد طلعت الغنيمى ، الغنيمى الوجيز فى قانون السلام ، المرجع السابق ، ص ٣١٩ : ٣٢٠ .

يتذبح - عند الكلام عن المصلحة في القانون الدولي - أن النزعة الفردية تغلب في المجال الدولي على المصلحة وتتخذ أبعاداً تتخطى أبعاد النزعة الفردية في القانون الداخلي ولذا فإن الحقوق في القانون الدولي حقوق شبه مطلقة في أصلها .

والمثل يوضح ذلك - إذا افترضنا أن هناك نهراً يمر في إقليم دولتين فإن كل دولة منهما يمكن أن تنظر إلى حقوقها على الجزء من النهر الذي يعبر إقليمها نظرة مطلقة - ذلك هو الأصل - فتري أنها حرة في أن ترفض للدولة الأخرى أى حق في ذلك الجزء . ومن ثم فهي قد تحول المجرى إذا رأت ذلك أو تحجب مياهه عن أن تصل إلى الأخرى إذا رأت ، وهكذا .

وتبرز أهمية مبدأ حسن النية في العمل على تلافي مؤقت يمكن أن يؤدي إلى قطيعة وتقديم حل يتمشى مع التوقعات العادلة للدول . ويقضى مبدأ حسن النية بالآسئ صاحب الحق استخدام حقه فلا يستخدمه على نحو تتجاوز فيه مضارة الاجتماعية المصالح المشروعة لصاحب الحق تجاوزاً لا مبرر له .

ومع ذلك فإن من الفقهاء من يرفضون الإقرار لمبدأ حسن النية بما كان ما في القانون الدولي يدعى أنه مبدأ من مبادئ القانون الطبيعي . إن هؤلاء النفر المعترضين هم الذين يطلقون على أنفسهم الوضعيين والاستاذ الدكتور / محمد طلعت الفنيمى يرفض منطلق هذا الفريق ويقف بين هؤلاء وهؤلاء .

بديهي أن الفطرة تدبى أن يسمى صاحب الحق استخدام حقه . وإذا كان ذلك هو منطق الفطرة فهو إذن عصب في صلب الأعراف الاجتماعية - دولية كانت أم داخلية - بغض النظر عن مدها . إننا إذا نظرنا إلى حسن النية كمبدأ فهو من أحكام النظام العام الدولي ذلك أنه يمارس أثراً خلاقاً على قواعد القانون الدولي المعاصر ففيه تنصب عناصر السجية السليمة والمنطق المقبول والإنصاف التي هي سمات الحق النسبي في القانون المرن Jus aquum، ولذا أسهم مبدأ حسن النية في إرساء قواعد ذات طبيعة نسبية ومرنة وفي تطوير قواعد جامدة - في معنى أنها تمنح حقوقاً مطلقة - كما أنه

يؤدي دوراً تنظيمياً يوائم بين المتنافر ويحقق الانسجام عند المتناقض وذلك كعامل توازن في تقويم الحقوق المتعارضة والمصالح المتضاربة . على أننا يجب ألا نفهم من ذلك أن حسن النية هو المبدأ العام الوحيد الذي يحكم قانون الأمم ولكنه يتكامل مع مبادئ عامة أخرى في حكم قواعد قانون الأمم .

ثم أن الأخذ بمبدأ عام كجوهر^(١) لنظام قانوني معين لا يعني أن تستوحى المبدأ العام المعنى كافة قواعد ذلك النظام ، وتبعاً فمن المقبول أن نقول أن حسن النية وإن كان مبدأ عاماً من مبادئ القانون الدولي إلا أنه لم يعرف - من حيث الواقع المتمثل .

ويحاول الفقهاء في هذه الفروض - وأمثالها - إيجاد حل وذلك في التذرع بقواعد أخرى من القانون ، فهم في المثال الذي سبق قد يلجأون إلى القواعد الخاصة بها بما يسمى عند البعض بحق الإرتفاق الدولي .

وذهب نفر من الفقه - مدفوعاً بتردد الدول حيال فكرة سوء النية وإساءة استعمال الحق والصعاب الكامنة في إثبات تلك الفكرة - إلى أن القانون الدولي لديه بدائل أكثر اختصاراً تغني عن مبدأ حسن النية عموماً وإساءة استعمال الحق على وجه الخصوص . ويتخون من بعض القواعد مثل تلك المتعلقة بالحماية الدبلوماسية والتجنس ونماذج لتوضيح مذهبهم ، أسوق منها مثالين : ففي قضية كلوت Cloete ١٨٩٠ ، دفع المستأنف بأنه عين ملحقاً شرفياً في سفارة فلرس وتبعاً فهو معفياً من الخضوع للإجراءات المقيدة للحرية ولكن المحكمة رفضت الإقرار له بالحصانة إعتقاداً على أن تعيينه لم يجر بحسن نية Bona fide وأن التعيين إذا لم تتوافر له هذه الظروف فإنه لا يربط حصانة لمن عين .

ويعلق الناقدون على هذا الحكم بأنه كان في غنى عن الالتجاء إلى مبدأ حسن النية وكان يكفي أن يشير إلى أن الممثل الدبلوماسي لا يتمتع بالحصانة إلا إذا أدرج في

(١) محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي الرجيز في قانون السلام ، المرجع السابق ، ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

قائمة وزارة الخارجية ، وهو لم يحصل فى القضية المعروضة .

مثال آخر هو قضية نوتتهبوم Nottebohm حيث قررت المحكمة أن الدولة لا تستطيع أن تطبق قانون جنسيتها إلا إذا كانت الرابطة القانونية للجنسية رابطة نشطة وحقائقية . إن استناد المحكمة هنا على حسن أو سوء النية هو - فى رأى المعارضين - من قبيل التزيد إذ يكفى تجريح الادعاء بعدم فاعلية رابطة الجنسية أو عدم إتساقها من واقع الأمور .

وإنك تطويع القواعد كثيرا ما يكون فى حقيقته إرهابا لأحكامها أو دفعا بقواعد هى ذاتها محل جنل ، فحق الارتفاق - مثلا - ليس محل ارتفاق بين الفقهاء فى القواعد الدولية - الا تطبيقات محدودة . ولكن هذه الحقيقة لاتمنع من تأكيد أن المبدأ قائم وأنه فى خلفية الفكر القانونى الدولى يستوحى منه مزيدا من التطبيق يستلهمه الحكم المطلوب إذا حزب الأمر وضنت القواعد . فهو الرصيد الذى تستمد منه القواعد القائمة - أى قواعد القانون المعمول به دعامتها ، وهو ينبوع الذى يمكن أن ينهل منه الفكر القانونى لاستحداث قواعد القانون الذى يجب أن يكون *ae lege ferende* فإذا كانت القواعد قائمة فإن مبدأ حسن النية يقوم بنور المنظم بين هذه القواعد والمفسر لأحكامها ، أما إذا لم تكن قائمة فإن مبدأ حسن النية يقوم بدور الباعث للقواعد المسلوقة والموجه للفكر فى صياغة القاعدة الجديدة .^(١)

إن هناك نطاقا واسعا لتطبيق اعتبارات حسن النية والمنطق فى القانون الدولى وتقهم البعد الصحيح للالتزام الناتج عن بعض التعبيرات القانونية مثل مبدأ المصادرة على المطلوب ، وإساسة استخدام الحق ، والإثراء بلا سبب ، ويزداد نطاق تطبيق المبدأ كلما تكثرت عوامل التكامل فى الجماعة الدولية .

(١) محمد طلعت الغنيمي ، الغنيمي الوجيز فى قانون السلام ، المرجع السابق ، ص ٣٢١ - ٣٢٢ .

ومبدأ حسن النية ليس قاصراً على قانون السلام هو أيضاً من المبادئ العامة التي تحكم قانون الحرب والحياد ، بل إن له أبعاداً واسعة في هذا القانون حيث يجب على المحارب والمحايد أن يؤدي التزاماته بحسن نية وأن يستعمل حقوقه بحسن نية .

ويلخص الأستاذ الدكتور / محمد طلعت الفنيمى الخطوط الرئيسية للدور الذي يقوم به مبدأ حسن النية في قانون الأمم . فيما يلي :

- أ - يجب على أطراف الوفاقات الدولية أن يفسروها وينفذوها بحسن نية .
- ب - ويسرى الالتزام نفسه على التصريحات - بل وكل ما يطلق عليه بعض الفقهاء - التصرفات بزيادة منفردة .
- ج - إذا وقعت معاهدة تحتاج إلى تصديق فإن حسن النية - عند عدم النص - بحكم حقوق وواجبات طرفيها خلال الفترة مابين توقيع المعاهدة وتصديقها .
- د - تعتبر تصرفات المنتظمات الدولية - عند عدم وجود نص محدد - التي تعتمد في شرعيتها على التزام وفاقى ، باطلة إذا خالفت حسن النية .
- هـ - تفسير القواعد الدولية العرفية المرنة على أنها تكون جزءاً من القانون المرن وتبعاً فهي تحول حقوقاً نسبية .
- و - تميل الحقوق المطلقة إلى أن تصبح حقوقاً نسبية - عند موازنتها بعضها مع البعض الآخر في حالة التضارب - وذلك على أساس مقتضيات حسن النية .

الرياضة والسياسة *

Sport and Politics

إهتم العرب بالنواحي الصحية والبدنية فقد نادت تعاليم الإسلام بالنظام واسترشد المسلمون بالكثير من تعاليم الرسول ونهجوا نهجه ، أما بدنيا فقد إستلزمت الحروب وقلة عدد المسلمين في فجر الإسلام إهتمامهم بالإعداد البدني للياقة الحربية ومن هنا جاء قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " علموا أولادكم السباحة والرماية وركوب الخيل " وقوله " المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير " .

وحديثا قال " اقيرى برونديج " رئيسي اللجنة الأولمبية في دورة الألعاب الأولمبية سنة ١٩٥٦ التي عقدت في ملبورن في استراليا " إن الرياضة مستقلة تماما عن السياسة " هذا القول قول أولمبي مثالي وفي الحقيقة فإن الرياضة والسياسة في عالم اليوم ينبغي أن تلقى نظرة تاريخية عن تلك العلاقة . وعموما فإن الموقف السياسي والحكومة الوطنية للدولة تلعب دورا في تحديد السياسة التعليمية والبرامج الرياضية في جميع المجتمعات .

ويسجل التاريخ الأولمبي أنه من غير الممكن تجنب النفوذ السياسي بالرغم من الآمال الأولمبية وهذا كما عبر عنه رئيس اللجنة الأولمبية " لورد كيلانين " Lord Killanin وفي الطليعة والحقيقية الواقعة أن اللجنة الأولمبية تتمسك بالمبادئ ولكن أفعالها تناقض تلك مثل قررها بالإنسحاب من تأييد اتحاد الألعاب الآسيوية بسبب طرده لتايوان وذلك في دورة ١٩٧٤ " بطهران " دورة الألعاب الآسيوية " . ونتيجة لذلك الطرد أشتكرت الصين في الاتحاد الآسيوي للألعاب وماحدث في بعض الأحيان إلى قيام حرب بين بلدين هما هندراوس والسلفا نور سنة ١٩٦٩ بسبب مباراة كرة قدم (١)

* حسن أحمد عطية الشافعي ، بحث قدم في المؤتمر العلمي الرياضة ، بغداد ، ١٩٨٥ م .

(1) James A.R. Nafziger , The Regulation of Transnational Sports Competition, Down from Mount Olympus, (Sport and International Relations), P. 160 .

هذه هي الأمور التي جعلتني أتناول موضوع الرياضة والسياسة لمعرفة العلاقة بينهما من خلال الأحداث الرياضية في فترات وأماكن مختلفة عن النورات الأولمبية والمنافسات الرياضية الدولية .

ـ النظام السياسي : (١)

النظام السياسي لبلد من البلاد يقصد به نظام الحكم فيها وهو الذي يتناول شرحه علم القانون الدستوري ويمكن تنظيم السياسة " أي أنظمة الحكم " المختلفة القائمة في هذا العصر في العالم المتحدين إلى ثلاثة أقسام :

ـ أنظمة الديمقراطية الغربية : " أو الكلاسيكية " وهي تستند إلى فلسفة الثورة الفرنسية .

ـ أنظمة الماركسية : " وتشمل نظام الإتحاد السوفيتي والديمقراطيات الشعبية وهي تستند إلى فلسفة كارل ماركس .

ـ الأنظمة الدكتاتورية : كالنازية الألمانية والفاشية الإيطالية قبل نهاية الحرب العالمية الثانية مثل الدكتاتوريات القائمة الآن في بعض دول أمريكا الجنوبية والدكتاتوريات التي تقوم عادة عقب الحركات الثورية .

ـ هناك إتجاه في بعض الدول العربية إلى وضع أنظمتها على أساس مبادئ الشرعية الإسلامية كما يتبين من النص في دساتيرها الحديثة على أن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر للتشريع الإسلامي مثل السعودية ، كما نجد دولا أخرى " وهي الجمهورية العربية الليبية " وقد قامت في سنة ١٩٧٢ بتشكيل لجنة من رجال الفقه المجتهدين لمراجعة مآلديها من تشريعات وإلغاء ما يتعارض منها مع مبادئ الشريعة .

(١) عبد الحميد متولي ، القانون الدستوري والأنظمة السياسية مع المقارنة بمبادئ الدستور في الشريعة الإسلامية ، ص ٢٤ - ٢٦ .

وبعد ما استعرضت الأنظمة السياسية بإيجاز نوضح العلاقة بين الرياضة السياسية عبر العصور المختلفة :

- في مصر القديمة : إهتم المصريون القدماء بالإعداد العسكري فاهتموا بالتصويب والمصارعة والفروسية وقيادات العريات ، ولم تكن هذه المهارات الرياضية والحربية قاصرة على أبناء الشعب بل تعلمها النبلاء الذين قادوا الشعب في صدهم أو طردهم للعدوان الخارجي كما حدث عندما تجمع أفراد الشعب المصري وإنخرط مختلف طبقاته في سلك الجندية تحت قيادة أحمرس الأول في حوالي سنة ١٥٨٠ ق م وطرد الهكسوس من مصر بعد استعمار يقرب من قرن ونصف .

- في الإغريق : إهتموا بالتربية البدنية والألعاب الرياضية وأهداف وفلسفة المجتمع إنعكست في الأنشطة البدنية وكما أن المذاهب السياسية كانت تحدد أنماط البرامج التي يمارسها الرياضيون .

- في أثينا : كانت الفلسفة تقوم على تنمية جميع الجوانب للأفراد " العقلية - الاجتماعية - البدنية ، في تناسق تام (١) .

- في أسبرطة : كان كل شيء يهدف إلى تنمية الأفراد من أجل الحرب فلولت التربية البدنية إهتماما خاصا من أجل " المدينة ، النولة " وجميع مدن الإغريق كانت صالات الألعاب التي كانت بمثابة مؤسسات شعبية مفتوحة للمواطنين بالمجان .

- في ألمانيا : سنة ١٨٠٦ بعد هزيمتها من نابليون : دعى المفكرون الألمان إلى ضرورة الإهتمام بالتربية البدنية خصوصا وأن المقدرة العقلية وحدها لا تستطيع حفظ كرامة وإستقلال ألمانيا وهذا الاتجاه ساد الحياة الألمانية حتى عصرنا الحاضر .

- في الدانمارك : إنحازت إلى جانب نابليون وقد أثرت هزيمة نابليون عليها ، كذلك فقدت النرويج بعض أراضيها وأنهار إقتصادها وهذه الظروف كانت أحد العوامل التي

(١) كمال الدين عثمان شليبي ، تاريخ التربية البدنية ، ص ٢٢ .

نفعت الدانمارك إلى الاهتمام بإعداد شعب قوى ، ولذلك إستخدموا التربية البدنية فى كل من الجيش والمدارس لتحقيق هذا الغرض ليتمكن الشعب من حماية البلاد والدفاع عنها .

- فى السويد : كانت هزيمة السويد فى الحرب وإحتلال روسيا لفلندنا سنة ١٨٠٩ سببا فى اتجاه السويد إلى التدريب البدنى العسكرى ، ولذلك كان هدف التربية السويدية فى تلك المرحلة من تاريخها فى نهاية القرن الثامن عشر يهدف إلى تعجيد الوطن ورفع شأنه .

- ولى إنجلترا : كانت إنجلترا فى مقدمة الدول التى قادت حركة الاستعمار ولذلك كانت أول دول أوروبا التى تأثرت بالثورة الصناعية لاستغلالها الثروات وخيرات مستعمراتها ، فارتفع مستوى المعيشة ، فاهتمت إنجلترا بالألعاب والرياضات المنظمة التى تتمى صفات القيادة والولاء والنظام وهذه الصفات لازمة للرجل الانجليزى لحكم المستعمرات وقد أصبحت هذه الألعاب رمزا لبريطانيا تنتشره فى مستعمراتها كوسيلة تصبح شعوب المستعمرات بالصيغة والثقافة الانجليزية (١).

- فى فرنسا : كان هدف التربية البدنية منصب على زيادة القدرات العسكرية للشباب ليلبى حاجات الدفاع عن الوطن والنهوض بالتربية البدنية عاد بعد كارثة الحرب الفرنسية الروسية فى عام ١٨٧٠ فقد رأى أن الإنحلال البدنى والأخلاقى قد حطم حيوية الأمة وكان اهتمام البارون دى كوبرتان بصفة خاصة نحو إيجاد حل للأمة الفرنسية لإعادة بناء قوتها الوطنية وكان يمل عن طريق الألعاب الرياضية أن يقاوم الإنحلال وأن ينمى نمطا جديدا من الرجولة الفرنسية تتصف بالقوة البدنية والنظام الخلقى وضبط النفس لحفظ الأمة .

(١) كمال الدين عثمان شلبي ، تاريخ التربية البدنية ، ص ٢٢ ، تشارلز بيوتشر ، أسس التربية البدنية ،

ترجمة حسن معوض ، كمال صالح عبده ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ٢٢٥ -

- في الولايات المتحدة الأمريكية - التي اكتشفت في عام ١٤٩٢ واستعمرت أسبانيا الجنوبية، أما الشمال فاستعمره الإنجليز وطلت أمريكا الشمالية مستعمرة انجليزية حتى عام ١٧٧٢ . وبعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٨ التي أظهرت نتيجة للإحصائيات والاختبارات الطبية والعسكرية ضعف مستوى اللياقة البدنية للشباب الأمريكي . لذلك ظهر إهتمام الشعب بمادفع المسئولون والمختصون إلى الإهتمام بالتربية البدنية في المدارس والكليات ووضع المناهج المناسبة لكل مرحلة .

- في الاتحاد السوفيتي : لم يهتم بالتربية البدنية في العهد القيصرى ، بل بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩١٧ بدأ الاهتمام الجدى بالتربية البدنية التي تستخدم كوسيلة تربية فعالة في تكوين المواطنين المؤمنين بالفلسفة والقيم الاشتراكية .

في هذا الجزء يتضح اتخاذ الرياضيين كوسيلة من وسائل إعداد المواطن والجيش من أجل الدفاع عن الوطن ، في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

- تدخل السياسة في الدورات الأولمبية (١)

في دورة لندن عام ١٩٠٨ تجاهلت بريطانيا رفع العلم الأمريكى والعلم السويدى أثناء إفتتاح الدورة .

في دورة برلين ١٩٣٦ انضح من علماء التاريخ أنهم أجمعوا على أن السياسة الخارجية كانت هى الدافع الأول لطلب ألمانيا تنظيم الدورة الأولمبية بأى ثمن .

كان النظام النازى فى بدايته معزولا عن السياسة الدولية وكان فى حاجة إلى تغطية إرهاب هذا المتمثل فى شباب الحزب وبالتالي ظهرت فى تلك الوقت حركة مقاطعة الدورة حتى تجبر هتلر على أن يكون حذرا فى تخطيطه لغزو العالم ، ولكن هذه المقاطعة فشلت للأسباب الآتية :

(1) Joel Thirer , Politics and Protest at the Olympic Games, Op. Cit., P.153 .

- أن رجال السياسة نادوا بهذه المقاطعة احتجاجا على معاملة حكومة النازي لليهود ومنعاً لقادة النازي من استخدام الدورة في الدعاية .

- وردا على هذا كان في إجتماع اللجنة الأولمبية الدولية في فيينا في يونيو ١٩٣٣ بعد الموافقة على إعطاء الدورة لألمانيا ، حول هتلر البعثة الألمانية التي حضرت الاجتماع إمكان اشتراك اللاعبين الأجانب اليهود ، وأن اليهود الألمان لن يمنحوا من تمثيل ألمانيا إذا سمحت مستوياتهم الرياضية بذلك . ولتعزيز الشعور بأنه لن تكون هناك أى تفرقة عنصرية أو دينية ، أرسلت اللجنة الأولمبية الألمانية تقريرا جاء فيه أن (٢١) لاعبا (واحد وعشرين) يهوديا ينتظرون أن يكونوا ضمن فريقها الأولمبي . غير أن الذي حدث بعد ذلك أن اللاعبين اليهود الألمان لم يسمح باستخدام الملاعب أم مساعدات التدريب . وبالتالي لم يقع الاختيار على أى منهم للانضمام للبعثة الأولمبية الألمانية .

- ورغم كل صيحات المطالعين بمقاطعة الدورة فقد تمكنت الدعاية النازية من أن تخف هذه الصيحات ونادى كل الرياضيين بتأييد إقامة الدورة . وكان البارون دي كوبرتان منشي الألعاب الأولمبية الحديثة - أكبر الشخصيات التي أنقذت دورة برلين عندما أيدىها في آخر رسالة عامة له عام ١٩٣٥ قبل وفاته . وقد أحسنت أجهزة الدعاية الألمانية إستغلالها وقامت في أسرع وقت بتوزيعها على أنحاء العالم وقامت الدورة في أول أغسطس عام ١٩٣٦ ولم يتخلف عن الدورة إلا السوفيت وأسبانيا (١) .

وفي دورة ملبورن بأستراليا عام ١٩٥٦ رفضت مصر وعدة دول أخرى الاشتراك في هذه الدورة بسبب الاعتداء الثلاثي على مصر الذي كان سببه تقييم قناة السويس . ولم تشترك أيضا هولندا وسويسرا ، وأسبانيا لاحتجاجها ضد الاتحاد السوفيتي لغزو المجر .

(1) James A.R. Nafziger , The Regulation of Transnational Sports Competition, Down from Mount Olympus, (Sport and International Relations), P. 172 .

– وفى عام ١٩٥٩ قررت اللجنة الأولمبية الدولية بتمثيل تايوان بدلا من جمهورية الصين الشعبية وذلك بتعزيد الولايات المتحدة خوفا من التهديد الشيوعى .

– وفى دورة طوكيو عام ١٩٦٤ منعت جنوب افريقيا من الاشتراك بسبب التفرقة

العنصرية Apartheid

– وفى دورة المكسيك عام ١٩٦٨ احتجت (٢٣) دولة افريقية على اشتراك جنوب إفريقيا وقاطع الرياضيون السود الأمريكان هذه الدورة تضامنا مع اخوانهم فى جنوب افريقيا ولما يعانونه من التفرقة العنصرية .

– فى دورة ميونخ عام ١٩٧٢ قتل احدى عشر لاعبا من البعثة الاسرائيلية بواسطة المقاومة الفلسطينية بسبب مشكلة فلسطين (اقتحمت مجموعة فلسطينية مقر إقامة الفريق الاسرائيلى وقتلت ثلاثة من أفرادها واحتجزت تسعة آخرين حتى يتم الإفراج عن مائتى فلسطينى أسرى فى سجون إسرائيل) . وانتهت العملية بمصرع جميع الرهائن والمجموعة التى احتجزت بعد ن رفضت جولداساثير رئيسة وزراء إسرائيل السابقة الاستجابة لمطالب ثوار (أيلول الأسود) .

– فى دورة مونتريال عام ١٩٧٦ – انسحبت ثلاثون دولة إفريقية من الدورة ومنهم مصر لسبب تعامل نيوزيلندا مع جنوب افريقيا فى المنافسات الرياضية من خلال مباراة كرة الرجبي .

– فى دورة موسكو عام ١٩٨٠ اشتركت (٨١) دولة منها (١٨) دولة لم ترفع علم بلادها بل رفعت العلم الأولمبي وتخلفت سبعون دولة وكانت المرة الأولى فى تاريخ الدورات الأولمبية التى يعهد فيها لمدينة من المعسكر الشرقى بشرف تنظيم دورة أولمبية . ومن الدول التى تخلفت أمريكا وألمانيا الغربية واليابان . ومن الدول العربية اشتركت كل من الكويت – الجزائر – العراق – سوريا – الامارات – فلسطين – الأردن – ليبيا وتخلف هذه الدول عن الاشتراك كان بسبب الغزو السوفيتى العسكرى لأفغانستان أعاد إلى الأذهان

إقامة الدورة الأولمبية رقم الحادى عشر فى برلين ١٩٣٦ بعد أن تولى هتلر بنظامه النازى حكم ألمانيا فأندت الدعاية التى كسبها من الدورة كانت وراء إشعال الحرب العالمية الثانية وما ألقته بالعالم من دمار وكان وقتها قد عارض الاتحاد السوفيتى إقامة الدورة ولم يشترك فيها .

- ورأى فى ذلك يرد على القول أن الدورة الأولمبية عمل رياضى يجب إبعاده عن العمل السياسى (هدف أولمبي) بأنه صحيح أن هذه الدورة سباق عالمى وشرف للرياضيين الذين يتنافسون على بطولاتها كل أربع سنوات ولكن من قال أن شرف تنظيم مثل هذه الدورات يمنع للدول التى تنتهك قوانين العالم وقراراته وتذهب إليها دول العالم وتعطيها ذلك الشرف الذى ستناله بتنظيم الدورة الأولمبية . والدورة الأولمبية مهرجان عالمى وكان هذا المهرجان لا يجب أن يقام إلا فى الدول التى تحترم المجتمع العالمى . والاتحاد السوفيتى لم يعكس هذا الاحترام والغريب أيضا اشتراك بعض الدول العربية التى تنادى باحترام سيادة الدول على أراضيها .

وهناك أمثلة أخرى لتدخل السياسة فى الرياضة هى :

- تعامل اللجنة الأولمبية الدولية مع السياسة عندما شملت الاعتراف بانقسام ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وكوريا أيضا .

- عند طرد أندونيسيا كل من جنوب افريقيا وإسرائيل وتايوان من الألعاب الآسيوية سنة ١٩٦٢ وقاد هذا التصرف إلى تعليق عضوية أندونيسيا مؤقتا فى اللجنة الأولمبية الدولية .

- آخر دورة أولمبية للوفاق الدولى دورة مونتريال سنة (١٩٧٦) . وذلك لتواجد المعسكرين الشرقى والغربى - " الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى " .

- وهناك نموذج لاستمرار الحرب الباردة فى الرياضة - وهذا يتضح فى مقاطعة الأمريكين وحلفائهم دورة موسكو الأولمبية سنة ١٩٨٠ وردا على هذه المقاطعة قاطع

السوفيت وحلفائهم دورة لوس أنجلوس سنة (١٩٨٤) . والنول التي قاطعت الدورة مع الاتحاد السوفيتي هي : نول حلف وارسو باستثناء رومانيا وهي البانيا - بلغاريا - المجر - بولندا - ألمانيا الشرقية - تشيكوسلوفاكيا وست نول آسيوية هي أفغانستان - إيران - منغوليا - كوريا الشمالية - فيتنام ولاوس ودولة عربية هي اليمن الشمالية ودولة افريقية هي أثيوبيا .

ولم يكتفى الاتحاد السوفيتي وحلفائه بالمقاطعة ولكن قاموا بترتيب دورة رياضية شبه عالمية بعد أيام من إنفضاض دورة لوس أنجلوس سنة (١٩٨٤) أطلق عليها "دورة الصداقة" وحضر دورة الصداقة (١٠٠) الف متفرج واشترك (٤٧) وفدا رياضيا وكانت المفاجأة الكبرى هي تحطيم بعض الأرقام العالمية التي سجلها أبطال دورة لوس أنجلوس ولا أظن أن الحرب الباردة سوف تنتهي بل امتدت لسنوات إلى دورة سيول سنة (١٩٨٨) وقد بدأت تباشرها في اجتماع اللجنة الأولمبية عام (١٩٨١) حين صوتت (٥٢) دولة على إقامة الدورة في كوريا الجنوبية وصوتت (٢٧) دولة ضد القرار حرصت أمريكا على تأكيد إقامة الدورة بكوريا فغيرت في ترتيب الحقل الختامي ليسلم عدة سيول علم الدورة وهو مالم يحدث من قبل .

- وفي رأيي أن محاربة اللجنة الأولمبية الدولية للفرقة العنصرية وسياسة الاعتداء - ظهر واضحا نتيجة ذلك في دورة برشلونة ١٩٩٢م بأن المنافسات الرياضية من أجل تدعيم العاون والتفافهم الدولي من خلال شباب العالم الرياضي .

- تدخل حكومة مصر في الرياضة :

تدخلت الحكومة المصرية في بعض الدورات الأولمبية :

- لم تشترك مصر في الدورات الأولمبية الآتية :

- دورة ملبورن عام (١٩٥٦) باستراليا لم تشترك بسبب العنوان الثلاثي .

- دورة ميونخ بألمانيا الغربية في عام (١٩٧٢) ، انسحبت من الدورة بسبب اعتداء

بعض الفلسطينيين على اللاعبين الاسرائيليين .

– دورة مونتريال بكندا عام (١٩٧٦) انسحبت تضامنا مع الدول الافريقية احتجاجا على اشتراك نيوزيلندا بسبب مباراة كرة الرجبي بينها وبين جنوب افريقيا التي تطبق نظام التفرقة العنصرية . والآن أصبحت جنوب افريقيا دول غير عنصرية .

– في دورة موسكو عام (١٩٨٠) لم تشترك مصر بسبب الغزو السوفيتي لأفغانستان وذلك تضامنا مع هذا الشعب الاسلامي .

من سرد الحقائق التاريخية السابقة وجد الآتي :

أولا – وضع تدخل السياسة في الرياضة عندما إزدادت أهمية المنافسات الدولية في بداية القرن التاسع عشر :

إن أهمية الرياضة والرياضيين إزدادت بنماء المنافسات الدولية ومصادقا لهاذا نجد أن الدورات الأولمبية مجالا للتنافس بين الدول واستخدمت الألعاب لإشابات تفوق دولة على أخرى .

وكان لظهور القومية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر سببا في خلق فكرة التعاون بين الدول ورعاياها وأوصى بعض الفلاسفة إلى أن توجه التوعية الرياضية لخدمات الاحتياجات القومية ، ونجحت هذه الفكرة حتى أصبحت تطبق في عديد من البلدان الأخرى .

وفي مطلع القرن التاسع عشر بعد أن انهزمت كل من المانيا والسويد والنرويج اتجهت هذه الدول إلى البرامج الخاصة بالتدريبات الرياضية وذلك لتجديد طاقات شعوبهم وبناء وطن قومي قوى . فقامت بوضع برامج رياضية وتربوية لرفع الروح الوطنية والقومية كل هذا كان سببا في زيادة التنافس الدولي الرياضي الذي أخذ يزداد حتى أقيمت دورة الألعاب الأولمبية في عام ١٨٩٦ .

ولعبت اللياقة البدنية دورا هاما في الحربين العالميتين بين المعسكر الشرقي

والمعسكر الغربي في خلال ما يسمى بالحرب الباردة . أصبحت الرياضة والسياسة متداخلة تداخلا كليا . أى أن كل معسكر حاول أن يثبت للآخر أن رياضته أحسن إعداد من الآخر ولولم تكن هناك حرب ساخنة .

وهذه العلاقة بين الرياضة والسياسة تحتم علينا أن نقف ونتأمل هذه العلاقة وكذلك لإعطائها مزيدا من التفاصيل وعلى المقارن أن يقوم بالتعرف على الاستخدام السياسى للرياضة فى البلاد المختلفة . كما سبق ذكرها .

ثانيا - إستغلال بعض الدول الرياضة لى خدمة الأنظمة المختلفة :

كما يمكن إستخدام الرياضة للتأثير الحقيقى الحماسى بين المشتركين فى المنافسات الرياضية فإنه يمكن استخدامها وتوجيهها أيضا إلى الأهداف السياسية . وعلاوة على ذلك فإن الحكومات والسياسيين عرفوا قيمة شغف الجمهور وحبه للرياضة . لذلك استخدموا هذه المعرفة لتحقيق أغراضهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فنجده فى البلدان الشيوعية أن حكوماتها تقوم بالاتفاق على الرياضيين وعمل البرامج الرياضية وتربية الناشئ على الأهداف وكل هذا لخدمة مصالح الأنظمة المختلفة فى هذه البلاد .

كما أن الأنظمة الشرقية فى المعسكر الشرقى أو الاتحاد السوفيتى تعتقد أن الرياضى يخدم النظام الشيوعى ولا بد له من خدمته وتأييد حكومته فمثلا العداء التشيكى " أميل زاتيبويك " عندما أيد نظام حكومته المعتدل وكان هذا التأييد مخالفا للنظام الشيوعى ، الذى حدث له أنه عين عامل نظافة فى الشارع " ككتاس " عقابا له لعدم تأييده النظام الشيوعى وتأييده لنظام حكومته المعتدل وذلك فى سنة ١٩٦٨ .

كما أن الرياضة تعتبر قوة اشتراكية يشترك فيها عامة الشعب ، نجدها أيضا تصبح قوة اشتراكية سياسية فتحن نجد أن الفرد الذى ينتمى إلى فريق أو هيئة يعتبر نفسه رمزا للهيئة أو للبلد أو للنادى الذى يرتدى فانته .

ولذا يجد المتنافس أو اللاعب لايلعب لنفسه أو لايحقق انتصارا لنفسه ولكن يحققه لبلده وهذا نجده واضحا في النول المشتركة ، ولذلك نجد أن الرياضة لها رموزا أخرى ، فنجد أن المنافسات في العالم التي تحتوى على فريقين أو أكثر تبدأ مبارياتها بالنشيد القومى لكل بلد . والرياضة أيضا تؤثر على التكامل السياحى لكل بلد . وذلك عن طريق تعاون الرياضيين بعضهم مع بعض سواء كانوا أغنياء أو فقراء فإنهم يندمجون مع أصدقائهم الرياضيين الآخرين المحدودى الدخل ويتعاونون مع البعض لكى يحققوا لمجتمعهم النصر أو الكسب الذى يتغنون به .

ثالثا - إستغلال الرياضة كأداة لغرس الفلسفات السياسية في عقول الشباب وأداة من أدوات الحرب الباردة بين المعسكرين :

الرياضة والتربية البدنية يستعملان بكثرة كأداة لغرس بعض الفلسفات السياسية في عقول الشباب ونرى هذا واضحا في ألمانيا أيام هتلر وفي إيطاليا أيام موسيليني ويظهر الإتصال القوى بين الرياضة والسياسة في مجال القومية ، فالمصلحة القومية تزداد كلما ازداد عدد الانتصارات لدولة من الدول كما يزداد نموها وقوتها وحيويتها القومية ، وكان هذا هو من أهم أسباب دخول روسيا مضمار المباريات والمنافسات النولية والدورات الأولمبية في سنة ١٩٥٢ ، فأصبحت الرياضة في سنة ١٩٥٢ أداة من أدوات الحرب الباردة بين الشرق والغرب والنجاح الرياضى بالنسبة لبعض الدول يعتبر نجاحا لنظامهم الاشتراكى السياسى وإذا يقول الاتحاد السوفيتى " إن إنتصار الرياضة السوفيتية دليل على تفوق الثقافة الاشتراكية السوفيتية على الثقافة الرأسمالية.

وكما أن الانتصارات تعطى فكرة عن البلد كذلك الهزائم التى تلاحقها فى بعض البلدان عندما يخسر اللاعب مباراة فلا تعتبر خسارته خسارة شخصية ولكن تعتبر كارثة قومية ، والدليل على ذلك عندما خسر سياسيكى بطولة العالم للشطرنج لفيشر اعتبرت هذه الخسارة كارثة قومية في سنة ١٩٧٢ . واللعبة الشعبية لبلد ما تعتبر مرآة تعكس

مدى تأثير هذا البلد في الخارج إذا فاز فريقه أو انهزم ، أى أن الرياضة تعتبر وسيلة من وسائل الدعاية تعزز بها الدولة . والأمثلة في هذا مثل هزيمة فريق الهوكي الكندي في روسيا وكذلك في السلة عندما خسرت الولايات المتحدة البطولة النهائية من الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٢ وكان من آثار هذه الهزيمة أن طالب الشعب الأمريكي بإنشاء لجنة لتقصي وقائع هذه الهزيمة .

عندما تتنافس الفرق القومية المختلفة فإن مكانة الدولة تكون تحت الاختبار ففي حالة فوز الفريق يعتبر هذا الفوز بمثابة دعاية قومية للبلد .

رابعاً - استقلال الرياضيين كسفراء لبلادهم :

الدعاية الرياضية اليوم أصبحت سلاحاً يستخدم للدعاية عن البلد وخصوصاً في الحرب النفسية التي تنار في القرن العشرين ونجد هذا ظاهراً في البلاد الشيوعية وفي بعض البلدان مثل فنلندا والسويد وهولندا فإنهم فخورون حقاً بما يحققه له أبطالهم الرياضيين ولكن الرياضة هناك ليست لها علاقة قوية بالسياسة مثل بعض البلدان الأخرى . والرياضيون يمكن استخدامهم كسفراء سياسيين لبلدانهم لأن الرياضة الدولية لها لغة دولية يمكن أن يفهما جميع الشعوب فمثلاً الاتحاد السوفيتي يعتمد اعتماداً كلياً على أبطاله الرياضيين كسفراء يمثلون بلدهم في ميدان الصداقة والسلام وينتظرون من أبطالهم أن يكونوا قدوة حسنة ومثالاً للمواطن السوفيتي في الخارج وإذا خرج أحد الرياضيين السوفيت عن هذا الهدف (أى ظهر بمظهر خجل أو إرتكب فعلاً فاضحاً ، فإن الحكومة السوفيتية تعاقبه معاقبة شديدة لأنه أساء إلى سمعة البلد) .

وتستخدم بعض الدول المختلفة إرسال أبطالها وفرقها الرياضية لتدعيم أهدافها السياسية والقومية فاستخدمت البطولة أو لجا كوريرت بطولة الجعبار عندما أرسلتها إلى أمريكا سنة ١٩٧٣ أحسن استخدام من الناحية الدعائية . وقامت هذه البطولة ببهير وكسب المتفرجين الأمريكيين ، ونجد أنها تعتمد على هذا الفريق كسفير لها في هذه البلاد حتى

أن وزارة الخارجية الأمريكية تخصص اعتمادات لتغطية نفقات هذه الفرق كذلك عندما قام الفريق الأمريكي لكرة الطاولة بزيارة الصين سنة ١٩٧١ وكانت أول زيارة من أمريكا إلى الصين وكانت بمثابة الطريق المؤدى إلى فتح علاقات بين الصين وأمريكا وأيضا سهلت زيارة الرئيس الأمريكى نيكسون إلى الصين " دبلوماسية نفس الطاولة " .

ونتيجة لهذه الجهود القومية التى تقام على المستوى الدولى وبمساعدة الوسائل الإعلامية فإن كثيرا من الرياضيين كسبوا شهرة دولية وبناء عليه استفادت دولهم من هذه الشهرة الدولية .

خامسا - تدخل الحكومة الوطنية فى الرياضة :

إن تنظيم وإدارة البرامج الرياضية القومية سوف يحتم على الحكومات أن تتدخل تدخلًا سياسيًا سواء كان هذا التدخل مباشرًا أو غير مباشر . والبرامج الرياضية إما أن تقع تحت المسؤولية الحكومية أو يديرها بعض الهيئات التى لاسطة للحكومة عليها فنجد البلاد الشيوعية أن هذه البرامج تديرها المؤسسات الحكومية المختلفة وحتى أن المديرين هنا تعينهم الحكومة . ويتجه اليوم تدخل الحكومات الوطنية كما نرى فى كندا أن الرياضة والخدمات الترفيهية تقع ضمن سلطة وزير الصحة والرعاية . ولقد وافق البرلمان الكندى على قانون عام ١٩٦٢ بإعتماد مبلغ خمسة ملايين جنية لتشجيع الهواية وإنجاز اللياقة البدنية الكاملة . وكان سبب تخصيص هذا المبلغ من قبل الحكومة الكندية إزاء الهزيمة التى لحقت بالفريق القومى للهوكى وهبوط مستوى اللياقة البدنية عند الأطفال الكنديين .

ولقد خلت الرياضة الإحترافية فى الولايات المتحدة من فرص التشريعات القومية ففى المكسيك عام ١٩٦٨ م كانت أول دولة من دول العالم الثالث تكون الدول المضيفة للألعاب الأولمبية . وبينما كانت الحكومة تحاول أن تظهر بصورة متطورة قام بعض الطلبة بتنظيم المظاهرات فى وقت متزامن من الدورة لمجابهة وتحدى الادعاء لوجود إستقرار .

وفى الهند نوفمبر ١٩٨٢ اتهمت المعارضة الحكومة بالتبذير ، وأن دولة فقيرة مثل الهند لا يجب أن تنفق مبالغ تصل إلى تسعين مليون دولارا فى دورة ألعاب (عندما استضافت نيودلهى دورة الألعاب الآسيوية التاسعة) .

وفى رأيي أن معظم اللجان الأولمبية الوطنية والمؤسسات الرياضية الأخرى لاتستطيع أن تتحرر من قيدها الحكومى بسبب ما تتلقاه من دعم وهذا يظهر حاليا فى الدول النامية (دول العالم الثالث) والدول المتقدمة أيضا .

ومما جاء من الدراسة تم استخلاص الجوانب الآتية :

– الرياضة والسياسة فى الحقيقة وفى كثير من الأحوال مرتبطتان بحيث كل منهما يكون له تأثير على الآخر وهذا يعتبر تناقضا مع المبادئ الأساسية للألعاب الأولمبية فى المواد ١ ، ٢ ، ٧ ، ٢٥ .

– إن معظم اللجان الأولمبية الوطنية والمؤسسات الرياضية الأخرى لاتستطيع أن تتخلص من النفوذ الحكومى بسبب ما تتلقاه من دعم وهذا يظهر فى الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة .

– العلاقات الرياضية الدوالية ذات سمة سياسية دوائية :

تمت هذه العلاقة نتيجة المبركات الرياضية المختلفة السائدة فى كل من بلاد العالم وتكون تعبيرا عن السياسة الداخلية بالدول والسياسة الخارجية متمشية معها فتتخذ الصفة الحكومية بالرغم من إنكار هذا بالنظام الأولمبى مع العلم بأن هذا التدخل الحكومى هو السائد الآن .

وأوصت الدراسة بالآتى :

– عدم الفصل بين السياسة والرياضة لأن كل منهما يؤثر فى الآخر .

– العمل على تحقيق هذه التوصية عن طريق تحقيق المنتظم الأولمبى المقترح فى

رسالة الدكتوراه (التنظيم النواى للسلوك الرياضى)^(١) الذى يحقق التوازن بين شقين :

الأول - استقلال الرياضة .

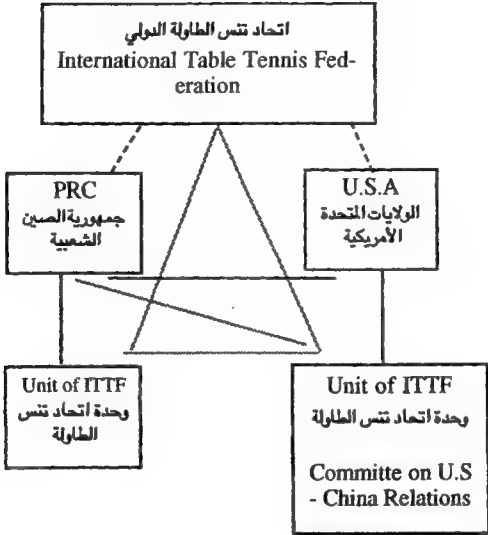
الثانى - تحديد دور الحكومات الوطنية حتى لاتقف موقف المتفرج .

ومرفق الشكل رقم (١) .

(١) حسن أحمد الشافعي ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية الرياضية بالاسكندرية ، ١٩٨٣ .

مرفق (١)

التفاعل الرياضي (دبلوماسية تنس الطاولة)



لجنة العلاقات بين الصين والولايات
المتحدة الأمريكية

- Classic Interstate Politics سياسات كلاسيكية للدول
- Domestic Politics سياسات داخلية
- Transnational Interactions * التفاعلات البيروطنية *

- David B. Kanin , Op. Cit., P. 522

* هو القانون الذي يحتوي علي قدر من كل القانونين- الداخلي والدولي عن محمد طلعت الفقيمي ،
قانون السلام ، ١٩٨٢ .

انعزقات الرياضة الدولية فى النظام الدبلوماسى * " محاولة لإيجاد نظام الملحقين الرياضيين "

القانون الدولى هو مجموعة القواعد التى تحكم العلاقات الدولية ذات الأثر الجوهري على الجماعة الدولية من حيث هى أيا كان أطراف تلك العلاقة (١).

ومن أمثلة العلاقات الدولية التى كانت تعد من الأمور غير الجوهريه هى العلاقات الرياضية الدولية التى استمرت طويلا حتى تم طرد جنوب إفريقيا سنة ١٩٧٠ من اللجنة الأولمبية الدولية وهى من المنتظمات غير الحكومية وذلك بعد أن أوصت الأمم المتحدة فى سنة ١٩٦٨ بوقف العلاقات الرياضية مع اتحاد جنوب إفريقيا (قرار الجمعية رقم ٢٣٩٦ فى الدورة الثالثة والعشرين بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٦٨).

وحدث عبر تاريخ النشاط الأولمبى وما ترتب على إرتباط الرياضة بالسياسة فى بعض الأحيان إلى قيام حرب بين بلدين هما هندرلوس والسلفاندور سنة ١٩٦٩ بسبب مباراة كرة قدم (٢).

ومن النتائج التى وصلت إليها من رسالة الدكتوراه (٣) (١٩٨٣) وضح :

- أن العلاقات الرياضية الدولية أصبحت من الأهمية الجوهريه بحيث تقف مع غيرها من العلاقات التى ينظمها القانون الدولى على قدم المساواة فإن النتيجة الطبيعية لذلك : هى أن يتناول التنظيم الدولى المعاصر أحكام تلك العلاقات بالترتيب والتنسيق والعناية .

- التفاعل الحكومى والغير حكومى وتداخلهما فى العلاقات الرياضية ومدى

(٥) حسن أحمد الشافعى ، بحث قدم فى المؤتمر العلمى الرياضة للجميع ، القاهرة ، ١٩٨٤ م .

(١) محمد طلعت الغنيمى ، قانون السلام ، ص ٢٨ - ٣٣ .

(2) James A. R. Nafziger : The Regulation of Transnational Sports Competition, Down from Mount Olympus (Sport and International Relation) P. 160 .

(٣) حسن أحمد الشافعى ، التنظيم الدولى لسلوك الرياضى، رسالة دكتوراه ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

تأثيرهما في العلاقات الرياضية الدولية جعلتا هذا له أهمية لوجود نظام الملحقين الرياضيين ضمن البعثة الدبلوماسية لتحديد دور الرياضة دوليا .

– التبادل الثنائي الرياضى بين دولتين قناة من قنوات الدبلوماسية المتطوعة وهذا ما يطلق عليه إسم " دبلوماسية تنس الطاولة " والنظام الأولمبي يعطى شكلا من أشكال الدبلوماسية التى تحدث تغيرا فى إدراك الجماهير للعلاقات الدولية وأن زيارة فريق تنس الطاولة الأمريكى للصين التى تمت سنة ١٩٧١ نالت نوعا من الشعبية جعلت ذلك الحدث يخدم تطوير الدبلوماسية .

– العلاقات الرياضية الدولية ذات سمة سياسية دولية :

نتيجة للمدركات الرياضية المختلفة السائدة فى كل من بلاد العالم وتكون تعبيرا عن السياسة الداخلية بالدولة والسياسة الخارجية متمشية معها فتأخذ الصفة الحكومية بالرغم من إنكار هذا بالنظام الأولمبي مع العلم بأن هذا التدخل الحكومى هو السائد الآن .

والنظام الأولمبي فى وظيفة منتظمة يكون جزءا من التنظيم الدولى المعاصر وبالتالي يمكن أن يرتبط بالأمم المتحدة أو إحدى وكالاتها المتخصصة أو يكون هو ذاته وكالة من وكالاتها المتخصصة وهذا يتم فى صورة " المنظم الدولية الأولمبي الحكومى " المقترح لتنظيم العلاقات الرياضية الدولية الذى يحقق حقيقتين هامتين :

١ – استقلال الرياضة .

٢ – دور الحكومة حتى لاتق موقف المتفرج .

من الأشياء التى إستجبت أيضا على النتائج الخاصة برسالة الدكتوراه ولها أهمية فى الموضوع هى : زيارة بعض الفرق من الدولة العربية فى الألعاب المختلفة (العراق – الكويت – البحرين – قطر) بالرغم من المقاطعة الدبلوماسية للدول العربية لمصر .

وزيارة فريق نادى المقاولون ، النادى الأهلى لكرة القدم لبعض الدول الافريقية فى

مسابقة بطولتى الكأس والدورى لدول القارة الافريقية...ومايتطلب هذه الزيارات من إعداد وترتيب وتنسيق لاستقبال أعضاء الفريقين فى كل مباراة تقام فى أى دولة إفريقية .

هذه الأمور جميعها جعلتنى أفكر فى نظام دبلوماسى يقوم بتنسيق وترتيب العلاقات الرياضية الدولية بحيث تكون تلك العلاقات ضمن البعثات الخاصة فى النظام الدبلوماسى ، فى صورة ملحقين رياضيين . ليقوموا بدور توليد العلاقات الرياضية بين الدول والتعاون والتفاهم الدولى من خلال الرياضية مثل (الملحقين العسكريين - الاعلام - التجارى) .

لهذا فمسوف تتناول فى هذه الدراسة (العلاقات الرياضية الدولية فى النظام الدبلوماسى) لإيجاد نظام الملحقين الرياضيين الآتى :

- ماهية الدبلوماسية .
- الدبلوماسى .
- النظام الدبلوماسى .
- البعثات الدبلوماسية الخاصة .
- تعيين وإستقبال الممثل الدبلوماسى .
- البعثات الخاصة .
- ضرورة البعثات الخاصة .
- الملحقون الفنيون .
- ماهية الدبلوماسية :

يتمثل عمل الدبلوماسية فى أوجه نشاط ثلاثة :

- مراقبة مجريات الأمور والحوادث .
- حماية مصالح الدولة .
- المفاوضة فى كل مايهما .

يعرف " برانبيه فوديريه " الدبلوماسية بأنها " فن تمثيل الحكومة ومصالح البلاد لدى الحكومات وفي البلاد الأجنبية والعمل على ألا تنتهك حقوق ومصالح وهيبة الوطن في الخارج وإدارة الشؤون الدولية وتولى أو متابعة المفاوضات السياسية " .

يأخذ الكاتب الدبلوماسي الانجليزي " هارولد نيكولسون " في مؤلفه " الدبلوماسية " بالتعريف الوارد في معجم اسكفورد ونصه " الدبلوماسية هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفويض ، والأسلوب الذي تنظم وتوجه به هذه العلاقات بواسطة السفراء والمبعوثين وعمل الدبلوماسي وفنه " .

والفرنسي " ريفيه " أكثر من التزموا الإيجاز في تعريف الدبلوماسية فاكثفى في ذلك بقوله أن الدبلوماسية " هي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة " .

وتبدوقة هذا التعريف في وصفه للدبلوماسية بأنها علم وفن في نفس الوقت ، فهي علم لأنها تفرض فيمن يمارسها معرفة تامة بالعلاقات القانونية والسياسية القائمة بين مختلف الدول وبالمصالح الخاصة بكل منها وبتقاليدما التاريخية ولحكام المعاهدات التي هي طرف فيها وما إلى ذلك وهي كذلك فن لأن مدارها إدارة الشؤون الدولية وهذا يتطلب دقة الملاحقة والمقدرة على التوجيه والإقناع وتتبع الأحداث ومتابعة المفاوضات بحذق ومهارة .

– الدبلوماسي :

يطلق لفظ دبلوماسي Diplome على الشخص الذي يمارس الدبلوماسية كمهنة رسمية سواء بصفة دائمة بحكم مركزه أو بتليفته أو بصفة مؤقتة بحكم تكليفه بمهمة خاصة ما يدخل في نطاق الأعمال الدبلوماسية ويطلق على مبعوثي الدولة الذين يتولون مهمات ذات صفة دبلوماسية في الخارج وصف المبعوثين أو الممثلين الدبلوماسيين .

والنظام الدبلوماسي ... يتلخص في :

تكاد تكون كل من الدول الآن ممثلة في أقاليم الدول الأخرى بمبعوثين يتكونون من

رسلها الدبلوماسيين ومن يعاونهم من موافين .

ويُتّفق على هذه البعثات الدبلوماسية وصفها بالبعثات الدائمة ، من حيث أن التمثيل في ذاته دائم وأن تغير أشخاص المبعوثين . وقد أصبح التمثيل الدبلوماسي الدائم ، بعد تطوره عبر عدة قرون هو الصورة الغالبة الآن لما تجرى عليه إدارة العلاقات بين الدول ، اذك يجرى على لسان الفقهاء تسمية المبعوثين الدبلوماسيين وكذا القنصلين باسم وكلاء العلاقات الدولية .

ودراسة الحصانات والامتيازات الدبلوماسية والقنصلية هي الدراسات التي يستقل بها القانون الدولي العام والنظرى لها في القانون الداخلي وإن جاز أن تجرى مقابلة بينها وبين الحصانة البرلمانية فإن هذه المقابلة تكشف عن فوارق جذرية بين التصورين فهي بجانب اختلاف الفلسفة التي ينبعث عنها كل من النظامين تختلف كذلك من حيث التفاصيل وشروط التطبيق .

والحق أنه رغم أن التمثيل الدائم متميزا عن التمثيل المؤقت ذلك يرجع إلى القرن السابع عشر فحسب فإن حقوق وحصانات وامتيازات المبعوثين وقد تطورت سريعا خلال القرن الثامن عشر لأن تقنين في وفاق دولى عام . وهذا ما حققه مؤتمر فيينا الذي عقد سنة ١٨١٥ . ولكن حياة النظام الدبلوماسي مرت بكثير من التقلبات أهلتها لأن تكون محل إهتمام دولى مشترك وجعلها مرة أخرى صالحة لأن يعاد النظر في شأنها عن طريق ماشهدته فيينا مرة ثانية عام ١٩٦١ وأسفر في ١٨ أبريل من العام ذاته عن وفاق بشأن العلاقات الدبلوماسية .

ولكن الأصول العرفية العميقة للنظام الدبلوماسي والقدم العتيق لهذا المعنى يدفعنا إلى تأكيد أن أحكام العرف الدولي ستظل بجانب هذا الوفاق الدولي إذا ما دخل طور التنفيذ لتكمل أحكامه وتنظم ما غفل الوفاق عن تنظيمه من مسائل . بيد أن هذا لا يقلل من أهمية ما هو موجود من وراء هذا الوفاق ، ألا وهو توحيد العمل الدولي وتبني نظريات موحدة في مسائل من أدق مشاكله وأكثرها مدعاة للخلاف والاختلاف .

ولعل أهم النقاط التي كانت تثير الخلاف فيما مضى بشأن الممثلين الدبلوماسيين هي الأمور المتعلقة بالصدارة وما يرتبط بها من مسائل .

فكان السفراء الذين يرسلون في مهمات مؤقتة يسمون "مبعوثين فوق العادة" لتفرقتهم عن المبعوثين (Extraordinary (Extraordinaire) resident ولكن لقب المبعوث فوق العادة أصبح يمنع لكل السفراء مؤقتين أكانوا أم مقيمين . وكان يضاف وصف المفوض (Plenipotentiary (Plenipotentiaire) ليعنى أن المبعوث لديه التفويض الكامل لتصريف الأمور باسم رئيس الدولة الذي أتبعه ، ويمرور الزمن أصبح لقب "مندوباً فوق العادة ووزيراً مفوضاً" يضاف إلى كل الممثلين الدبلوماسيين نوى المرتبطة الأولى ، مثل السفراء والوزراء باستثناء الوزير المقيم ، واستمرت هذه العادة جارية إلى اليوم رغم أن سببها التاريخي قد نسى من الزمن .

وقد إتجه مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ إلى تصنيف الممثلين الدبلوماسيين حسب مراتب صدارتهم ولكن مؤتمر سنة ١٩٦١ أدخل تعديلاً على هذا التصنيف وطبقاً لهذا التعديل فإن رؤساء البعثات الدبلوماسية ينقسمون إلى ثلاث طبقات :

السفراء أو مندوبو الكرسي البابوي من درجة قاصد رسولي Nuncios الذين يعتمدون لدى رؤساء الدول ، ومن يعانلهم مرتبة من رؤساء البعثات الآخرين وكان إتفاق فينا سنة ١٨١٥ يدرج ضمن هذه الطبقة المفوضون Legates ولكنها استبعدت من وفاق سنة ١٩٦١ لأن الوفاق حصر هذه الطبقة في رؤساء البعثات وحدهم .

كذلك قصر وفاق فينا الأول الصفة التمثيلية لدى رؤساء الدول على هذه الطبقة ولكن الوفاق الثاني لم يبين هذه النظرة .

المبعوثين والوزراء ، ومندوبوا الكرسي البابوي من درجة نائب قاصد رسولي internuncios المعتمدين لدى رؤساء الدول .

القائمون بالأعمال Charges d'affaires المعتمدين لدى وزارة الخارجية .

ولايجرى تمييز بين رؤساء البعثات الدبلوماسية بسبب طبقاتهم - إلا بالنسبة

الصدارة والأمور المتعلقة بالمراسم . وتتفق الدولتان المعنيتان على طبقة رئيس بعثة كل منهما لدى الأخرى ، والفروض أن تتحدد درجة رئيس البعثة حسب أهمية العلاقات بين الدول والوضع الدولي لكل دولة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية ، ولكن المشاهد اليوم أن الدول لا تنقيد كثيراً بهذه الاعتبارات في تحديد درجة التمثيل الدبلوماسي الذي ينشأ بين بعضها والبعض الآخر ، والاتجاه الغالب الآن هو تبادل ممثلين بمرتبة سفراء .

- تعيين واستقبال الممثل الدبلوماسي :

إقترنت الوظيفة الدبلوماسية ولا زالت بالمراسم والمظاهر ولذا فإن العادة جرت على استقبال الممثل الدبلوماسي وتوديعه بمظاهر الحفاوة والتكريم .

والعادة أن تخطر دولة المبعوث دولة الاستقبال مقدما باسم رئيس البعثة الدبلوماسية الذي تتولى إبتعائه ، لتفاداة ما قد يترتب على رفض هذا الممثل بعد تعيينه من نزاع فإذا حظى بقبول دولة الاستقبال - هو ما تطلق عليه لغة الدبلوماسية Personagrata (أى شخص حاز القبول) . فإن دولة الإبتعائات تزوده بأوراق الاعتماد Letters of Credence لتقدم بها إلى دولة القبول . وقد تقتزن أوراق الاعتماد هذه بوثائق تفيد تفويض المبعوث تفويضا كاملا في إجراء مفاوضات معينها ، أو قد تعطيه تعليمات معينة في أمور بذاتها .

ولكن دولة الاستقبال ليست ملزمة بقبول من تقترحه دولة الإبتعائات ، ولذا يجوز أن تعترض عليه دولة الاستقبال ، وهذا هو ما تسميه لغة الدبلوماسية Persona nongrata (أى شخص لم يعد يحوز القبول) ولا يلزم القانون الدولي دولة الاستقبال بإبداء أسباب لرفض المبعوث المقترح .

كذلك يجوز لدولة الاستقبال - حتى يعد قبول المبعوث وإتبعائه - أن تعلن في أى وقت نشاء أن المبعوث لم يعد يحظى بقبولها ، وفي هذه الحالة يكون على دولة الإبتعائات أن تستدعيه له أو تنهى أعماله .

والذين يتمتعون بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية هم رؤساء البعثات الدبلوماسية وكذا موظفوا البعثة الدبلوماسية بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية على خلاف فى التفاصيل ذلك أن حصانات وامتيازات رؤساء البعث الدبلوماسية هى أكمل الحصانات والامتيازات وتمتد تلك الحصانات والامتيازات إلى تابعيهم وإلى أفراد أسرهم المقيمين معهم بشرط ألا يكونوا من مواطنى دولة الاستقبال .

وهؤلاء يضمون الملحقين الذين يعملون فى النطاق الاقتصادى أو التجارى أو العسكرى أو الإعلامى وموقف الدول حيال ما يتمتع به هذا الفريق لازال غير موحد . ولكن خطوات قد اتخذت سواء عن طريق المعاهدات الثنائية أم الجماعية - نحو خلق قواعد مقبولة . ويظهر هذا الاختلاف فى رأى شخص أفراد البعثتين البريطانية والفرنسية الذين جاؤا الى مصر لتصفية الأموال لمصادرة ١٩٥٦ .

- البعثات الخاصة : Special Mission

يعالج وفاق فينا الخاص بالعلاقات الدبلوماسية شؤون التمثيل الدائم بين الدول ولكنه لا يعنى صورتين أخريين من التمثيل هما البعثات الخاصة والدبلوماسية المؤقتة أو العارضة.

وكان انبعاث البعثات المؤقتة هى الصورة الأولى للعلاقات الدبلوماسية سبقت تبادل السفارات الدائمة ، ولكن أهميتها تضاعفت فقل تبعاً اهتمام الفقه بدراساتها ولم تثر أشكالا حيث أن أفراد هذه البعثات يتمتعون بحصانات وامتيازات مماثلة لتلك التى تمنح لأفراد البعثات الدائمة * .

ولكن السؤال بدأ يثور حول الأساس الذى تبنى عليه هذه الحصانات وذلك عندما عادت الدول إلى الإكثار من استخدام هذا النوع من الدبلوماسية يشجعها على ذلك سهولة المواصلات وسرعتها وازدياد نطاق نشاط الدول والحاجة إلى تنظيم أمور تتطلب خبرة فنية . إن اضطراب العمل الدولى على انبعاث البعثات المؤقتة سواء أكانت على

* محمد طلعت الغنيمي ، قانون السلام ، المرجع السابق .

مستوى الوزراء أم نون ذلك . لم يخلف حتى الآن قواعد موحدة قاطعتى شأن معاملة أفراد هذه البعثات ، ولإجدال فى أن تكون عرف دولى فى هذا الخصوص يتطلب انتظارا طويلا الأمد . وإذا فقد حاولت لجنة القانون الدولى أن تسن مشورا لقواعد يتفق عليها فاقترحت لذلك مشروع إتفاق ١٩٦٧ قدمته إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتها الثانية والعشرين بهدف إتخاذ الخطوات اللازمة لإبرامه فى صورة إتفاقية وقد قررت اللجنة أن تنتظر هذا المشروع فى دورتها يقصد أن تتبناه الجمعية نفسها وكانت أول عقبة أمام لجنة القانون الدولى هى حصر الوحدات التى يمكن أن يطلق عليها مسمى (البعثات الخاصة) وفى قول آخر فإن المشكلة الأولى التى تصدت لها اللجنة هى البحث عن معيار يفرق بين البعثات الخاصة التى يمكن أن تنظم حصاناتها وامتيازاتها بأحكام عامة وبين أولئك الزوار الرسميين وقد انتهت إلى قصر أحكام عامة وبين أولئك الزوار الرسميين وقد انتهت إلى قصر أحكام مشروعها على أولئك الذين تكون لهم صفة تمثيلية أى تلك البعثات التى يمكن اعتبارها بمثابة جهاز لدول الإرسال ولها أهلية الأعراب عن إرادة الدولة فى نطاق المهمة الخاصة المعهود بها إليها ، ومن ثم فإن الأفراد الذين يمثلون جزءا من الدول فحسب تنصرف إليهم أحكام المشروع ، ويدهى أن هذه الصفة التمثيلية تكون صفة مؤقتة حتى تتميز عن البعثات الدائمة .

ولكى تعتمد هذه الصفة للبعث يلزم أن تكون محل موافقة الدولتين دولة الإرسال ودولة القبول ، بل أن هذه الموافقة مطلوبة كذلك بالنسبة للمهمة التى تؤذيها البعثة ، بيد أن الصورة التى تبدى فيها الدول موافقتها فى هذه الحالة لايلزم أن تلبس ثوب الرسمية الذى تلبسه فى خصوص البعثات الدائمة فقد تستفاد الموافقة ضمنا . ومن ثم فإن إرسال البعثات المؤقتة لايتطلب - على عكس البعثات الدائمة - أن يكون مسبوقا باعتراف إحدى الدولتين بالدول الأخرى . كما أن هذا الإرسال لايفيد إعترافا من جانب أى منهما بالأخرى . وإن شقياى حرب بين الدولتين أو قطع العلاقات بينهما لايستتبع حتما إنهاء مهمة البعثة المؤقتة .

كذلك تختلف البعثات المؤقتة من البعثات الدائمة من حيث أن البعثات المؤقتة لا تقتضى تطبيق مبدأ التقابل Reciprocity ولو أن قيام البعثة المؤقتة بمهمتها قد يستلزم عملا من دول القبول تعيين لجنة على المستوى ذاته .

وقد اقترحت لجنة القانون الدولي أن يتمتع أفراد هذه البعثات من حيث هم ممثلون لدولهم بالحصانات والامتيازات التي يتمتع بها الدبلوماسيون الدائمون ولكنها تركت للدول حرية الاتفاق على قدر أقل أو أكثر من الحصانات والامتيازات لهؤلاء الأفراد .

وإن فالمشروع يتضمن مجموعة من القواعد التي تنظم لحصانات والامتيازات الخاصة بولئك الأفراد على نحو توجيهي وليس على نحو إجباري ، وهكذا جمع المشروع بين فكرتي الحرية والأمن كي يعلا فراغا يمكن الدول من الإبقاء على إتصالاتها الدبلوماسية عن طريق هذه البعثات الخاصة .

- الملحقون الفنيون بالسلك الدبلوماسي (لجمهورية مصر العربية) :

يجوز لوزير خارجية مصر - أن يندب موظفين من الوزارات الأخرى بالاتفاق مع الوزير المختص لشغل وظائف مستشارين أو سكرتاريين أو ملحقين فنيين ببعثات التمثيل الدبلوماسي ويمنح هؤلاء المرتبات الإضافية وبديل التمثيل والمبالغ الأخرى المقررة للوظائف التي يشغلونها . ولقد حددت المادة الخامسة والخمسون من قانون سنة ١٩٥٤ وضعهم في السلك الدبلوماسي فنصت على أنه " بغير إخلال بما للوزارات ذات الشأن من حق القومية والتتصال المباشر بالملحقين الفنيين التابعين لها أو الذين يتصل نشاطهم بأعمالها ، يكون الملحقون الفنيون خاضعين لرئيس بعثة التمثيل الدبلوماسي وبصفة خاصة فيما يتعلق بصلاتهم بالهيئات المحلية الموجودة في إختصاص البعثة الدبلوماسية وعليهم أن يطلعوه على تقاريرهم قبل إرسالها إلى الوزارة التي يتبعونها .

والواقع أن الملحقين الفنيين عبارة عن موظفين تابعين لدوائهم وليسوا من رجال السلك الدبلوماسي بالمعنى الدقيق بيد أنه نظرا لأهمية الدراسة الفنية المكلفين بها

ولتخصصهم فى هذا الشأن أصبح وجودهم فى البعثات الدبلوماسية أمرا لازما .
واعترفت لهم الدول بالحصانات الدبلوماسية تمكينا لهم من أداء وظائفهم وتكتب أسماء
الملحقين الفنيين فى القوائم الدبلوماسية .

- أنواع الملحقين الفنيين :

- الملحقون العسكريون (حرى - بحرى - جوى) :
يقومون بدراسة النظام العسكرى للدولة الموفد لها . والتبادل العسكرى .
- الملحقون التجاريون والماليون : وذلك لدراسة الشؤون الإقتصادية والتبادل
التجارى .

- الملحقون الصحفيون (الإعلامى) : يعتبر مظهرا من مظاهر إهتمام الدولة
الموفدة بالرأى العام فى الدولة الموفد إليها .

- الملحقون الثقافيون : يختصون بدراسة الأحوال الثقافية والعلمية والفنية فى الدولة
الموفد إليها ويشجعون على العلاقات الثقافية - بين دولتهم والدولة الموفد إليها .
مما جاء فى هذه الدراسة وجد أن :

- إغفال العلاقات الرياضية فى النظام الدبلوماسى :
من الدراسات السابقة المتعلقة بالنظام الدبلوماسى وجد عدم الإهتمام بالعلاقات
الرياضية الدولية فى هذا النظام .

- إتضح أيضا من نظام البعثات الخاصة، والملحقين الفنيين فى النظام الدبلوماسى
خاصة لا يوجد ملحقين للعلاقات الرياضية الدولية (هذا مجاء من وزارة الخارجية) .
(ووجد للتجارة والإعلام والثقافة والعسكرية - والطبية - العمالية - السياحية) .
- الضرورة للبعثات الخاصة (الدبلوماسية المعاصرة) .

هذه الضرورة جاءت للأسباب الآتية :

-
- محمد علي حافظ ، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٠م .
 - أحمد حلمي إبراهيم ، الدبلوماسية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ص ٣٦ وما بعدها .

- بسبب سهولة المواصفات وسرعتها .
- تقدم وزيادة وسائل الإتصال الدولي .
- زيادة نطاق النشاط الدولي والحاجة إلى تنظيم أمور تتطلب خبرة فنية مثل العلاقات الرياضية .
- إضطراب العمل على إنبعاث البعثات المؤقتة سواء أكانت على مستوى الوزراء أم دون ذلك .
- إرسال البعثات المؤقتة لايتطلب - على عكس البعثات الدائمة أن يكون مسبوقا باعتراف أحد الدولتين بالدول الأخرى كما أن هذا الإرسال لايفيد إعترافا من جانب أى منهما بالأخرى .
- إقتراح لجنة القانون الدولي أن يتمتع أفراد هذه البعثات من حيث هم ممثلون لدولهم بالحصانات والامتيازات التي يتمتع بها الدبلوماسيون الدائمون ولكنها تركت للدول حرية الاتفاق على قدر أقل أو أكثر من الحصانات والامتيازات لهؤلاء الأفراد .
- تبادل العلاقات بين الدول العربية ومصر بالرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية والوصول من خلال دراسة الدكتوراه إلى العلاقات الرياضية تدخل ضمن دراسات التنظيم الدولي المعاصر ووضع منتظم دولى أولمبى حكومى مقترح جعل من الضرورة تنظيم تلك العلاقات الرياضية التي تتطلب خبرة فنية معينة .
- وأقترح أن يقوم الملحق الرياضى بالنواحي التالية :
- العمل على توطيد العلاقات والتعاون والتفاهم الدولى من خلال الرياضة في صورة الإعداد للقاءات الرياضية الآتية :
- على المستوى العالمى - كما يحدث في الدورات الأولمبية كل أربع سنوات .
- على المستوى الإقليمى : كما يحدث في الدورات الإقليمية - مثل دورة البحر المتوسط .

- على المستوى القارى : كما يحدث فى النورات القارية مثل النورات الإفريقية فى الألعاب المختلفة .

- على المستوى اللقاءات الودية مع الفرق الأجنبية من كل دول العالم .

- يعمل على إعداد المهرجانات والاحتفالات الرياضية المتبادلة بين دول العالم المختلفة .

- إعداد النورات التدريبية للمدربين فى الألعاب المختلفة فى بعض دول العالم المتقدمة رياضيا .

- إسهام الملحق الرياضى فى إعداد البعثات الرياضية العلمية للحصول على درجات (ماجستير - دكتوراه) من الدول المتواجد بها هذا الملحق .

- الدور الحالى الذى يمكن أن تصل إليه مصر إعلاميا على المستوى الدولى من الإنجازات الرياضية التى حصلت عليها فى الألعاب الجماعية " كرة القدم - السلة - الطائرة - الهوكى " باشتراكها فى الدورة الأولمبية القادمة - يدعم هذا مركز مصر عالميا وسياسيا لما توليه الدولة للرياضية من أهمية وتدعيم أيضا دور الملحق الرياضى .

مما جاء بالدراسة تم استخلاص أن :

- هناك عدم وجود نظام للعلاقات الرياضية الدولية فى النظام الدبلوماسى فى صورة ملحقين رياضيين يقومون بتوطيد العلاقات الرياضية وخلق التعاون والتفاهم الدولى من خلال الرياضة .

وأوصت الدراسة بالآتى :

- ضرورة إيجاد نظام الملحقين الرياضيين فى النظام الدبلوماسى العام ضمن أفراد البعثات الخاصة.

- نضع هذا الاقتراح تحت أيدى المسؤولين وأملنا كبير بأنه سوف يتال التعضيد والتأييد من المجلس الأعلى للشباب والرياضة بالتنسيق مع وزارة الخارجية المصرية .

تحليل لنشاط الإتحاد العربي للالعاب الرياضية ودوره في تدعيم العلاقات بين الشباب العربي*

إن المنافسات الدولية الرياضية لها جانبين هامين : جانب لتدعيم العلاقات الدولية والمساعدة على تخفيف الصراع بين الدول وجانب آخر يقتاض مع الجانب الأول وهو أنها تعتبر أداة لتدعيم اتجاهات سياسية معينة . وقد نوقش ذلك في بحث علمي في المؤتمر الأولي لعام ١٩٨٠ وقد ساعدت الحركة الأولبية في أحوال كثيرة منذ ابتدائها على يد البارون دي كوبرتان ومنذ عام ١٩٢٢ من خلال الأجهزة الإدارية والمنشآت الرياضية كالقرية الأولبية المشتركة للرياضيين ، وأن هذه التي تدعم التفاهم الدولي عن طريق تدعيم العلاقات الإنسانية بين الرياضيين من الدول المختلفة . وقد استخلص من دراسته سياسات إحدى وعشرين لجنة أولبية قومية قد توصلت إلى مثيلهم قد اعتبروا " الصداقة والتفاهم الدوليين هما أولوية سياسية " .

وهناك نماذج من العلاقات الرياضية ساهمت في حل الصراع الدولي منها عندما كانت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية متوترة فإن مباراة كرة القدم القومية في " أوجزيرج " ساعدت على تخفيف التوترات وبدت الاتحاد السوفيتي عن طريق فريقه بتحسين العلاقات بين الدولتين . ونموذج آخر عندما بدأت العلاقات غير الرسمية بين الولايات المتحدة والصين عن طريق تنظيم مباراة للعبة " تنس الطاولة " وسميت هذه الحالة " دبلوماسية تنس الطاولة " .

والعلاقات الرياضية الدولية لها جانب آخر متناقض مع الجانب الأول : فإنها تتخذ إتجاها سياسيا وأحيانا تؤدي إلى صراع بين الدول وهذا ماحدث في ١٩٦٩ " فإن حرب لعبة كرة القدم بين سلفانور وهندراوس قد اندلعت بسبب المباراة النهائية وكانت سبب للخروج من بطولة كأس العالم التي فازت بها سلفانور على أرض محايدة في مكسيكو ب ٢/٣ .

* حسن أحمد الشافعي ، بحث قدم إلي مجلة دراسات وبحوث جامعة طوان ، ١٩٨٦ م .

ويتحليل الصراع الخاص بالاتجاهات السياسية للدول الناتج من المنافسات الرياضية يرجع ذلك لتكوين المجتمع السياسي . ومن هنا كان تركيز المناقشات والتحليلات لهذا الصراع على نتائج المنافسات الرياضية بالنسبة للسلوك والعلاقات الإدارية . والمنافسات الرياضية تعتبر وسيلة لإحلال التنافس الرياضي محل الصراع لأن الرياضة ثمرة " للتقدم الاجتماعي " وأن لويس كريستبرج حدد نموذجة لدراسة الصراع الاجتماعي يؤكد مقاييسه على حساب مواجهة الحقائق الاجتماعية مثل المنافسات الرياضية والمباريات وهذا مع العلم بأن موضوع تحليل الصراع والمنافسات الرياضية مهما ، وهذا الإهمال يرجع إلى الصعوبات المنهجية التي شوهت معظم التحليلات وهذه الصعوبات المنهجية ترجع إلى أساسين هما :

أولا - تطورات غير صحيحة لفهم نظام المنافسات الرياضية .

ثانيا - الفصل بين المنافسات الرياضية عن قريته الاجتماعية الثقافية .

أولا - سوء فهم نظام المنافسات الرياضية من خلال تطورات ذهنية سائدة في التحليل وهذا يتضح في أن التصورات الخاطئة في التحليل كانت تأخذ تحليل عكس هذا المضمون يتلخص في أن حل الصراع أو إثارته من خلال المنافسات الرياضية مسألة عملية أكثر منها سببية . لأن موقف التنافس لا يحافظ عليه بسهولة وذلك نتيجة لطبيعة المواقف في المنافسات الرياضية وبالتالي تكون النتيجة محتملة إيجابيا أم سلبيا .

ثانيا - الفصل بين المنافسات الرياضية عن قريتها الاجتماعية والثقافية : ويتضح هذا في المنافسات الرياضية هي نموذج نهائى مرتبط بمتغيرات أساسية هي الكفاءة في المهارات والتكتيكات الاستراتيجية أثناء المنافسات . ولذلك يجب أن نلاحظ القواعد المتفق عليها . وهذا يتطلب طرفا ثالثا يجب أن يكون له الحق في تفسير هذه القواعد ألا وهو الحكم ومدى ثقافته .

والمنافسات الرياضية وسيلة اجتماعية لأنها تعبر عن مجموعات بشرية وأنوار

شخصية وتحليل هذا يجعلنا مدركين الصراع فى المنافسات الرياضية وامتداده إلى داخل المجموعة والنظام الذى يمثله أعضاء فريق متحد تماما ليسوا بالضرورة أصدقاء وأن نظام فلسفى واقتصادى معين قد يستخدم فى تلك المنافسات الرياضية للتغلب على انشقاقات اجتماعية فى مجتمعها . ففى الوقت المعاصر تكون ومشكلات الصراع الناتجة من المنافسات الرياضية بالغة التعقيد عند تحليلها نتيجة لتشابكها مع أعراف أو قانون أو أعلام الجماهير عن طريق وسائل الإعلام المختلفة ويقضى هذا إلى تدعيم ازدواجية المنافسات الرياضية وهذه المشكلات لم تكن بالتاكيد مركز إثارة للإهتمام بتحليل جاد حتى الآن .

ومن هذا السرد عن المنافسات الرياضية وارتباطها بالصراع وحل الصراع بين الدول تحاول هذه الدراسة أن تتطرق للعلاقة المزدوجة الناتجة من العلاقات الرياضية وذلك بدراسة " تحليل لنشاط الاتحاد العربى للألعاب الرياضية وهيكلة التنظيمى بغرض تكوين صورة واضحة على الوضع الراهن محاولا اقتراح هيكل تنظيمى يتناسب مع هدف الاتحاد والتغيرات المعاصرة فى العلاقات الرياضية بين دول العالم عامة وبين دول الوطن العربى خاصة والذى جعلنا تناول هذه الدراسة هو تكوين الاتحاد العربى للألعاب الرياضية الذى اتخذ الاتجاه السياسى فى تكوينه بحيث تم استبعاد جمهورية مصر العربية سنة ١٩٧٦ من هذا التشكيل وذلك تحقيقا لإتجاه سياسى لمجموعة الدول التى قامت بهذا التشكيل ولهذا نتناول هذه الدراسة ضرورة تشكيل الإتحاد العربى وفقا لمبدأ هام هو أن الرياضة تتخذ إتجاها سياسيا معيناً وأحياناً أخرى تعمل وتساعد على تدعيم العلاقات بين الدول .

وقرار الاتحاد العربى للألعاب الرياضية الذى اتخذته فى اجتماعاته الأخيرة بالمغرب أثناء إقامة دورة الألعاب العربية بالرباط بعودة مصر للمشاركة الرياضية العربية وذلك بعد غيبة استمرت خمس سنوات بقرار من وزراء الشباب والرياضة العرب عام ١٩٧٩ إحتجاجاً على توقيع مصر لإتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل وبهذا القرار بعودة مصر

للإتحاد العربي للألعاب الرياضية يعيد الأور إلى حالتها الطبيعية ويؤكد دائما مايمكن أن تقوم به الرياضة في توثيق العلاقات الأخوية بين الشباب العربى .

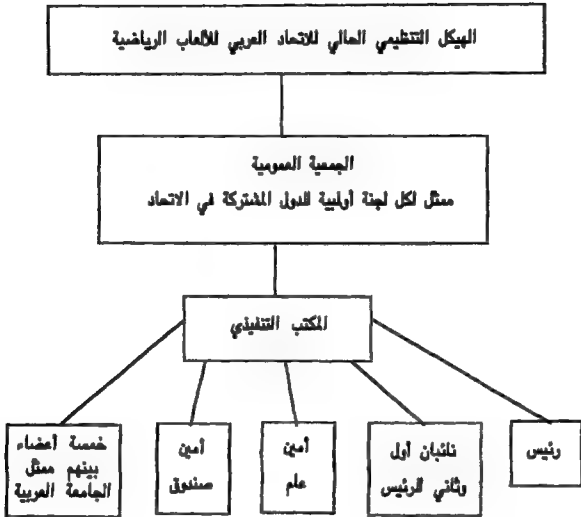
- أهداف الإتحاد العربى للألعاب الرياضية وتكوينه :

- تم إنشاء الإتحاد العربى للألعاب الرياضية بهدف توحيد الكلمة والرأى فى المؤتمرات العربية والإقليمية والدولية والعمل من أجل النهوض بالحركة الأولمبية الرياضية وتطورها والمحافظة على القواعد والمبادئ الأولمبية وتشجيع الهواية وحمايتها لتكون أداة فعالة يستطيع أن يتبوأ المكانة اللانقطة بها فى المجالات الدولية الرياضية . ووضع تشكيل هذا الإتحاد فى إجتماع اللجنة الأولمبية العربية فى مؤتمر الرياضى فى يوم ٢٨/٣/١٩٩٦ هـ الموافق ٢٧ مايو ١٩٧٦ م بدعوة من المملكة العربية السعودية وقد وافق بإجماع الآراء بأول جلسة لهذا المؤتمر التأسيس على إقامة الإتحاد العربى للألعاب الرياضية واعتماد نظامه الأساسى، وهكذا تكون الإتحاد العربى للألعاب الرياضية من اللجان الأولمبية فى الدول فى تنظيم عرف بإسم الإتحاد العربى للألعاب الرياضية ومقره الرياض .

- والجمعية العمومية للإتحاد العربى للألعاب الرياضية تتكون من ممثلى اللجان الأولمبية فى الدول الآتية : المملكة الأردنية - دولة الإمارات - دولة البحرين - دولة تونس - الجزائر - المملكة العربية السعودية - السودان - سوريا - الصومال - العراق - فلسطين - قطر - الكويت - لبنان - ليبيا - المغرب - مريتانيا - الجمهورية العربية اليمنية - جمهورية اليمن الديمقراطية - عمان * .

والمكتب التنفيذى للإتحاد العربى للألعاب الرياضية يتكون من : رئيس - نائبين أول وثانى - أمين عام - أمين صندوق - خمسة أعضاء بينهم ممثل الجامعة العربية :

* لم تدرج مصر فى هذا التشكيل بالرغم من أن قرار المقاطعة العربية كان فى ١٩٧٩ .



- نشاط الاتحاد العربي للألعاب الرياضية :

يمكن تحديد الأنشطة التي يقوم بها الاتحاد من خلال تشكيل لجان فنية متخصصة في الألعاب المختلفة لنشرها وتنظيمها والأنشطة عامة هي :

- الاجتماعات الخاصة بكل من اللجنة الفنية والإعلامية والمكتب التنفيذي والجمعية العمومية ، وأثناء الإتحادات الرياضية والاجتماع العربي الأسبوعي الإفريقي والمشاركة في اجتماعات الهيئات الدولية الرياضية .

- المؤتمرات المتعلقة بدراسة سبل تطوير الرياضة والإطلاع على أحدث النظريات

العلمية التطبيقية في مجال التربية البدنية والرياضة .

– الدورات : مثل دورات في الإدارة الرياضية – دورات الصقل العاملين بالمجال الرياضي.

– الندوات : الخاصة بالمنشآت الرياضية ، الاعلام الرياضي ، تقييم النتائج العربية ، المصطلحات الرياضية ، النهوض بالرياضة العربية وتدعيم العلاقات الرياضية بين الدول العربية .

– الدورات الرياضية العربية : التي يقوم الاتحاد بالاشراف على هذه الدورات بالتعاون مع الجامعة العربية والدول المنظمة لها والاتحادات الرياضية العربية مثل الدورة العربية وكأس فلسطين .

تاريخ تأسيس اللجان الأولمبية بالدول العربية

تاريخ التأسيس	اسم اللجنة	تاريخ التأسيس	اسم اللجنة
١٩٧٦	اللجنة الأولمبية لليمن الديمقراطية	١٩١٠	اللجنة الأولمبية بجمهورية مصر العربية
١٩٧٩	اللجنة الأولمبية للإمارات العربية	١٩٤٨	اللجنة الأولمبية العراقية
١٩٧٩	اللجنة الأولمبية البحرينية	١٩٤٨	اللجنة الأولمبية السورية
١٩٧٩	اللجنة الأولمبية للموريتانية	١٩٤٨	اللجنة الأولمبية اللبنانية
١٩٧٩	اللجنة الأولمبية القطرية	١٩٥٧	اللجنة الأولمبية التونسية
١٩٧٩	اللجنة الأولمبية للجمهورية اليمنية	١٩٥٩	اللجنة الأولمبية السودانية
١٩٨٢	اللجنة الأولمبية العمانية	١٩٥٩	اللجنة الأولمبية المغربية
		١٩٦٣	اللجنة الأولمبية الليبية
		١٩٦٣	اللجنة الأولمبية الأردنية
		١٩٦٤	اللجنة الأولمبية الجزائرية
		١٩٦٤	اللجنة الأولمبية السعودية
		١٩٦٦	اللجنة الأولمبية الكويتية
		١٩٧٢	اللجنة الأولمبية الصومالية

يتضح من الجدول السابق أن أول لجنة أولمبية تأسست كانت في جمهورية مصر العربية سنة ١٩١٠ والفرق بين هذا التاريخ وتاريخ اللجنة التالية لها في التأسيس ٣٨ عاماً . وفي عام ١٩٤٨ تم تأسيس ثلاث لجان أخرى في كل من العراق - سوريا - لبنان . والفترة من ١٩٥٠ - ١٩٦٠ أسست ثلاث لجان أولمبية في دول تونس ١٩٥٧ - السودان ١٩٥٩ والمغرب ١٩٥٩ . وفي الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ أسست أربعة لجان أولمبية في كل من ليبيا ١٩٦٣ - الجزائر ١٩٦٤ - السعودية ١٩٦٤ وفي الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ أسست سبعة لجان أولمبية في الصومال ١٩٧٢ - اليمن الديمقراطية ١٩٧٦ - الامارات العربية المتحدة ١٩٧٩ - البحرين ١٩٧٩ - قطر ١٩٧٩ - الجمهورية العربية اليمنية ١٩٧٩ . وآخر لجنة أولمبية تم تأسيسها هي اللجنة الأولمبية العمانية ١٩٨٢ .

— من الهيكل التنظيمي للإتحاد العربي للألعاب الرياضية وجد أن الجمعية العمومية التي تتكون من ممثلي اللجان الأولمبية في الدول العربية المشتركة في الاتحاد والمكتب التنفيذي الذي يتكون من رئيس ووكيلان أول وثاني وأمين عام وأمين صندوق وخمسة أعضاء منهم ممثل الجامعة العربية ، ومن لائحة الاتحاد العربي للألعاب الرياضية لهذا التكوين يتضح أن الهيكل التنظيمي إفتقد المعيار الموضوعي عند تشكيله ولهذا يجب وضع معيار معين للأخذ به عند تشكيل وتكوين الإتحاد من الجمعية العمومية والمكتب التنفيذي واللجان الفنية وهذا المعيار المقترح يجب أن يستند على :

— بالنسبة للجمعية العمومية : يجب تشكيلها على أساس مراعاة تاريخ تأسيس اللجنة الأولمبية (جدول رقم ١) ومراعاة عدد سكان الدولة التي بها اللجنة الأولمبية .

— الدول الراشدة لتأسيس اللجان الأولمبية يمثلها عضوان ويقترح أن تكون هذه الدول التي أنشأت بها اللجان الأولمبية من الفترة ١٩١٠ : ١٩٧٠ .

والدول التي أقيمت بها اللجان الأولمبية بعد ١٩٧٠ حتى ١٩٨٢ يمثلها مندوب واحد .

— ومن هنا تتكون الجمعية العمومية من مندوبين يمثلان كل دولة عضو للجنة الأولمبية

بها من ١٩١٠ - ١٩٧٠ ومنذوب واحد لكل دولة عضويتمثل اللجنة الأولمبية بها من الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٢ ويمكن اشتراط صدور القرار بأغلبية الثلثين فى بعض الموضوعات الهامة ضمانا لعدم التحكم فى إحدى المصالح لأى من الأطراف المعنية .

- والقرارات الصادرة ، تكون ملزمة للدول المشتركة فى الإتحاد ، أو تكون فى حد ذاتها تشريعا دوليا .

ثانيا - المكتب التنفيذي :

يتكون من عدد يمثل الأطراف بالتساوى ويقصد هنا الدول التى أنشأت بها اللجان الأولمبية أولا ثم الدول التى أنشأت اللجان الأولمبية بعد ١٩٧٠ ويحدد دستور الاتحاد اختيار هؤلاء الأعضاء ومدة العضوية . ويعتبر المكتب التنفيذي هو السلطة التنفيذية التى تسهر على تنفيذ سياسة الاتحاد وتحقيق أهدافه .

ثالثا - أمانة الاتحاد :

تختص بالاختصاصات الإدارية المتعارف عليها إداريا . ويرأسها أمين عام تعينه الجمعية العمومية .

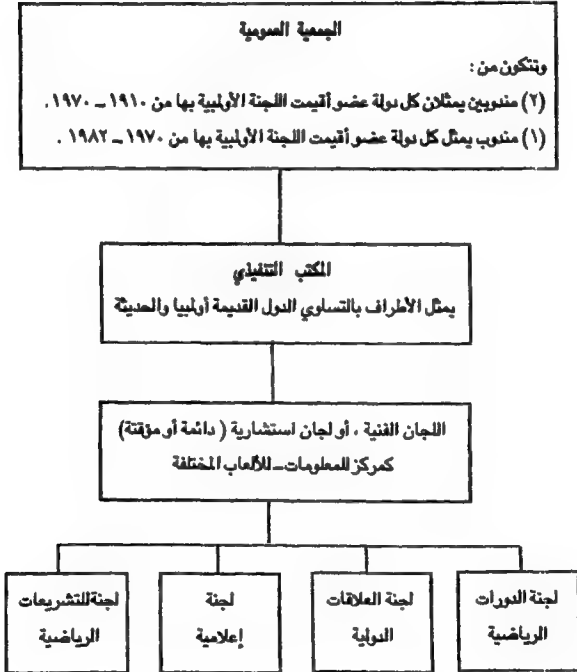
رابعا - لجان إستشارية (اللجان الفنية) :

يقوم بتشكيلها المكتب التنفيذي أو الجمعية العمومية حسب ما تقتضيه ظروف الاتحاد وتعتبر كمرکز للمعلومات الرياضية والتى يتم عن طريقها نشر الرياضة فى الدول العربية لجميع مظاهر التربية الرياضية .

وتتكون هذه اللجان الفنية من القيادات العربية المؤهلة أعلى تأهيل فى مجال التربية البدنية والرياضية .

ومن التصور السابق يكون الهيكل التنظيمى المقترح للاتحاد العربى للالعاب الرياضية كالاتى :

الهيكل التنظيمي المقترح للاتحاد العربي للألعاب الرياضية



ثانيا - نشاط الاتحاد العربي للألعاب الرياضية :

تاريخ تأسيس الاتحادات الرياضية العربية للألعاب المختلفة ومقرها *

الرقم	إسم الاتحاد	تاريخ التأسيس	المقر الحالي
١	الاتحاد العربي لكرة القدم	١٩٧٤	الرياض
٢	الاتحاد العربي لتنس الطاولة	١٩٥٦	الرياض
٣	الاتحاد العربي لكرة اليد	١٩٧٥	الرياض
٤	الاتحاد العربي لفندراجات	١٩٧٥	الرياض
٥	الاتحاد العربي لألعاب القوى	١٩٧٥	الرياض
٦	الاتحاد العربي للمصارعة	١٩٧٠	بغداد
٧	الاتحاد العربي لتنس	١٩٧٤	بغداد
٨	الاتحاد العربي لكرة الطائرة	١٩٧٥	بغداد
٩	الاتحاد العربي لكرة السلة	١٩٧٤	بغداد
١٠	الاتحاد العربي للجيمباز	١٩٧٥	الرياض
١١	الاتحاد العربي للملاكمة	-	بغداد
١٢	الاتحاد العربي للسباحة	١٩٨٣	دمشق
١٣	الاتحاد العربي للكراتيه	١٩٧٦	دمشق
١٤	الاتحاد العربي لرفع الأثقال	١٩٥٦	طرابلس - ليبيا
١٥	الاتحاد العربي للشطرنج	١٩٧٥	تونس
١٦	الاتحاد العربي للجودو	١٩٧٦	الرياض
١٧	الاتحاد العربي لسلح المبارزة	١٩٥٦	تونس
١٨	الاتحاد العربي للطب الرياضي	١٩٨٢	تونس
١٩	الاتحاد العربي للشرطة	١٩٧٥	بغداد

يتضح من الجدول السابق أن عدد الاتحادات العربية للألعاب المختلفة تسعة عشر

اتحادا (١٩) وأن مقر الاتحادات العربية للألعاب الرياضية المختلفة ينحصر في الدول

* من سجلات الأمانة العامة للاتحاد العربي للألعاب الرياضية .

الآتية : المملكة العربية السعودية - العراق - سوريا - ليبيا - تونس - أى خمس دول من عشرين دولة عربية بها لجان أولمبية ومشاركة فى الاتحاد العربى للألعاب الرياضية .

فى المملكة العربية السعودية يوجد مقر إتحادات الألعاب الآتية : كرة القدم - تنس الطاولة - كرة اليد - الدرجات - ألعاب القوى - الجمباز - الجودو (٧ إتحادات) .

وفى العراق يوجد مقر إتحادات الألعاب الآتية: المصارعة - التنس - الكرة الطائرة - كرة السلة - الملاكمة - الاتحاد العربى للشرطة للألعاب المختلفة (٦ إتحادات) .

وفى تونس يوجد مقر إتحادات الألعاب الآتية : السلاج - الطب الرياضى - الشطرنج (٣ إتحادات) .

وفى سوريا يوجد مقر إتحادات الألعاب الآتية : السباحة - الكراتية (٢ إتحاد) .
وليبيا يوجد مقر إتحاد رفع الأثقال .

ومن هنا يتضح استثناء كل من المملكة العربية السعودية والعراق بالعدد الأكبر من الاتحادات الرياضية للألعاب المختلفة . ولذلك نرى بأن توزيع الاتحادات الرياضية يجب أن يعتمد على معيار أساسى هو : الاعتماد على مستوى الدولة فى اللعبة فى المسابقات العربية (الدورات العربية) والدولية (الدورات الأولمبية) والإقليمية (الدورات الآسيوية والإفريقية) . ولهذا يكون هذا المعيار أكثر موضوعية للاعتماد عليه فى تواجد مقر الاتحاد للعبة فى الدول التى تكون أكثر البلاد العربية تقدما لهذه اللعبة فى تلك المحافل الرياضية السابقة .

ومن أنشطة الإتحاد العربى للألعاب الرياضية السابقة الذكر وجد أن من الأفضل وبناء على التطور الرياضى المستمر ونتيجة المدركات الاجتماعية المختلفة فى تصور الحركة الرياضية العالمية والتغيرات المستمرة الناتجة من تطبيق قوانين الألعاب المختلفة .

ولذلك نقترح بأن يكون هناك إتحاد عربى للتشريعات فى التربية البدنية والرياضة وذلك أسوة بما هو موجود باتحاد عربى للضب الرياضى حتى يقوم بإصدار القوانين

التي تقوم بتنظيم الرياضة على مستوى الوطن العربي .

ومن أنشطة الاتحاد العربي للألعاب الرياضية الدورات العربية الرياضية .

مكان إقامة الدورات العربية

الرقم	إسم الدورة	مقر إقامة الدورة	السنة
١	جمهورية مصر العربية	الاسكندرية	١٩٥٣
٢	لبنان	بيروت	١٩٥٧
٣	المغرب	الدار البيضاء	١٩٦١
٤	جمهورية مصر العربية	القاهرة	١٩٦٥
٥	سوريا	دمشق	١٩٧٦
٦	المغرب	الرباط	١٩٨٥

يتضح من لاجنول السابق أن جمهورية مصر العربية التي أقيمت بها الدورة العربية مرتين الاسكندرية ١٩٥٣ - والقاهرة ١٩٦٥ . والمغرب أيضا اقيمت بها الدورة العربية مرتين في الدار البيضاء ١٩٦١ ، الرباط ١٩٨٥ وفي كل من لبنان وسوريا مرة واحدة في بيروت ١٩٥٧ ، دمشق ١٩٧٦ ويتضح أيضا أن المملكة العربية السعودية لم تقم بها أى دورة بالرغم من توافر الامكانيات الخاصة بالاقامة .

من مناقشة موضوعات الدراسة تم استخلاص الآتي :

أولا - بالنسبة لتشكيل الاتحاد العربي للألعاب الرياضية :

- إن أول لجنة أولمبية أنشأت كانت في جمهورية مصر العربية ١٩١٠ ثم اللجنة التالية لها جاءت عام ١٩٤٨ وأخر لجنة أولمبية تم تأسيسها هي اللجنة الأولمبية العمانية .
- لم يراع في تشكيل الهيكل التنظيم للاتحاد العربي للألعاب الرياضية أى معيار

في تكوين الجمعية العمومية والمكتب التنفيذي واللجان الفنية من حيث نشأت اللجنة الأولمبية في الدولة أو من حيث التعداد السكاني للدولة وقد استبعدت مصر من تشكيله قبل قرار المقاطعة الرياضية العربية لها عام ١٩٧٩.

-- لم يراع أيضا في اللجان الفنية للاتحاد العربي للألعاب الرياضية التخصص الدقيق في التربية البدنية والرياضة .

ثانيا - بالنسبة لنشاط الاتحاد العربي للألعاب الرياضية :

-- إنحصار مقر الاتحادات العربية للألعاب الرياضية المختلفة في الدول الآتية :
المملكة العربية السعودية - العراق - سوريا - ليبيا - تونس أي خمس دول من عشرين دولة عربية لها لجان أولمبية ومشاركة في الاتحاد العربي للألعاب الرياضية .

-- إتضح استئثار كل من المملكة العربية السعودية والعراق بمقر العدد الأكبر من الاتحادات الرياضية للألعاب المختلفة فالسعودية يوجد بها اتحادات الألعاب الآتية : كرة القدم - تنس الطاولة - كرة اليد - الدراجات - ألعاب القوى - الجمباز - الجودو (٧ إتحادات) ، والعراق يوجد بها مقر الاتحادات الآتية : المصارعة - التنس - الكرة الطائرة - كرة السلة - الملاكمة - الاتحاد العربي للشرطة للألعاب المختلفة (٦ إتحادات) ، أما بقية الاتحادات فانحصرت بين تونس بالاتحادات (السلاح - ألعاب القوى - الشطرنج) ، سوريا باتحادى (السباحة الكراتية) ، وفي ليبيا مقر اتحاد رفع الأثقال ، ومن أنشطة الاتحاد العربي للألعاب الرياضية الدورات العربية للألعاب المختلفة وجد أن هذه الدورات بدأت من ١٩٥٣ حتى ١٩٨٥ ويون انتظام ولم يتضح معيار معين لاختيار مقر إقامة الدورة .

وأوصت الدراسة بالآتى :

أولا - بالنسبة لتشكيل الاتحاد العربي للألعاب الرياضية : نقترح إعادة تشكيله بحيث يحقق التوازن بين نشأت اللجنة الأولمبية في الدولة العضو والتعداد السكاني للدولة

من ناحية وأن يكون توزيع مقر الاتحادات العربية للألعاب المختلفة حسب مستويات الدولة في اللعبة في المنافسات الرياضية العربية والدولية والإقليمية من ناحية أخرى .

وأن يتم تكوين اللجان الفنية من القيادات العربية المؤهلة أعلى تأهيل في مجال التربية البدنية والرياضة . وهذا الاقتراح موضح بالدراسة .

ثانياً - بالنسبة لنشاط الاتحاد العربي للألعاب الرياضية :

- ضرورة إقامة الدورات العربية الرياضية بانتظام حتى يتم تلاقى الشباب العربى .

- ضرورة تواجد إتحاد عربى للتشريعات فى التربية البدنية والرياضة حتى يقوم بإصدار القوانين التى تقوم بتنظيم الرياضة على مستوى الوطن العربى .

- وضع شروط أساسية لاختيار البلد التى تقام عليها الدورات الرياضية العربية .

- وف رأيي أن المنافسات الرياضية الدولية أو المحلية تقوم بدور إيجابى عبر العصور المختلفة فى تدعيم التعاون والتفاهم الدولى من خلال الدبلوماسية النواية - وترتبط بالنظم السياسية وتؤثر فيها وتحارب التفرقة العنصرية وذلك كان تأثيره واضحاً عندما نكرته فى بحث السياسة والرياضة .

- وفى المجتمع المعاصر تقوم الرياضة بدور إيجابى للدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة وحقوق الأقليات العرقية . وهذا اتضح فى قضية الشاعر والكاتب المسرحى والصحفى " كين ساروويوا " النيجيرى الجنسية بسبب قيام الحكومة النيجيرية العسكرية بتنفيذ حكم الإعدام فى تسعة من المعارضين وفى قديمتهم الكاتب الكبير " كين ساروويوا " . وهذا التصرف أدى إلى اجتماع قادة دول الكومنولث فى " أوكلاند " فى نيوزلندا وافتتحوا مؤتمر القمة يوم الجمعة العاشر من نوفمبر ١٩٩٥ كل مافلته وفود ٥١ دولة عضوا فى الكومنولث هو توجيه الانتقادات الى المجموعة العسكرية الحاكمة فى نيجيريا وتعليق عضوية نيجيريا فيه .

نتيجة لذلك قرر اتحاد جنوب افريقيا لكرة القدم منع المنتخب النيجيرى من

المشاركة فى البطولة الدولية بجهات تسبرج والتي خدمت عانها في ١٨/١١/١٩٩٥ م بسبب
قرار مجموعة دول الكومنولث بتعليق عضوية نيجيريا فيها احتجاجا على قيام الحكومة
العسكرية بإعدام الكاتب ورفاقه وأخذت زيمبابوى بدلا من نيجيريا فى الدورة الودية
الرابعة (مصر - زيمبابوى - جنوب افريقيا - زامبيا) .

التنظيم الإعلامى الدولى للعلاقات الرياضية *

هناك عدة تعريفات للإعلام ويوجه عام يمكن القول بأنه محاولة التأثير على الآخرين للتصرف بشكل معين ماكانوا يتصرفونه فى غيابها . أى أنه الاتصال بفرض الإقناع من خلال وسائل الإعلام وذلك لتغيير الآراء تجاه مسائل معينة . عبر الحدود الدولية تقوم المؤسسات أو أفراد من دولة معينة بنقل الدعاية لمواطنى دولة أخرى بغض النظر عن جنسية الأشخاص الذين يتولون العملية الدعائية . والدعاية الدولية وسيلة من وسائل السياسات الخاصة للدولة .

والاعلام الدولى يعمل على تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول مع غيره من الوسائل وتمثل هذه الأهداف فى تحقيق المصلحة الوطنية *National Interest* للدولة فى المقام الأول ، ويساهم فى تقوية الدور الذى يقوم به الاتصال الدولى رغم اختلاف النظم السياسية ودرجة النمو الاقتصادى . كما أن احتكار الاتصال الجماهيرى الدولى مشكلة تقابل الدول ذات الإمكانيات المحدودة فى وقت نخل فيه العالم عصر العالمية وقد أحدث اختراع الوسائل الفنية الخاصة بارسال الرموز تغييرات جذرية فى الاتصال مما أحدث تغييرات كبيرة فى الثقافة الإنسانية بصفة عامة ، فالالاتصال الجماهيرى أحد العمليات الاجتماعية وهو جزء لايتجزأ من النظام الاجتماعى .

ويعتمد التفاهم الدولى على تصور كل دولة للآخرى ، ومن ثم التحول الثقافى من النظام التقليدى المخلوق إلى النظام الجماعى المقترح ، ويرجع بصفة أساسية إلى الكفاءة المتزايدة لأجهزة الإعلام ومساهماتها فى التغيير الثقافى والاجتماعى .

ويعانى الإعلام الدولى للدول النامية من انخفاض درجة فاعليته بسبب انخفاض درجة كفاءة المؤسسات الإعلامية وعدم تزويدها بالأشخاص الأكفاء وانتشار المعتقدات الادارية وإعتبار المبررات الأخرى سببا جوهريا يتحكم فى عمل هذه المؤسسات مع عدم

* حسن أحمد الشافعى ، بحث قدم إلى مجلة كلية التربية - جامعة طنطا ، يونيو ١٩٩٠م .

المقدرة على إدراك طبيعة الوظيفة الإعلامية الدولية وحدودها ومداها ومعالجة جوانب الضعف فيها كما تعاني هذه الأجهزة من انخفاض إمكاناتها المالية .

والإعلام الداخلى والإعلام الدولى كقوة معنوية وكعنصر هام فى إدارة الصراع مثل القوة العسكرية والاقتصادية واللجوء إلى الدبلوماسية ، لهذا يلقي العبء على الإعلام الدولى " النقل على المستوى العالمى " عناصر القوى التى يتمتع بها طرف فى الصراع ويصيفها فى منطق إعلامى ملائم أعلى ، على أن يؤخذ فى الاعتبار خصائص المستقبل الأجنبى للرسالة الإعلامية .

- والإعلام الدولى يعد وظيفة من وظائف المنظمات الدولية وتختلف هذه الوظيفة باختلاف طبيعة المنظمات وأنشطتها ووظائفها وتاريخها ، كما أن الدوالوات فى المنظمات على المستويات المختلفة ومناقشتها ومنشوراتها واتصالاتها تعد إعلاما دوليا بشكل أو بآخر .

وعلى سبيل المثال فإن الأمم المتحدة اهتمت بمشاكل الإتصال الدولى وتنمية الانتشار الحر للإعلام وتحقيق التعاون السلمى بين الأمم ، وقامت الأمم المتحدة بعدد من المبادرات فى هذا المجال فعقدت عدة مؤتمرات وأصدرت العديد من الدراسات والتقارير ونشرت العديد من الوثائق الدولية ووجهت الأمم المتحدة جهودا خاصة وذلك لتقديم المساعدات للدول النامية فى إطار مساعدتها على إنشاء وسائل الإعلام الخاصة بها . وفى إطار تسهيل الاتصال الدولى فإن من مهام منتظم الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة تنمية الأشكال المختلفة للتعاون الدولى الذى يمثل مساهمة فى مجال التعاون : السلمى بين الأمم .

وفى ٧ ديسمبر ١٩٦٥ وافقت الأمم المتحدة على الإعلان الخاص بنشر المثل بين الشباب والاحترام المتبادل والتفاهم ، ويدخل فى إطار السعى لتحقيق التعاون الدولى بين الشباب .

والإعلام الدولي كوظيفة من الوظائف المتعددة للمنظمات الدولية . ويخضع للحدود التي تواجه المنظمات الدولية وبالتالي تخضع لطريقة تشكيلها والضغوط الظاهرة والمستترة والنظم التي تحكم إصدار القرارات .

والإعلام الدولي له أهمية بالغة في إطار التفاهم الدولي ويتحدد الإطار المثالي للتفاهم الدولي من خلال الإعلام الدولي بالسعى نحو الموضوعية المجردة والدقة في إبراز الوقائع Factual Accuracy والارتباط بالصدق ووضع الجوانب المختلفة للموضوع والابتعاد عن التشويه Distortion والسعى نحو الحقيقة .

والإطار الواقعي للإعلام الدولي في إطار التفاهم الدولي أحيانا يكون معوقا له اذ لا يلتزم بالموضوعية ويشوه الحقائق ويبرز وجهة نظر دون أخرى ونفسر ذلك بأن الإعلام الدولي يعتبر وسيلة من وسائل السياسات الخارجية للدول وبالتالي فهو يسعى لخدمة هذه السياسة بالتفاعل مع الوسائل الأخرى .

ولذا فهناك عدة مشاكل تواجه الإعلام الدولي وهي ذات جوانب سياسية واقتصادية وبيئية الاتصال والإحتكار والتركيز في الاتصال الدولي . ففي السياسة يتزايد بالتفريغ الدور العلمى لوسائل الإعلام الدولية رغم تباين النظم السياسية وهذا بسبب تواجد عدة حواجز في مجال الاتصال الدولي بسبب التكتلات الدولية أو الاختلافات السياسية أو الأيدولوجية .

وفي الناحية الاقتصادية يخضع الاعلام الدولي لسيطرة رؤوس الاموال لاسيما بعد التطور في وسائل الإعلام . وقد أدى التطور الاقتصادي وما ارتبط به من تقدم تكنولوجى إلى التطور في وسائل الإتصال العالمية الذى جعل الحصول عليها أو استيرادها أو تصنيعها يحتاج إلى أموال طائلة وخبرات وتكنولوجيا متطورة وهكذا انعكست درجة التقدم الاقتصادى على الاتصال الدولي . حيث سيطرت الدول الأكثر تقدما على وسائل الإتصال الدولي وبالتالي تحكمت فى المصادر الأساسية للأنباء فى

العالم أما الدول المتخلفة لاستطيع أن تمتلك وسائل الإتصال المتقدمة ولذلك وجدت تبعية هذه الدول للدول المتقدمة.

والاعلام الدولى لكى يؤدى دوره الإيجابى يجب مراعاة الظروف البيئية واختلافها من دولة إلى دولة واختلافها من منطقة إلى أخرى داخل الدولة .

وبالنسبة للاحتكار الإعلامى يرتبط الاتصال الدولى بالمشاكل السياسية والاقتصادية وبالتالي يترتب على ذلك احتكار قلة قليلة فى العالم لمصادر الأنباء العائنية من خلال وكالات الأنباء فى العالم والإذاعات الدولية والصحف والمجلات الدولية والتحكم فى الأقمار الصناعية وأنوات الإعلام اللازمة .

ولهذا تعددت وسائل الإتصال الدولى واشتملت على وكالات الأنباء الدولية والصحف والمجلات الدولية والإذاعات الدولية والاتحادات الإعلامية الدولية والإقليمية والوظيفة الدبلوماسية والمحققين الإعلاميين والوظيفة الإعلامية الدولية لليونسكو ، والعلاقات العامة الدولية والإعلان للدولى UNESCO World 1970 والإعلام من خلال الأقمار الصناعية A Guide to Satellite .

ولاستغلال الإعلام الدولى يتحتم دراسة كل الجوانب التى تؤثر فيه ومحاولة التغلب على المعوقات التى تعوقه فى تأدية دوره فى نشر الأهداف المراد تحقيقها عبر حدود الدول . ولذا يأتى دور التخطيط الإعلامى من الجوانب الأساسية للإعلام الدولى ويتم بمقتضاه حصر الإمكانيات وتصنيفها وتحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها فى فترة زمنية محددة ويؤخذ فى الإعتبار التكلفة الاقتصادية .

ومن نتائج بحث العلاقات الرياضية الدولية* فى النظام الدبلوماسى محاولة لإيجاد نظام للمحققين الرياضيين وجد أن إغفال العلاقات الرياضية الدولية فى النظام الدبلوماسى كان واضحا فى هذا النظام ، ولايوجد ملحقون للعلاقات الرياضية الدولية

* حسن أحمد الشافعى ، بحث قدم إلى المؤتمر العلمى ، الرياضة للجميع ، القاهرة ، ١٩٨٤ م .

(مثل التجارة والإعلام والثقافة والعسكرية ، والطبية وأند-الـية والسياحية ، ضرورة البعثات الخاصة (الدبلوماسية المعاصرة) وهذه الضرورة جاءت للأسباب الآتية :

– سهولة المواصفات وسرعتها ، تقدم وزيادة وسائل الإتصال الدولي – زيادة نطاق النشاط الدولي والحاجة إلى تنظيم أمور تتطلب خبرة فنية مثل العلاقات الرياضية .
إضطراب العمل على انبعاث البعثات المؤقتة سواء أكانت على مستوى الوزراء أم دون ذلك ، تبادل العلاقات بين الدول العربية ومصر بالرغم من قطع الدبلوماسية والوصول من خلال دراسة الدكتوراه * إلى أن العلاقات الرياضية تدخل ضمن دراسات التنظيم الدولي المعاصر ووضع منتظم دولي أولمبي مقترح جعل من الضرورة تنظيم تلك العلاقات الرياضية التي تتطلب خبرة معينة .

وأن الملحق الرياضى يمكنه القيام بالواجبات التالية :

– العمل على توليد العلاقات والتعاون والتفاهم الدولي من خلال الرياضة فى صورة الإعداد للقاءات الرياضية الآتية :

– على المستوى العالمى – كما يحدث فى الدورات الأولمبية كل أربع سنوات .
– على المستوى الإقليمى – كما يحدث فى الدورات الإقليمية مثل دورة البحر المتوسط .

– على المستوى القارى – كما يحدث فى الدورات القارية * الدورات الإفريقية فى الألعاب المختلفة .

– على مستوى اللقاءات الودية مع الفرق الأجنبية من كل دول العالم .
– يعمل على إعداد المهرجانات والاحتفالات الرياضية المتبادلة بين دول العالم المختلفة .

* حسن أحمد الشافعى ، التنظيم الدولي لسلوك الرياضي ، جامعة طوان ، ١٩٨٣ م .

- إعداد الدورات التدريبية للمدربين فى الألعاب المختلفة فى بعض دول العالم المتقدمة رياضيا .

- إسهام الملحق الرياضى فى إعداد البعثات الرياضية العلمية للحصول على درجات (ماجستير- دكتوراه) من الدول المتواجد بها الملحق الرياضى .

- والدور الحالى الذى يمكن أن تصل إليه مصر إعلاميا على المستوى الدولى من الإنجازات الرياضية التى حصلت عليها فى الألعاب الجماعية " كرة القدم - السلة - الطائرة - الهوكى " باشتراكها فى الدورات الأولمبية القادمة يدعم هذا مركز مصر عالميا وسياسيا لما توليه الدولة للرياضة من أهمية وتدعيم أيضا دور الملحق الرياضى .

- ومن نتائج بحث السياسة الرياضية * وجد أن الرياضة والسياسة فى الحقيقة وفى كثير من الأحوال مرتبطتان بحيث كل منهما يكون له تأثير على الآخر . إن معظم اللجان الأولمبية الوطنية والمؤسسات الرياضية الأخرى لاتستطيع أن تتخلص من النفوذ الحكومى بسبب مايتلقاه من دعم وهذا يظهر فى الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة ، العلاقات الرياضية الدولية ذات صفة سياسية نولية تتم هذه العلاقة نتيجة للمدركات الرياضية المختلفة السائدة فى كل من بلاد العالم وتكون تعبيراً عن السياسة الداخلية والسياسة الخارجية متمشية معها فتتخذ الصفة الحكومية بالرغم من إنكار هذا بالنظام الأولمبى مع العلم بأن هذا التدخل الحكومى هو السائد الآن .

ومن نتائج (التنظيم الدولى للسلوك الرياضى) ** وجد أنه يجب وضع دراسة الأيديولوجيات الاجتماعية المختلفة للبلاد قبل وضع نظام رياضى نولى - إعتبار العلاقات الرياضية الدولية قناة من قنوات الدبلوماسية الدولية المختلفة - عدم تجاهل دور الحكومات ونفوذها السياسى فى العلاقات الرياضية الدولية لأن الحكومات تعتبر وظيفة

* حسن أحمد الشافعي ، بحث قدم إلي المؤتمر الطمى للتربية الرياضية ، بغداد ١٩٨٥ م .

** حسن أحمد الشافعي ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق .

كل من النظام الأولي والعلاقات الرياضية الدولية جزءاً من التنظيم الدولي المعاصر .
وبالتالي يمكن أن يرتبط بالأمم المتحدة أو أحد وكالاتها المتخصصة أو يكون هو ذاته
وكالة من وكالاتها المتخصصة وهذا يتم في صورة المنتظم الدولي الأولي الحكومي .
المقترح في الدراسة - حتى يمكن تنظيم العلاقات الرياضية الدولية التي يحقق حقيقتين
هاميتين : إستقلال الرياضة . - تحديد دور الحكومة حتى لاتقف موقف المتفرج .

- ومن نتائج بحث " تحليل النشاط الاتحاد العربي للألعاب الرياضية وبوره في
تدعيم العلاقات بين الشباب العربي : * وجد ضرورة إقامة الدورات العربية الرياضية
بصورة منتظمة حتى يتم تلاقي الشباب العربي وتدعيم التعاون بينهم .

ومن الدراسات السابقة ونتائج الأبحاث وجد أن العلاقات الرياضية الدولية تحقق
أهدافاً متشابهة مع أهداف الإعلام الدولي من الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية
ولهذا دفعني لتناول دراسة الإعلام الرياضي الدولي ومايستطيع أن يؤديه على مستوى
دول العالم المختلفة في حالتها السلم والحرب . ولهذا تحاول من أجل الوصول إلى شكل
موضوعي من خلاله نستطيع وضع إطار عام " لتنظيم الإعلام الدولي للعلاقات الرياضية
" موضوع هذه الدراسة .

إنفقنا آراء العينة على الإعلام الرياضي الدولي يحقق أهدافاً ويقوم بوظائف عامة
والدول النامية خاصة - وأنصح بالآتي :

- يعتبر الإعلام الرياضي الدولي وسيلة من وسائل السياسة الخارجية ويدعم الإتصال
الدولي من خلال المنافسات الدولية ويساهم في التغيير الثقافي والاجتماعي الدولي ومن
خلال المنتظمات الدولية الرياضية غير الحكومية يساعد في تحقيق السلام العالمي
والتفاهم الدولي وذلك عن طريق المحاضرات والمؤتمرات والمفوضيات والراديو والتلفزيون
ووسائل الاتصال الأخرى .

- والإعلام الرياضى الدولى فى النول النامية يعانى من إنخفاض فى درجة فاعليته بسبب المعوقات المالية والادارية ، وعدم استعانتة بالكفاءات الإعلامية من المتخصصين فى الإعلام الدولى والعلوم السياسية والعلاقات الدولية - وعدم قدرته حتى الآن من أن يصنع لنفسه منطقاً إعلامياً يراعى ظروف هذه الدول وقضاياها السياسية والاقتصادية ، ولم يراع التفرقة بين الوظيفة الإعلامية والدولية ومتطلباتها والوظيفة الإعلامية الداخلية ومتطلباتها والإلزام بالعلاقة بين التخطيط السياسى والتخطيط الدعائى على المستوى الدولى - ندرة توافر الكوادر الإعلامية الصالحة لممارسة الإعلام الدولى الرياضى ، الرىط بين عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة والاهتمام بدراسة الانعكاس الإعلامى ووجود تعاون بين المؤسسات العلمية الإعلامية إن وجدت الأجهزة الإعلامية .

وفى تقديرى أن الإعلام الرياضى الدولى من خلال العلاقات الرياضية يؤدى دوراً إيجابياً فى تدعيم السياسة الخارجية والسلام والتفاهم الدولى . وهذا ظهر حالياً فى الأحداث التى مرت عبر العلاقات الرياضية الدولية فى فترات زمنية مختلفة مثل :

- عدم تأييد اللجنة الأولمبية اتحاد الألعاب الآسيوية بسبب طرده لتايوان وذلك فى دورة ١٩٧٤ بطهران فى دورة الألعاب الآسيوية . ونتيجة لذلك الطرد اشتركت الصين فى الإتحاد الآسيوى للألعاب . واستمرت الصين بعيدة عن عضوية اللجنة الأولمبية الدولية بسبب عضوية تايوان التى تعتبرها جزءاً من جمهورية الصين الشعبية .

- فى دورة برلين ١٩٣٦ اتضح من علماء التاريخ أنهم أجمعوا على أن السياسة الخارجية كانت هى الدافع الأول لطلب ألمانيا تنظيم الدورة الأولمبية بأى ثمن .

- فى دورة ملبورن باستراليا عام ١٩٥٦ رفضت مصر وعدة دول أخرى الاشتراك فى هذه الدورة بسبب الاعتداء الثلاثى على مصر الذى كان سببه تأميم قناة السويس .

- وفى عام ١٩٥٩ قررت اللجنة الأولمبية الدولية بتمثيل تايوان بدلاً من جمهورية الصين الشعبية وذلك بتعضيد الولايات المتحدة خوفاً من التهديد الشيوعى .

— وفي دورة طوكيو ١٩٦٤ منعت جنوب إفريقيا الاشتراك بسبب التفرقة العنصرية .

— وفي دورة المكسيك عام ١٩٦٨ إحتجت ٣٢ دولة إفريقية على اشتراك جنوب إفريقيا وقاطع الرياضيون السود الأمريكان هذه الدورة تضامنا مع إخوانهم فى جنوب إفريقيا ولما يعانونه من التفرقة العنصرية .

— وفي دورة ميونيخ عام ١٩٧٢ قتل أحد عشر لاعبا من البعثة الإسرائيلية بواسطة المقاومة الفلسطينية بسبب مشكلة فلسطين .

— وفي دورة مونتريال ١٩٧٦ انسحبت ثلاثون دولة إفريقية من الدورة ومنهم مصر بسبب تعامل نيوزيلندا مع جنوب إفريقيا فى المنافسات الرياضية من خلال مباراة كرة الرجبي .

— فى دورة موسكو عام ١٩٨٠ اشتركت ٨١ دولة منها ١٨ دولة لم ترفع علم بلادها بل رفعت العلم الأولمبي وتخلفت سبعون دولة وكانت المرة الأولى فى تاريخ الدورات الأولمبية التى يعهد فيها لمدينة من المعسكر الشرقى بشرف تنظيم دورة أولمبية . وذلك كان بسبب الغزو السوفيتى لأفغانستان .

— فى دورة لوس أنجلوس ١٩٨٤ قاطع السوفيت وحلفائهم هذه الدورة — ردا على مقاطعة الأمريكيين وحلفائهم دورة موسكو الأولمبية ١٩٨٠ .

— والعلاقة بين الرياضة والسياسة متداخلة تداخلا كليا . أى أن كل معسكر حاول ويحاول أن يثبت للآخر أن رياضيه أحسن إعدادا من الآخر ولولم تكن هناك حرب ساخنة . فاستغلت بعض الدول الرياضية فى خدمة الأنظمة المختلفة . وتعتبر أداة لغرس الفلسفات السياسية فى عقول الشباب وأداة من أدوات الحرب الباردة بين المعسكرين — واستغلال الرياضيين كسفراء لبلادهم والدعاية الرياضية أصبحت سلاحا يستخدم للدعاية عن البلد وخصوصا فى الحرب النفسية التى تثار فى العصر الحالى ونجد أن هذا ظاهرا فى البلاد الشيوعية وفى بعض البلدان مثل فلندا والسويد وهولندا .

- والرياضيون يمكن استخدامهم كسفراء سياسيين لبلدانهم لأن الرياضة الدولية لها لغة يمكن أن يفهمها جميع الشعوب . فمثلا الاتحاد السوفيتي يعتمد اعتمادا كليا على أبطاله الرياضيين كسفراء يمثلون بلادهم في ميدان الصداقة والسلام وينتظرون من أبطالهم أن يكونوا قدوة حسنة ومثالا للمواطن السوفيتي في الخارج .

ونجد وزارة الخارجية الأمريكية تخصص اعتمادات لتغطية نفقات هذه الفرق كذلك عندما قام الفريق الأمريكي لكرة تنس الطاولة بزيارة الصين ١٩٧١ وكانت أول زيارة من أمريكا إلى الصين وكانت بمثابة الطريق المؤدى إلى فتح علاقات بين الصين وأمريكا وأيضا سهلت زيارة الرئيس الأمريكي نيكسون إلى الصين " دبلوماسية تنس الطاولة " .
- وبمساعدة وسائل الإعلام كثيرا من الرياضيين كسبوا شهرة دولية وبناء على ذلك استقادت دولهم من هذه الشهرة الدولية .

ومثال :

- لتدخل الحكومة الوطنية في الرياضة * نجد أن تنظيم وإدارة البرامج الرياضية سوف يحتم على الحكومات أن تتدخل تنحلا سياسيا سواء كان هذا التدخل مباشرا أو غير مباشر والبرامج الرياضية إما أن تقع تحت المسؤولية الحكومية أو تديرها بعض الهيئات التي لاسطة للحكومة عليها .

- وإذا ترتبط العلاقات الرياضية بالناحية الإقتصادية مثل السياسة الخارجية للدول - وهذا يتضح من إزدياد تكاليف النورات لا تقدر على هذه التكاليف إلا الدول المتقدمة بعكس دول العالم الفقيرة إقتصاديا لا تستطيع تحمل هذا العبء .

وأذكر مثالا لما حدث في دورة إقليمية عندما نظمت حركات المعارضة احتجاجا على استضافة نيودلهي دورة الألعاب الآسيوية التابعة التي أقيمت بالهند في شهر نوفمبر

* Joel Thirer : Politics and Protest at the Olympic Games , Sport and International Relations, Illinois, Stipes Publishing Company .

١٩٨٢ اتهمت المعارضة الحكومة بالتبذير . وأن دولة فقيرة مثل الهند لا يجب أن تنفق بمبالغ تصل إلى تسعين (٩٠) مليون دولاراً في دورة ألعاب .

— وفي المكسيك عام ١٩٦٨ كانت أول دولة من دول العالم الثالث تكون الدولة المضيفة للألعاب الأولمبية وبينما كانت الحكومة تحاول أن تظهر بصورة متطورة قام بعض الطلبة بتنظيم المظاهرات في وقت متزامن من الدورة الأولمبية لمجابهة وتحدي الإدعاء لوجود الاستقرار .

— وفي رأيي أن معظم اللجان الأولمبية الوطنية والمؤسسات الرياضية الأخرى، لا تستطيع أن تتحرر من قيدها الحكومي بسبب ما تتلقاه من دعم وهذا يظهر حالياً في الدول النامية (دول العالم الثالث) والدول المتقدمة أيضاً .

— والعلاقات الرياضية النولية لها جانبان هامان — جانب لتدعيم العلاقات النولية والمساعدة على تخفيف الصراع بين الدول وجانب آخر هو اعتبارها أداة من أدوات تدعيم اتجاهات سياسية معينة .

وهناك نماذج من العلاقات ساهمت في حل الصراع الدولي منها عندما كانت العلاقات بين الإتحاد السوفيتي وجمهورية ألمانيا الاتحادية متوترة فإن مباراة كرة القدم القومية في "أوجزيرج" ساعدت في تخفيف التوترات ودعت الإتحاد السوفيتي عن طريق فريقه بتحسين العلاقات بين الدولتين ونموذج آخر عندما بدأت العلاقات غير الرسمية بين الولايات المتحدة والصين عن طريق تنظيم مباراة للعبة "تنس الطاولة" وسميت هذه الحالة بدبلوماسية تنس الطاولة*.

— ومثال آخر في يوم ١٩٨٧/٢/٢١ وصل نيبيلهي الرئيس الباكستاني خيياء الحق لإجراء مباحثات مع راجيف غاندي رئيس الوزراء الهندي زيارة غير رسمية وتمت بدعوى

* David B. Ranin , The Olympic System : Transnational Sport Organization and Politics of Cultural Exchange, Sport and International Relations, Illinois, Stipes Publishing Company, 1978 .

لمشاهدة مباراة رياضية في الكريكيت وهذا أدى إلى تحسن في العلاقات بين الهند وباكستان اللتين كانتا قد استعدت لخوض حرب جديدة رابعة في يناير ١٩٨٧ (دبلوماسية الكريكيت)*.

— والجانب الآخر للعلاقات الرياضية الدولية المتناقض مع الأول — نعطي مثالا له يوضح الصراع الدولي بسبب المنافسات الرياضية وهذا حدث في ١٩٦٩ — قيام الحرب بسبب كرة القدم بين سلفانور وهندوراس بسبب المباراة النهائية وكانت سببا للخروج من بطولة كأس العالم التي فازت بها سلفانور على أرض محايدة في مكسيكو ب ٣ - ٢ .

— وإذا كان الإحتكاك الدولي بعد الحرب العالمية الثانية هو الذي جعل الرياضة ميدانا للمنافسة الدولية . ووصلت الرياضة إلى درجة أصبحت معها سلاحا هاما في المنافسة بين نظامين عالميين متضادين إلى حد مثير أى الرأسمالية والاشتراكية السوفيتية .

— وبعد غياب عن المسابقات الأولمبية طوال أربعين سنة ظهر الاتحاد السوفيتي للمرة الأولى في الدورة الأولمبية الخامسة عشر التي أقيمت في هلسنكي ١٩٥٢ وتعدد نجاح السوفيت في سجل الدورات الأولمبية .

— إن مشاركة الاتحاد السوفيتي في المسابقات الرياضية على المستوى الدولي تهدف إلى إظهار تفوق نطاقه السياسي والاقتصادي فحسب ، وإن المبدأ السائد في العلاقات الرياضية الدولية بين الدول الاشتراكية يتضمن تنمية العلاقات بين الأشقاء الشيوعيين والأحزاب العمالية التي تهيمن على شئون الثقافة البدنية والرياضية وتصوغ مهام السياسة الخارجية للمنظمات الرياضية القومية .

— وفي رأبي أن دور الرياضة سياسيا يمكن تلخيصه في النقاط الآتية :

* أنظر : حسن الشافعي ، التنظيم الدولي للعلاقات الرياضية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨٩ .

- إن الرياضة كانت أداة معاونة أو مساعدة للمحاولات التي بذلها الثقافات الاستعمارية من أجل خلق أسلوب مختلف للحياة ، وذاتية ثقافية مختلفة عن ذاتية الثقافة الأم .

- إن النظم السياسية والاقتصادية المختلفة أو النظم الاجتماعية الجديدة قد استخدمت النجاح الرياضى على المستوى الدولى داخليا وخارجيا فى تأكيد قيمة النظام وشرعيته .

- إن التقصى تجاه النجاح الرياضى الدولى قد يكون ميثاقا بالنسبة لعدم إطمئنان بلد ما بالنسبة لنضجة المتنامى (أو اضمحلال عدم الإطمئنان) قد يقوم على اكتساب الذاتية من مصادر متعددة بالإضافة إلى الرياضة .

- وهناك قنوات إتصال بين فن الحرب وبين المنافسات الرياضية ، تتضح فى أن الرياضة الدولية يمكن أن تكون بديلا للحرب الدولية . ولابد من القول بأن مايشير الأمم بتشكيل واضح هو أن الأمم كلما أصبحت أكثر رخاء وتعلما ووصلت إلى تكنولوجيا معقدة وزادت مواردها من الناحيتين الطبيعية والبشرية زاد استخدام هذه الأمم لما كسبته من خبرة استعدادا لاحتمالية الحرب الدولية وللنجاح فى الرياضة على المستوى الدولى .

- ولعل المساوئ والحماسة الزائدة والتصميم على إحراز الفوز مهما كانت الثمن فى أغلب الأحوال التى أصبحت سمة مميزة للرياضة الدولية الحديثة قد تكون هيئة التكاليف إذا ما نظرنا إلى أهوال الفناء والوحشية والتدهور ولا إنسانية الطريقة البديلة أى الحرب فنضع حدا للصراعات الدولية . ومن المحتمل أن يعتمد المستقبل السلمى للجنس البشرى على قدرتنا فى إدارة الرياضة الدولية بطريقة ذات معنى

- وتوجد ملامح أساسية لأيدولوجية بعض الدول المتقدمة والنامية تجاه الرياضة والعلاقات الرياضية الدولية .

- ففي أمريكا نجد إتجاهها العلمى يلاحظ فى ميدان المباريات ، فغالبية الفرق الرياضية الأمريكية - كرة القدم (الرجبى) السلة ، مشروعات تجارية تحقق أرباحا طائلة تخصص لدفع مرتبات ضخمة للاعبين والمدربين ، وتقوم الصحافة والتلفزيون بحملة إعلامية واسعة للدعاية للرق الرياضية للمحترفين والقليل من الدعاية لفرق الهواة .

- وتعكس الألعاب الرياضية فى الولايات المتحدة الأمريكية سلوكيات معينة للأمريكيين بصفة عامة : الرغبة الشديدة فى أن يكون الأوائل وأن يكون لهم الأفضل فى النادى الذى ينتمون إليه أو الجامعة أو الإقليم أوفى العالم . ويتطلع كل أمريكى فى أن يكون هو الفائز وهذه الرغبة تعكس تأييدا تاما فى المباريات الرياضية فضلا عن الإتجاه إلى التوسع فى الدور التعليمى للتربية البدنية وهو أسلوب الحياة فى أمريكا والنظام بأكمله يقوم على المنافسة ، فالمنافسة هو السبيل إلى اللياقة البدنية .

- والرياضة فى الدول الاشتراكية وكذلك كوبا فى أن تربط بين الألعاب الرياضية والنظام الاجتماعى برباط وثيق بالإضافة إلى أن الألعاب الرياضية تعد من الحقوق المدنية التى يكفلها القانون ، وفى الواقع أن هذه الدول تعلق أهمية كبيرة على ما يحقق أبطالها من تفوق فى المجال الدولى لتأكيد أهمية أنظمتها السياسية فتقوم بتدريب الفرق لمدة طويلة لكى يفوزوا بميداليات أولمبية .

- ومن الواضح أن الألعاب الرياضية على المستوى الإقليمى قد أكتت نورها العام كنشاط له مزاياه الاجتماعية الهامة فى تطبيق مكاسب صحية وثقافية للأعداد الهائلة من ممارسى الألعاب الرياضية وعلى رأسها حركة الألعاب الرياضية للجميع .

- فالألعاب الرياضية للجميع من خلال إنشاء أعداد كبيرة من مراكز التدريب لاسيما النشاط الخلقى والتربية البدنية فى المدارس . وتؤكد الدراسات الخاصة بالتربية الرياضية فى الدول الاشتراكية أن التربية الرياضية عنصر هام وحيوى وتشكل عاملا أصيلا فى حضارة المجتمع (ألمانيا الديمقراطية - بولنده - تشيكوسلوفاكيا - رومانيا -

بلغاريا - كوبا) .

- والرياضة في الدول النامية (إفريقيا وآسيا) تظهر في التفات الكبير الذي تقسم به الحياة الاقتصادية والثقافية والسياسية في البلاد الإفريقية والآسيوية يجعل من المستحيل تبين سمة واضحة للعلاقة بين الألعاب الرياضية والأنماط الاجتماعية القائمة في هذه البلاد ومع ذلك فيمكن ملاحظة الصور الآتية : النوعيات الحديثة للألعاب الرياضية التي يمارسها المهويون والمثقفون من الرياضيين ، والعضوية في الاتحادات الرياضية محددة بالنسبة للشعب ككل وفي معظم الأحوال يمثل هؤلاء الرياضيون بلادهم في المباريات لرفع شأنها عن طريق الفوز في هذا المجال

- والرياضة في دول أمريكا اللاتينية عبر عنها من نتائج دراسة للتربية البدنية والألعاب الرياضية قامت بين اليونسكو اتضح منها أن السمات التقليدية للأفراد في أمريكا اللاتينية وسلوكهم الاجتماعي تنعكس تماما على سلوكيات الألعاب الرياضية فيوجد تفاوت كبير بين القول والفعل وبين الاتجاهات النظرية والعمل . والتربية البدنية في المدارس لاتتعدى مرحلة التخطيط حيث المواد والوسائل اللازمة لتنفيذها غير متوافرة فهناك عجز في الإمكانيات المادية والبشرية .

- وتقتصر الألعاب الرياضية على المشاهدة ولاتتيح التدريب ، إذ أن الغالبية العظمى من الشعب لاتزال تعيش في مستوى منخفض وفي ظروف صحية وطبية قاسية والظروف الاقتصادية في بلاد أمريكا اللاتينية ترتبط باحتراف الألعاب الرياضية فكثير من الأطفال والمراهقين وكلهم أمل في أن يتحولوا من الفقر إلى الغنى عن طريق احتراف الألعاب الرياضية وخاصة كرة القدم فاللاعب المحترف يصبح بطلا ومعبود للجماهير وبعضهم يجمع ثروات وتنهل الهدايا والمنح من الأعضاء المؤسرين على أندية المحترفين وهي أندية ذات عهود كبيرة ونتائج المباريات الرياضية تحتل المكانة الأولى في اهتمامات الشعب ، هناك نصيبات نشد المشاهدين وتبهرهم وتعيش المدينة بأكملها من أجل مشاهدة مباراة كرة القدم الهامة في البرازيل أو الأرجنتين والمكسيك أو مباراة كرة

اليد فى فنزويلا ليشبع رغبته القوية وولعة فى الاستمتاع بالمباريات الرياضية تثير حماس الجماهير الذين يحتشدون

- وهذه الصورة التى تؤدى إلى الشعور بالإحباط من الناحية التربوية يخفف من صدقها الرجوع إلى الجهود التى بذلت فى السنوات الأخيرة فى بعض البلاد (البرازيل - شيلي - المكسيك) للنهوض بالتربية البدنية فى المدارس والتربية الرياضية للجميع . وكوبا كحالة خاصة يجب أن تنضم إلى مجموع الدول الاشتراكية فى أوروبا لتحقيق مشروعاتها فى هذا المجال

والرياضة فى دول غرب أوروبا انسمت بأن هذه الدول نجحت فى إقامة نوع من التكامل بين الألعاب الرياضية والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية - يتسق مع المستوى المعيشى المرتفع ، والحرية الفردية والحرية من تدخل الدول وفقا لمؤثرات النظام الاجتماعى ، والواقع أن المسابقات الرياضية وإقبال الجمهور على مشاهدة المباريات تحتل مكانا هاما فى تلك البلاد كما أن التربية البدنية فى المدارس تلقى مزيدا من العون الحكومى . وتوفر الإمكانات التى تجعل الألعاب الرياضى فى متناول الجميع ، وتيسير وسائل المواصلات والجهود التى تبذلها الحكومات التى تتسق مع أنشطة الشركات التجارية والصناعية (منتجرات أدوات التربية الرياضية والشركات المتخصصة فى تنظيم أوقات الفراغ) .

والألعاب الرياضية للجميع الآن - تضم أعداد تفوق بكثير الأعداد التى تشارك فى المباريات الرياضية التى تنظمها الاتحادات تأسى العدد يمارس الألعاب الرياضية الترويحية (الألعاب الرياضية للجميع) بينما الثلث الآخر يشارك فى المباريات الرياضية - ولربما تنصح الأرقام عن اتجاهات هذه الدول فى المستقبل للألعاب الرياضية (حسن الشافعى - الرياضة والقانون)

وفى تقديرى أن الإعلام الرياضى الدولى حتى يؤدى دوره عالميا ضرورة التعرف

على السمات الأساسية التي تميز المجتمعات من حيث انتشار أنواع الألعاب الرياضية السائدة في فئات الشعب المختلفة ومن هنا يستطيع الإعلام إعداد الرسالة الإعلامية مراعيًا فيها فلسفة المجتمع الرياضية أي المستقبل لتلك الرسالة حتى تؤدي الرسالة دورها الإعلامي المفروض تحقيقه بين أفراد المجتمع الدولي .

وإنفقت آراء عينة الدراسة على أن الإعلام الرياضي استقل لتحريك بعض قضايا الصراع الدولي - ويعد عنصرًا من عناصر الصراع الدولي مثله مثل القوى الأخرى العسكرية والإقتصادية والسياسية والعنوية والبشرية التي تحرك عملية الصراع الدولي - وأحيانًا يساعد في حل ومعالجة بعض القضايا والصراعات الدولية .

- والإعلام الرياضي الدولي يتأثر بكل من التنمية الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وبالتقدم التكنولوجي في مجال الإتصال الجماهيري ويتطلب مزيدًا من الأموال لبناء المؤسسات الإعلامية الحديثة .

وفي تقديري أن العلاقات الرياضية إدارة الصراع والتفاهم الدولي - وهذا انضج في الحالات الآتية :

دبلوماسية تنس الطاولة - والكريكيت كوسيلة للتفاهم الدولي وأنت الرياضة إلى الصراع في الحرب التي قامت بين السلفاورد وهندوراس " سبق نكرها " .

وإنفقت آراء عينة الدراسة على أن الإعلام الرياضي الدولي في إطار المنتظمات الدولية والمشاكل السياسية والاقتصادية والبيئية والاحتكار الإعلامي يختلف وظيقته باختلاف طبيعة المنتظمات وأنشطتها (عالمية - إقليمية) .

وإن المنتظمات الإقليمية الرياضية تقوم بوظائف إعلامية تدور في إطار أغراضها وإمكاناتها مثل الاتحاد العربي للألعاب الرياضية ، الإتحاد العربي للألعاب الرياضية ومايويد كل منهما في نشر الأنشطة الرياضية من خلال اللوات والمباريات المختلفة وماستقله تلك المنتظمات الإقليمية في تدعيم الجوانب السياسية والاقتصادية من خلال الإعلام الرياضي

- وإن المنتظمات الدولية العامة والمتخصصة الأخرى الغير مرتبطة بالأنشطة الرياضية تهتم بالعلاقات الرياضية وتركز على أهميتها على دول العالم المختلفة فقامت الأمم المتحدة ومنتظم اليونسكو بالآتى :

- قد أوصت الأمم المتحدة * بوقف العلاقات الرياضية مع اتحاد جنوب إفريقيا الرياضي. (قرار الجمعية رقم ٢٣٩٦) فى الدورة الثالثة والعشرين بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٦٨ .

- وفى المؤتمر العام لمنتظم التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة فى دورته العشرين المنعقدة بباريس فى اليوم الحادى والعشرين من نوفمبر سنة ١٩٧٨ م . أعلن المؤتمر العام لليونسكو إنشاء اللجنة المشتركة بين الحكومات للتربية البدنية والرياضية والمسئولة عن تعزيز التعاون الدولى فى هذا المجال والصندوق الدولى للنهوض بالتربية البدنية والرياضية المدعم بالتبرعات التطوعية بهدف تشجيع ممارسة التربية البدنية والرياضة فى العالم .

- الإعلان العالمى لحقوق الإنسان يحقق لكل فرد أن يتمتع بكافة الحقوق والحريات المنصوص عليها فى هذا الإعلان بون تمييز أيا كان بسبب العنصر أو اللون أو الجنس (ذكر أو أنثى) أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو أى رأى آخر . أو الأصل القومى أو الاجتماعى أو الثروة أو الميلاد أو غير ذلك من الاعتبارات . وإذ يؤمن بأنه من الشروط الجوهرية لممارسة حقوق الإنسان بصورة فعالة أن يكون كل فرد حرا فى تنمية قواه الجسمية والعقلية والأخلاقية والمحافظة عليها وأن تكون أسباب التربية البدنية والرياضة مكفولة لكافة الناس وإذ يؤمن بأن تنمية القوى الجسمية والعقلية والأخلاقية والمحافظة عليها من حالها تحسين نوعية الحياة على التنمية على المستوى القومى والدولى . وإذ يعتقد أن التربية البدنية والرياضة تسهمان بصورة فعالة فى غرس القيم الإنسانية

* James A.R. Nafziger : The Regulation of Transnational Sports Competition, Down from Mount Olympus, (Sport and International Relation, Illinois, Stipes Publishing Company , 1978).

الأساسية التي تقوم عليها التنمية الكاملة للشعوب وإذ يؤكد - تبعا لذلك - أنه يجب أن تهدف التربية البدنية والرياضة إلى تعزيز الصلات بين الشعوب وبين الأفراد ، بالإضافة إلى تعزيز روح المنافسة المجردة .

- وتم وضع هذا الميثاق لتوضيح مضامينه في عشرة مواد لتوضيح ما تقوم به التربية البدنية والرياضية لشعوب العالم .

وإن الإعلام الرياضي الدولي يؤدي إلى سياسة الوفاق من خلال العلاقات الرياضية الدولية وأن التقدم الإقتصادي إنعكس على الإعلام الرياضي الدولي الذي تسيطر عليه الدول الأكثر تقدما لامتلاكها وسائل الإتصال الدولي .

وأن الإعلام الرياضي يراعى الظروف البيئية واختلافها من دولة إلى دولة أخرى من حيث الأنشطة الرياضية السائدة وفقا للقيم الاجتماعية في تلك الدول .

والاحتكار الإعلامي الدولي عامة والرياضي بصفة خاصة ارتبط بقلة من الدول التي تملك وتحكم في وكالات الأنباء ووسائل الاتصال الأخرى العالمية والدول النامية لا تمتلك وكالة أنباء قوية ولهذا فهي مضطرة للإعتماد على تلك الوكالات .

- وإن الدول النامية في الوقت المعاصر لم تستطع أن تتعاون مع بعضها البعض للقيام بوكالات أنباء قوية حتى لاتقع تحت وكالات الأنباء الدولية الموجبة من قبل الدول التي تمتلكها .

وفي تقديرى أن الإعلام الرياضي الدولي يستطيع أن يقوم بالوفاق الدولي كما وضع في دبلوماسية تنس الطاولة التي تم تناولها في الدراسة - وأن الدول المتقدمة تمتلك الإعلام الرياضي الدولي لامتلاكها وتحكمها في وكالات الأنباء ووسائل الإتصال الأخرى - فتوجه وفقا لفلسفتها الاجتماعية والسياسية والثقافية وتتناول الأنشطة الرياضية المنتشرة بها دون مراعاة إذا كانت تتوافق مع الألعاب السائدة والمنتشرة في دول العالم الثالث - ولتضح أيضا أن الدول النامية تتبع الدول المتقدمة وتجد نفسها مستقبلة الرسالة الإعلامية الرياضية الموجه من قبل الدول المتقدمة .

ووافقت آراء عينة الدراسة على أن وسائل الإعلام الدولية التي يمكن الاستفادة منها في الإعلام الرياضي وذلك من خلال العلاقات الرياضية التي تظهر في المنافسات الدولية والدورات العالمية والإقليمية هي :

- وكالات الأنباء الدولية .

- الصحف والمجلات الدولية .

- الإذاعات الدولية والاتحادات الإعلامية الدولية الإقليمية .

- الوظيفة الدبلوماسية والملحقين الإعلاميين .

- الوظيفة الدولية والوظيفة الإعلامية للمنظمات الدولية - ومنظم اليونسكو .

- العلاقات العامة الدولية - والإعلام الدولي .

- الإعلام من خلال الأقمار الصناعية .

ووافقت آراء عينة الدراسة حول أن أهمية التخطيط الاعلامي الرياضي الدولي يعتمد على حصر الإمكانيات وتصنيفها وتحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها في فترة زمنية محددة ويؤخذ في الاعتبار التكلفة الاقتصادية للإعلام الرياضي .

- وأن التخطيط الإعلامي الرياضي الدولي يعتمد على الجوانب الآتية :

- مشكلة الاختيار : أي إختيار وسائل الإعلام المناسبة لنشر الألعاب المختلفة .

- مشكلة التدبير : أي إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف .

- مشكلة التنفيذ : يقصد بها التطبيق الفعلي للإجراءات والعمليات التي تؤدي إلى

تحقيق الأهداف .

- وإن الخطوة الإعلامية الرياضية تتبع الخطوات التالية لتحقيق أهدافها :

- وضع الأهداف والأرقام والمؤشرات المراد تحقيقها .

- تحويل الأهداف الإجمالية إلى أهداف تفصيلية وتحديد الوسائل والإمكانات والمدة الزمنية تحديدا دقيقا (سنوية - متوسطة - طويلة) .
- وضع الأهداف المرتبطة بالتخطيط السياسى الخارجى للدولة .
- تحديد الوسائل المرتبطة بالتخطيط السياسى الخارجى للدولة .
- تحديد الوسائل والأساليب الملائمة لتحقيق الأهداف الأكثر واقعية .
- دراسة صلاحية الأهداف أى احتمالات تحقيقها بالإمكانات المتاحة .
- ولصلاحية الأهداف الإعلامية الرياضية الدولية المراد تحقيقها يجب تحديد الآتى:
- تحديد الهدف .
- دراسة الإحتياجات اللازمة .
- دراسة الإمكانات المتاحة .
- عملية مقارنة الإحتياجات بالإمكانات المتاحة .
- الوصول إلى تقييم صلاحية الهدف .
- من نتائج الدراسة تم استخلاص :

- يعتبر الإعلام الرياضى الدولى وسيلة من وسائل السياسة الخارجية ويدعم الإتصال الدولى من خلال المنافسات الدولية ويساهم فى التغيير الثقافى والاجتماعى الدولى ومن خلال المنتظمات الدولية الرياضية غير الحكومية يساعد فى تحقيق السلام العالمى والتفاهم الدولى وذلك عن طريق المحاضرات والمؤتمرات والمنشورات والراديو والتلفزيون ووسائل الإتصال الأخرى .

- والإعلام الرياضى الدولى فى الدول النامية يعانى من إنخفاض فى درجة فاعليته بسبب المعوقات المالية والإدارية . وعدم إستعانتة بالكفاءات الإعلامية من المتخصصين فى الإعلام الدولى والعلوم السياسية والعلاقات الدولية - وعدم قدرته حتى الآن على أن يصنع لنفسه منطلقا إعلاميا يراعى ظروف هذه الدول وقضاياها السياسية والاقتصادية . ولم يراع التفرقة بين الوظيفة الإعلامية الدولية ومتطلباتها والوظيفة الإعلامية الداخلية .

ومتطلباتها والإلمام بالعلاقة بين التخطيط السياسى والدعائى على المستوى الدولى .

– وجود ندرة توافر الكوادر الإعلامية الصالحة لممارسة الإعلام الدولى الرياضى ،
والربط بين عملية التخطيط والتنفيذ والمتابعة والاهتمام بدراسة الانعكاس الإعلامى
ووجود تعاون بين المؤسسات العلمية الإعلامية إن وجدت الأجهزة الإعلامية .

– الإعلام الرياضى الدولى يؤدى دورا عالميا إذا تعرف على السمات الأساسية التى
تميز المجتمعات من حيث إنتشار أنواع الألعاب الرياضية السائدة فى فئات الشعب
المختلفة ومن هنا يستطيع الإعلام إعداد الرسالة الإعلامية مراعى فيها فلسفة المجتمع
الرياضية .

– إن الإعلام الرياضى الدولى إستقل لتحريك بعض قضايا الصراع الدولى ويعد
عنصرا من عناصر الصراع الدولى مثله مثل القوى الأخرى العسكرية والاقتصادية
والسياسية والمعنوية البشرية التى تحرك عملية الصراع الدولى وأحيانا يساعد فى حل
ومعالجة بعض القضايا والصراعات الدولية .

– الإعلام الرياضى الدولى يتأثر بكل من التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية
والثقافية وبالتقدم التكنولوجى فى مجال الاتصال الجماهيرى ويتطلب مزيدا من الأموال
لبناء المؤسسات الإعلامية الحديثة .

– إن الإعلام الرياضى الدولى فى إطار المنتظمات الدولية والمشاكل السياسية
والاقتصادية والبيئية والاحتكار الإعلامى يختلف وتلغيفته باختلاف طبيعة المنتظمات
وأنشطتها (عالمية – إقليمية) .

– إن المنتظمات الإقليمية الرياضية تقوم بوظائف إعلامية تدور فى إطار أغراضها
وامكاناتها مثل الاتحاد العربى للألعاب الرياضية ، الإتحاد الإفريقى للألعاب الرياضية
ومايؤديه كل منهما من نشر الأنشطة الرياضية من خلال النورات والمباريات المختلفة
وماتستقله تلك المنتظمات الإقليمية فى تدعيم الجوانب السياسية والاقتصادية من خلال

وماتستغله تلك المنتظمات الإقليمية فى تدعيم الجوانب السياسية والاقتصادية من خلال الإعلام الرياضى .

وإن المنتظمات الدولية العامة والمتخصصة الأخرى الغير مرتبطة بالأنشطة الرياضية تهتم بالعلاقات الرياضية وتركز على أهميتها على دول العالم المختلفة فقامت الأمم المتحدة منتظم اليونسكو بالاهتمام بالعلاقات الرياضية .

– الإحتكار الإعلامى الدولى عامة والرياضى خاصة ارتبط بقلة من الدول التى تملك وتحكم فى وكالات الأنباء ووسائل الإتصال الأخرى العالمية والدول النامية لاتمتلك وكالة أنباء قوية ولهذا فهى مضطرة للإعتماد على تلك الوكالات .

وإن الدول النامية فى الوقت المعاصر لم تستطع أن تتعلمون مع بعضها البعض للقيام بوكالات أنباء قوية حتى لاتقع تحت وكالات الأنباء الدولية الموجهة من قبل الدول التى تملكها .

– يمكن إستفادة الإعلام الرياضى من وسائل الإعلام الدولية وذلك من خلال العلاقات الرياضية التى تظهر فى المنافسات الدولية والدورات العالمية والإقليمية وهى وكالات الأنباء الدولية – الصحف والمجلات الدولية – الإذاعات الدولية والاتحادات الإعلامية الدولية والإقليمية – الوظيفة الدبلوماسية والملحقين الإعلاميين – الوظيفة الدولية والوظيفة الإعلامية للمنتظمات الدولية ومنتظم اليونسكو – العلاقات العامة الدولية والإعلام الدولى – الإعلام من خلال الأقمار الصناعية .

– إن أهمية التخطيط الإعلامى الرياضى الدولى يعتمد على حصر الامكانيات وتصنيفها وتحديد الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها فى فترة زمنية محددة ويؤخذ فى الإعتبار التكلفة الاقتصادية للإعلام الرياضى .

– وإن التخطيط الإعلامى الرياضى الدولى يعتمد على الجوانب الآتية :

– مشكلة الإختيار : أى إختيار وسائل الإعلام المناسبة لنشر الألعاب المختلفة .

– مشكلة التنفيذ : يقصد بها التطبيق الفعلي للإجراءات والعمليات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف .

– إن الخطة الإعلامية الرياضية تتبع الخطوات التالية لتحقيق أهدافها :

– وضع الأهداف والأرقام والمؤشرات المراد تحقيقها . تحويل الأهداف الإجمالية إلى أهداف تفصيلية وتحديد الوسائل والإمكانات والمدة الزمنية تحديدا دقيقا (سنوية – متوسطة – طويلة) .

– وضع الأهداف المرتبطة بالتخطيط السياسى الخارجى للدولة .

– تحديد الوسائل والأساليب الملائمة لتحقيق الأهداف الأكثر واقعية .

– دراسة صلاحية الأهداف أى احتمالات تحقيقها بالإمكانات المتاحة .

– وإصلاحية الأهداف الإعلامية الرياضية الدولية المراد تحقيقها يجب تحديد الآتى :

مما جاء من نتائج واستخلاصات الدراسة أوصت بالآتى :

– ضرورة الاهتمام بدراسة النظام الإعلامى الدولى للعلاقات الرياضية من خلال النظم الإعلامية للدول المتقدمة والدول النامية ، دور التخطيط الإعلامى الرياضى الدولى .

– ضرورة التركيز على دور الإعلام الرياضى الدولى عالميا بالتعرف على السمات الأساسية التى تميز المجتمعات من حيث إنتشار أنواع الألعاب الرياضية السائدة فى فئات الشعب المختلفة ومن هنا يستطيع الإعلام إعداد الرسالة الإعلامية مراعى فيها فلسفة المجتمع الرياضية .

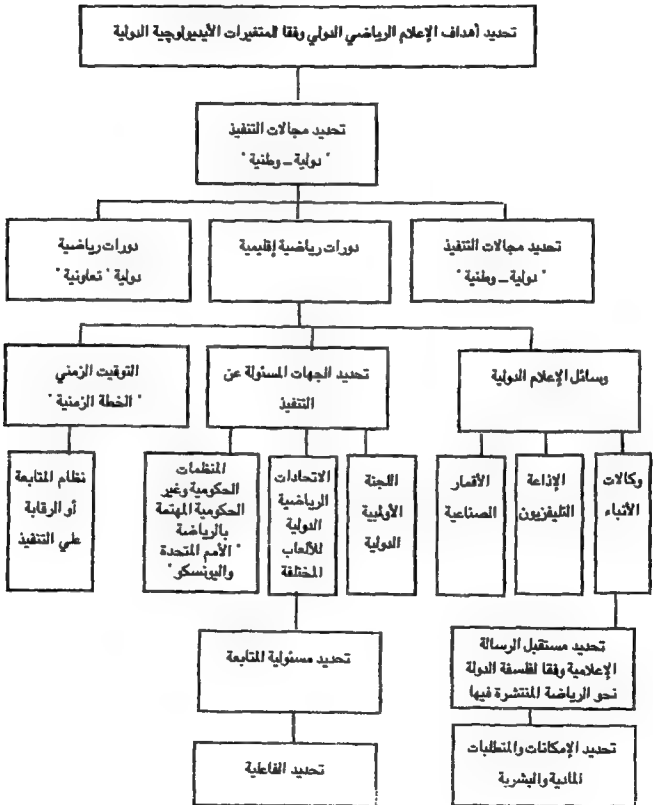
– ضرورة الاهتمام بالإعلام الرياضى الدولى فى تحريك بعض قضايا الصراع الدولى ويعد عنصرا من عناصر الصراع الدولى مثله مثل القوى الأخرى العسكرية والاقتصادية والسياسية والمعنوية والبشرية التى تحرك عملية الصراع الدولى وأحيانا يساعد فى حل ومعالجة بعض القضايا والصراعات الدولية .

- ضرورة التخلص من الإحتكار الإعلامى الدولى عامة والرياضى خاصة - لأنه يرتبط بقلة من الدول التى نملك ويتحكم فى وكالات الأنباء ووسائل الإتصال الأخرى العالمية - بأن تتعاون الدول النامية فى الوقت المعاصر بعضها مع البعض للقيام بوكالات أنباء قوية حتى لاتقع تحت وكالات الأنباء الدولية الموجهة من قبل الدول التى تمتلكها .

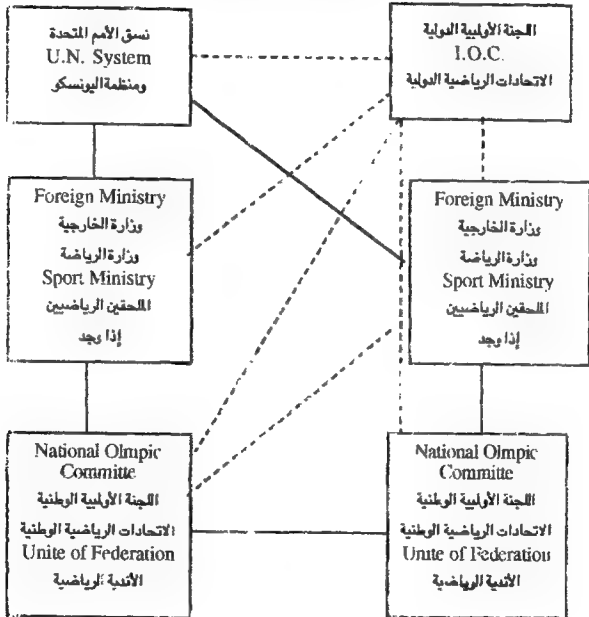
- يجب إستفادة الإعلام الرياضى الدولى من وسائل الإعلام الدولية وذلك من خلال العلاقات الرياضية التى تظهر فى المنافسات الدولية والدورات العالمية والإقليمية - وهى وكالات الأنباء الدولية - الصحف والمجلات الدولية - الإذاعات الدولية والاتحادات الإعلامية الدولية والإقليمية - الوظيفة الدبلوماسية والملحقين الإعلاميين - الوظيفة الدولية والوظيفة الإعلامية للمنظمات الدولية ومنظمات اليونسكو - العلاقات العامة الدولية - الإعلان الدولى - الإعلام من خلال الأقمار الصناعية .

ولتحقيق نتائج الدراسة نوصى بتحقيق التخطيط الإعلامى الرياضى الدولى - كما هو موضح فى شكل رقم (١) والتنظيم الإعلامى الرياضى الدولى من خلال المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية . كما هو موضح فى شكل رقم (٢).

شكل (١) التخطيط الإعلامي الرياضي الدولي



شكل (٢)
التنظيم الإعلامي الرياضي الدولي من خلال المنظمات
الدولية الحكومية وغير الحكومية



محتويات الكتاب

الصفحة

الباب الأول

الفصل الأول

مقدمة

٩	_____	- تقديم
١١	_____	- مقدمة
١٣	_____	- علاقة التربية البدنية بالتربية
١٣	_____	- التربية البدنية (التربية الرياضية)
١٥	_____	- التفسيرات الاجتماعية للتربية البدنية (التربية الرياضية)
١٩	_____	- نظريات اللعب
٢٢	_____	- تصور معاصر للرياضة والناحية الاجتماعية
٢٤	_____	- نظريات علم الاجتماع الرياضى المعاصر :
٢٤	_____	- نظرية التوافق
٢٤	_____	- نظرية التكاثرات
٢٥	_____	- نظرية التمسيد

الفصل الثانى

المدرجات الاجتماعية المختلفة للمذهبية (الايديولوجية)

فى تصوير الحركة الاولمبية

٣.	_____	- مفهوم التربية البدنية (التربية الرياضية) فى مصر
٣.	_____	- المفهوم الأفريقى للتربية البدنية (التربية الرياضية)
٣.	_____	- المفهوم الأمريكى للتربية البدنية (التربية الرياضية)
٣١	_____	- المفهوم الألمانى للتربية البدنية (التربية الرياضية)
٣١	_____	- المفهوم الاسترالى للتربية البدنية (التربية الرياضية)
٣٢	_____	- المفهوم الروسى للتربية البدنية (التربية الرياضية)

الصفحة

- ٣٤ - مفهوم فلسفة التربية البدنية فى المجتمع المعاصر
- ٣٤ - تعريف بالمجتمع الاشتراكى أو النظام الاشتراكى
- ٣٤ - سمات أو صفات المجتمع الاشتراكى
- ٣٦ - النظام الاشتراكى فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية
- ٣٧ - عوامل تقدم الرياضة فى المجتمع الاشتراكى ممثلا فى المجتمع الألمانى
- ٤١ - ملامح أو مراحل الرياضة فى الاتحاد السوفيتى
- ٤٤ - مفهوم فلسفة التربية البدنية والرياضة فى المجتمع الرأسمالى :
- ٤٤ - صفات المجتمع الرأسمالى
- ٤٦ - عيوب النظام الرأسمالى
- ٤٦ - علاقة الرياضة بالسياسة فى المجتمع الرأسمالى
- ٤٧ - فلسفة التربية والرياضة فى المجتمع الرأسمالى
- ٤٧ - تطبيق مبدأ الهواية وتربية النشء " الرياضة للجميع "
- ٤٨ - تطبيق نظام الاحتراف " فلسفة الاحتراف "
- ٤٩ - التربية البدنية والرياضة فى المجتمع الإنجليزى
- مفهوم فلسفة التربية البدنية والرياضة فى الدولة النامية
- ٥٠ - (أفريقيا - آسيا - أمريكا اللاتينية)
- ٥٣ - مظاهر التربية الرياضية المدعمة للفلسفات الرياضية السابقة

الباب الثانى

الفصل الأول

الخطأ كعنصر فى المسؤولية الرياضية الدولية

- ٦٧ - المنافسات الرياضية الدولية
- ٦٨ - المسؤولية - المسؤولية المدنية
- ٧٠ - تعريف الخطأ :
- ٧٠ - أ - خطأ عقدى . ب - خطأ تقصيرى

